المصطلح النحوي
عند
أبي بكر بن الأنباري (ت 328 هـ)

رسالة تقدمت بها
صبيحة حسن طعيس الزوبعي

إلى مجلس كلية التربية للبنات في جامعة بغداد وهي
جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير آداب
في اللغة العربية / لغة

بإشراف
الأستاذ المساعد
الدكتور علي جميل السامرائي

1424 هـ 2003م

نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَنْ نَشَاءُ
وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

الآية (76)

سورة يوسف

الإهداء

إلى كلِّ مَنْ شاركني في رحلتي العلميةِ هذه ، وأسدى إليَّ مشورةً أو قدّم نصحاً و أعان .

صبيحة

شكر وتقدير

أقدم صادق الشكر وعاطر الثناء إلى الأستاذ الفاضل الدكتور علي جميل السامرائي الذي تفضل عليَّ بالإشراف ، ومدّ لي يد العون لإتمام هذه الرسالة ، فما فتئ يحثني ويشجعني على مواصلة البحث بثقة ، ولم يتوانَ يوماً عن المتابعة والتوجيه . فكان بحق خير معوان في مسيرة بحثي ، أسأل الله أنْ يمن عليه بوافر الصحة والعمر المديد ، وإلى الأستاذ الفاضل الدكتور علاوي سادر الدراجي الذي كان له الفضل في الاهتداء إلى موضوع البحث ، وإلى أساتذتي الأفاضل في قسم اللغة العربية ، الدكتور كاصد ياسر الزيدي ، والدكتور عبد الهادي خضير ، والدكتور ناظم رشيد ، والدكتورة خديجة زبار ، والدكتورة مي فاضل الجبوري الذين لم يبخلوا عليَّ بتوجيهاتهم القيمة ، وآرائهم السديدة ، أدعو الله أنْ يوفقهم لخدمة لغة القرآن ، وأنْ يجزيهم الجزاء الأوفى ، وإلى الصديقة العزيزة ميرفت يوسف التي شاركتني رحلتي مع هذه الرسالة .

الباحثة

محتويات البحث

الموضوع		رقم الصفحة
المقدمـة		أ – ج
التمهـيد	: المصطلح النحوي في آثار ابن الأنباري	1 – 8
المبحث الأول	: نظرة في المصطلح النحوي	1 – 4
المبحث الثاني	: التعريف بآثاره	5 – 8
الفصل الأول	: مصطلحات الاسـم	9 – 104
	الاسم	9 – 14
	النكرة والمعرفـة	15 – 34
	النكرة والمعرفة	15 – 17
	الضمير (المكني)	17 – 21
	المجهول (الشأن والأمر والقصة)	22 – 24
	العماد	24 – 26
	أسماء الإشارة	26 – 29
	الاسم الموصول (بمعنى الذي)	30 – 34
	المرفوعـات	35 – 46
	المبتدأ	35 – 37
	الخبر	38 – 41
	الفاعل	41 – 44
	اسم ما لم يُسمَ فاعله	44 – 46
	المنصوبـات	47 – 65
	المفعول به	47 – 50
	المنصوب على المصدر	50 – 53
	المنصوب على الجزاء	53 – 54
	المحل (الظرف)	55 – 59

الحال	60 – 62
التفسير والمفسِّر	62 – 65
المجرورات	66 – 70
الإضافة	66 – 70
التوابع	71 – 88
النعت (الصفة)	71 – 75
النسق (العطف)	76 – 81
التوكيد	82 –85
الترجمة والمترجم (البدل)	86 – 88
المشتقات	89 – 99
المصدر	89 – 92
اسم الفاعل (الدائم)	93 – 97
اسم المفعول	97 – 99
ما يجري وما لا يجري (ما ينصرف وما لا ينصرف)	100–104
الفصل الثاني : مصطلحات الفعل والحرف	105 –175
أولاً : مصطلحات الفعل	105 –149
الإعراب	105 –107
البناء	108 –111
ألقاب الإعراب والبناء	112 –126
الفعل	127 –131
الفعل الماضي	132 –135
فعل المستقبل	135 –138
فعل الأمر	139 –142
فعل ما لم يُسمَ فاعله	143 –145
الفعل الواقع وغير الواقع	145 –149
ثانياً : مصطلحات الحرف	150 –175

الحرف	150 -155
الأداة	156 -159
حروف الجحد	159 -162
حروف الجزاء	162 -165
حروف الخفض	166 -170
حروف الاستفهام	170 -172
حروف النسق	173 -175
الفصل الثالث : مصطلحات الأساليـب	176 -228
الأمر	176 -179
الدعاء	180 -182
الإغراء	183 -185
الاستفهام	186 -189
التمني	190 -192
النداء	192 -196
النهي	197 -198
الاستثناء	199 -203
الجحد	204 -208
الجزاء (الشرط)	209 -213
الحذف	213 -218
التعجب	219 -222
القسم	222 -228
الخاتمة	229 -230
المصادر والمراجع	231 -255
ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية	

المقدمة

الحمدُ لله الذي نهج لنا سُبل الرشاد ، وهدانا بنور الكتاب ، وما كنا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله ، وصلواته وسلامه على خاتم أنبيائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده ، وعلى آله الكرام الطيبين ، وصحبه الذين فتحوا البلاد ، ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد ، وبعد :

هذا بحث نحوي تناولت فيه المصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري (ت 328 هـ) لدراسة الفكر النحوي لهذا العلم من خلال المصطلحات النحوية التي استعملها وأفاد منها ووظفها في مسائله ؛ وذلك لأنَّ معرفة النحو مرهونة بمعرفة مصطلحات . فالنحو بوصفه صناعة لابدَّ فيه من اصطلاحات تكون أعلاماً على الموضوعات والمعاني التي يطلقها أصحاب هذه الصناعة فيفهمها الدارسون من أهلها .

وقد بدا لي أنْ أتناول كلَّ مصطلح من المصطلحات التي وقفت عندها من حيث جذر المفردة ، وعلاقة المعنى اللغوي باشتقاق الاصطلاح ، والوقوف على طبيعة هذا الاصطلاح ، ومتابعته من حيث الاستقرار أو عدمه ، وموقف المدارس أو المذاهب النحوية من هذه الاصطلاحات ، وتمسكها باصطلاحات دون غيرها ، وإيثارها اصطلاح على اصطلاح .

وقد سار البحث على نهج مرسوم فبدأ بالبصريين ثم الكوفيين ، ومن ثم الولوج في فلسفة ابن الأنباري في اختيار وانتقاء المصطلح سواء أكان هذا الاصطلاح متابعاً فيه إحدى المدرسين أم هو مبتدعاً من صنعه ، فآثاره العلمية الأصيلة تتيح له هذا الصنيع . وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتتلوها خاتمة . فقد حوى التمهيد مبحثين ، أولهما : نظرة في المصطلح النحوي ، وقد وقفت فيه على المعنى اللغوي للمصطلح ، وعلاقته بالمدلول الاصطلاحي مع التعريف بالعلم الذي يُعنى بدراسة المصطلح ومناهجه ، وهو ما عُرِف بـ(علم المصطلح) ، كما تطرقت فيه إلى المصطلح النحوي ،

إذ ذكرت معنى النحو لغةً ، فضلاً عن بعض حدوده الاصطلاحية . أمَّا المبحث الثاني فقد كان بعنوان (التعريف بآثاره) ، وقد خصصته للحديث عن هذا العلم وآثاره لا سيما التي كانت ميداناً لهذه الدراسة .

أمَّا الفصل الأول فقد خصصته لمصطلحات الاسم ، إذ بدأته بمصطلح الاسم ثم تناولت مصطلحات (النكرة والمعرفة ، والمرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والتوابع ، والمشتقات ، وما يجري وما لا يجري (ما ينصرف وما لا ينصرف)) .

والفصل الثاني كان عن مصطلحات الفعل والحرف ، وقد ضمّ قسمين ، درست في القسم الأول مصطلحات الفعل مبتدئة ببعض المصطلحات التي تخص الأفعال نحو (الإعراب ، والبناء ، وألقاب الإعراب والبناء) ، ثم تطرقت إلى مصطلحات (الفعل ، وأقسامه (ماضٍ ، مستقبل ، أمر) ، وفعل ما لم يُسمَ فاعله ، والفعل الواقع وغير الواقع) ، أمَّا القسم الثاني فبحثت فيه مصطلحات الحرف ، وقد بدأته بدراسة مصطلحي (الحرف ، والأداة) ثم تناولت مصطلحات (حروف الجحد ، وحروف الجزاء ، وحروف الخفض ، وحروف الاستفهام ، وحروف النسق) .

وعقدت الفصل الثالث لمصطلحات الأساليب ، إذ تناولت مصطلحات (الأمر ، والدعاء ، والإغراء ، والاستفهام ، والتمني ، والنداء ، والنهي ، والاستثناء ، والجحد ، والجزاء (الشرط) ، والحذف ، والتعجب ، والقسم) . وقد ختمت هذا البحث بتسجيل أهم النتائج التي تم التوصل إليها .

أمَّا المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث فقد تنوعت بين مصادر قرآنية شملت كتب التفسير ومن أهمها جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، والكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، والجامع لإحكام القرآن ، وكتب علوم القرآن ، ومن أهم هذه الكتب ، معاني القرآن للفراء ، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجّاج ، وإعراب القرآن للنحاس ، وغيرها ... ، واستعنت أيضاً ببعض كتب الحديث ومنها ، النهاية في غريب الحديث والأثر .

ومن المصادر الأساسية التي اعتمدت عليها كتب النحو فقد كانت كثيرة أمدتني بآراء النحاة ، ومن أهمها ، كتاب سيبويه ، والمقتضب ، والأصول في النحو ، واللمع في العربية ، والمفصل في علم العربية ، وشرح المفصل ، والكافية في النحو ، وشرح قطر الندى ، وهمع الهوامع وغيرها كثير ... ، ورجعت أيضاً إلى طائفة من المعجمات اللغوية التي أعانتني في معرفة الأصل اللغوي لكثير من المصطلحات ومنها ، العين ، وجمهرة اللغة ، وتهذيب اللغة ، مقاييس اللغة ، ومجمل اللغة ، والصحاح ، ولسان العرب وغيرها ... .

وإلى جانب الكتب السابقة فقد استعنت بعدد من كتب الخلاف النحوي ، ومن أبرزها الإنصاف في مسائل الخلاف ، ومسائل خلافية في النحو . وفضلاً عما ذكرت من المصادر والمراجع فقد أفدت من الكثير من كتب التراجم والطبقات التي أغنت مادة هذا البحث ، ومنها طبقات النحويين واللغويين ، ونزهة الألباء ، ومعجم الأدباء ، وإنباه الرواة ، ووفيات الأعيان ، ، وبغية الوعاة ، وكثير غيرها ... ، كما أطلعت على جملة من كتب القراءات من بينها ، الحجة في القراءات السبع ، والتبصرة في القراءات ، والتيسير في القراءات السبع ، وإملاء ما من به الرحمن وغيرها ... ، وكذلك تم الرجوع إلى المصادر الأدبية والتي تتضمن الدواوين الشعرية ، وشروح المعلقات .

وأخيراً أرجو أنْ أكون قد وفقت في إنجاز هذا البحث وإخراجه مخرجاً حسناً ، فإنْ أصبت فبفضل الله وتيسيره ، وإنْ قصّرت فحسبي أني لم ادخر جهداً لإنجازه على أحسن وجه مستطاع . والله أسأل أنْ يوفقنا لما يحبه ويرضاه ، وأنْ نظلَّ خَدمةً أُمناء لهذه اللغة الكريمة . إنَّه سميع مجيب الدعاء .

التمهيد

المصطلح النحوي في آثار ابن الأنباري

في مبحثين

الأول : نظرة في المصطلح النحوي .

الثاني : التعريف بآثاره .

المبحث الأول

نظرة في المصطلح النحوي

لمّا كانت اللغة هي " أصوات يعبر بها كلُّ قوم عن أغراضهم " [1]. فكان لابدَّ لكلِّ قوم من التعارف على ألفاظ يستعملونها في التعبير عما يقصدون من المعاني ، وما يتعارف عليه أصحاب النوع الواحد يُسمى (المصطلح) .

ولا يخفى أنَّ المصطلح لغةً مشتق من صَلَحَ ، يصَلَحُ ، ويصَلُحُ ، والصلاح نقيض الطلاح [2]، والصُّلح : تصالح القوم بينهم [3]، يقال : صلح الشيء يصلح صلاحاً ، وصَلَح ، صلُوحاً [4]. وأصلحه ضد أفسده ، وصالحه مصالحةً وصلاحاً [5]، واصطلحا واصّالحا وتصالحا واصتلحا كلّ ذلك بمعنى واحد [6]. ومن هذا المعنى اللغوي أُخِذَ المدلول الاصطلاحي " إذ لابدَّ في كلِّ مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي" [7].

وعلى كثرة تعريفات معنى الاصطلاح فإنَّها لا تخرج عن دائرة معناه المعجمي ، فقد حدّه بعضهم بأنَّه " اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول لمناسبة بينهما ، أو لفظ معين بين قوم معينين" [8]. وعرّفه آخرون بأنَّه " العرف الخاص" [9].

---

(1) الخصائص : 1 / 33 .

(2) ينظر : العين (صلح) : 117/3 .

(3) ينظر : تهذيب اللغة (صلح) : 243/4 .

(4) ينظر : مقاييس اللغة (صلح) : 303/3 .

(5) ينظر : القاموس المحيط (صلح) : 235/1 .

(6) ينظر : تاج العروس (صلح) : 182/2 .

(7) المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث : 6 .

(8) التعريفات : 22 .

(9) كشاف اصطلاحات الفنون : 217/4.

وهناك من يرى أنَّ الاصطلاح هو" اتفاق جماعة على أمر مخصوص"[1] ، وهذا الاتفاق إنْ تم بين جماعة المحدِّثين نتج عنه مصطلح في الحديث ، وإنْ قام بين جماعة الفقهاء على مسائل في الفقه تفتق عن مصطلح في الفقه ، وإنْ كان بين جماعة من النحاة صنعوا مصطلحاً نحوياً [2].

وبما أنَّ المصطلح أصبح يمثل أداة من أدوات التفكير ووسيلة من وسائل التفاهم والتواصل بين الناس عامة ، أو في الأقل بين طبقة أو فئة خاصة في مجال محدد من مجالات المعرفة [3] ، فقد أُشترِط فيه مجاوزة المعنى اللغوي إلى معنى خاص ليكون اصطلاحاً وإلاَّ بقي معنى لغوياً عاماً غير خاص بعلم [4] ذلك ؛ لأنَّ المعنى المعجمي عام يحتمل في معظم حالاته أكثر من وجهة وصفة على حين أنَّ المعنى الاصطلاحي استعمالي ؛ لأنَّه أكثر تخصصاً ودقة [5].

ونظراً لضرورة المصطلح ومع التطور السريع في مختلف مجالات الحياة وما صحب هذا التطور من ازدياد هائل في عدد المفاهيم استدعى ذلك نشوء علم " يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها " [6]، وهو ما يُعرف بـ (علم المصطلح) .

ومن هنا نشأ هذا العلم في القرن المنصرم ، وبدأ في وضع ضوابط الاصطلاح ومناهج دراسته بوصفه اسلوباً تضبطه خطة وقواعد تنير سبيل الباحث عن الحقيقة وتعينه على الوصول إلى نتائج معينة [7]، فقد نظر إلى المصطلح من زاويتين ، الأولى : عامة تتناول المبادئ العامة التي تحكم وضع المصطلحات طبقاً للعلاقة القائمة بين المفاهيم العلمية ، وتعالج المشكلات المشتركة بين جميع اللغات

---

(1) متن اللغة : 478/3 .

(2) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري : 22 .

(3) ينظر : المصطلح النقدي في نقد الشعر : 9 .

(4) ينظر : المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف : 15 .

(5) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : 12 .

(6) مقدمة في علم المصطلح : 17 – 18 .

(7) ينظر إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي : 92 ، د . إبراهيم أحمد ملحم ، مجلة آفاق الثقافة والتراث ، العدد الثالث والثلاثون لعام 2001م .

تقريباً وفي حقول المعرفة كافة ، والزاوية الثانية : خاصة تقتصر على دراسة المشكلات المتعلقة بمصطلحات حقل واحد من حقول المعرفة ، إذ لكل فئة أو طبقة اصطلاحاتها التي تعبر بها عن مناحي حياتها المختلفة ، وهذا ما أكده الجاحظ (ت 255هـ)حين قال : " إنَّ لكلِّ صناعة ألفاظاً قد حصلت لأهلها بعد امتهان سواها فلم تلزق بصناعتهم ، إلاَّ بعد أنْ كانت مشاكلاً بينها وبين تلك الصناعة " [1] .

وتبقى قضية المصطلح مثار جدل ونقاش على الرغم من نشوء علم خاص به يبحث عن الوسائل التي تنظم عملية وضع المصطلحات كما سبق الإشارة إلى ذلك . وإذا ما وقفنا في حديثنا عن مفهوم الاصطلاح عند المصطلح النحوي الذي يدور حوله هذا البحث ، فإنَّنا نجد أنَّ للنحو شأناً لا يختلف كثيراً عن شأن المصطلح في الانتقال من المعنى اللغوي إلى المدلول الاصطلاحي . فالنحو في أصل اللغة : القصد نحو الشيء ، يقال : نحوت نحوه ، أي قصدت قصده ، وله في الاصطلاح حدود شتى . فقد حدّه ابن جني (ت 392 هـ) بأنَّه " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها ، وإنْ لم يكن منهم ، وإنْ شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها ، وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوت نحواً ، كقولك : قصدت قصداً ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم ..." [2] . وعرّفه ابن بابشاذ (ت 469 هـ) قائلاً : " النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله سبحانه والكلام الفصيح " [3] ، وهو عند ابن عصفور (ت 669 هـ) " علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منها " [4] .

---

(1) الحيوان : 368/3 .

(2) الخصائص : 34/1 ، ينظر : الاقتراح في علم أصول النحو : 6 ، والمصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث : 49 .

(3) شرح المقدمة المحسبة : 88/1 .

(4) المقرب : 45/1 .

وهكذا انتقل النحو من المعنى اللغوي وهو القصد إلى المدلول الاصطلاحي كعلم قائم بذاته له قواعده وضوابطه وأقيسته الخاصة ،وهذا الانتقال لم يتم فجأة[1]، بل كان عبر مراحل من النمو والتطور . فالعرب لم يصطلحوا عليه بهذه الألفاظ ، ولم يدر في مناقشاتهم ومحاوراتهم بهذا الاصطلاح ، ولكنَّهم كانوا يعبرون عنه باصطلاحات أخرى هي (العربية ، والكلام ، واللحن ، والإعراب ، والمجاز) ، وقد سارت هذه الاصطلاحات جنباً إلى جنب حتى برزت بشكل تدريجي كي تضع لهذا العلم حدوده واصطلاحاته .

وأمّا قولنا (المصطلح النحوي) وذلك بنسبة المصطلح إلى النحو؛ فالقصد منه " تحديد دائرة الاصطلاح في ميدان النحو لتخصيصه بالبحث " [2] . وكان من الطبيعي أنْ تواكب المصطلحات نمو النحو خلال مسيرته من المرحلة الفطرية إلى مرحلته الاصطلاحية [3] ، فهي لم تظهر إلى الوجود كاملة ناضجة بالمفهوم والشكل الذي نراها عليه الآن ، ولكنها بدأت كما بدأت العلة والقياس والعامل بسيطة ، فما لبثت أنْ نضجت واستقرت [4] . وقد أشترك في تطويرها مجموعة من النحويين على مر العصور ، فالبصريون أشادوا البناء ثم جاء الكوفيون ليضيفوا وتبعهم كلٌّ من نحاة بغداد والأندلس ومصر والشام ليكملوا البناء [5] ، ثم أصبح المصطلح النحوي واسعاً سعة نحو العربية في أصوله وفروعه وعلله وأحكامه [6] ؛ ولأهمية هذا المصطلح في ميدان النحو فقد حظي بنصيب وافر من الدراسة قديماً وحديثاً . وسيراً على هذا النهج فسنرى على صفحات هذا البحث إنْ شاء الله دراسة تحليلية للمصطلح النحوي عند أبي بكر بن الأنباري .

---

(1) ينظر : المصطلح النحوي : 19 .

(2) المصدر نفسه : 25 .

(3) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري : 252 .

(4) ينظر : مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها : 324، والمرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية : 215 .

(5) ينظر : ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : 205 .

(6) ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : 54 .

المبحث الثاني

التعريف بآثاره

قبل البدء بالتعرف إلى آثار ابن الأنباري لابدّ من الوقوف عند شخصية هذا العلم ، فالأثر نتاج هذه الشخصية ، هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري [1] .

ولد في بغداد يوم الأحد لإحدى عشرة ليلة خلت من شهر رجب سنة إحدى وسبعين ومئتين للهجرة [2] . وقيل في الأنبار وورد على بغداد صغيراً [3] ، استقبل حياته في رعاية أبيه القاسم الذي كان من كبراء علماء عصره ، كان أبو بكر صدوقاً ديّناً ، وكان كثير الحفظ ، قال أبو علي القالي (ت 356 هـ) عنه أنَّه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت من الشعر [4] . وذكر آخرون أنَّه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن الكريم بأسانيدها [5] ، وكان زاهداً متواضعاً حكى الدار قطني (ت 385 هـ) أنَّه حضره فصحف في اسم ، قال : فاعظمت له أنْ يحمل عنه وهم ، وهبته فعرفت مستمليه ، فلمّا حضرت الجمعة الأخرى ، قال ابن الأنباري : أنَّا صحفنا الاسم الفلاني ونبهنا ذلك الشاب على الصواب [6] .

وكان محباً للعلم منصرفاً إليه مشغولاً به عن متع الحياة ولهوها ، قال الأزهري (ت 370 هـ) عنه : " كان واحد عصره ، وأعلم من شاهدت بكتاب الله ومعانيه وإعرابه ، ومعرفة اختلاف أهل العلم في مُشكله وله مؤلفات حسان في علم القرآن ، وكان صائناً لنفسه مقدماً في صناعته ، معروفاً بالصدق ، حافظاً ،

---

(1) تاريخ بغداد : 181/3 ، والأنساب : 354/1 ، والبداية والنهاية : 196/11 .

(2) إنباه الرواة على أنباه النحاة : 206/3 ، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : 214/1 .

(3) الزاهر في معاني كلمات الناس ، مقدمة المحقق : 13 .

(4) طبقات النحويين واللغويين : 153 ، والعبر في خبر من غبر : 215/2 ، وغاية النهاية في طبقات القراء : 231/2 ، والأعلام : 226/7 .

(5) تذكرة الحفاظ : 843/3 ، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب : 315/2 – 316 .

(6) معجم الأدباء : 308/18 ، والوافي بالوفيات : 344/4 .

حسن البيان ، عذب الألفاظ ، لم يذكر لنا إلى هذه الغاية من الناشئين بالعراق وغيرها أحد يخلفه أو يسدُّ مسدَّه " [1] .

وقد أخذ ابن الأنباري عن كثير من النحاة واللغويين والقراء والمفسرين وروى عنهم ، منهم أبوه القاسم بن محمد الأنباري ، وأبو العباس ثعلب ، وإسماعيل بن إسحاق القاضي ، وأحمد بن الهيثم البزاز ، والحكيم الترمذي ، ومحمد بن يونس الكديمي ، ومحمد بن هارون التمار ، ومحمد بن أحمد بن النضر، والحسن بن الحباب ، وأبو الحسن بن براء ، ومحمد بن المرزبان وخلق كثير غيرهم [2] . وكان أبو بكر إماماً في اللغة والنحو والأدب والقراءات والتفسير ، إذ كان يملي في ناحية من المسجد وأبوه في ناحية أخرى [3] ، وما أملى من دفتر ، وإنَّما كان يملي من حفظه [4].

وقد حدّث عنه أبو عمر بن حيوية ، وأحمد بن نصر الشذائي ، وعبد الواحد بن أبي هاشم ، والدار قطني ، ومحمد بن أخي ميمي ، وأحمد بن محمد الجراح وآخرون [5] .

أمّا وفاته فقد كانت ليلة النحر سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة [6] ، وقيل سبع وعشرين وثلاثمائة [7] ، والأول أرجح وعليه أكثر أصحاب الطبقات [8] .

وكان ابن الأنباري متلون الثقافة ، فقد كانت له معرفة واسعة بعلوم القرآن ، والحديث ، واللغة ، والنحو ، والشعر ، وكان معنياً بالغريب والرواية عن علماء

---

(1) تهذيب اللغة (المقدمة) .

(2) تاريخ بغداد : 182/3 .

(3) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (المحمدون) : 235 .

(4) الوافي بالوفيات : 344/4 .

(5) تذكرة الحفاظ : 842/3 .

(6) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم : 315/6 ، والكامل في التاريخ : 274/6 ، واللباب في تهذيب الأنساب : 86/1 ، والنجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة : 269/3 ، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين : 35/2 .

(7) طبقات النحويين واللغويين : 154 ، ومعجم الأدباء : 313/18 .

(8) طبقات الحفاظ : 349 ، وطبقات المفسرين : 229/2 .

البصريين والكوفيين والأَعراب [1] . وقد اكتسب ثقافته من ثقافات عصره وبسماعه عن شيوخ كثيرين ، وقد خلّف مؤلفات كثيرة في فنون شتى ، وما ذلك إلاَّ دليل على عمق ثقافته ، وسعة اطلاعه على مختلف العلوم ، منها ما هو مطبوع وهي التي ستكون ميدان هذه الدارسة ، ومنها الكثير الذي لم نقف عليه وذكره أصحاب التراجم والطبقات .

ومن تآليفه المطبوعة وهي مدار البحث :

- الأضداد: قام بنشره هوتسما في ليدن 1881م ، وطبع في القاهرة 1907م ، ثم أُعيد طبعه بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم في الكويت 1960م .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله : طبع بتحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان بدمشق 1971م .
- جزء مستخرج من كتاب الهاءات : نشر بتحقيق نوار محمد حسين آل ياسين في مجلة البلاغ ، العددان الرابع والخامس ، بغداد 1976م .
- الزاهر في معاني كلمات الناس : حققه حاتم صالح الضامن في رسالته عن هذا الكتاب ، بغداد 1977م ، وطبع طبعة أولى عام 1979م ، ثم أُعيد طبعه مرة ثانية عام 1987م .
- شرح خطبة عائشة أم المؤمنين في أبيها : نشرها الدكتور صلاح الدين المنجد في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد السابع والثلاثون الجزء الثالث .
- شرح ديوان عامر بن الطفيل : نشره لايل في ليدن عام 1913م ، وأعادت دار صادر طبعه عن هذه النشرة ، ثم طبع بتحقيق الدكتور محمود عبدالرزاق الجادر ، والدكتور عبد الرزاق خليفة محمود الدليمي في بغداد عام 2001م .
- شرح غاية المقصود في المقصور والممدود : نشر بتحقيق الأستاذ هلال ناجي في مجلة المورد ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الرابع لعام 1998م .

---

(1) الزاهر ، مقدمة المحقق : 19 .

- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : طبع بتحقيق عبد السلام محمد هارون ، القاهرة عام 1966م .
- قصيدة في مشكل اللغة وشرحها : نشر بتحقيق عز الدين البدوي النجار في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (مجلة المجمع العلمي العربي سابقاً) ، المجلد الرابع والستون ، الجزء الرابع لعام 1989م .
- كتاب شرح الألفات : نشره أبو محفوظ الكريم معصومي في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد الرابع والثلاثون ، الجزآن الثاني والثالث لعام 1959م .
- كتاب مرسوم الخط : طبع بتحقيق امتياز علي عرشي ، دلهي عام 1983م .
- المذكر والمؤنث : حققه طارق عبد عون الجنابي في رسالته عن ابن الأنباري ، بغداد عام 1977م ، وطبع طبعة أولى في بغداد عام 1978م ، ثم أُعيد طبعه مرة ثانية في بيروت عام 1986م .
- مسألة من التعجب : نشرها الدكتور محيي الدين توفيق في مجلة آداب الرافدين ، العدد الخامس لعام 1974م .

وهناك مؤلفات أخرى لم نقف عليها منها * :

- أدب الكاتب : ذكره ياقوت في معجم الأدباء (312/18) ، والقفطي في الإنباه (208/3) ، والسيوطي في بغية الوعاة (214/1) .
- غريب الحديث : ذكره ياقوت في معجم الأدباء (312/18) ، والقفطي في الإنباه (208/3) ، والفيروزآبادي في البلغة في تاريخ أئمة اللغة (245) ، والسيوطي في بغية الوعاة (214/1) .
- الكافي في النحو : ذكره القفطي في الإنباه (208/3) ، والداودي في طبقات المفسرين (229/2) .
- اللامات : ذكره ياقوت في معجم الأدباء (313/18) ، والسيوطي في بغية الوعاة (214/1) .

*** للاطلاع على المزيد ينظر : الزاهر ، مقدمة المحقق ص22 وما بعدها .**

الفصل الأول

مصطلحات الاسم

الاسم

النكرة والمعرفة

المرفوعات

المنصوبات

المجرورات

التوابع

المشتقات

ما ينصرف وما لا ينصرف (ما يجري وما لا يجري)

الاسم

الاسم لغةً مشتق من (وسم) ، وهو : الأثر[1] ، وقيل من (سمو) ، وهو: الارتفاع والعلو[2] ، واصطلاحاً يُطلق على الكلمة التي تدل على معنى في نفسها من غير اقترانها بزمن [3] . وتشير الروايات إلى أنَّ هذا الاصطلاح قد ورد في الصحيفة التي ألقاها الإمام علي – عليه السلام – إلى أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) والتي كُتِب فيها أنَّ الكلام كلَّه اسم وفعل وحرف . فالاسم : ما أنبأ عن المسمى ، والفعل : ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف : ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل [4] . وقد اختلف نحويو المدرستين في أصل اشتقاقه ، فذهب البصريون إلى أنَّه مشتق من السمو ، ولذلك لُقِب اسماً ؛ لأنَّه سما بمسماه فأوضحه ، وكشف معناه .

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الاسم مشتق من السمة وهي العلامة [5] ، ومع اختلافهم في أصله إلاّ أنَّهم اشتركوا في استعماله . فقد استعمله البصريون ، إذ ورد ذكره كثيراً عند الخليل (ت 175هـ) حتى أنَّه أقترب من معناه الاصطلاحي في الأمثلة التي ذكرها حيث شملت تلك الأمثلة أسماء دالة على معانٍ قائمة بذاتها ، أو بغير ذاتها وهي جميعاً غير مقترنة بأحد الأزمنة ، ولكنّه أفتقر إلى وضع

---

(1) ينظر : العين (وسم) : 7 / 231 ، ومقاييس اللغة (وسم) 6 / 110 .

(2) ينظر : العين (سمو) : 7 / 318 ، والصحاح (سمو) : 6 / 2381 .

(3) ينظر : الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل : 64 ، والتعريفات : 24 ، وشرح الحدود النحوية : 46 ، ويرى بعضهم أنَّ الاسم هو ما ينفع ويضر ، وأنَّه وضع ليفرق بينه وبين سائر الأعيان ، ويصلح أنْ يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه (ينظر : دقائق التصريف : 394) .

(4) ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء : 4 ، وإنباه الرواة : 4/1 ، ومعجم الأدباء : 49/14 ، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : 2 / 216 .

(5) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 97/1 ، والإنصاف في مسائل الخلاف : 6/1 ، ومسائل خلافية في النحو : 43 ، والنحو العربي نقد وبناء : 42 ، ومدرسة البصرة : 392 ، والدراسات اللغوية عند العرب : 399 ، ودراسات في اللغة العربية : 53 .

مفاهيم نظرية [1] ، ومن ذلك ما جاء في قوله : " والدميث : السهل الخُلق ، وقد دَمِثَ دَمثاً ، والاسم الدماثة " [2] . وذكره سيبويه (ت 180 هـ) في كتابه غير أنَّه لم يحدّه بحد معين واكتفى بالتمثيل له ، قائلاً : " فالاسم : رجل وفرس وحائط " [3] . وهناك من يرى أنَّ إحاطة الخليل بأحوال الاسم وشمول أقواله فيه هو الذي جعل سيبويه لا يضع له حداً [4] . والحق " أنَّ هذا الأمر لا يعدل عن وضع تعريف للمصطلح بل العكس هو الصحيح . فالحدود لا توضع إلاّ بعد أنْ يحاط بها إحاطة تامة ، وإلاّ فكيف يصار إلى وضع مصطلح إذا كان التصور ناقصاً لم يكتمل بعد ، وليس أدل على هذا ما نراه من الحدود التي وضعها المتأخرون " [5] . ويبدو أنَّ سيبويه لم يضع حداً للاسم وذلك ؛ لأنَّه ظنّه غير مُشكل [6] ، أو لأنَّ الاسم دالة ثابتة على الأشياء ، ويكون لها مطابق في الخارج ، فلم يحتج إلى حده ومثّل له فقط [7] . والاسم في رأي المبرد (ت 285 هـ) هو ما كان واقعاً على معنى ، وعلامته دخول حرف الجر عليه [8] . أمّا ابن السراج (ت 316 هـ) فكان يرى أنَّ الاسم هو ما دل على معنى مفرد ، وهذا المعنى يكون شخصاً وغير شخص [9] . وكذلك استعمل الكوفيون اصطلاح (الاسم) ، فقد أورده الفراء (ت207 هـ) في معانيه قائلاً :" والعرب إذا جعلت مثل حُطّى وأشباهه اسماً فأرادوا أنْ يغيروه عن مذهب الفعل حوّلوا الياء ألفاً

---

(1) ينظر : المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف : 296 .

(2) العين : 8 / 20 .

(3) الكتاب : 1 / 12 ، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي) : 1 / 53 .

(4) ينظر : المصطلح النحوي نشأته وتطوره : 103 .

(5) المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف : 298 .

(6) ينظر : الإيضاح في علل النحو : 49 .

(7) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب سيبويه : 36 .

(8) ينظر : المقتضب : 1 / 3 .

(9) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 38 ، والمسائل العسكريات في النحو العربي : 70 .

فقالوا : حُطّاً ... " [1] . وتابعه في هذا أبو العباس ثعلب (ت 291 هـ) [2] ، والطبري (ت 310 هـ) [3] .

وإذا انتقلنا إلى ابن الأنباري فإنَّنا نجده يستعمل هذا الاصطلاح في مواضع كثيرة من تآليفه ، وقد كان استعماله للاسم استعمالاً واسعاً شمل دلالات عديدة ومختلفة ، منها ما يعبّر عن التحديد في الأشياء وهو ما عُرِف بـ(النكرة والمعرفة) ، فضمن إطار هذا التحديد رأيناه يستعمل مصطلح (الاسم الموضوع) وأراد به اسم الجنس ، وقد جاء هذا المصطلح في تعليقه على قولهم : (رأيت حية على حية) ، إذ قال : " ... فإنَّ الهاء لم تطرح من ذكره ، وذلك أنّه لم يقل حية وهي كثير ، كما قيل : بقرة وبقر كثير ، فصارت الحية اسماً موضوعاً ، كما قيل : حنطة وحبة ، فلم يرد لها ذكر " [4] .

وورد عنده أيضاً (الاسم المبهم) وأراد به ما ليس بمعلوم من الأسماء ويتضح ذلك في قوله : " وكلّ ما كان من الأسماء مبهماً ، نحو قولك : ما عندنا أ حد ، وكراب ، وصافر ، وديّار ، وعريب . فإنَّ هذا يجري مؤنثه بالتذكير " [5] ، ومنها ما يشير إلى الناحية الوظيفية للاسم نحو اصطلاح (أسماء الإشارة) ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله : " وأمّا بعض أسماء الإشارة دون بعض ، فقوله : ﴿ **وَهَـٰذَا كِتَابٌ مُصَدِّق** ﴾ [6] لا يتم الكلام على (ها) والابتداء بـ(ذا) ؛ لأنَّهما بمنزله حرف واحد " [7] .

---

(1) معاني القرآن : 2 / 17 .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 327 ، وأبو العباس ثعلب وجهوده في النحو : 224 .

(3) ينظر : جامع البيان عن تأويل آي القرآن : 2 / 99 .

(4) المذكر والمؤنث : 1 / 124 .

(5) المصدر نفسه : 2 / 291 .

(6) الأحقاف : 12 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 138 ، وينظر : 2 / 364 ، وكتاب شرح الألفات : 457 ، 458 ، 459 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

وللدلالة على بنية الاسم أو هيأته وجدناه يستعمل اصطلاحي (الاسم الناقص) ، و(الاسم الظاهر) بمعنى غير الضمير ، فمثال الأول قوله في تعليقه على قول الشاعر :

ابني كليب إنّ عميَّ اللذا قتلا الملوكَ وفككّا الأغلالا

" ... وإنَّما حذفت النون من (اللذا) لمّا كان اسماً ناقصاً موصولاً فطال الاسم فحذف " [1] . ومثال الثاني قوله : " اعلم أنَّ كلتا إذا أُضيفت إلى الأسماء الظاهرة لم تغير ألفها في رفع ولا نصب ولا خفض ... " [2] . وإلى جانب ما ذكرنا فقد كان يعبّر عن الأوجه الإعرابية للاسم باستعمال بعض المصطلحات نحو (اسم ما لم يُسمَ فاعله) الذي أطلقه على ما يعرف بـ(نائب الفاعل) . فقال عند شرحه بيت طرفة بن العبد :

أُمرِت يداها قتلَ شزر وأُجنِحتْ لها عَضُداها سقيفٍ مُسندِ [3]

" واليدان اسم ما لم يُسمَ فاعله ...." [4] . وثمة اصطلاحات أخرى خاصة بالاسم ورد ذكرها في عدة مواضع من تآليفه المختلفة ، منها اصطلاح (الاسم المحض) وقد جاء هذا المصطلح في قوله : " إذا قلت : المغيرة قام ، وحمزة قعد ، لم يجز المغيرة قامت ، ولا حمزة جلست ؛ لأنَّك لم تذكر لقباً ، وإنَّما ذكرت اسماً محضاً بمنزلة زيد وعمرو" [5] . ويبدو أنَّه أراد بالاسم المحض في هذا النص الاسم الذي لا يتطرق الشك إلى غيره وإنْ كانت هناك علامات للتأنيث فيه . وورد عنده (اسم الجمع) وعنى به الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، وقد أشار إلى ذلك قائلاً : " والرّكية مؤنثة بحرف التأنيث . قال الفراء : فإذا قالوا : الرّكي ذهبوا به إلى الكثير ، قال : ورأيت بعض تميم ، وسقط ابن له في بئر ، فقال : والله ما أخطأ

---

(1) المذكر والمؤنث : 1 / 256 .

(2) المذكر والمؤنث : 2 / 293 .

(3) ديوانه : 22 .

(4) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 168 ، وينظر : 13 ، 94 ، 111 ، 169 ، 264 .

(5) المذكر والمؤنث : 2 / 164 .

الرّكي ، فوحده بطرح الهاء ، قال : فإذا فعلوا ذلك به ذهبوا به إلى التذكير ، كأنَّه اسم للجمع وهو موحد " [1] .

ومن تتبعنا للمواضع التي نصّ فيها على اصطلاح الاسم تبين لنا أنَّه قد استعمل الاسم مرادفاً للمصدر ، ومن ذلك قوله في تعقيبه على البيت الآتي :

صرمتُ ولم أصرمكُم وكصارمٍ أخٌ قد طوى كشحاً وأبَّ ليذهبا

" معنى أبَّ تهيأ وتشمر والاسم الإبابة " [2]. ولم يقف عند المصدر كاصطلاح عام ، بل ذهب إلى ما تعارف عليه فيما بعد من اصطلاح (المصدر المؤول) ، فكان اصطلاحه (الاسم المحول) ، إذ نصّ على هذا المصطلح قائلاً : " وألف الاسم المحول من الأداة أصلية ، لا تكون إلاَّ مفتوحة ...كقولك : يعجبني أنَّك قائم ، وأنْ تقوم ..." [3] . ومع ذلك فإنَّ الفرق بين المصدر والاسم كان واضحاً في مذهب ابن الأنباري ، ويتضح هذا في عدة نصوص ، منها قوله في نحو قولهم : (هو يأتيك بالأمر من فصِّه) : " يقال : هو فَصُّ الخاتم ، وفِصُّ الخاتم بالفتح والكسر ... ، فالفَص المصدر ، والفِص الاسم ... " [4] . وقوله في أثناء تعليقه على بيت طرفة ابن العبد :

يشُقُّ حبابَ الماءِ حيزومُها بها كما قسمَ التُّربَ المفايل باليدِ [5]

" يقال : شققتُ الشيء أشقه شقاً ، والشَّق بفتح الشين المصدر ، والشِّق بكسر الشين الاسم ، والشق أيضاً نصف الشيء ، والمشقة أيضاً. قال الله تبارك وتعالى :﴿ **لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ** ﴾ [6] يُقرأ بفتح الشين وكسرها [7] ، والمكسور اسم والمفتوح مصدر " [8] .

---

(1) المصدر نفسه : 2 / 524 .

(2) شرح القصائد : 378 .

(3) كتاب شرح الألفات : 457 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

(4) الزاهر : 1/ 322 ، وينظر : 98 ، 195 ، 343 .

(5) ديوانه : 19 .

(6) النحل : 7 .

(7) قرأ أبو جعفر بفتح الشين وقرأ الباقون بكسرها (ينظر : النشر في القراءات العشر : 2 / 302) .

(8) شرح القصائد : 138 .

وإذا دققنا النظر في النصوص التي ورد فيها اصطلاح (الاسم) لحظنا أنَّه كان يطلق هذا المصطلح على المبتدأ الذي دخلت عليه نواسخ الابتداء ، ونستدل على ذلك من نصوصه ، ومنها قوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

فقلتُ له لمّا عوى : إنَّ شأننا قليلُ الغنى إنْ كنتَ لمّا تمولِ [1]

" والشأن اسم (إنَّ) ، وقليل خبر (إنّ) ، والتاء اسم الكون ، وما عاد من تمول خبر الكون" [2] . وثمة نصوص كثيرة [3] . وكذلك أطلقه على المفعول الأول للأفعال التي تنصب مفعولين . فقال في الآية الكريمة : ﴿ **وَلا تَحسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُون** ﴾ [4] : " الوقف على (تحسبنَّ) قبيح ؛ لأنَّ (الله) تعالى هو الاسم ، والوقف على (الله) غير تام ؛ لأنَّ (غافلاً) هو الخبر " [5]. وقد ورد هذا الاصطلاح عرضاً في مواضع كثيرة من تآليفه [6]. وهكذا تنوعت استعمالات الاسم عنده ، إلاَّ أنَّه لم يضع له حداً . فظلّ على هذا النحو الذي بيناه .

---

(1) ديوانه : 51 .

(2) شرح القصائد : 81 ، وينظر : 45 ، 56 ، 183 ، 207 .

(3) ينظر : المذكر والمؤنث : 214/2 ، 216 ، والزاهر: 565/1 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 116/1، 216، 314، 493،2، 827/318، 931.

(4) إبراهيم : 42 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 129 ، وينظر : 130 .

(6) ينظر : كتاب شرح الألفات : 452 ، 453 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م ، وإيضاح الوقف والابتداء : 1 / 151 ، 202 ،204 ، 359 ، 370 ، وشرح القصائد : 176 ، 209 ، 240 ، 456 ، 538 .

النكرة والمعرفة

النكرة في اللغة نقيض المعرفة ، ونَكِر الأمر نكيراً ، وأنكره إنكاراً ، ونكراً جهله [1] ، وهي في الاصطلاح تعني ما وضع لشيء غير معين [2]. أمَّا المعرفة فهي في الاستعمال اللغوي مأخوذة من (عرف) ، يقال : عرفتُ الشيء معرفةً وعرفاناً ، والعرفان العلم [3] ، وفي الاصطلاح هي ما دلّ على شيء معين دون غيره لعلاقة لفظية [4] ، وهما من المصطلحات التي استعملها نحويو البصرة ، فقد ذكرهما سيبويه قائلاً : " اعلم أنَّ النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشد تمكناً ؛ لأنَّ النكرة أول ، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به " [5] . وتابعه في استعماله هذين المصطلحين المبرد [6]، وابن السراج [7] .

واستعمل الكوفيون مصطلحي (النكرة والمعرفة) أيضاً ، فأوردهما الفراء في معانيه ، ومن ذلك قوله في توجيه قراءة قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا**﴾ [8] : " ... وقرأ مجاهد [9] (مُجريهاومُرسيها) يجعله من صفات الله عزَّ وجلَّ ، فيكون في موضع خفض في الإعراب ؛ لأنَّه معرفة ، ويكون نصباً ؛ لأنَّه

---

(1) ينظر : العين (نكر) : 5 / 355 ، ومقاييس اللغة (نكر) : 476/5 ، ولسان العرب (نكر) :233/5 .

(2) ينظر : التعريفات : 246 ،وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 3 / 420 .

(3) ينظر : العين (عرف) : 121/2 ، ومقاييس اللغة (عرف) : 281/4 ، ولسان العرب (عرف) :236/9 .

(4) ينظر :الحدود في النحو :65 ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ :48، والمفصل في علم العربية :90/2

(5) الكتاب : 1 / 22 .

(6) ينظر : المقتضب : 4 / 276 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 175 .

(8) هود : 41 .

(9) وقرأ حفص وحمزة والكسائي (مَجراها) بفتح الميم (ينظر : التبصرة في القراءات : 223) .

مثله قد يكون نكرة لحسن الألف واللام فيهما ..." [1] . كما ورد ذكرهما عند أبي العباس ثعلب [2] ، والطبري [3] .

ويبدو أنَّ هذا الاصطلاح قد استقر وأتخذ شكله النهائي ؛ ولذلك نجد ابن الأنباري قد استساغه ولم يخرج عنه إلى غيره ، إذ أشارت النصوص التي جُمِعت من تآليفه في هذا الباب إلى ذلك ، ومما ورد عنده منها ، قوله :" ويقال : هو ابن عمٍّ دني ، ودْنياً ودُنياً .... فإذا أضفت العم إلى معرفة لم يجز الخفض في دني ، كقولك : هذا ابن عميّ دِنياً ، وابن عمك دِنياً نكرة لا تكون نعتاً لمعرفة " [4] . وقوله في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **يَوْمئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِي** ﴾ [5]: " لا يجوز حذف الياء ؛ لأنَّها مفتوحة .... فإنْ قال قائل : هلاّ بنيت المعرفة على النكرة ؟ فقل : إذا بنيت المعرفة على النكرة ثبتت الياء . وذلك أنّي أقول في الرفع والخفض : هذا داعٍ وقاضٍ ، ومررت بداعٍ وقاضٍ . فأجد الياء ساقطة فيهما ، فإذا بنيت المعرفة على هذا جاز الحذف .... " [6]. وقوله في تعقيبه على بيت امرئ القيس :

وقد أغتدي والطيُر في وكناتِها بمنجردٍ قيدِ الأوابد هيكلِ [7]

" فإنْ قال قائل : منجرد نكرة ، وقيد الأوابد معرفة . فكيف نعتت النكرة بالمعرفة ؟ قيل له : العلة في هذا أنَّ المعنى بمنجرد مثل قيد الأوابد " [8]. ويتضح من النصين السابقين أنَّه كان يستعمل اسلوب الجدل والحجاج والتعليل ؛ لتعزيز وجهة نظره فيما يذهب إليه من آراء ، وهذا الاسلوب دليل على تأثره بما انتشر في زمنه من علوم الفقه وعلم الكلام . وقال في نصٍ آخر : " نقول : يا باقلاءُ الحارُ ، فترفع الباقلاء ؛ لأنَّه

---

(1) معاني القرآن : 2 / 14 .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 124 .

(3) ينظر : جامع البيان : 2 / 538 .

(4) الزاهر : 1 / 480 ، وينظر : 2 / 14 .

(5) طه : 108 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 245 ، وينظر : 243 ، 371 ، 2 / 939 ، 940 ، 948 ، والمذكر والمؤنث : 1 / 158 ، 162 ، 166 ، 218 ، 224 ، 225 ، 2 / 209 .

(7) ديوانه : 51 .

(8) شرح القصائد : 83 ، وينظر : 39 ، 40 ، 140 .

منادى مفرد والحار نعته ، وذلك أنَّ النكرة إذا نوديت صارت معرفة " [1] ، وفي هذا النص وكما هو واضح إشارة إلى ما عُرِف فيما بعد بـ(النكرة المقصودة).

واستعمل إلى جانب هذا الاصطلاح بعض مشتقاته نحو: (التعريف والتنكير) ، و (المعرّف والمنكّر) ومن ذلك قوله في حديثه عن ألفات الوصل : " تعرف بدخولها مع اللام للتعريف وسقوطها عند التنكير ، كقولك: رجل ، الرجل ، وطفل ، الطفل ... " [2] . وقوله : " الصراط بالصاد في جميع القرآن معرفاً ومنكراً " [3] .

ونخلص إلى أنَّ ابن الأنباري قد تابع من سبقه من العلماء في استعماله مصطلح (النكرة والمعرفة) غير أنَّ هذا الاصطلاح قد استقر وأصبح واضحاً عنده في جملة استعمالاته ، كما تبين ذلك من نصوصه .

الضمير (المكني)

الضمير لغةً : السر وما دخل الخاطر ، وهو الشيء الذي تضمره في قلبك ونيتك [4] ، واصطلاحاً هو " ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً أو معنى " [5] . وتشير بعض الروايات إلى أنَّ مصطلح (الضمير) كان من بين المصطلحات التي وردت في الرقعة التي دفعها الإمام علي – عليه السلام – إلى أبي الأسود الدؤلي [6] . استعمل البصريون هذا المصطلح ، فقد ذكره سيبويه في الكتاب ، ومن ذلك ما نصّ عليه في قوله : " وإذا قلت : ضربوني وضربتهم قومك

---

(1) الزاهر : 2 / 14 .

(2) كتاب شرح الألفات : 455 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

(3) كتاب مرسوم الخط : 1 .

(4) ينظر : العين (ضمر) : 41/7 ، ومقاييس اللغة (ضمر) : 371/3 ، والصحاح (ضمر) : 722/2 .

(5) التعريفات : 217 ، وينظر : الآمالي النحوية : 370 ، وشرح الوافية نظم الكافية : 282 ، وشرح الحدود النحوية : 67 ، وقيل : إنَّ الضمير هو ما يوضع لتعيين مسماه مشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته (ينظر : شرح التسهيل : 1 / 130 ، وتوضيح مقاصد الألفية : 1 / 121) .

(6) ينظر : معجم الأدباء : 14 / 49 – 50 .

جعلت القوم بدلاً من هم ؛ لأنَّ الفعل لابدَّ له من فاعل ، والفاعل ههنا جماعة وضمير الجماعة الواو " [1] .

وتابعه المبرد في استعماله مصطلح (الضمير) [2] ، واصطلح عليه أيضاً بـ(الكناية) [3] . وتابعه ابن السراج في استعماله المصطلحين السابقين [4] .

وإذا ما اتجهنا إلى الكوفيين فإنَّنا نجد اصطلاحي (الكناية والمكني) أكثر شيوعاً لديهم من مصطلح (الضمير) مع استعمالهم للاصطلاح الأخير ، فقد تردد اصطلاحا الكناية والمكني عند الفراء ، ومن أمثلة ذلك قوله : " فإذا كان الفعل واقعاً من مكني على مكني سواه لم تدخل النفس . تقول : غلامك أهلك مالك ، ثم تكني عن الغلام والمال ، فتقول : هو أهلكه ، ولا تقول : هو أهلك نفسه وأنت تريد المال ..." [5] . وقوله في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **فَمَالِئُونَ مِنْهَا** ﴾ [6] : " من الشجرة ، ولو قال : فمالئون منه إذا لم يُذِّكر الشجرة كان صواباً يذهب إلى الشجر في منه ، وتؤنث الشجر ، فيكون منها كناية عن الشجر، والشجر يؤنث ويُذَّكر مثل الثمر " [7]. وفضلاً عن المكني والكناية ، استعمل اصطلاحي (الضمير والمضمر) [8] . وتابع الفراء في استعماله مصطلحي (الكناية والمكني) أبو العباس ثعلب [9] ، والطبري [10] . وقد عدَّ الدكتور أحمد مكي الأنصاري اصطلاح الضمير أدق من مصطلح الكناية عندما ذهب إلى القول : " ويلوح لي أنَّ اصطلاح البصريين أدق من اصطلاح الفراء ، إذ أنَّ الكناية تشمل كلَّ ما يكنى به من

---

(1) الكتاب : 1 / 79 .

(2) ينظر : المقتضب : 4 / 99 .

(3) ينظر : الكامل : 1 / 364 ، ومن الجدير بالذكر أنَّ الخليل قد استعمل هذا المصطلح بمعنى الضمير (ينظر : العين : 2 / 138 ، ومكانة الخليل في النحو العربي : 169) .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 51 ، 2 / 118 .

(5) معاني القرآن : 2 / 106 .

(6) الواقعة : 53 .

(7) معاني القرآن : 3 / 127 .

(8) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 43 .

(9) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 301 .

(10) ينظر : جامع البيان : 2 / 67 .

إشارة أو موصول أو عدد بخلاف الضمير ، فإنَّه لا يدخل فيه شيء من ذلك ..." [1] . في حين يرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ تسمية الضمير بالمكني صحيحة مقبولة ؛ لأنَّ الضمير كناية عن الاسم الظاهر ، وإنْ كان المكني أعم من الضمير [2] . والذي يبدو أنَّ اصطلاح الضمير أدق بدليل استقراره واستعماله إلى يومنا هذا .

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل مصطلح الضمير في تآليفه المختلفة ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، فمما ورد منها قوله في الآية الكريمة :﴿ **أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [3] : " الوقف على (يؤمنون) حسن وليس بتام ؛ لأنَّ قوله : ﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِم** ﴾ [4] متعلق بالأول من جهة المعنى ... هذا إذا أضمرت مع (ختم) قد ، وجعلته حالاً من الضمير الذي في (يؤمنون) ، وتقديره (خاتماً الله على قلوبهم) " [5] . وقوله في أثناء تعليقه على كلمة (مخضباً) في قول الشاعر :

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنَّما يضمُ إلى كشحيه كفاً مخضباً

" يجوز أنْ يكون حالاً مما في الأسيف ؛ لأنَّ الضمير معرفة " [6] ، وثمة نصوص أخرى [7].

وورد عنده أيضاً اصطلاح (المضمر) ولكنّه لم يعنِ به الضمير المعروف ، وإنَّما استعمله للإشارة إلى المضمر الذي لا يظهر في الكلام إلا أنَّ السياق يدل عليه ، وقد أخذ هذا المفهوم من المعنى اللغوي ، فالمضمر لغةً : هو ما يضمر في النفس ويصعب الوقوف عليه [8] ، وقد تردد بهذا المعنى في نصوص كثيرة نختار

---

(1) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : 450 .

(2) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : 314 .

(3) البقرة : 6 .

(4) البقرة : 7 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 494 ، وينظر : 2 / 616 ، 790 .

(6) المذكر والمؤنث : 1 / 346 ، وينظر : 448 .

(7) ينظر : الأضداد : 167 ، وشرح القصائد : 190 ، 229 ، 249 ، 322 ، 382 ، 392 ، 424 .

(8) ينظر : مختار الصحاح (ضمر) : 384 ، والمعجم الوسيط (ضمر) : 1 / 546 .

منها قوله في أثناء عرضه لقوله تعالى:﴿ **ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ** ﴾ [1] : " في (ذلكم) وجهان : أحدهما أنْ يكون في موضع نصب على معنى (فعل ذلكم) ويكون في موضع رفع على معنى (هو ذلكم) أو (ذلكم الشأن ذلكم الأمر) ... فإذا رفعت (ذلكم) بمضمر حسُن أنْ تقف عليه ثم تبتدئ (وأنَّ الله موهن) على معنى (وذلكم أنّ الله موهن) ... " [2]. وقوله عند شرحه بيت الحارث بن حلزة :

ثم خيلٌ من بعد ذاك مع الغـ لاقِ لا رأفةٌ ولا إبقاءُ [3]

" والخيل رفع بما عاد من المضمر ، معناه : لا عندهم رأفة " [4] . وفضلاً عن المصطلح السابق ، وجدناه يستعمل (الإضمار) للدلالة على ما يضمر من أجزاء الكلام فعلاً كان أو اسماً أو حرفاً مستفيداً من المعنى اللغوي للإضمار في لغة العرب وهو الخفاء [5] ، ويتضح هذا في أمثلة كثيرة ، منها قوله في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ** ﴾ [6] : " وقف حسن إذا رفعت (الكتاب) بإضمار (هذا كتاب) ... " [7] . وقوله معقباً على بيت طرفة بن العبد :

كأنَّ كناسي ضالةٍ يكنُفانِها وأطرَ قسيٍّ تحت صُلبٍ مُؤيّدِ [8]

" والأطر منصوب بإضمار كأنَّ ، والتقدير: كأنَّ أطر قسيٍّ تحت صلبٍ مؤيد " [9] . ولكنَّ هذا الأمر لم يستقر في جميع النصوص المستقرأة ، وإنَّما وجدناه يعبر عن الضمير بمصطلح مرادف له كان العلماء قد استعملوه وهو (المكني) ،

---

(1) الأنفال : 18 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 682 ، وينظر : 650 ، 674 ، 682 ، 698 .

(3) ديوانه : 14 .

(4) شرح القصائد : 487 ، وينظر : 39 ، 40 ، 90 ، 145 ، 267 ، 342 ، 387 ، 394 ، 401 ، 411 ، 433 .

(5) ينظر : تهذيب اللغة (ضمر) : 12 / 37 .

(6) هود : 1 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 710 ، وينظر : 590 ، 621 ، 623 ، 635 ، 674 ، 697 ، 737 ، 819 ، 827 ، 836 .

(8) ديوانه : 22 .

(9) شرح القصائد : 163 ، وينظر : 33 ، 34 ، 39 ، 59 ، 75 ، 81 ، 178 ، 189 ، 218 ، 230 ، 297 ، 365 ، 392 ، 399 ، والزاهر : 2 / 291 ، والأضداد : 212 .

وقد ورد عنده في جملة نصوص ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ**﴾ [1] : " كان عاصم والأعمش وأبو عمرو والكسائي يقولون : (كالوهم) حرف واحد [2] . والحجة في هذا أنَّ المعنى : (كالوا لهم أو وزنوا لهم) ، فحذفت اللام ، وأوقع الفعل على (هم) فصارا حرفاً واحداً ؛ لأنَّ المكني المنصوب مع ناصبه حرف واحد " [3] . وقال في تعقيبه على قول الشاعر :

لبيكما لبيكما هانذا لديكما

" وإنَّما يجعلون المكني بين (ها) و (ذا) إذا قربوا الخبر ، فتأويل قول القائل : ها أنا ذا ألقى فلاناً : قد قرب لقائي إياه [4] ، وثمة نصوص أخرى [5] . وبالدلالة نفسها استعمل اصطلاح (الكناية) ، وهي في معناها اللغوي مأخوذة من قولهم : " كنّى به كذا يكني ويكنو كناية ، تكلم بما يستدل به عليه أو أنْ تتكلم بشيء وأنت تريد غيره أو بلفظ يجاذبه جانبا حقيقةً و مجازاً " [6] ، إذ قال عند شرحه بيت امرىء القيس :

فقمتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا على إثرنا أذيال مرطٍ مرحلِ [7]

" وتجر فيه كناية مرفوعة تعود على المرأة " [8] .

ومما تقدم يتبين أنَّ ابن الأنباري لم يقتصر على استعمال مصطلح الضمير وما أُشتق منه ، وإنَّما استعمل ما يرادفه من مصطلحات نحو: (المكني ، والكناية) ، وهو بذلك لم يلتزم باستعمال اصطلاح أي من المدرستين بل كان يرجح المصطلح الذي يراه مناسباً في ضوء نصه الذي يسوقه .

---

(1) المطففين : 3 .

(2) ينظر : تأويل مشكل القرآن : 177 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 345 ، وينظر : 414 .

(4) الزاهر : 2 / 279.

(5) ينظر : المذكر والمؤنث : 2 / 201 ، 229 ، 264 ، 294 .

(6) ينظر : القاموس المحيط (كنى) : 4 / 384 .

(7) ديوانه : 41 .

(8) شرح القصائد : 54 .

المجهول (الشأن والأمر والقصة)

المجهول لغةً : اسم مفعول من جَهِل فلأنَّ حقّه ، وجَهِل عليّ ، وجَهِل بهذا الأمر جهلاً وجهالةً [1] ، واصطلاحاً هو " ضمير غائب يأتي في صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام حديثه " [2] ، ويكون متصلاً مرفوعاً ، كما يكون منفصلاً مرفوعاً ، والجملة بعده تكون خبراً عنه [3] . وكان البصريون يسمونه (ضمير الشأن والحديث والقصة والأمر) ، فسيبويه اصطلح عليه بـ(إضمار الحديث) ، إذ قال : " ومما يضمر ؛ لأنَّه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهر قول العرب : إنَّه كرام قومك ، وإنَّه ذاهبة أمتك 0 فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرت بعد الهاء ، كأنَّه في التقدير – وإنْ لم يتكلم به – قال : إنَّ الأمر ذاهبة وفاعلة فلانة ، فصار هذا الكلام كله خبراً للأمر . فكذلك ما بعد هذا في موضع خبر " [4] . والمبرد لم يحدد له مصطلحاً معيناً ، ولكنَّه أشار إليه في أثناء حديثه عن كان وأخواتها قائلاً : " والوجه الذي يصح فيه أنْ يضمر في (كان) الخبر أو الحديث أو ما أشبهه على شريطة التفسير ، ويكون ما بعده تفسيراً له ... " [5] . واستعمل ابن السراج مصطلح (المجهول) [6] ، كما أطلق عليه (إضمار الحديث والقصة والأمر) [7] .

---

(1) ينظر : العين (جهل) : 3 / 390 ، ولسان العرب (جهل) : 11/ 129.

(2) همع الهوامع : 1 / 67، والمطالع السعيدة في شرح الفريدة : 1 / 210– 211 ، وقد عدّ ابن هشام (ت 761هـ) هذا الضمير مخالفاً للقياس من خمسة أوجه (ينظر : مغني اللبيب : 2 / 490) .

(3) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : 28 ، وقيل : إن فائدة هذا التركيب أنه يُمكن الناطق من إدخال (إنَّ ، وأنَّ) على الجملة الفعلية (ينظر : التطور النحوي للغة العربية : 139) .

(4) الكتاب : 2 / 176 .

(5) المقتضب : 4/ 99 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 219/1 .

(7) ينظر: المصدر نفسه : 98/1 .

أمَّا الكوفيون فقد أطلقوا عليه (ضمير المجهول) ذلك ؛ لأنَّ الشأن مجهول لكونه مقدراً إلى أن يُفسر ، ولا يعود عليه ضمير من الجملة التي هي خبره [1] ، فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال في توجيه قراءة قوله تعالى : ﴿ **يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَل** ﴾ [2] : " يجوز نصب المثقال ورفعه ، فمن [3] رفع رفعه بتكن واحتملت النكرة لها فعل في كان وليس وأخواتها ، ومن نصب جعل في (تكن) اسماً مضمراً مجهولاً مثل الهاء التي في قوله (إنها إنْ تك)..." [4]. وتابعه في استعماله هذا المصطلح أبو العباس ثعلب [5] ، والطبري [6].

ووجدنا ابن الأنباري يستعمل اصطلاح (المجهول) أيضاً ، غير أنَّه لم يذكره إلاَّ في موضع واحد ، وهو قوله في أثناء تعليقه على بيت الحارث بن حلزة :

ليس يُنجي موائلاً من حذارٍ رأسُ طودٍ وحرةٌ رجلاءُ [7]

" واسم ليس مضمر فيها مجهول ، كأنَّه قال : ليس الأمر وليس الشأن ، والجملة التي بعد ليس خبرها ..." [8] .

ولم يكتفِ بهذا الاصطلاح ، وإنَّما استعمل اصطلاحاً مرادفاً بنفس المعنى وهو (الشأن والأمر) ، وجاء الشأن في لغة العرب بمعنى الخطب والأمر والحال ، وجمعه شوؤن وشِئان [9] ، فقال عند شرحه بيت طرفة بن العبد :

وقرّبتُ بالقربى وجدّك إنَّهُ متى يكُ أمرٌ للنكيثةِ أشهدِ [10]

" والهاء اسم (إنَّ) ، وجملة الكلام خبر (إنَّ) ، وتقدير الهاء : إنَّ

---

(1) ينظر : الكافية في النحو : 28/2 .

(2) لقمان : 16 .

(3) قرأ نافع بالرفع وقرأ الباقون بالنصب (ينظر : الحجة في القراءات السبع : 286) .

(4) معاني القرآن : 328/2 .

(5) ينظر : مجالس ثعلب : 125/1 .

(6) ينظر : جامع البيان : 135/19 .

(7) ديوانه : 12 .

(8) شرح القصائد : 474 .

(9) ينظر : لسان العرب (شأن) : 230/13 .

(10) ديوانه : 27 .

الشأن وإنَّ الأمر " [1] . وقال في نص آخر : " قال الكسائي والبصريون : إذا ذُكِّرت الهاء فهي كناية عن الأمر والشأن ، كقولك : إنَّه قام عبد الله ، وإذا أُنِثت فهي كناية عن القصة ، كقولك : إنَّها قامت هند ..." [2] .

ومن الأمثلة السابقة يتضح أنَّ ابن الأنباري قد استعمل اصطلاح الكوفيين (المجهول) ، واصطلاح البصريين (الأمر والشأن والقصة) مما يؤكد أنَّه كان لا يتحرج أو يتعصب في استعمال أيّ مصطلح سواء أكان بصرياً أم كوفياً . وهذا يدل على عقلية ناضجة لا ترى ضيراً من المزاوجة بين المذهبين .

العماد

العماد في اللغة : هو ما يقام به من بناء ونحوه ، يقال : عمد الشيء يعمده عمداً أقامه ، وعمدت الشيء فأنعمد أي أقمته بعماد يمسكه ويعتمد عليه [3] ، وهو في الاصطلاح : الضمير الذي يقع بين المبتدأ والخبر المعرفتين ، ويكون بلفظ المرفوع المنفصل ، ويقع مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة [4] . وقد سمّى البصريون هذا الضمير بـ(ضمير الفصل) [5] ، وإنَّما سُمي عندهم بالفصل ؛ لأنَّه فصل بين المبتدأ والخبر . وقيل ؛ لأنَّه فصل بين الخبر والنعت ؛ لأنَّ الفصل به يوضح كون الثاني خبراً لا تابعاً [6] . فسيبويه استعمل اصطلاح الفصل ، قائلاً : " هذا باب ما يكون فيه هو، وأنت ، وأنا ، ونحن ،

---

(1) شرح القصائد : 205 .

(2) المذكر والمؤنث : 210/1 .

(3) ينظر: العين (عمد) : 57/2 ، ومقاييس اللغة (عمد) : 137/4 ، ولسان العرب (عمد) : 303/3 .

(4) ينظر : شرح التسهيل : 186/1 ، والمطالع السعيدة : 213/1-214 .

(5) اختلف القائلون باسمية ضمير الفصل وحالته الإعرابية ، فذهب البصريون – ومنهم الخليل – إلى أنه اسم وليس له موقع من الإعراب ، وذهب الكسائي إلى أن موضعه كموضع ما بعده ، وذهب الفراء إلى أن موضعه كموضع ما قبله (ينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل : 208/1) .

(6) ينظر : همع الهوامع : 68/1 .

وأخواتهن فصلاً " [1] . ووصف المبرد هذا الضمير بالزائد ولم يطلق عليه مصطلحاً محدداً [2] . وتابع ابن السراج سيبويه في استعماله مصطلح (الفصل) [3] .

أمَّا الكوفيون فقد اصطلحوا عليه بـ(العماد) لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية [4] ، أو لأنَّه " يُعتمد عليه في الفائدة ، إذ به يتبين أنّ الثاني خبر لا تابع " [5] ، فذكره الفراء في معانيه ، إذ قال في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّة** ﴾ [6] : " .... وموضع (أربى) نصب ، وإنْ شئت رفعت كما تقول : ما أظن رجلاً هو أفضلَ منك ، و أفضلُ منك ، والنصب على العماد ، والرفع على أن تجعل (هو) اسماً [7] " . وقد توسع الفراء في استعمال اصطلاح العماد ، فأطلقه على ما يُسمى بـ(ضمير الشأن) ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **إِنَّهُ أَنَا اللَّه** ﴾ [8] : " هذه الهاء هاء عماد . وهو اسم لا يظهر " [9] . وتابعه أبو العباس ثعلب في استعماله هذا المصطلح ، إذ كان يطلقه على (ضمير الفصل) [10] ، وعلى (ضمير الشأن) [11] .

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل اصطلاح (العماد) وتشعبت دلالاته عنده ، فتارة نجده يستعمله للدلالة علىالضميرالذي يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر كاسم كان وأخواتها وخبرها،واسم إنَّ وأخواتها وخبرها ، وهو ما اصطلح عليه البصريون بـ(ضميرالفصل)،ويتضح هذا في تعقيبه على قوله تعالى: ﴿ **وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾[12] : " وفي قوله (وأولئك هم المفلحون) وجهان : إنْ شئت رفعت (أولئك) بما عاد من

---

(1) الكتاب : 389/2 .

(2) ينظر : المقتضب : 103/4 ، والمصطلح النحوي في كتاب المقتضب : 23 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 128/2 .

(4) ينظر : الكافية في النحو : 24/2 ، والموفي في النحو الكوفي : 93 .

(5) ينظر : همع الهوامع : 68/1 .

(6) النحل : 92 .

(7) معاني القرآن : 113/2 .

(8) النمل : 9 .

(9) معاني القرآن : 287/2 .

(10) ينظر : مجالس ثعلب : 53/1 .

(11) ينظر : المصدر نفسه : 661/2 .

(12) البقرة : 5 .

(هم) ، ورفعت (هم) بـ(المفلحين) ، والمفلحين بـ(هم) ، والوجه الثاني أن ترفع (أولئك) بـ(المفلحين) ، والمفلحين بـ(أولئك) ، وتجعل (هم) عماداً للألف واللام " [1] . والدلالة الثانية التي استعمل فيها هذا الاصطلاح هي ما يطلق عليها البصريون (ضمير الشأن والقصة) ، إذ قال في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **كَلَّا إِنَّهَا لَظَى . نَزَّاعَةً لِلشَّوَى**﴾ [2] : " ... فمن رفع [3] كان له مذهبان : أحدهما أنْ يجعل (لظى) خبر (إنّ) ويرفع (نزاعة) بإضمار (هي نزاعة) ... ، والوجه الآخر أنْ يجعل الهاء عماداً ويرفع (لظى) بـ(نزاعة) ، و (نزاعة) بـ(لظى) كما تقول : إنَّها قائمةٌ جاريتك " [4]. وقيل : إنَّ الحجة لمن رفع (نزاعة) أنَّه جعلها بدلاً من (لظى) [5] . ومما سبق نخلص إلى أنَّ ابن الأنباري كان يرجح اصطلاح الكوفيين – العماد – بدليل وورد المصطلح السابق عنده بنفس الدلالات التي وردت لديهم .

أسماء الإشارة

الإشارة لغةً : الإيماء ، يقال : أشار إليه باليد أومأ [6] ، واصطلاحاً هي أسماء مظهرة تدل بالإيماء على حاضر أو ما نزل منزلته [7] . استعمل البصريون هذا الاصطلاح ، وأطلقوا عليه أيضاً (الأسماء المبهمة) [8] ، وهذان المصطلحان هما من اصطلاحات سيبويه ، فقد ذكرهما قائلاً : " وأمَّا الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 493/1 ، وينظر : الجامع لاحكام القرآن : 181/1 .

(2) المعارج : 15 ، 16 .

(3) قرأ حفص (نزاعة) بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع (ينظر : التبصرة : 359) .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 948/2 .

(5) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 352 .

(6) ينظر : الصحاح (شور) : 704/2 ، ومختار الصحاح (شور) : 350 ، والمعجم الوسيط : 501/1 .

(7) ينظر : شرح الحدود النحوية : 73 .

(8) وقد فسّر ابن يعيش (ت 643هـ) تسميتها بالمبهمة قائلا : " يقال لهذه الأسماء مبهمات ؛ لانها تشير الى كل ما بحضرتك ، وقد يكون بحضرتك اشياء فتلتبس على المخاطب ، فلم يدرِ الى ايها يشير ، فكانت مبهمة لذلك لزمها البيان بالصفة عند الالتباس " (شرح المفصل : 126/3) ، وسمّاها ابن عصفور (ت 669 هـ) بـ (المشارات) ، (ينظر : المقرب : 222/1) .

....وما أشبه ذلك ، وإنَّما صارت معرفة ؛ لأنَّها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته" [1] ، وسمّاها خلف الأحمر (ت 180 هـ) ، (حروف الإشارات) [2] . واصطلح عليها المبرد بـ(الأسماء المبهمة) [3] متابعاً في ذلك سيبويه . وللدلالة على أسماء الإشارة استعمل ابن السراج مصطلح (المبهمات) [4] ، وعبّر عنها أيضاً بـ(الاسم الذي يُشار به إلى المسمى) [5] .

ويبدو أنَّ هذا المصطلح لم يكن مستقراً عند الكوفيين ، فقد كان الفراء يستعمل عبارة (هذا وذلك وأخواتها) للدلالة على أسماء الإشارة ، وقد أشار إلى ذلك في قوله : " ... والعرب تنصب الاسم المعرفة في هذا وذلك وأخواتها ، فيقولون : هذا عبدالله الأسد عادياً ، كما يقولون أسداً عادياً " [6] . وكان الطبري يستعمل اصطلاح (إشارة) [7] للتعبير عن هذه الأسماء .

وإذا ما وقفنا عند هذا العالم الفذ وجدناه يصرح تصريحاً لا لبس فيه باستعماله هذا الاصطلاح . وإلى جانب ذلك فإنَّه كان يتناول بالتحليل ما يعرض له من هذه الأسماء لبيان جذرها ويتضح هذا في حديثه عن قوله تعالى :﴿ **وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّق** ﴾ [8] : " لا يتم الوقف على (ها) والابتداء بـ(ذا) ؛ لأنَّهما بمنزلة حرف واحد ، وذلك أنَّ الاسم من (هذا) الذال زيدت عليه الألف تكثيراً له ؛ لأنَّ الاسم لا يكون على حرف واحد ، ودخلت (ها) للتنبيه " [9] . واصطلح عليها أيضاً بـ(أسماء الإشارات) ، وقد ورد هذا الاصطلاح في أكثر من موضع من تآليفه ، إذ

---

(1) الكتاب : 5/2 .

(2) ينظر : مقدمة في النحو : 65 .

(3) ينظر : المقتضب : 277/4 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 448/1 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 131/2 .

(6) معاني القرآن : 168/2 .

(7) ينظر : جامع البيان : 107/1 .

(8) الاحقاف : 12 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 131/1 ، وينظر : 118 .

قال في أحد هذه المواضع : " وألف أسماء الإشارات أصلية تستأنف بالضم ، كقولهم : أولياء ، وأولئكم ، وأولئكن ... " [1] .

وكان في كثير من الأحيان يقف عند المصطلح بالشرح والتحليل وعرض الأمثلة الموضحة ، ومثال ذلك ما جاء في نصه : " ويقال في تصغير ذلك : ذيالك ، وفي تصغير ذاك : ذيّاك ، وفي تصغير تلك : تيالك ، فتفتح أوائل هذه الأسماء في التصغير ؛ لأنَّها للإشارة فلو ضُمت أوائلها لزال عنها معنى الإشارة ..." [2] .

وفضلاً عن ذكره هذا المصطلح صراحة ، فقد كان يعبّر عنه باصطلاح (إشارة) ، ومن ذلك قوله معلقاً على الآية الكريمة :﴿ **حم . عسق** ﴾ [3] : " وقف حسن ثم تبتدئ ﴿ **كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** ﴾ [4] ، فـ(ذلك) إشارة إلى (حم . عسق) " [5] . وكذلك كان يشير إلى هذه الأسماء بصيغة فعلية هي (أشرت) ، ونستدل على ذلك من قوله : " إذا أشرت إلى المذكر الغائب قلت : ذلك الرجل قام .. " [6] .

أمَّا مصطلح (التقريب) الذي ورد عنده في بعض المواضع من تآليفه . فإنَّه أراد به أنْ " يأتي اسم معرفة مسبوق باسم إشارة وبعدهما اسم فاعل أو ما يشبهه ، فينتصب اسم الفاعل ، وذلك ؛ لان اسم الاشارة والاسم المعرفة بعده مبتدأ وخبر [7] ، وذلك كقولنا : هذا الخليفةُ قادماً ، وهذه الشمسُ طالعةً " ، فالمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب ؛ لأنَّ المعنى ، إنَّما هو الإخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس بالطلوع [8] ، وكذلك قولنا : هذا زيدٌ شاعراً ، وهذا الأسدُ مخوفاً

---

(1) كتاب شرح الألفات : 458 ، وينظر : 457 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

(2) المذكر والمؤنث : 364/2 .

(3) الشورى : 1، 2 .

(4) الشورى : 3 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 2/ 880 ، وينظر : 702 .

(6) المذكر والمؤنث : 361/2 .

(7) المصطلح الكوفي : 20– 21 ، د . محيي الدين توفيق ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العدد الاول ، 1979م .

(8) ينظر : همع الهوامع : 113/1 .

، فكـــأنَّ اســـم الإشـــارة مُشـــبه لكـــان إذ يليـــه – مثلهـــا – مرفـــوع ومنصوب [1] ، إذ قال في عرضه لقوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ** ﴾ [2] : " ومن قرأ [3] (قولَ الحق) نصبه على وجهين : أحدهما أنْ ينصبه على المصدر ، كأنَّه قال : (أقول قولاً حقاً) ، والوجه الآخر أنْ ينصبه على خبر (ذلك) ويجعل (ذلك) في مذهب (كان) كما تقول : (هذا زيدٌ أخاك) ، و (هذا الخليفةُ قادماً) ، فتنصبه ؛ لأنَّك قرنت بـ (هذا و ذلك) الفعل ، ونصبت به كما تنصب بـ (كان) " [4] .

وقد ذهب الدكتور محيي الدين توفيق إلى القول : " إنَّ أبا بكر لم يستعمل مصطلح التقريب والأمثلة التي أوردها هي أمثلة التقريب عند الكوفيين أو ما يشبهها " [5] . ويبدو أنَّه قد وهم في هذا القول ؛ لأنَّ من الواضح أنَّ (قرنت) في كلامه المذكور آنفاً هي (قربت) ، وأنَّ هذا قد حدث بفعل التصحيف في نقط الإعجام ، إذ لا معنى لاقتران اسم الإشارة بالاسم المنصوب ، إنَّما هو خبر المبتدأ [6] .

ونستخلص مما تقدم أنَّ هذا الاصطلاح لم يستقر عند ابن الأنباري ، ومما يؤكد ذلك أنَّه استعمل أكثر من لفظه للدلالة عليه ولم يقتصر على وضع واحد .

---

(1) ينظر : المدارس النحوية (شوقي ضيف) : 198 .

(2) مريم : 34 .

(3) قرأ عاصم وابن أبي إسحاق وابن عامر (قول الحق) بالنصب ، وقرأ الباقون بالرفع (ينظر : التبصرة : 256 / والتيسير : 149) .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 763/2 –764 ، وينظر : معاني القرآن (الفراء) : 168/2 ، ونحو القراء الكوفيين : 300 .

(5) المصطلح الكوفي : 21 ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العدد الأول ، 1979م .

(6) ينظر الخلاف النحوي بين الكوفيين : 54 .

الاسم الموصول (بمعنى الذي)

الموصول لغة : اسم مفعول من وصل ، يقال : وصلتُ الشيء بالشيء وصلاً ، وصلةً وأوصلته اتصل ولم ينقطع [1] ، واصطلاحاً هو " ما لا يكون جزءً تاماً من الكلام إلاَّ بصلة وعائد " [2] . والاسم الموصول من المصطلحات التي استعملها البصريون ، فقد ذكره سيبويه قائلاً : " وتقول أتاني القوم ما عدا زيداً ، وأتوني ما خلا زيداً ، فما هنا اسم ، وخلا وعدا صلة له ، كأنَّه قال : أتاني ما جاوز بعضهم زيداً ، وما هم فيها عدا زيداً ، وكأنَّه قال : إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسماً غير موصول ، قلت : أتوني مجاوزتهم زيداً ، مثلته بمصدر ما هو في معناه ..." [3] ، وعبّر عنه أيضاً بـ (منزلة الذي) ، إذ قال : " هذا باب الأسماء التي يجازى بها وتكون بمنزلة الذي قلت : ما تقول أقول ، فتصير تقول صلة لما حتى تكمل اسماً ، فكأنَّك قلت : الذي تقول أقول " [4] . واصطلح على الأسماء الموصولة بـ (الأسماء المبهمة) [5] . وتابعه المبرد في استعماله المصطلح السابق بالدلالة نفسها [6] . وفضلاً عنه استعمل اصطلاح (الموصول) [7] . وكان ابن السراج متابعاً لهما في استعماله مصطلح (الأسماء المبهمة) [8] ، إلى جانب استعماله اصطلاح (الموصول) [9] .

ولم يستقر هذا الاصطلاح عند الكوفيين على وضع واحد ، وإنَّما ورد لديهم بأكثر من تسمية ، فقد أطلق عليه الفراء (اسم وصل) ، و (موصول) ، و (في معنى

---

(1) ينظر : مقاييس اللغة (وصل) : 115/6 ، والقاموس المحيط (وصل) : 64/4 .

(2) التعريفات : 237 ، وينظر : أسرار النحو : 181 ، وحاشية الخضري : 70/1 .

(3) الكتاب : 349/2 .

(4) المصدر نفسه : 69/3 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 411/3 ، ويبدو أنّها سميت بالمبهمات لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد وغيرهما كوقوع أسماء الإشارة على كل شيء (ينظر : دراسات في اللغة العربية : 99) .

(6) ينظر : المقتضب : 197/3 .

(7) ينظر : المصدر نفسه : 3 / 191 ، والمصطلح النحوي في كتاب المقتضب : 29 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 359 ، والموجز في النحو : 99 .

(9) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 280 .

الذي) ، إذ قال في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّه** ﴾ [1] : ".... ولو جعلت (ما بكم) في معنى (الذي) جاز وجعلت صلته (بكم) و (ما) حينئذ في موضع رفع بقوله (فمن الله) ، وأدخل الفاء ، كما قال تبارك وتعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ** ﴾ [2] وكل اسم وصل مثل من وما والذي فقد يجوز دخول الفاء في خبره ؛ لأنَّه مضارع للجزاء ، والجزاء قد يجاب بالفاء . ولا يجوز أخوك فهو قائم ؛ لأنَّه اسم غير موصول وكذلك مالك لي " [3] . وتابعه الطبري في استعماله اصطلاح (في معنى الذي) [4] للدلالة على الاسم الموصول .

ومما جمعناه من النصوص لم نرَ ابن الأنباري يستعمل اصطلاح (الاسم الموصول) إلاَّ في نص واحد ، فقد ذكره في أثناء تعليقه على قول الشاعر :

ابني كليب وإنَّ عميَّ اللذا قتلا الملوك وفككّا الأغلالا

" .... وإنَّما حذفت النون من (اللذا) لما كان اسماً ناقصاً موصولاً . فطال الاسم فحذف ... " [5] . في حين رأيناه في كثير من الأمثلة يستعمل اصطلاح (بمعنى الذي) أو (في معنى الذي) ، ومما ورد منها قوله في الآية الكريمة : ﴿ **إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ** ﴾ [6] : " فيها ثلاثة أوجه : أحدهن أن تجعل (إنَّما) حرفين ، وتكون (ما) بمعنى الذي ، كأنَّك قلت : (إنَّ الذي صنعوه كيد ساحر).." [7] . وقوله عند شرحه بيت طرفة بن العبد :

---

(1) النحل : 53 .

(2) الجمعة : 8 .

(3) معاني القرآن : 2 / 105 .

(4) ينظر : جامع البيان : 1 / 179 .

(5) المذكر والمؤنث : 1 / 256 .

(6) طه : 69 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 318 ، وينظر 328 ، 352 ، والزاهر : 1 / 603 ، والأضداد : 196، وكتاب مرسوم الخط : 7 .

فإنْ متُ فانعتيني بما أنا أهله وشقي عليَّ الجيبَ يا ابنةَ مالكِ [1]

" و(ما) في معنى الذي ، وأنا مرفوع بالأهل ، والتقدير : فانعتيني بالذي أنا مستأهله " [2] . وكان في بعض الأحيان يشير إلى الموصولات بعبارة (الذي وما ومن) ، ومن ذلك ما جاء في نصه : " والذي وما ومن دون صلاتهن قوله : ﴿ **قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّون** ﴾ [3] الوقف على (الذين) قبيح ؛ لأنَّ (يظنون) صلتهم " [4] .

ومن خلال الاستقراء الدقيق للنصوص التي ورد فيها اصطلاح (الاسم الموصول) أو ما يعبّر عنه ، وجدناه يُسمي الضمير الرابط الذي يعود من الصلة على الاسم الموصول بـ (معرب الاسم الموصول) ، فقال في قوله تعالى : ﴿ **وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا** ﴾ [5] ، الوقف على (الذي) قبيح ؛ لأنَّ (قال) صلة (الذي) والوقف على قوله (أفٍّ لكما) غير تام ؛ لأنَّ مُعرب (الذي) ما عاد من قوله : (فيقول ما هذا) ، ولا يتم الوقف على صلة (الذي) دون معربه " [6] .

أمَّا مصطلح (الصلة) الذي تردد في مواضع كثيرة من تآليفه ، فقد استعمله بعدة دلالات ، إذ ورد عنده بمعنى (صلة الاسم الموصول) ، ومن ذلك قوله في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى** ﴾ [7] : " الوقف على (الذي) قبيح ؛ لأنَّ (تولّى) صلة (الذي) . وكذلك ﴿ **سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ** ﴾ [8] الوقف على (ما) قبيح ؛ لأنَّ (في السموات) صلة (ما) . وكذلك قوله : ﴿

---

(1) ديوانه : 29 .

(2) شرح القصائد : 224 ، وينظر : 33 ، 411 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 2 / 819 .

(3) البقرة : 249 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 133 ، وينظر : 117 .

(5) الأحقاف : 17 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 134 ، وينظر : 117 .

(7) النجم : 33 .

(8) الحشر : 1 .

قَـالُوا جَـزَاؤُهُ مَـنْ وُجِـدَ فِـي رَحْلِـهِ فَهُـوَ جَـزَاؤُهُ﴾ [1] الوقـف علـى (مَـنْ) قبيح ؛ لأنَّ (وجد في رحله) صلة (مَنْ) " [2] .

والدلالـة الأخرى التـي استعمل فيهـا هذا الاصـطلاح هـي الزيـادة ، ويتضـح هذا المعنـى فـي تعقيبـه علـى قولهم : (افعلْ هذا إمّـا لا) ، إذ قـال : " قـال أهل النحـو : معنـاه افعل كـذا وكـذا إنْ كنـت لا تفعل غيـره ، فـدخلت (مـا) صـلة ... " [3] . وقولـه شارحاً بيت امرئ القيس :

إذا ما الثريا في السماء تعرضتْ تعرُّضَ أثناء الوشاحِ المفصلِ [4]

" (ما) صلة للكلام على جهة التوكيد له ... " [5] ، وهناك أمثلة أخرى [6] .

واسـتعمله فـي نصـوص أخـرى بمعنـى التعلـق علـى نحـو قـول النحـويين بتعلـق الجـار والمجـرور بالفعـل ونحـوه ، وقـد جـاء بهـذا المعنـى فـي عـدة نصـوص ، ومما ورد منهـا قولـه : " وإذا وصـلت الفعـل بصـلة لـم يـتم الكـلام عليـه دونهـا كقولـه : ﴿ **وَالسَّـمَاوَاتُ مَطْوِيَّـاتٌ بِيَمِينِـهِ** ﴾ [7] لا يـتم الكـلام علـى (مطويـات) ؛ لأنَّ البـاء من صـلة (مطويـات) . وإنْ قدمت صـلة الفعل عليـه لم يتم الوقف عليها دونـه كقولـه : ﴿ **وَبِـالْآخِرَةِ هُـمْ يُوقِنُـون**﴾ [8] لا يـتم الكـلام علـى (الآخـرة) ؛ لأنَّ البـاء مـن صلة (يوقنون) " [9] ، وثمة نصوص أخرى [10] .

ولم تقف استعمالاته ودلالاته عندما ذكرنا ، وإنَّما اتسعت لتشمل الدلالـة علـى الجملـة التـي لهـا محـل من الإعراب ، والمتعلقـة بهـا قبلهـا كالجملـة الواقعـة حـالاً ، فهـي

---

(1) يوسف : 75 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 133 – 134 ، وينظر 476 .

(3) الزاهر : 1 / 259 .

(4) ديوانه : 39 .

(5) شرح القصائد : 51 ، وينظر : 6 ، 42 ، 70 .

(6) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 142 ، 143 ، 328 ، 330 ، 331 .

(7) الزمر : 67 .

(8) البقرة : 4 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 149 ، وينظر : 2 / 678 ، 962 ، 985 .

(10) ينظر : شرح القصائد : 11 ، 19 ، 24 ، 33 ، 93 ، 100 ، 106 ، 448 .

عنده صلة لصاحب الحال ، كجملة (اتخذت بيتاً) في قوله تعالى : ﴿ **كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً** ﴾ [1] : " وقال الأخفش : (كمثل العنكبوت) وقف تام ، ثم قص قصتها فقال : (اتخذت بيتاً) ، وهذا غلط ؛ لأنَّ (اتخذت) صلة (العنكبوت) كأنَّه قال : (كمثل التي اتخذت بيتاً) ، فلا يحسن الوقف على الصلة دون الموصول ، وهذا بمنزلة قوله : ﴿ **كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً** ﴾ [2] فـ(يحمل) صلة (الحمار) ، ولا يحسن الوقف على (الحمار) دون (يحمل) " [3] .

وكذلك الجملة الواقعة نعتاً كما في قوله معلقاً على الآية الكريمة : ﴿ **وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً** ﴾ [4] : " الوقف على اليوم قبيح ؛ لأنَّ (تجزي نفس) صلة لليوم " [5] . وقوله عند شرحه بيت الحارث ابن حلزة :

أو سكتم عنا فكنا كمَنْ أغـ مضَ عيناً في جفنها أقذاءُ [6]

" في جفنها أقذاء صلة العين " [7] .

ونستشف من الأمثلة السابقة أنَّ هذا الاصطلاح لم يكن مستقراً عند ابن الأنباري ، إذ استعمل عدة ألفاظ للتعبير عنه ، ولم يقتصر على لفظ بعينه . وكان في استعماله هذه الألفاظ دقيقاً ، حيث أعرب عن دلالتها من خلال توظيفها في السياق الذي يوحي بها ، وذلك ينبئ عن فهمه الدقيق لطبيعة كل لفظ وما ينضوي تحته من دلالة .

---

(1) العنكبوت : 41 .

(2) الجمعة : 5 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 827 – 828 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 13 / 345 .

(4) البقرة 48 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 517 .

(6) ديوانه : 12 .

(7) شرح القصائد : 469 ، وينظر : 24 ، 93 ، 94 ، 100 ، 106 .

المبتدأ

المبتدأ في أصل اللغة من " بدأ الشيء يبدأ أي يفعله قبل غيره " [1] ، ويقال " بدأتُ بالأمر وابتدأتُ من الابتداء " [2] . أمَّا في الاصطلاح فهو كل اسم يُبتدئ به ويكون مجرداً من العوامل اللفظية [3] . وقد استعمل نحويو البصرة هذا الاصطلاح ، فعرّفه سيبويه قائلاً : " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام والمبتدأ والمبني عليه رفع . فالابتداء لا يكون لا يكون إلاَّ بمبني عليه ، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه " [4] . ومن هذا يتبين أنَّ الابتداء يعني لديه الوضع والحالة التي يوضع فيها الاسم مبتدأ [5] ، وأطلق عليه أيضاً (المسند) [6] . وتابعه المبرد في استعماله مصطلحي (المبتدأ) [7] ، و(المسند) [8] ، وتابعهما ابن السراج في استعماله اصطلاح (المبتدأ) [9] .

واستعمل الكوفيون مصطلح (الابتداء) للدلالة على المبتدأ ، فذكره الفراء في معانيه ، إذ قال في الآية الكريمة : ﴿ **ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ** ﴾

---

(1) العين (بدأ) : 8 / 83 .

(2) مقاييس اللغة (بدأ) : 1 / 212 .

(3) ينظر : اللمع في العربية : 79 ، وشرح ملحة الإعراب : 75 ، وكشف المشكل في النحو : 1 / 312 ، وشرح المفصل : 1 / 83.

(4) الكتاب : 2 / 126 .

(5) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب سيبويه : 133 .

(6) ينظر : الكتاب : 1 / 23 .

(7) ينظر : المقتضب : 4 / 126 .

(8) ينظر : المصدر نفسه : 4 / 126 .

(9) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 62 – 63 .

[1] : " يرفع (خالق) على الابتداء ، وعلى أنْ يكون خبراً ، ولو نصبته ، إذا لم يكن فيه الألف واللام على القطع كان صواباً .... " [2] . واستعمل الطبري مصطلح (المبتدأ) ، فقال في تأويل قوله تعالى : ﴿ **إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ** ﴾ [3]: " اختلف أهل العربية في موضع (مَنْ) . فقال بعض نحويي البصرة : إلاَّ مَنْ رحم الله ، فجعله بدلاً من الاسم المضمر في ينصرون ، وإنْ شئت جعلته مبتدأ وأضمرت خبره ، ويريد به ، إلاَّ مَنْ رحم الله فيستغني عنه " [4] . ومن الجدير بالذكر أنَّ رافع المبتدأ لدى البصريين هو الابتداء ، ولدى الكوفيين هو الخبر [5] .

والمبتدأ من المصطلحات التي استعملها ابن الأنباري ، فقد ورد في عدة مواضع من تآليفه ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **آلم . ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [6] : " .... ذلك مبتدأ ، والكتاب نعته ، و(لا ريب فيه) خبر المبتدأ "[7] . وقيل : إنَّ موضع ذلك رفع على أنَّه خبر آلم ، والكتاب عطف بيان ولا ريب في موضع نصب على الحال [8] . ووجدناه في بعض النصوص يستعمل اصطلاح (الابتداء) للدلالة على المبتدأ ، ومثال ذلك ما جاء في رده على من ذهب إلى أنَّ (الراسخين) في قوله تعالى: ﴿ **وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ)** [9] مرفوع على النسق ، إذ يرى أنَّهم بذلك " أخرجوا(الراسخين) من معنى الابتداء وأدخلوهم في النسق ... " [10]. ولم يقف عند حد المبتدأ الظاهر ، وإنَّما كان يعبر عن

---

(1) الانعام : 102 .

(2) معاني القرآن : 1 / 348 .

(3) الدخان : 42 .

(4) جامع البيان : 25 / 13 .

(5) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 44 .

(6) البقرة : 1 ، 2 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 485 ، وينظر : 2 /567 ، 568 ، 780 .

(8) ينظر : إملاء ما من به الرحمن :1 /10 .

(9) ال عمران : 7 .

(10) إيضاح الوقف والابتداء 2 / 567 .

المبتدأ المحذوف بـ(إضمار اسم أو ضمير) ، وقد جاء ذلك في نصوص كثيرة تختار منها قوله في حديثه عن الآية الكريمة :﴿ **اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً مَوَدَّةَ بَيْنِكُم)** [1]: " (من دون الله أوثاناً) وقف حسن لمن رفع (المودة) بإضمار (ذلك مودة بينكم ، ومن رفع [2] (المودة) على أنَّها خبر (إنَّ) لم يقف على (الأوثان) " [3] . وقوله في تعلقيه على بيت طرفة بين العبد :

صهبانيةُ العثونِ موجودةِ القِرا بعيدةٌ وخدِ الرجلِ موَّارةِ اليدِ [4]

"والصهبانية ترتفع بإضمار هي " [5] .

ويبدو أنَّه قد وافق الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أنَّ رافع المبتدأ هو الخبر فهما لديهم مترافعان ، ونستدل على ذلك من نصوصه ، ومما ورد منها قوله في الآية الكريمة :﴿ **وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ** ﴾[6]: " في (المرأة) ثلاثة أوجه : أحدهن : أنْ ترفع (المرأة) بـ(حمالة) ، و (حمالة) بها ...." [7] . ويظهر من هذا النص أنَّ (المرأة) مبتدأ و(حمالة)خبر ؛ لذلك يرتفع أحدهما بالآخر . وقيل : إنَّ في (حمالة) وجهين ، الرفع على خبر الابتداء ، والنصب على الذم [8] . وهكذا نرى أنَّ ابن الأنباري قد تابع سابقيه من النحويين في استعماله اصطلاح المبتدأ ، وقد تبين ذلك بشكل واضح في الأمثلة السابقة .

---

(1) العنكبوت : 25 .

(2) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي (ينظر :التبصرة : 289) .

(3) إيضاح الوقف والابتداء :2 /827 ، وينظر : معاني القرآن (الفراء) : 2 / 315 – 316 .

(4) ديوانه : 22 .

(5) شرح القصائد : 166 – 167 ، ينظر :58 ،162 ، 178 ، 189 ، 238 ، 399 ، 477 ، والزاهر : 365/2 .

(6) المسد : 4 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 990 – 991 ، وينظر : شرح القصائد : 58 .

(8) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 377 .

الخبر

الخبر في اللغة : النبأ ، ويجمع على أخبار، وأخبرتُهُ وخبّرته بمعنى ، وخبر الأمر علمه [1] ، وهو في الاصطلاح " لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً أو تقديراً " [2] . والخبر من المصطلحات التي استعملها البصريون ، فقد سمّاه الخليل بـ(المسند إليه) ، إذ جاء ذلك في قوله : " السند ما أرتفع من الأرض من قبل جبل أو وادٍ ، وكلُّ شيء أسندت إليه شيئاً فهو مسندٌ ، والكلام سند ومسند إليه ، كقولك : عبدالله رجلُ صالحٌ ، فعبد الله سند ، ورجل صالح مسند إليه " [3] ، وتابع سيبويه شيخه الخليل في استعماله مصطلح (المسند إليه) ، وأطلق عليه أيضاً (المبني عليه) ، قائلاً : " فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه ، فهو مسند ومسند إليه " [4] . وورد هذا المصطلح عند المبرد ، فذكره قائلاً : " اعلم أنَّ خبر المبتدأ لا يكون إلاَّ شيئاً هو الابتداء في المعنى ، نحو : زيد أخوك ، وزيد قائم" [5] . وفضلاً عن المصطلح السابق استعمل المبرد مصطلح (المسند إليه) [6] ، وتابعهم ابن السراج مستعملاً مصطلح (الخبر) إذ حدّه بقوله : " هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً .... " [7] .

---

(1) ينظر : العين (خبر) : 258/4 ، ومقاييس اللغة (خبر) : 2 / 239 ، ولسان العرب (خبر) : 4 /227 .

(2) التعريفات : 96 ، وينظر أسرار النحو : 105 ، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 2 /78 .

(3) العين : 7 / 228 – 229 .

(4) الكتاب : 2 / 126 .

(5) ينظر المقتضب : 4 / 127 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 4 / 126 .

(7) الأصول في النحو : 67/1 .

وإذا ما انتقلنا إلى الكوفيين وجدناهم يستعملون مصطلح (المرافع) للدلالة على الخبر إلى جانب استعمالهم للمصطلح المذكور ، فقد أورد الفراء في معانيه مصطلح (الخبر) [1] ، وأطلق عليه أيضاً مصطلح (المرافع) قائلاً : " قال الكسائي : رفعت (كتاب أُنزِل إليك) وأشباهه من المرفوع بعد الهجاء بإضمار هذا وذلك أضمر لحروف الهجاء ما يرفعها ؛ لأنَّها لا تكون إلاَّ ولها موضع ، قال : أفرأيت ما جاء فيها ليس بعده ما يرافعه ، مثل قوله : حم ، عسق ، ويس ، وق ، وص ، مما يقل أو يكثر ما موضعه إذا لم يكن بعده مرافع ؟ قلت : قبله ضمير يرفعه " [2] . وسار ثعلب على نهج الفراء في استعماله مصطلح (المرافع) ، فقال في قوله تعالى : ﴿ **فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ** ﴾ [3] : " يومئذٍ مرافع فذلك ... " [4] . وتابعهما الطبري في تسميته الخبر بـ(المرافع) [5] . ويبدو أنَّ الكوفيين قد أطلقوا مصطلح (المرافع) على الخبر مستندين إلى رأيهم القائل بأنَّ الخبر هو رافع المبتدأ .

وإذا ما وقفنا عند ابن الأنباري فإنَّنا نجده قد توسع في استعمال هذا المصطلح ، فقد أطلقه على خبر المبتدأ ، ومن ذلك قوله في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ** ﴾ [6] : " وقف حسن . قال السجستاني : لا يكون (أقرب من نفعه) وقفاً تاماً ؛ لأنَّ خبر المبتدأ لم يأتِ بعد " [7] . وقال عند شرحه بيت امرىء القيس :

ألا رُبَّ خصمٍ فيك ألوى رددتُه نصيحٍ على تعذالهِ غير مُؤتلي[8]

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 1 / 348 .

(2) معاني القرآن : 1 / 369 .

(3) المدثر : 9 .

(4) مجالس ثعلب : 25/1 ، وينظر : أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو : 223 .

(5) ينظر : جامع البيان : 1 / 409 .

(6) الحج : 13 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 780 وينظر : 1 / 485 ، 486 ، والمذكر والمؤنث : 2 / 297 ، والزاهر : 1 / 123 .

(8) ديوانه : 47 .

"وألوى نعت للخصم ، ورددته خبر لرُبَّ " [1] ، وأطلقه أيضاً على خبر النواسخ ، فقال في قوله تعالى : (**وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً**) [2] : " الوقف على (كان) قبيح ؛ لأنَّ (الله) تعالى مرتفع بها ، والوقف على (الله) قبيح ؛ لأنَّ (غفوراً) خبر (كان) " [3] . وقال في أثناء شرحه بيت عمرو بن كلثوم :

وإنَّ الضغنَ بعدَ الضغنِ يبدو عليك ويُخرِجُ الداءَ الدفينا[4]

"والضعف اسم (إنَّ) ، ويبدو الخبر " [5] . كما أطلقه على المفعول الثاني للأفعال التي تنصب مفعولين ، وقد ورد ذلك في مواضع كثيرة من تآليفه ، نذكر منها قوله عند شرحه بيت طرفة بن العبد :

وجاشتْ إليه النفسُ خوفاً وخالهُ مصاباً ولو أمسى على غيرِ مرصدِ [6]

" والهاء اسم خال ، ومصاباً خبره " [7] .

ووجدناه يستعمل اصطلاح (الخبر) للدلالة على المفعول الثاني للأفعال التي تتعدى إلى أكثر من مفعول بعد بنائها للمجهول ، وقد جاء بهذا المعنى في عدة نصوص نختار منها قوله : " والوقف على قوله ﴿ **لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ** ﴾ [8] قبيح ؛ لأنَّ ﴿**أَيَّاماً مَعْدُودَات** ﴾ [9] منصوبة بـ(كُتِبَ) وهو الذي يسميه بعض النحويين خبر ما لم يُسمَ فاعله " [10] . ولم تنتهِ دلالة الخبر لديه عند هذا الحد ، وإنَّما كان يطلقه أيضاً على خبر (لا) التي يسميها الكوفيون التبرئة ، ومن ذلك قوله في تعقيبه

---

(1) شرح القصائد : 74 .

(2) الفرقان : 70 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 126 ، وينظر : 2 / 834 ، والزاهر : 565/1 ، وشرح القصائد : 44/9 .

(4) شرح القصائد : 392 .

(5) المصدر نفسه : 392 ، وينظر : 45 ، 56 ، 81 ، والمذكر والمؤنث : 2 / 93 ؛ وإيضاح الوقف والابتداء : 1 / 125 ، 314 ، 493 .

(6) ديوانه : 24 .

(7) شرح القصائد : 183 ، وينظر : 289 ، 355 ، 396 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 129/1 ، والأضداد : 22 .

(8) البقرة : 183 .

(9) البقرة : 184 .

(10) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 543 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 1 / 284 .

على قولهم : (ولا إله غيرك) : " فيه أربعة أوجه في النحو ، أحدهن : ولا إلهَ غيرُك ، تنصب الأول على التبرئة ، وغيرك مرفوع على خبر التبرئة .... " [1] ، وثمة مواضع أخرى [2] .

ولم يقف عند الخبر المذكور في الجملة ، وإنَّما تعدى ذلك إلى الخبر الذي يُحذف منها لدلالة المعنى عليه ، إذ كان يعبر عنه باصطلاح (الخبر المضمر) ، وقد نصّ على هذا المصطلح في قوله : " تقول : الطائفة وجاريتك مغلوبان ، ومغلوبتان ، ومغلوبة ، فمن قال : مغلوبة كان له مذهبان أحدهما أنْ يقول : مغلوبة للجارية ، وخبر الطائفة مضمر ، والتقدير : الطائفة مغلوبة والجارية مغلوبة ، فاكتفيت بأحد الخبرين من الآخر " [3] .

ومما تم ذكره من النصوص يتبين أنَّ اصطلاح الخبر عند ابن الأنباري كان ثابتاً ومستقراً ، وإنْ جاء في استعماله بعدة دلالات.

الفاعل

الفاعل لغةً مشتق من (فعل) [4] ، واصطلاحاً هو ما أُسنِد إليه الفعل أو شبهه على جهة قيامه به " [5] . وقد أشارت بعض الروايات إلى أنَّ هذا الاصطلاح كان ضمن ما وضعه أبو الأسود الدؤلي من أبواب النحو [6] ، وهو من المصطلحات التي استعملها البصريون ، فقد عقد له سيبويه باباً في كتابه قال في مبتدئه : " هذا باب الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ... فأمَّا الفاعل الذي لا يتعداه فعله

---

(1) الزاهر : 1 / 149 ، وينظر : 104 ، 105 .

(2) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 141 ، 487 ، 489 ، وشرح القصائد : 288 .

(3) المذكر والمؤنث : 2 / 301 .

(4) ينظر : العين (فعل) : 2 / 145 ، ومقاييس اللغة (فعل) : 511/4 ، ولسان العرب (فعل) : 528/11 .

(5) التعريفات : 164 ، وينظر: المفصل في علم العربية : ا/اه ، وأسرار العربية :60 ، ومفتاح العلوم : 226 .

(6) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : 22 ، والفهرست : 40 – 41 .

فقولك : ذهب زيد وجلس عمرو" [1] ، واصطلح عليه أيضاً بـ(المسند إليه الفعل) [2] . كما ورد ذكره عند المبرد [3]، وابن السراج [4].

وكذلك استعمل الكوفيون مصطلح (الفاعل) فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال : " ولا يصلح أنْ تذكر الفاعل بعد المفعول به فيما ألقيت منه الصفة " [5]. واستعمله أيضاً ابن السكيت [6] ، والطبري [7] .

وإذا ما انتهينا من هؤلاء النحويين وانتقلنا إلى ابن الأنباري فإنَّنا نجده يستعمل اصطلاح الفاعل بدلالتين الأولى : بمعنى (اسم الفاعل) ، وقد تردد بهذا المعنى في مواضع كثيرة من كتبه ، سنفصل فيها القول إنْ شاء الله في المبحث الخاص بـ(اسم الفاعل) ، والثانية : تعني الاسم الذي يُسنَد إليه فعل أو شبهه غير مبني للمفعول وحكمه الرفع [8] . وقد صحّ لدينا استعماله (الفاعل) بهذه الدلالة في نصوص عديدة منها قوله في توجيه قراءة قوله تعالى : ﴿ **يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ . رِجَالٌ لا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ** ﴾ [9] : " .... ومن قرأ : (يُسبِّح) بكسر الباء [10] لم يقف على (الآصال) ؛ لأنَّ (يسبّح) فعل لـ(لرجال) والفعل مضطر إلى فاعله " [11] . وقوله عند شرحه بيت الحارث بن حلزة :

---

(1) الكتاب : 1 / 33 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 23/1 .

(3) ينظر : المقتضب : 4 / 50 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 81 .

(5) معاني القرآن : 2 / 404 .

(6) ينظر : اصلاح المنطق : 286 .

(7) ينظر : جامع البيان : 2 / 64 .

(8) ينظر : الجامع الصغير في النحو : 75 .

(9) النور : 36 ، 37 .

(10) وهي قراءة نافع وابي عمرو وحمزة (ينظر : التبصرة : 273 ، والنشر : 2 / 332) .

(11) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 799 ، وينظر : 1 / 199 – 200 .

أجمعوا أمرهُم بليلٍ فلمّا أصبحوا أصبحتْ لهم ضوضاءُ [1]

" وفاعل أجمعوا مضمر فيه ... " [2] . ووجدناه يشير إلى بعض أحوال الفاعل في الجملة ، ومنها ما يتعلق بإظهاره أو إضماره ، إذ كان يعبر عن وجود الفاعل بعبارة (سميت الفاعل) ، ونستدل على ذلك من قوله : " وألف أفعل ، ألف ما لم يُسمَ فاعله من ألف القطع ، من قبل أنَّك إذا سميت الفاعل ، قلت : أخرج فلان الشيء ، فوضح لك ألف قطع ... " [3] .

وللدلالة على الفاعل المحذوف لوجود ما يدل عليه في الكلام كان يستعمل مصطلح (الفاعل المضمر) ، وقد جاء هذا في نصوص كثيرة ، منها قوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

مددتُ بغصني دومة فتمايلتْ عليَّ هضيم الكشحِ ريَّا المخلخلِ [4]

" وفاعل تمايلت مضمر فيه ، كأنَّه قال : تمايلت المرأة عليَّ " [5] . وفضلاً عن الفاعل ، فقد وجدناه يستعمل مصطلح (صاحب الفاعل) ، ونلمس في استعماله هذا الاصطلاح روح المنطق ، مما يؤكد تأثره بالعلوم الفلسفية والمنطقية التي انتشرت آنذاك ، غير أنَّ هذا المصطلح لم يرد عنده إلاَّ في نص واحد وهو قوله معقباً على قول الشاعر :

أماويَّ ما يغني الثراءُ عن الفتى إذا حشرجتْ يوماً وضاقَ بها الصدرُ

" أراد إذا ما حشرجت النفس ، فكنّى عنها ولم يتقدم ذكرها ؛ لأنَّ معناها مفهوم . ولم يجز أبو العباس أن يكون (ما) في معنى المصدر ، واحتج بأنَّ الفعل يبقى بلا صاحب " [6] . ويبدو أنَّه اقتبس المصطلح السابق من الفراء حيث أورده في معانيه في أثناء تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **وَقَرِّي عَيْناً** ﴾ [7] ، إذ قال : " ... وإنمَّا نصبت

---

(1) ديوانه : 10 .

(2) شرح القصائد : 452 ، وينظر : 60 ، 67 ، 70 ، والمذكر والمؤنث : 2 / 231 .

(3) كتاب شرح الألفات : 451 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج3 ، 1959 م .

(4) ديوانه : 42 .

(5) شرح القصائد : 58 ، وينظر : 60 ، 67 ، 70 ، 156 ، 280 ، 308 ، 331، 350 ،373 ،452 .

(6) المصدر نفسه : 22 .

(7) مريم : 26 .

العين ؛ لأنَّ الفعل لها ، فصَّيرته للمرأة معناه : لتقرر عينُك ، فإذا حُوِّل الفعل عن صاحبه إلى ما قبله نصب صاحب الفعل على التفسير " [1] .

وهكذا يبدو أنَّ ابن الأنباري قد أفاد من آراء سابقيه في استعماله مصطلح الفاعل ، وما يتعلق به من أحكام ، إذ يتضح ذلك في طريقة تناوله لهذا الاصطلاح ومعالجة ما يدور حوله من مسائل .

اسم ما لم يُسمَ فاعله

هو اصطلاح يطلق على ما يقوم مقام الفاعل بعد حذفه [2] ، وقد أطلق عليه البصريون تسميات مختلفة ، فسمّاه سيبويه (المفعول الذي تعداه فعله الى مفعوله) قائلاً : هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعوله ، وذلك قولك : كُسِيَ عبدُالله الثوبَ ، وأُعطِيَ عبدُالله المالَ .... " [3]. وعُرِف عند المبرد باسم (المفعول الذي لا يذكر فاعله) [4] . واصطلح عليه ابن السراج بـ(المفعول الذي لم يُسمَ مَنْ فعل به) [5] ، وكان يسميه حيناً (ما قام مقام الفاعل) [6] .

أمَّا الكوفيون فقد أطلقوا عليه (ما لم يُسمَ فاعله) ، فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال في توجيه قراءة قوله تعالى : ﴿ **فَإِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي مَنْ يُضِل** ﴾ [7] : " وقرأها أهل الحجاز [8] : (لا يُهدي مَنْ يُضِلُّ) ، وهو وجه جيد ؛ لأنَّها في قراءة أُبي (لا هادي لمن أضل الله) ، و(مَنْ) في الوجهين جميعاً في موضع رفع ، ومن قال (

---

(1)معاني القرآن : 2 / 166 .

(2) ينظر : التعريفات : 224 ، وشرح الحدود النحوية : 94 .

(3) الكتاب : 1 / 41 .

(4) ينظر : المقتضب : 4 / 50 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 86 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 237 .

(7) النحل : 37 .

(8) قرأ الكوفيون (لا يهدَي) بفتح الدال وكسر الياء ، وقرا الباقون بضم الياء وفتح الدال (ينظر : التبصرة : 241 ، والتيسير : 137) .

لا يُهْدَي) كانت رفعاً إذ لم يُسمَ فاعلها ... " [1]. وتابعه الطبري في استعماله المصطلح السابق [2].

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل كلمة (اسم) التي لم تستعمل من قبل مضافة إلى (ما لم يُسمَ فاعله) وقد تكرر عنده في مواضع كثيرة من تآليفه وكأنَّه استقر لديه . وإذا ما وقفنا عند نصوصه التي ورد فيها هذا الاصطلاح ، فإنَّنا نجده يشير في الكثير منها إلى ما يقوم مقام الفاعل بعد حذفه مما تعارف عليه النحاة ، كالمفعول به ، إذا كان الفعل متعدياً ، وشبه الجملة من الظرف والجار والمجرور إذا كان لازماً ، والأمثلة التي تعبر عن ذلك كثيرة نذكر منها ، قوله عند شرحه بيت الحارث بن حلزة :

آذنتنا ببينها أسماءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَلُ منه الثواءُ [3]

" الثواء رفع ؛ لأنَّه اسم ما لم يُسمَ فاعله [4] . وقوله في الآية الكريمة :﴿ **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ** ﴾ [5] : ".... والوقف على (المغضوب) قبيح ؛ لأنَّ (على) في موضع رفع بـ(المغضوب) ، وهي اسم ما يُسمَ فاعله ...." [6].

---

(1) معاني القرآن : 2 / 99 .

(2) ينظر : جامع البيان : 2 / 461 ، والطبري النحوي الكوفي من خلال تفسيره : 259 ، د . أحمد خطاب عمر ، مجلة آداب الرافدين ، العدد الناسع ، 1978 م .

(3) ديوانه : 9 .

(4) شرح القصائد : 434 ، وينظر 48 ، 168 ، 169 ، 264 ، 304 ، 481 ، 482 ، 497 .

(5) الفاتحة : 7 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 478 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 1 / 176 .

ونجده في نصوص أخرى يشير إلى حالة هذا الاسم في الجملة من حيث الظهور أو الاستتار . فيطلق على المحذوف اصطلاح (اسم ما لم يُسمَ فاعله مضمر) ، ومما ورد منها قوله في تعليقه على بيت زهير بن أبي سلمى :

فتُنتج لكم غلمانَ أشأمَ كلُّهم كأحمرِ عادٍ ثم تُرضِع فتفطمِ [1]

" واسم ما لم يُسمَ فاعله مضمر فيه من ذكر الحرب ، كأنَّه قال : فتنتج لكم الحرب غلمان أشأم " [2] . ومما تقدم نخلص إلى أنَّ (اسم ما لم يُسمَ فاعله) من المصطلحات الجديدة التي لم تكن مستعمله عند من سبقه .

---

(1) ديوانه : 9 .

(2) شرح القصائد : 271 ، وينظر : 166 ، 279 ، 318 ، 344 ، 352 ، 396 .

المفعول به

المفعول في اللغة معروف [1] ، وهو في الاصطلاح يدل على " ما وقع عليه فعل الفاعل " [2] . وتشير الروايات إلى أنَّ المفعول به كان أحد أبواب النحو التي وضعها أبو الأسود الدؤلي [3] ، وسواء أكان هذا المصطلح من وضع أبي الأسود أم من وضع غيره ، فلابدَّ أنَّه قد مرَّ بمراحل من النمو والتطور شأنه شأن المصطلحات الأخرى حتى استوى اصطلاحاً ناضجاً ، فاشترك نحاة المدرستين في استعماله . فقد استعمله البصريون ، إذ ذكره الخليل في العين ، ومن ذلك قوله : " وأمَّا قولك : قد أسرع فإنَّه فعل مجاوز يقع معناه مضمراً على مفعول به ، أي أسرع المشي وغيره " [4] . وكان سيبويه يرى أنَّ المفعول به هو ما وقع عن " فعل أحدثته منك إلى غيرك كضربت وأعطيت [5] ، وسمّاه أيضاً (موقوع الفعل) [6] ، وتابعها في استعمال هذا المصطلح المبرد [7] ، وابن السراج [8] .

واستعمله نحاة الكوفة أيضاً ، فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَباً جَنِيّاً** ﴾ [9] : "...الجني والمجني واحد وهو مفعول به " [10]. كما عبّر عنه

---

(1) ينظر : مقاييس اللغة (فعل) : 511/4 ، ولسان العرب (فعل) : 528/11 ، والمعجم الوسيط : 702/2 .

(2) شرح الحدود النحوية : 97 ، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 3 / 303 .

(3) ينظر : طبقات فحول الشعراء : 1 / 12 ، وطبقات النحويين واللغويين : 12 ، وإنباه الرواة : 16/1 .

(4) العين : 1 / 330 .

(5) الكتاب : 2 / 366 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 313 .

(7) ينظر : المقتضب : 4 / 187 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 204 .

(9) مريم : 25 .

(10) معاني القرآن : 2 / 166 .

باصطلاح (مفعول) [1]. وتابع الفراء في استعماله مصطلح (مفعول) أبو العباس ثعلب [2] ، (الطبري) [3] .

وإذا ما انتقلنا إلى ابن الأنباري وجدنا أنَّ اصطلاح (المفعول) مع إضافة (به) قد ورد في ثلاثة مواضع من تآليفه بدلالتين مختلفتين الأولى : اسم المفعول ، وقد جاء بهذه الدلالة في موضع واحد ، وذلك في تعقيبه على قول عامر بن الطفيل :

ألاَ طرقتك من خبتٍ كنُودُ فقد فعلتْ وآلتْ لا تعودُ [4]

" الطروق لا يكون إلاَّ بالليل ، يقال : طرقني فلان ، أي: أتاني ليلاً ، الطارق : الفاعل ، والمطروق : المفعول به " [5]. وقد جاء هذا الاستعمال من خلال نظرته إلى الصيغة التي يكون عليها اسم الفاعل من الثلاثي ، واسم المفعول منه كذلك ، والثانية : الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل ، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ، ويؤكد ذلك ما نصّ عليه في قوله معلقاً على بيت عنترة :

وكأنَّ فارةَ تاجرٍ بقسيمةٍ سبقتْ عوارضَها إليكَ من الفمِ [6]

" والفارة اسم كأنَّ ، وخبر كأنَّ ما عاد من سبقت ، والعوارض مفعول بها " [7] . وقوله عند شرحه بيت عامر بن الطفيل :

ونحنُ صبحنا حيَّ نجران غارةً تُبيلُ حبالاهَا مخافتنا دماً [8]

" ودماً مفعول به ، كأنَّه قال : تُبيلُ الحبالى دماً مخافتنا " [9].

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 2 / 89 .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 545 .

(3) ينظر : جامع البيان : 2 / 64

(4) ديوانه : 94 .

(5) المصدر نفسه : 94 .

(6) ديوانه : 13 .

(7) شرح القصائد : 311 .

(8) ديوانه : 117 .

(9) المصدر نفسه : 117 .

وإلى جانب المصطلح السابق ، رأيناه يستعمل اصطلاح (مفعول) بالدلالتين السابقتين ، فقد تردد عنده هذا الاصطلاح بالدلالة الأولى في نصوص كثيرة سيتم التطرق إليها في المبحث الخاص باسم المفعول [1] . وجاء بالدلالة الثانية في أمثلة عديدة نختار منها قوله في تعقيبه على بيت امرىء القيس :

تضيءُ الظلامَ بالعشاءِ كأنَّها منارةُ مُمسي راهبٍ مُتبتلِ [2]

"وفاعل تضيء مضمر فيه ، والظلام مفعوله " [3] ، وهناك أمثلة أخرى [4] .

وإذا ما أمعنا النظر في نصوصه التي ورد فيها هذا المصطلح ، فإنَّنا نراه يشير من خلالها إلى بعض حالاته ، ومن ذلك إشارته إلى تقديم المفعول إقامة الضمير مقامه التي جاءت في قوله عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

فكلاً أراهم أصبحوا يعقلونه صحيحاتِ ألفٍ بعدَ ألفٍ مُصتَّمِ [5]

"وموضع كلّ نصب بأرى ، والمعنى : أرى كلاً أصبحوا يعقلونه ، فلمّا تقدم المفعول عن موضعه أدخلوا هاء في موضعه تخلفه وتشغل الفعل بها .... " [6] .

وهو بهذا الفهم يعبر عما عرف عند النحاة بالاستعمال ، وقد وقفنا على مصطلح عنده هو بنفس مفهوم المفعول به ولكنه جاء نتيجة للعامل الذي يقتضي أكثر من مفعول ، وهو(مفعول ثان) ، وقد ورد هذا الاصطلاح في جملة نصوص ، منها قوله في تعليقه على بيت عمرو بن كلثوم :

ملأنا البرَ حتى ضاقَ عنا ونحنُ البحرَ نملؤُه سفيناً [7]

" ويجوز في (البحر) الرفع والنصب ، من رفعه رفعه بما عاد من الهاء ، ورفع نحن بما عاد من نملؤه ، ومن نصبه نصبه بنملأ ،

---

(1) ينظر : مبحث اسم المفعول .

(2) ديوانه : 46 .

(3) شرح القصائد : 68 ، وينظر : 139 ، 280 ، 296 ، 533 .

(4) ينظر : الأضداد : 277 ، والمذكر والمؤنث : 2 / 231 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 199/1 ، 200 .

(5) ديوانه : 12 .

(6) شرح القصائد : 280 .

(7) المصدر نفسه : 427 .

والتقدير : ونحن نملأ البحر سفيناً ، والهاء مع البحر بمنزلة الشي الواحد ، وسفيناً مفعول ثان " [1] .

وكان في بعض الأحايين ينظر إلى المفعول به من جهة أثر العامل فيه ، فيستعمل عبارة (نُصب بوقوع الفعل عليه) للتعبير عنه ، ونستدل على ذلك من قوله في الآية الكريمة : ﴿ **قَالُوا سَلاما** ﴾ [2] :" وقف حسن على أنْ تنصب (السلام) بوقوع الفعل عليه " [3] . وقوله في أثناء شرحه بيت الحارث بن حلزة :

لا يقيمُ العزيزُ في البلدِ السهـ لِ ولا ينفعُ الذليلَ النجاءُ [4]

" الذليل نصب بوقوع الفعل عليه " [5] . ومن ذلك نخلص إلى أنَّ هذا الاصطلاح لم يكن ثابتاً ومستقراً في استعماله مع شيوعه وانتشاره ، ومما يؤكد ذلك أنَّه لم يرد كثيراً عنده كما بينت ذلك نصوصه المساقة .

المنصوب على المصدر

المصدر في الاستعمال اللغوي مشتق من (صدر) ، و " الصدر أعلى كلِّ شيء ، وصدر القناة أعلاها ، وصدر الأمر أوله ، والمصدر : أصل الكلمة التي تصدر عنه الأفعال " [6] . والمنصوب على المصدر يطلق في اصطلاح النحاة على المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده " [7] . وقد استعمل البصريون تسميات مختلفة للدلالة على هذا الاصطلاح ،

---

(1) شرح القصائد : 427 – 428 .

(2) الذاريات : 25 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 906 ، وينظر : 665 ، 1 / 183 .

(4) ديوانه : 12 .

(5) شرح القصائد : 473 ، وينظر : 265 ، 266 ، 271 .

(6) العين (صدر) : 94/7 ، وينظر : مقاييس اللغة (صدر) : 337/3 ، ولسان العرب (صدر) : 445/4 .

(7) شرح الحدود النحوية : 105 ، وينظر : شرح قطر الندى : 224 ، وشرح شذور الذهب : 235 ، والجامع الصغير في النحو : 106 .

فسمّاه سيبويه(المصدر) قائلاً: " هذا باب ما يكون فيه المصدر تؤكيداً لنفسه نصباً ..." [1] . كما اصطلح عليه بـ(الحدث) [2] ، (واسم الحدثان) [3] . وأطلق عليه المبرد (المفعول الصحيح) [4]، وقد تفرد ابن السراج في استعماله اصطلاح (المفعول المطلق) [5].

أمَّا الكوفيون فقد اصطلحوا عليه بـ(المصدر) ، إذ قال الفراء في قوله تعالى : ﴿ **قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذاً** ﴾ [6] : " أي يستتر هذا بهذا ، وإنَّما قالوا لواذاً ؛ لأنَّها مصدر لاوذت ، ولو كانت مصدراً للذت لكانت لياذاً ، أي لذت لياذاً ، كما تقول : قمت إليه قياماً ، وقاومتك قواماً طويلاً " [7]. وتابعه الطبري في هذا [8] .

وقد تتبعنا هذا الاصطلاح عند ابن الأنباري فوجدناه يريد به (المفعول المطلق) ، وقد جاء ذلك في أمثلة كثيرة منها ، قوله في الآية الكريمة : ﴿ **سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا** ﴾ [9] : "... سبحانك منصوب على المصدر كأنَّك قلت : سبّحتُ لك تسبيحاً ، فجعل السبحان في موضوع التسبيح ...." [10] . وهذا ما ذهب إليه سيبويه [11] . وقوله في أثناء شرحه بيت امرئ القيس :

---

(1) الكتاب : 1 / 380 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 12 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 34 .

(4) ينظر : المقتضب : 4 / 299 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 190 ، والموجز في النحو : 34 ، ويبدو أنّه سُمي مفعولاً مطلقاً ؛ لأنّه المفعول الحقيقي للفاعل ؛ ولأنّه ليس مقيداً بشيء يُذكر بعده كحرف الجر أو غيره من القيود بخلاف بقية المفعولات (ينظر : المرتجل : 159 – 160 ، وشرح الأشموني : 1 / 209) .

(6) النور : 63 .

(7) معاني القرآن : 2 / 262 .

(8) ينظر : جامع البيان : 19 / 117 .

(9) البقرة : 32 .

(10) الزاهر : 1 / 145 ، وينظر : 333 ، 335 ، 476 .

(11) ينظر : الكتاب : 1 / 322 .

إذا قامتا تضوَّعَ المسكُ منهما نسيمَ الصَّبا جاءتْ برياالقرنفلِ [1]

"والنسيم منصوب على المصدر " [2]. وإلى جانب المصطلح السابق استعمل (النصب على المصدر) ، وقد تردد هذا الاصطلاح في مواضع كثيرة من تآليفه ، منها قوله في تعقيبه على الحديث النبوي: ((**العقل على المسلمين عامة ولا يترك في الإسلام مُفرح**)) [3] : " نصب (عامة) على المصدر ، أي يعمهم عامة " [4] . وقوله معلقاً على قول الشاعر :

يُعجبَهُ السخُونُ والعصيدُ والتمرُ حبّاً ما له مزيدُ

" نصب الحبّ على المصدر ، والتقدير يحبُّ السخونَ حبّاً " [5] .

ويبدو أنَّ الغرض من المنصوب على المصدر كان حاضراً في ذهنه وهو يستعمله ، وإنْ لم يذكر ذلك صراحة ، ولكن يمكننا أنْ نستشف ذلك من الأمثلة التي نصّ فيها على هذا المصطلح ، إذ كان بعضها يشير إلى أنَّ المنصوب على المصدر قد يجيء لتوكيد عامله المذكور قبله ، ومما ورد منها قوله في تعليقه على البيت الآتي :

وأقامُ يُسقى الخمرَ في عرصاتهم مَلِكٌ يُعلُّ شرابَهُ تعليلا

" وتعليلاً منصوب على المصدر " [6]. وبعضها الآخر يدل على أنَّ الغرض من استعماله هو بيان نوعه ، ومن ذلك قوله شارحاً بيت طرفه بن العبد:

إلى أنْ تحامتني العشيرةُ كلُّها وأُفرِدتُ إفرادَ البعيرِ المعبدِ [7]

" والإفراد منصوب على المصدر " [8] .

---

(1) ديوانه : 32 .

(2) شرح القصائد : 30 ، وينظر : 31 ، 51 ، 52 ، 180 ، 186 ، 192 ، 241 ، 265 ، 299 ، 301 ، 314 ، 315 ، 369 ، 377 ، 412 .

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر : 3 / 424 .

(4) الأضداد :197 ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء :763/2 ، 956 ، 987 ، والزاهر: 130/1 ، 197

(5) شرح القصائد : 31 ، وينظر : 25 ، 70 ، 399 ، 403 ، 419 ، 437 ، 471 ، 479 ، 485 ، 490 ، 495 ، 497 .

(6) المصدر نفسه : 12 ، وينظر : 495 .

(7) ديوانه : 25 .

(8) شرح القصائد : 191 ، وينظر : 51 ، 52 ، 301 ، 315 .

وقد اتسع اصطلاح (النصب أو المنصوب على المصدر) عنده ، إذ لم ينتهِ عند هذا الحد ، وإنَّما شمل الدلالة على ما ينوب عن المصدر بعد حذفه ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، إذ قال في تعليقه على قول الشاعر :

فصرنا إلى الحسنى ورقَّ كلامُنا ورُضتْ وذُلّتْ أيَّ إذلالِ

" فنصب أيَّ على المصدر؛ لأنَّ التقدير : وأذللت أي إذلال ، وقال الله عز وجل : ﴿ **أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا** ﴾ [1] نصب النبات على المصدر ؛ لأنَّ التقدير : نبتم نباتاً " [2] . وقال عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

ألا ابلغ الأحلافَ عني رسالةً وذبيانَ هل أقسمتم كلَّ مقسمِ [3]

" وكلَّ منصوب على المصدر" [4] . ومن الأمثلة المستقرأة للخط أنَّ المنصوب على المصدر كان في استعمال ابن الأنباري اصطلاحاً ناضجاً ودقيقاً بما انطوى عليه من دلالات ، بيد أنَّ هذا الاصطلاح لم يُكتَب له الذيوع لغلبة اصطلاح المفعول المطلق

المنصوب على الجزاء

الجزاء لغةً المكافأة ، يقال جزيت فلاناً أجزيه جزاءً ، وجازيته مجازاةً [5] . وعلى هذا المعنى أُسس هذا الاصطلاح الذي يطلقه النحاة على " المصدر القلبي الفضلة المعلل لحدوث شاركه وقتاً وفاعلاً " [6]. وقد أطلق عليه البصريون عدة تسميات ، فسمّاه سيبويه (المفعول له) ، إذ ذكره في قوله : " ....وفعلت ذاك أجل كذا وكذا . فهذا كلُّه ينتصب ؛ لأنَّه مفعول له ، كأنَّه قيل له : لِمَ فعلت كذا وكذا ، فقال : لكذا

---

(1) نوح : 17 .

(2) شرح القصائد : 31 ، وينظر : إملاء ما من به الرحمن : 2 / 269 .

(3) ديوانه : 8 وفيه (فمن مبلغ الأحلاف) .

(4) شرح القصائد : 265 .

(5) ينظر : مقاييس اللغة (جزى) : 1 / 455 ، ولسان العرب (جزى) : 14 / 143 ، والقاموس المحيط (جزى) : 4 / 312 .

(6) شرح الحدود النحوية : 106 ، وينظر : شرح قطر الندى : 226 ، والجامع الصغير في النحو : 109 ، وكان ابن الخشاب (ت 567 هـ) يسميه غرض الفاعل (ينظر : المرتجل : 158) .

وكـــــذا ... " [1] . واصـــــطلح عليـــــه أيضـــــاً بـــــ(الموقوع لـــــه) [2] ، و(العذر) [3] ، وتابعه ابن السراج في استعماله مصطلح (المفعول له) [4] .

أمَّا الكوفيون فقد اصطلحوا عليه بـ(التفسير) ، إذ قال الفراء في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾ [5] : " فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه ، لم ترد يجعلونها حذراً ، إنَّما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وفرقاً . فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنَّما تعطيه من أجل الخوف ، فنصبه على التفسير ليس بالفعل " [6] . وتابعه الطبري في استعماله اصطلاح (التفسير) [7] . وقد ذكر أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) أنَّ الكوفيين لا يترجمون هذا الباب ، ويجعلونه من باب المصدر [8] ، إلاَّ أنَّ النص السابق للفراء يثبت أنَّهم يجعلونه من باب التفسير .

وإذا ما توقفنا عند ابن الأنباري فإنَّنا نجده يستعمل (المنصوب على الجزاء) ويريد به المصدر المنصوب الذي يبين العلة في وقوع الفعل والغرض من ايجاده ، ولم يرد هذا الاصطلاح عنده إلاَّ مرة واحدة ، وذلك في قوله شارحاً بيت طرفة بن العبد :

وإنْ شئتُ لم ترقلْ وإنْ شئتُ أرقلتْ مخافةَ ملويٍّ من القدِّ مُحصدِ [9]

" والمخافة منصوبة على الجزاء ، والمعنى : من مخافة ملوي ، فلمّا أسقطت الخافض نصبت ما بعده على الجزاء ، وهو كقولك : قد أعطيتك خوفاً وفرقاً ، أي من أجل الخوف والفرق [10]. وهكذا تبدو العلاقة واضحة بين المعنى اللغوي للجزاء وما قصده ابن الأنباري بهذا الاصطلاح .

---

(1) الكتاب : 1 / 369 .

(2) ينظر : المصدر : 1 / 385 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 367 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 249 .

(5) البقرة : 19 .

(6) معاني القرآن : 1 / 17 .

(7) ينظر : جامع البيان : 1 / 157 .

(8) ينظر : أسرار العربية : 111 .

(9) ديوانه : 23 .

(10) ينظر : شرح القصائد : 180 .

المحل (الظرف)

المحل في اللغة : نقيض الارتحال ، يقال : حلَّ بالمكان يحل حلولاً ومحلاً إذا نزل فيه [1] ، وهو في الاصطلاح " ما ذُكِر لأجل أمر وقع فيه من زمان أو مكان " [2].

وقد أطلق عليه البصريون (الظرف) ، فذكر الخليل المصطلح السابق ، وسمّاه بـ(الصفات) قائلاً : " والصفات نحو : أمام وقدام تُسمى ظروفاً ، تقول : خلفك زيد ، إنَّما انتصب ؛ لأنَّه ظرف لما فيه وهو موضع لغيره " [3] . وتابعه سيبويه في استعماله اصطلاح (الظرف) ، إذ قال : " واعلم أنَّ الظروف من الأماكن مثل الظروف من الليالي والأيام في الاقتصار وسعة الكلام " [4]. واصطلح عليه أيضاً بـ(المفعول فيه) [5]. وكان المبرد متابعاً لسيبويه في استعماله مصطلحي (الظرف والمفعول فيه) [6] ، وتابعهما ابن السراج في هذا [7]. واستعمل الكوفيون اصطلاح (المحل) وأطلقوا عليه الصفة أو الصفات [8] . فكان الفراء يسميه (المحال والصفات) ، فيقول : " المواضع كلُّها التي يسميها النحويون الظروف أو الصفات والمحال ، فهي ذكران إلاَّ ما رأيت فيها شيئاً يدل على التأنيث ، إلاَّ أنَّهم

---

(1) ينظر : العين : (حل) : 26/3 ، ولسان العرب (حلل) : 163/11، والقاموس المحيط (حل) : 3/ 359 .

(2) الجامع الصغير في النحو : 110 ، وينظر : شرح الحدود النحوية : 107 .

(3) العين : 157/8 ، وينظر : المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين : 61 ، د . صاحب أبو جناح ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد الاول ، 1994 م ، والدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري : 98 .

(4) الكتاب : 219/1 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 165/2 .

(6) ينظر : المقتضب : 332/4 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 304/2 ، 228/1 .

(8) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 51/1 ، وشرح التصريح على التوضيح : 337/1 ، ومدرسة الكوفة : 309 ، وقد نسب المفضل بن سلمة (ت 291 هـ) اصطلاح المحال الى الفراء ، ومصطلح الصفة الى الكسائي (ينظر : مختصر المذكر والمؤنث : 59) .

يُؤنثون : أمام وقدام ووراء .... " [1] . وهذا يؤكد خلاف ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم السامرائي من أنَّ الفراء أطلق (المحل) على الظرف و(الصفة) على الجار والمجرور [2]. واستعمل ثعلب اصطلاح (الصفة) بمعنى ظرف المكان [3] .

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل هذا الاصطلاح ، وقد أتسع عنده حتى شمل ظرفي الزمان والمكان ، فضلاً عن دلالته على الجار والمجرور الواقعين خبراً [4] ، فمن دلالته على ظرف الزمان ، ما ورد في قوله في أثناء حديثه عن الآية الكريمة : ﴿ **قالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾ [5] : " وقرأ الأعرج : (هذا يومَ ينفع الصادقين) بنصب الميم [6] على معنى : (هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين) فلمّا أسقط الخافض نصبه على المحل " [7] . وقد وافقه في هذا غير واحد من النحاة [8] . وقوله في تعليقه على قول الشاعر الذي رواه أبو العباس ثعلب :

من أيِّ يوميّ من الموتِ أفِرُّ أيومَ لم يُقدر أم يومَ قُدِر

" وقال قوم : اليوم الثاني منصوب على المحل ، كأنَّه قال : في يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً " [9] .

ومن دلالته عنده على ظرف المكان ، قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا** ﴾ [10] : " المشارق والمغارب فيها وجهان : أحدهما أنْ تكون منصوبة بـ (أورثنا) على

---

(1) المذكر والمؤنث (الفراء) : 109 .

(2) ينظر : المدارس النحوية اسطورة وواقع : 127–128 .

(3) ينظر : مجالس ثعلب : 80/1 ، وأبو العباس ثعلب وجهوده في النحو : 223 .

(4) ينظر : المصطلح الكوفي : 33 ، د . محيي الدين توفيق ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العدد الأول ، 1979م .

(5) المائدة : 119 .

(6) ينظر : التيسير : 101 ، والنشر : 256/2 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 350/1 .

(8) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 136 ، وإملاء ما من به الرحمن : 234/1 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 969/2 .

(10) الأعراف : 137 .

غيرمعنى محل .... ، والوجه الثاني أنْ ينصب التي بـ(أورثنا) وينصب (المشارق والمغارب) على المحل ، كأنَّك قلت : وأورثنا القوم الأرض التي باركنا فيها في مشارقها ومغاربها ، فلمّا أسقطت الخافض نصبت " [1]. وقوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

ضليعٍ إذا استدبرتَهُ سدَّ فرجَهُ بضافٍ فُويقَ الأرضِ ليس بأعزلِ [2]

" فويق الأرض منصوب على المحل " [3] . ومن الدلالة على الجار والمجرور الواقعين خبراً ، قوله في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدىً لِلْمُتَّقِينَ** ﴾ [4] ، عند ردّه على مَنْ أنكر جواز الوقف على قوله تعالى (لا ريب فيه) ؛ لأنَّ الجملة الواقعة نعتاً للكتاب تكون عندئذ خالية من العائد ، قال : " وهذا تقحم منه وتعسف شديد ؛ لأنَّ جماعة من أهل النحو ترتضى مذاهبهم عُرِف هذا من جوابهم وأخذه الناس عنهم بالقبول ، ولم يذهبوا إلى أنَّ (الكتاب) خلا من عائد في صلته وصفته لكنَّهم أضمروا محلاً تتصل به هاء ، فالمحل خبر التبرئة ، والهاء عائدة على (الكتاب) ، وأُلغِي المحل والهاء لوضوح معنييهما ، ولو ظهرا في اللفظ لقيل : (لا ريب فيه فيه هدى) ..." [5] . ومما يؤكد أنَّ اصطلاح (المحل) لديه كان يشمل الدلالتين السابقتين ، نصه الذي قال فيه : " والمحل هو الذي يسميه الكسائي صفة ، والخليل وأصحابه من البصريين ظرفاً" [6].

ونجد اصطلاحاً آخر عنده ، وهو (الظرف) ، وقد جاء الظرف في لغة العرب بمعنى الوعاء [7] ، ومنهُ سمي الزمان والمكان ظروفاً لوقوع الحوادث فيهما [8] ، وقد ورد هذا الاصطلاح في حديثه عن قوله

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 665/2 ، وينظر : 315/1 ، 415 .

(2) ديوانه : 56 .

(3) شرح القصائد : 90 ، وينظر : 92 ، والأضداد : 293 .

(4) البقرة : 2 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 489/1 .

(6) المصدر نفسه : 665/2 .

(7) ينظر : العين (ظرف) : 157/8 .

(8) ينظر : شرح المفصل : 89/1 .

تعالى : ﴿ **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْد** ﴾ [1] : " ... قال البصريون : إنمَّا ضموا ؛ لأنَّ هذا الظرف خالف سائر الظروف بقيامه مقام المضاف إليه ، فبنوه على الحركة التي لا تدخل على الظروف لمخالفته إياها ، وهي الضمة ، ولم يبنوه على الفتحة و الكسرة ، إذ كانت الظروف تفتح وتكسر ، فيقال : جلستُ عندَك ، وخرجتُ من عندِك " [2].

ووجدناه يستعمل اصطلاح (الوقت أو المواقيت) للدلالة على ظرف الزمان . ويبدو أنَّ هذا الاصطلاح مستفاد من المعنى اللغوي لـ (وقت) ، فالوقت : " مقدار من الزمان وكلّ شيء قدّرت له حيناً فهو موقت " [3]. وقد جاء عنده بهذه الدلالة في عدة نصوص ، إذ قال في تعليقه على البيت الآتي :

هذا النهارُ بدا لها من همِّها ما بالُها بالليلِ زالَ زولُها

" ونصب (النهار) على مذهب الوقت ، والتأويل : هذا بدا لها من همها في النهار " [4] . وقال في نص آخر : " إنَّ العرب إذا أضافت المواقيت إلى الأفعال نصبوها على كلِّ حال ، فقالوا : هذا يومَ قام زيد ، ونظرت إلى يومَ قام زيد " [5] ، ومثل هذا كثير [6] .

وفضلاً عما ذكرناه ، فقد كان يطلق على المحل اصطلاح (الصفة) ومن الشواهد على ذلك قوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

كدأبك من أمِّ الحويرث قبلها وجارتها أمِّ الربابِ بمأسلِ [7]

" وقبل منصوبة على الصفة " [8] . وقوله معقباً على قول الشاعر :

---

(1) الروم : 4 .

(2) الزاهر : 361/2 ، وينظر : المذكر والمؤنث : 463/1 .

(3) لسان العرب (وقت) : 107/2 .

(4) الأضداد : 277 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 350/1 .

(6) ينظر : الزاهر : 387/1 – 388 ، والمذكر والمؤنث : 276/1 ، وشرح القصائد : 108 ، 111 ، 136 ، 171 ، 228 ، 244 ، 297 ، 304 ، 321 ، 336 ، 351 ، 383 ، 443 .

(7) ديوانه : 32 .

(8) شرح القصائد : 29 ، وينظر : 319 .

هبَّتْ شمالاً فذكرى ما ذكرتكُم إلى الصفاةِ التي شرقيَ حوران

" نصب (شرقي حوران) على مذهب الصفة " [1] . وفي استقرائنا لفكر هذا العلم وجدنا عنده اصطلاحاً آخر هو (الغاية) [2] ، وقد أراد به الظرف المقطوع عن الإضافة " وإنَّما قيل لهذا الضرب من الظروف غايات ؛ لأنَّ غاية كلِّ شيء ما ينتهي به ذلك الشيء ، وهذه الظروف إذا أُضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه ؛ لأنَّ به يتم الكلام وهو نهايته ، فإذا قطعت عن الإضافة أريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام " [3]. وقد نصَّ على هذا المصطلح في قوله معلقاً على بيت الحارث بن حلزة :

لا تخلنا على غرائكِ إنَّا قبلُ ما قد وشي بنا الأعداءُ [4]

" وقبل ضمت على الغاية " [5] .

ومن خلال ما تقدم نجده قد وسّع اصطلاح (المحل) وجعله يدل على ظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور الواقعين خبراً ، كما أنَّه لم يقتصر على هذا المصطلح (المحل) ، وإنَّما عبّر عما يحمله مما ذكرنا بتسميات تحمل المعنى والعمل نفسه .

---

(1) المذكر والمؤنث : 496/1 ، وينظر : 29/2 .

(2) وقد وضحّ الزجاج (ت 310 هـ) الغاية بقوله : " ومعنى الغاية أنّ الكلمة حذفت منها الاضافة ، وجعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف " (معاني القرآن وإعرابه : 179/4) .

(3) شرح المفصل : 85/4 – 86 .

(4) ديوانه : 11 .

(5) شرح القصائد : 456 .

الحال

الحال في اللغة : " صفة الشيء يُذكَّر ويُؤنث ، فيقال : حال حَسُنٌ ، وحال حسنةٌ " [1] . وهو في اصطلاح النحاة " الوصف الفضلة المسوق لبيان هيأة صاحبه أو تأكيده أو عامله أو مضمون الجملة قبله " [2]. والحال من المصطلحات المشتركة بين نحويي المدرستين ، فقد استعمله البصريون ، إذ ذكره الخليل في قوله : " النصب خزانة النحو ، والبصرة خزانة العرب ، أي معولهم عليه أكثر من سائره والنصب في الحال والقطع والوقف وإضمار الصفات " [3]. وتابعه سيبويه في استعماله هذا الاصطلاح . فأفرد له باباً في كتابه ، قال في مستهله : " هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول ..." [4] . وتابعهما في هذا المبرد [5]، وابن السراج [6] .

واستعمل الكوفيون مصطلح (الحال) أيضاً ، فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿ **مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَة** ﴾ [7] : " ويجوز مخلقةً وغيرِ مخلقةٍ على الحال ، والحال تنصب في معرفة الأسماء ونكرتها ، كما تقول : هل من رجل يُضرَب مجرداً . فهذا حال وليس بنعت " [8] . وكذلك استعمله أبو العباس ثعلب [9] ، والطبري [10] .

---

(1) المصباح المنير : 216/1 ، وينظر : المعجم الوسيط : 208/1 .

(2) شرح الحدود النحوية : 109 ، وينظر : شرح شذور الذهب : 244 ، وشرح التصريح على التوضيح : 365/1 – 366 .

(3) العين : 209/4 .

(4) الكتاب : 44/1 .

(5) ينظر : المقتضب : 168/4 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 258/1 .

(7) الحج : 5 .

(8) معاني القرآن : 215/2 – 216 .

(9) ينظر : مجالس ثعلب : 1/ 176 .

(10) ينظر : جامع البيان : 59/2 .

وقد تردد مصطلح (الحال) عند ابن الأنباري في مواضع كثيرة جداً من تآليفه المختلفة ، وقد أحصينا له من هذه المواضع ما زاد على ثمانية وثمانين موضعاً ، ومن أمثلة ذلك قوله في تعقيبه على الآية الكريمة : ﴿ **فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ . بَشِيراً وَنَذِيراً** ﴾ [1] : " ... والوقف على (يعلمون) غير تام ؛ لأنَّ (بشيراً ونذيراً) حال لـ(القرآن) " [2] . وقوله في أثناء شرحه بيت امرئ القيس :

كأنَّ السباعَ فيه غرقى عشيةً بأرجائهِ القصوى أنابيشُ عنصلِ [3]

" وغرقى منصوب على الحال " [4] ، وثمة مواضع كثيرة [5]. وكان في كثير من الأحيان يشير إلى نوعه إذا كان صريحاً أو مؤولاً ، فيطلق على الصريح اصطلاح (حال) كما تبين ذلك من الأمثلة السابقة ، ويعبّر عن غير الصريح بعبارة (في موضع نصب على الحال) أو (موضعه نصب في التأويل على الحال) ، وقد جاء ذلك في نصوص كثيرة منها ، قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لا يُبْصِرُونَ** ﴾ [6] : " والوقف على (الظلمات) غير تام ؛ لأنَّ (لا يبصرون) في موضع نصب على الحال ، كأنَّه قال : (غير مبصرين) ... " [7] . وقيل : يجوز أنْ

---

(1) فصلت : 3 ، 4 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 876/2 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 15 / 338 .

(3) ديوانه : 63 .

(4) شرح القصائد : 112 ، وينظر : 8 ، 9 ، 10 ، 24 ، 25 ، 37 ، 38 ، 48 ، 52 ، 54 ، 58 ، 72 ، 83 ، 96 ، 99 ، 102 ، 104 ، 106 ، 107 ، 134 ، 136 ، 140 ، 151 ، 154 ، 156 ، 185 ، 191 ، 196 ، 214 ، 218 ، 238 ، 249 ، 252 ، 262 ، 267 ، 268 ، 269 ، 328 ، 332 ، 339 ، 350 ، 354 ، 358 ، 359 ، 362 ، 372 ، 375 ، 379 ، 382 ، 383 ، 388، 393 ، 397 ، 398 ، 405 ، 406 ، 413 ، 421 ، 469 .

(5) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 125/1 ، 494 ، 496 ، 504 ، 525 ، 565/2 ، 566 ، 611 ، 613 ، 620 ، 660 ، 797 ، 833 ، 864 ، 876 ، 877 ، 902 ، 918 ، 991 ، والمذكر والمؤنث : 178/1 ، 349 ، والزاهر : 333/1 ، 336 ، والأضداد : 159 ، 167 ، 424 .

(6) البقرة : 17 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 500/1 ، وينظر : 496 .

تكون (لا يبصرون) المفعول الثاني لـ(ترك) ؛ لأنَّ (تركهم) ها هنا يتعدى إلى مفعولين بمعنى صيّرهم [1] ، وقوله في تعليقه على بيت عنترة :

وحليلُ غانيةٍ تركتُ مُجدَّلاً تمكو فريصتُهُ كشدقِ الأعلمِ [2]

" وتمكو موضعه نصب في التأويل على الحال ، والتأويل : ماكية فريصته " [3] .

ويطالعنا مصطلح (واو الحال) وأراد بها الواو التي تسبق الجملة الاسمية التي تقع موقع الحال ، وقد ورد هذا الاصطلاح في نصوص عديدة ، إذ قال عند شرحه بيت الشاعر السابق :

فإذا شربتُ فإنَّني مُستهلِكٌ مالي وعرضي وافرٌ لم يُكلَمِ [4]

" والواو التي في العرض واو الحال ، كما تقول : أنا ضارب زيداً ، وعبد الله قاعد " [5] . ومن هذا الاستقراء نخلص إلى أنَّ اصطلاح (الحال) كان ثابتاً ومستقراً لديه ، ودليلنا في هذا ما أحصيناه من الأمثلة التي ورد فيها هذا الاصطلاح .

التفسير والمُفسِّر

التفسير لغةً : البيان ، يقال : فَسْر الشيء وفسَّره فَسْراً إذا أبانه ، والتفسير مثله [6] ، واصطلاحاً هو " اسم نكرة فضله يرفع إبهام اسم أو إجمال نسبة " [7] . وقد استعمل البصريون هذا الاصطلاح ، فذكره سيبويه في الكتاب ، ومن ذلك قوله : " وإذا قلت : كم عبدُاللهِ ماكثٌ ، فكم أيامٌ وعبدُاللهِ فاعلٌ . وإذا قلت : كم عبدُاللهِ عندك ، فكم ظرف من الأيام وليس يكون عبدالله تفسيراً للأيام ؛ لأنَّه ليس منها ... " [8] . واصطلح عليه بـ(التبيين) [1] ، ولكنَّه لم يستعمل مصطلح

---

(1) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : 21/1 .

(2) ديوانه : 15 ، تمكو فريصته : تصفر فريصته ، والمكاء : الصفير .

(3) شرح القصائد : 342 ، وينظر : 218 ، 249 ، 350 ، 358 ، 393 ، 421 ، 465 ، 562 .

(4) ديوانه : 15 .

(5) شرح القصائد : 339 ، وينظر : 37 ، 52 ، 83 ، 96 ، 102 ، 185 ، 354 ،359 ،363 ،469 .

(6) ينظر : العين (فسر) : 217/7 ، ومقاييس اللغة (فسر) : 504/4 ، والصحاح (فسر) : 781/2 .

(7) شرح الحدود النحوية : 115 ، وينظر : اوضح المسالك : 360/2 ، وشرح شذور الذهب : 254 .

(8) الكتاب : 159/2 .

(التمييز) بمعنى التبيين ، وإنَّما ورد عنده بمعنى الفصل والتفريق بين الأشياء [2] ، إذ جاء ذلك في قوله : " هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة ... " [3] . واستعمل المبرد مصطلحي (التمييز والتبيين) [4] ، وتابعه ابن السراج في استعماله مصطلح (التمييز) [5] ، وفضلاً عنه استعمل اصطلاح (التفسير والمفسِّر) [6] .

وورد هذا المصطلح عند الكوفيين أيضاً ، فأورده الفراء في معانيه ، قائلاً في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظاً** ﴾ [7] : "... وإنْ شئت جعلت (حافظاً) تفسيراً للأفضل . وهو كقولك : لك أفضلهم رجلاً ثم تلغي الهاء والميم فتقول : لك أفضل رجلاً وخير رجلاً . والعرب تقول : لك أفضلها كبشاً ، وإنَّما هو تفسير للأفضل " [8]. كما ورد ذكره عند ابن السكيت [9] ، وأبي العباس ثعلب [10] ، والطبري [11] .

أمَّا ابن الأنباري فيبدو أنَّه استساغ اصطلاح (التفسير والمفسِّر) وذلك ؛ لأنَّه قد استُعمِل وسار وانتشر وثبت قدمه ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك .

وإذا ما تأملنا هذه النصوص ، فإنَّنا نجده يشير فيها إلى أقسام التمييز وبعض أحكامه ، إذ أشار في بعضها إلى تمييز المفرد ، فقال في

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 181/2 .

(2) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب سيبويه : 216 .

(3) الكتاب : 328/4 .

(4) ينظر : المقتضب : 32/3 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 269/1 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 399/1 ، 272 .

(7) يوسف : 64 .

(8) معاني القرآن : 49/2 ، وينظر : نحو القراء الكوفيين : 343 .

(9) ينظر : اصلاح المنطق : 299 ، وابن السكيت اللغوي : 320 .

(10) ينظر : مجالس ثعلب : 493/2 ، 330/1 .

(11) ينظر : جامع البيان : 559/1 .

الآيـة الكريمـة : ﴿ **فَلَـنْ يُقْبَـلَ مِـنْ أَحَـدِهِمْ مِـلءُ الْأَرْضِ ذَهَبـا** ﴾ [1] : " الوقف علـى (الأرض) قبيح ؛ لأنَّ الذهب مفسِّر " [2]. وقال عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى:

وقفتُ بها من بعد عشرين حِجةً فلأياً عرفتُ الدارَ بعدَ توهمِ [3]

" والحجـة نصـب علـى التفسـير عـن العـدد " [4] . وفـي بعضـها الآخـر إلـى تمييـز الجملـة ، ومـن ذلـك قولـه فـي تعليقـه علـى قولـه تعـالى : ﴿ **فَـإِنْ طِـبْنَ لَكُـمْ عَـنْ شَـيْءٍ مِنْـهُ نَفْسـا** ﴾ [5] : " الوقف علـى (شـيء منـه) قبـيح ؛ لأنَّ (النفس) تنتصـب علـى التفسير. وكذلك : ﴿ **فَكُلِـي وَاشْرَبِـي وَقَرِّي عَيْنـاً** ﴾ [6] الوقف علـى (وقرِّي) قبـيح ؛ لأنَّ (العين) تنتصب على التفسير " [7]. وقوله معقباً على بيت طرفة بن العبد :

وظلمُ ذوي القربى أشدُّ مضاضةً على المرءِ من وقع الحسامِ المهندِ [8]

" والظلم يرتفع بأشد ، والمضاضة منصوبة على التفسير " [9] .

ويمكن أنْ نستشف من الأمثلة التي وقفنا عندها بعض ما يتعلق بالتمييز من مسائل ، ومنها مجيء التمييز مجروراً ، ونستدل على ذلك من قوله في أثناء شرحه بيت عنترة :

حُيِّيتَ من طللٍ تقادمَ عهدُهُ أقوى وأقفرَ بعدَ أمِّ الهيثمِ [10]

" ومن دخلت على المفسِّر ، معناه حييت طللاً " [11]. ونراه في بعض المواضع يجيز مجـيء التمييـز معرفـة متابعـاً فـي هـذا الكـوفيين ، ويتضـح ذلـك فـي قولـه فـي

---

(1) آل عمران : 91 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1/ 131 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 1/ 394 .

(3) ديوانه : 3 .

(4) شرح القصائد : 241 ، وينظر : 288 ،306 ، 412 .

(5) النساء : 4 .

(6) مريم : 26 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 1/ 132 ، وينظر : معاني القرآن (الفراء) : 166/2 .

(8) ديوانه : 27 .

(9) شرح القصائد : 209 ، وينظر : 109 ، 409 .

(10) ديوانه : 12 .

(11) شرح القصائد : 299 ، وينظر : 79 .

الآيـة الكريمـة : ﴿ **إِلَّا مَـنْ سَـفِهَ نَفْسَـهُ** ﴾ [1] : " الوقـف علـى (سَـفِه) قبـيح ؛ لأنَّ (الـنفس) تنتصـب علـى التشـبيه بالتفسـير " [2]. وقيـل : إنَّ هـذا الوجـه فـي إعـراب (الـنفس) ضـعيف ؛ لأنَّـه معرفـة والتمييـز لا يكـون إلاَّ نكـرة ، وإنَّ انتصـابها جـاء مـن وجوه غيـر ذلـك ، فأمَّـا أنْ تكـون منصـوبة ؛ لأنَّ (سَـفِه) فـي معنـى (جهـل) . وهـو فعل متعد بنفسه فلذلك نصبت (نفسه) ، وأمَّا أنْ تكون منصوبة بحذف حرف الجر ؛ لأنَّ التقـدير فيـه ، (سَـفِه فـي نفسـه) ، فلمَّـا سـقط حـرف الجـر اتصـل الفعـل بالاسـم فنصبه [3]. وكذلك قوله معلقاً على بيت امرئ القيس :

كبكرِ المقاناةِ البياضِ بصفرةٍ غذَاها نميرُ الماءِ غيرَ مُحللِ [4]

" ومَـنْ نصـب البيـاض نصـبه علـى التفسـير، كمـا تقـول : مـررتُ بالرجـل الحسن وجهاً " [5] .

ولـم يقـف فـي اسـتعماله اصـطلاح (التفسـير) عنـد هـذه الدلالـة ، وإنَّمـا كـان يستعمله ويريد بـه المفعول لأجلـه ، وقد جاء بهذا المعنـى فـي قولـه متحدثاً عن قولـه تعالى : ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾ [6] : " والوقف علـى (آذانهـم) غيـر تـام ؛ لأنَّ (حـذر المـوت) منصـوب علـى التفسـير وهـو متعلق بـ(يجعلون) " [7]. وقد سبقه في استعمال هذا المصطلح بالدلالة السابقة الفراء [8] . وهو بهذا الفهم والاستعمال نراه يتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون .

---

(1) البقرة : 130 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 131/1 .

(3) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 320/2 ، والبيان في غريب إعراب القرآن : 123/1 .

(4) ديوانه : 43 .

(5) شرح القصائد : 70 .

(6) البقرة : 19 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 501/1 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 240/1 .

(8) ينظر : معاني القرآن : 17/1 .

الإضافة

الإضـافة فـي اللغـة : الإمالـة ، يقـال : أضـفت الشـيء إلـى الشـيء أملتـه ، وضـافت الشمس إذا مالـت للغروب [1] ، وهـي فـي الاصـطلاح " امتزاج اسمين علـى وجـه يفيد تعريفاً أو تخصيصاً " [2] . وقيل : " نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر أبداً " [3] . والإضافة من المصطلحات المشتركة بين نحاة المدرستين ، فقد ورد هذا الاصطلاح عند الخليل ، إذ جاء في قوله : " لـي ، حرفان متباينـان قرنـاً ، الـلام لام الملك ، والياء يـاء الإضـافة " [4]. واسـتعمله البصـريون مـن بعده ، فقد تـردد ذكره عنـد سـيبويه ، وقـد أطلـق عليـه تسـمية أخـرى وهـي (النسـبة) ، إذ قـال : " هـذا بـاب الإضافة ، وهو باب النسبة " [5] . وقد تابعهما في استعمال مصطلح الإضـافة ، المبرد [6] ، وابن السراج [7] .

واسـتعمل نحـاة الكوفـة هذا المصـطلح أيضـاً ، فـأورده الفراء فـي معانيـه ، ومـن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **يَا أَبَت** ﴾ [8] : " لا تقف عليها بالهاء وأنت خافض لها فـي الوصـل ؛ لأنَّ تلـك الخفضـة تـدل علـى الإضـافة إلـى المتكلم " [9] . كمـا ورد ذكره عند ابن السكيت [10] ، وأبي العباس ثعلب [11] ، والطبري [1] .

---

(1) ينظر : العين (ضيف) : 67/7 ، وتهذيب اللغة (ضيف) : 73/12 ، والمصباح المنير : 501/2 .

(2) التعريفات : 28 .

(3) همع الهوامع : 45/2 – 46 ، وحاشية الصبان : 237/2 ، وحاشية الخضري : 2/2 ، وقال الحيدرة اليمني (ت 599 هـ) : " ومعنى الاضافة الجمع وشبّهوه أعني المضاف بالضيف مضاف الى صاحب المنزل فعُرِف به ... " (كشف المشكل في النحو : 586/1) .

(4) العين : 351/8 .

(5) الكتاب : 335/3 .

(6) ينظر : المقتضب : 136/4 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 56/1 .

(8) يوسف : 4 .

(9) معاني القرآن : 32/2 .

(10) ينظر : اصلاح المنطق : 841 .

(11) ينظر : مجالس ثعلب : 125/1 .

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل مصطلح الإضافة بمفهوم لا يختلف عما ورد عند سابقيه ، وقد تردد هذا الاصطلاح عنده في مواضع كثيرة من تآليفه ، ومن ذلك أمثلة قوله في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَاناً مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ** ﴾ [2] : " فيها ثلاثة أوجه : (مودةَ بينكم) بالنصب والإضافة . و(مودةُ بينكم) بالرفع والإضافة ، و(مودةً بينكم) بتنوين المودة ونصب (بين) " [3] . وقوله عند شرحه بيت طرفة بن العبد :

تربّعتِ القُفَّين بالشولِ ترتعي حدائقَ موليّ الأسَّرةِ أغيدِ [4]

" والأسَّرة مخفوضة بإضافة موليّ إليها " [5] ، وهناك أمثلة كثيرة [6] .

وإلى جانب هذا الاصطلاح وجدناه يستعمل من مشتقات هذا الجذر نحو : أضاف ، وأضفت ، ويضيف . ونستدل على ذلك من نصوصه التي وردت في مواضع كثيرة من تآليفه ، ومما ورد منها قوله في تعليقه على البيت الآتي :

قدِ القلبَ من وجدٍ بها برّحتْ به قدِ القلبَ من وجدٍ بها أبداً قدِ

" ويروى : قدِ القلبِ بالخفض . فمن خفض وأضاف الحرفين إلى نفسه ، قال : قدي وقطي . ومن نصب بهما وأضاف إلى نفسه ، قال : قدني وقطني ... ، ومن العرب من يقول : قطن عبدالله درهمٌ ، فيزيد نوناً على قط وينصب بها ويخفض ويضيف إلى نفسه . فيقول : قطني ... " [7] .

ومن استقراء المواضع التي ورد فيها اصطلاح (الإضافة) ، رأيناه يشير في العديد منها إلى بعض أحكام الإضافة وقواعدها ، من ذلك إشارته إلى حذف نون

---

(1) ينظر : جامع البيان : 29/2 .

(2) العنكبوت : 25 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 313/1 ، وينظر : 239 ، 241 ، 270 ، 275 ، 289 ، 309 ، 345 ، 348 ، 349 ، 359 ، 742/2 .

(4) ديوانه : 21 .

(5) شرح القصائد : 156 ، وينظر : 11 ، 33 ، 36 ، 44 ، 70 ، 82 ، 102 ، 104 ، 164 .

(6) ينظر : الزاهر : 115/1 ، 391 ، 244/2 ، والمذكر والمؤنث : 39/2 ، 69 ، 196 ، 202 ،203 ، 221 ، 268 ، 269 ، 271 ، والأضداد : 188 .

(7) الزاهر : 335/2 ، وينظر : 162/1 ، 282 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 246/1 ، وشرح القصائد : 70 .

المثنى ، ونون جمع المذكر السالم ، وملحقاتهما إنْ وقع أحدهما مضافاً مختوماً بتلك النون ، إذ قال عند شرحه بيت طرفة بن العبد :

لها مرفقانِ أفتلانِ كأنَّما تمرُّ بسلمي دالجٍ متشدِّدِ [1]

" والسلمان مضافان إلى الدالج ، والنون حذفت للإضافة " [2]. وقد استشهد بالشاهد القرآني الذي أعتد به أيما اعتداد ، فقال في حديثه عن الأسماء التي تنتهي بالياء : " فإذا أضفت هذه الأسماء إلى شيء بعدها أثبت الياء في الوقف وحذفتها في الوصل ، كقوله تعالى : ﴿ **إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْداً** ﴾ [3] إذا اضطررت إلى الوقف على (آتي) وقفت عليه (آتي) بياء . وكذلك : ﴿ **وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى** ﴾ [4] تقف عليه (مُهلِكي) . وكان الأصل فيه (مهلكين القرى) فسقطت النون للإضافة ... وكذلك : ﴿ **غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ** ﴾ [5] تقف عليه (غير مُحلّي) . ﴿ **غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّه** ﴾ [6] تقف عليه (غير معجزي) . ﴿ **وَالْمُقِيمِي الصَّلاة** ﴾ [7] تقف عليه (والمقيمي) بياء وكان الأصل فيه (غير محلين الصيد ، غير معجزين الله ، والمقيمين الصلاة) فسقطت النون للإضافة .... " [8] .

ولم يقف عند هذا الاصطلاح بل نراه يستعمل مصطلح (الإضافة غير المحضة) وهي الإضافة التي ينوى بها الانفصال [9]، وسميت أيضاً بالإضافة اللفظية [10] ، وقد جاء هذا المصطلح في تعقيبه على بيت أمرىء القيس :

---

(1) ديوانه : 22 .

(2) شرح القصائد : 164 ، وينظر : 364 .

(3) مريم : 93 .

(4) القصص : 59 .

(5) المائدة : 1 .

(6) التوبة : 2 .

(7) الحج : 35 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 238/1 – 239 ، وينظر : 270 ، 275 ، وجزء مستخرج من كتاب الهاءات : 71 ، مجلة البلاغ ، العدد الخامس ، 1976 م .

(9) ينظر : الإيضاح العضدي : 267/1 .

(10) ينظر : إرتشاف الضرب : 503/2 .

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيتي فيا عجباً لرحلها المتحملِ [1]

" وموضع (يوم عقرت) خفض على النسق على اليوم الأول ، إلاَّ أنَّه نصب ؛ لأنَّ إضافته غير محضة " [2] . ومما استقر عنده أيضاً ، اصطلاح (ياء الإضافة) وأراد به ياء المتكلم ، وتشير نصوص التي وقفنا عندها إلى هذا ، ومنها قوله في تعليقه على البيت الآتي :

فأبلوني بليتكم لعلّي أُصالِحكم واستدرج نويّا

" أراد : نواي ، فقلبت الألف ياء ، وقال الفراء : إنَّما فعلت طيىء هذا ؛ لأنَّ العرب اعتادت كسر ما قبل ياء الإضافة في قولهم : هذا غلامي ، وهذه داري ، فلمَّا قالوا : هذه رحاي ، وهذه عصاي ، طلبوا من الألف ذلك الكسر . فقلبوها ياء وأدغموها في ياء الإضافة " [3] . وقوله : " فأمَّا (يا أبتِ) فالوقف عليه بالتاء في جميع القرآن مثل قول حمزة [4] إذا انكسرت التاء ؛ لأنَّ بعدها ياء الإضافة محذوفة .... " [5] .

ونجد عنده تصوراً دقيقاً لركني الإضافة ، فقد أشار صراحة إلى (المضاف المضاف إليه) ، قائلاً : " وقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) الوقف على (بسم) قبيح ؛ لأنَّه مضاف إلى (الله) تعالى ، والمضاف و المضاف إليه بمنزلة حرف واحد " [6]. ووجدنا لديه اصطلاحاً آخر وهو (مضاف غير محض) وعنى به المضاف غير الخالص ، وقد ورد هذا الاصطلاح في جملة نصوص منها ، قوله في حديثه عن الآية الكريمة : ﴿ **مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ** ﴾ [7] : " وقف حسن ثم تبتدئ : ﴿ **يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ** ﴾ [8] بالرفع على معنى (هو يومُ لا تملك) ... ، وقرأ أبو جعفر

---

(1) ديوانه : 33 .

(2) شرح القصائد : 34 .

(3) الزاهر : 391/1 .

(4) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 192 ، والتيسير : 127 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 289/1 ، وينظر : 260 ، والمذكر والمؤنث : 221/2 .

(6) المصدر نفسه : 474/1 ، وينظر : 126 ، 130 .

(7) الانفطار : 18 .

(8) الانفطار : 19 .

وشـــيبة ونـــافع ويحيـــى بـــن وثـــاب وعاصـــم وحمـــزة والكســـائي : (يومَ لا تملك) بالنصب [1] على أنَّه في موضع رفع إلاَّ أنَّه نصب ؛ لأنَّه مضاف غير محض ، كما تقول : أعجبني يومَ يقومُ زيد " [2]. ويتضح من هذا العرض للأمثلة المستقرأة أنَّ اصطلاح الإضافة كان واضح الدلالة عند ابن الأنباري ، وقد تمثلت له أحكامه وقواعده .

(1) ينظر : التبصرة : 373 ، والنشر : 2/ 399 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 2/ 969 ، وينظر : 1/ 350 ، وشرح القصائد : 33-34 .

النعت (الصفة)

النعت في الاستعمال اللغوي يعني : وصفك الشيء الذي تنعته بما فيه من حسن ، وتبالغ في وصفه [1] ، أمَّا الصفة فهي مأخوذة من الوصف ، وهو " وصفك الشيء بحليته ونعته " [2] . ويراد بهما في الاصطلاح " التابع المشتق أو المؤول المباين للفظ متبوعه " [3] . والنعت والصفة من المصطلحات التي ورد ذكرها عند الخليل ، فمن أمثلة الأول قوله : " وثَرِمْتُ الرجل فثرم ، وثرمتُ ثنيتَّه فاثرمت ، والنعت أثرم " [4] . ومثال الثاني قوله : " فالضخم العظيم من كلِّ شيء وجمعه : ضخام ، والإناث : الضخمات ؛ لأنَّه من الصفات ، وإذا كان اسماً فهو : فَعلات ، مثقّل " [5] . وقد تابعه البصريون في استعماله هذين المصطلحين ، فذكرهما سيبويه في الكتاب ، إذ قال في نحو : (مررتُ بامرأةٍ حسنةِ الوجه) : " إنَّما أدخلت الهاء في الحسنة ، إنَّما وقعت نعتاً لها ثم بلغت به بعد ما صار نعتاً لها حيث أردت ، فمن ثم صارت فيها الهاء ... وحسن الوجه مضاف إلى معرفة صفة للنكرة ، فلمّا كانت صفة للنكرة أُجرِيت مجراها كما جرت مجراها أخواتها مثل وما أشبهها " [6] . وتابعهما في استعمال اصطلاحي (النعت والصفة) المبرد [7] ، وابن السراج [8] . واستعمل الكوفيون اصطلاح (النعت) ، وشاع لديهم أكثر من مصطلح (الصفة) ، فأورده الفراء كثيراً

---

(1) ينظر : العين (نعت) : 7/ 72 ، ومقاييس اللغة (نعت) : 5/ 448 .

(2) تهذيب اللغة (وصف) : 12/ 248 .

(3) شرح الحدود النحوية : 119 ، وينظر : شرح شذور الذهب : 432 ، وشرح قطر الندى : 283- 284 ، والجامع الصغير في النحو : 192 ، وقيل : إنَّ النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير ، والصفة تكون بالفعل كضارب وخارج ؛ ولذلك يقال لله سبحانه وتعالى موصوف ، ولا يقال له منعوت (ينظر : شرح المفصل : 3/ 47 ، وحاشية فتح الجليل : 264- 265) .

(4) العين : 8 / 244 .

(5) المصدر نفسه : 4 / 180 .

(6) الكتاب : 1 / 424 .

(7) ينظر : المقتضب : 4 / 123 ، 286 ، والكامل : 2 / 71 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 21 ، 30 .

في معانيه من ذلك قوله في توجيه قراءة قوله تعالى : ﴿ **عَلَّامُ الْغُيُوبِ** ﴾ [1] : " رفعت (علاّم) وهو الوجه ؛ لأنَّ النعت إذا جاء بعد الخبر رفعته العرب في إنَّ ، يقولون : إنَّ أخاك قائم الظريف " [2].

وفضلاً عن المصطلح السابق استعمل اصطلاح (الصفة) ، فقال في الآية الكريمة : ﴿ **وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاه** ﴾ [3] : " المبارك رفع من صفة الذكر ، ولو كان نصباً على قولك : أنزلناه مباركاً كان صواباً " [4] . وقد ذهب الدكتور شوقي ضيق إلى القول بأنَّ الفراء أول من اصطلح على تسمية النعت باسمه [5] ، ويبدو أنَّه قد وهم في هذا . فالفراء ليس أول من سمّى النعت ، وإنَّما سبقه إلى ذلك الخليل وسيبويه كما سبق ذكره . واستعمل هذا الاصطلاح أيضاً ابن السكيت [6] ، وأبو العباس ثعلب [7] ، والطبري [8] .

وإذا ما انتقلنا إلى ابن الأنباري فإنَّنا نجد اصطلاح (النعت) يتردد عنده في مواضع كثيرة من تآليفه ، فنراه يذكر في هذه المواضع أركان النعت ويصرح بالمنعوت لتعلق النعت به ، وقد جاء ذلك في نصوص عديدة ، نختار منها قوله في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [9] : " ... والوقف على(بسم الله) حسن وليس بتام ؛ لأنَّ (الرحمن) نعت لـ(الله) ، والنعت متعلق بالمنعوت فلا يحسن الابتداء به ؛ لأنَّه جار على ما قبله.... والوقف على (الحمد لله) أحسن وليس بتام ؛ لأنَّ (الرحمن الرحيم) نعتان لـ(الله) ، والنعت متعلق بالمنعوت " [10] .

---

(1) سبأ : 48 .

(2) معاني القرآن : 2 / 364 ، وينظر : 2 / 15 ، 145 ، 146 ، 351 .

(3) الانبياء : 50 .

(4) معاني القرآن : 2 / 206 .

(5) ينظر : المدارس النحوية : 202 .

(6) ينظر : اصلاح المنطق : 3 .

(7) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 119 .

(8) ينظر : جامع البيان : 2 / 100 .

(9) الفاتحة : 1 ، 2 .

(10) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 474 – 475 ، وينظر : 476 ، 491 .

وقد ورد هذا الاصطلاح في بعض الأمثلة مقترناً ببعض الضوابط والأحكام ، من ذلك ما جاء في قوله : " أنْ يكون النعت مبنياً على الفعل والذكر والأنثى فيه مشتركين فتدخله الهاء ، كقولك : رجل قائم وكريم ، وامرأة قائمة وكريمة ، تدخل الهاء في قائمة وكريمة ؛ لأنَّهما مبنيان على قامت كرمت وهو يصلح للرجال والنساء ، فكانت الهاء فرقاً بين نعت المذكر والمؤنث " [1]. ومنه أيضاً ما نصّ عليه في معرض رده على قول السجستاني (ت 255هـ) من أنَّ (اتخذناهم) في قوله تعالى : ﴿ **أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيّاً** ﴾ [2] نعت ، إذ قال :" وهو خطأ ؛ لأنَّ النعت لا يكون ماضياً ومستقبلاً " [3] . ووجدناه في أمثلة أخرى يلجأ إلى التعليل والتأويل لتعزيز ما يذهب إليه ، ويتضح هذا في تعقيبه على بيت عنترة :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سُوداً كخافيةِ الغرابِ الأسحمِ [4]

" .... وسوداً نعت للحلوبة . فإنْ قال قائل : كيف جاز لسود وهو جمع أنْ يكون نعتاً للحلوبة وهي واحدة ؟ قيل له : إنَّما صلح هذا ؛ لأنَّ سوداً في تقطيع الواحد ، وهو على مثال قُفل وبُرد وخُرج " [5]. وقوله شارحاً بيت امرئ القيس :

وقد أغتدي والطيرُ في وكناتِها بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ [6]

" .... وقيد الأوابد نعت لمنجرد . فإنْ قال قائل: منجرد نكرة وقيد الأوابد معرفة . فكيف نعتت النكرة بالمعرفة ؟ قيل له : العلة في هذا أنَّ المعنى بمنجرد مثل قيد الأوابد " [7] . وهو ما ذهب إليه سيبويه ، إذ كان يرى أنَّ ما يكون نعتاً للنكرة وهو مضاف إلى معرفة هو بمنزلة النكرة المفردة [8] .

---

(1) المذكر والمؤنث : 1 / 163 .

(2) ص : 63 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 864 .

(4) ديوانه : 13 .

(5) شرح القصائد : 306 ، وينظر : شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها : 157 .

(6) ديوانه : 51 .

(7) شرح القصائد : 83 .

(8) ينظر : الكتاب : 1 / 425 .

ومن تتبعنا للأمثلة التي نصّ فيها على هذا الاصطلاح ، وجدناه يشير في العديد منها إلى نوعه ، فإذا كان اسماً صريحاً عبّر عنه بلفظ (نعت) ، وإذا كان جملة أو شبه جملة استعمل للدلالة عليه عبارة (في موضع) أو (في التأويل على النعت) ، ونستدل على ذلك من نصوصه ، ومما ورد منها قوله في أثناء تعليقه على بيت ذي الرُّمة :

يُرِيكَ سُنةَ وجهٍ غيرَ مُعرفةٍ مَلساءَ ليسَ بها خالٌ ولا ندبُ [1]

" سُمِع ذو الرُّمة يُنشد (غيرِ) على أنَّه نعت للوجه ، وقياس العرب أنْ يكون نعتاً للسُنة " [2] . ومما يعضد هذا التوجيه عند العرب في قياسهم قولهم في نحو : (هذا حُجرُ ضبٍ خربٍ) ، الوجه في (خرب) الرفع ، وهو القياس ؛ لأنَّ الخرب نعت الحُجر ، والحُجر رفع ، وكان بعض العرب يُجرونه ؛ لأنَّه نكرة كالضب ، ولأنَّه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنَّه صار هو والضب اسم واحد [3] ، وقوله عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

وأصبحَ يُحدى فيكم من إفالها مغانمُ شتّى من إفالِ مُزنَّمِ [4]

" وشتى في موضع رفع على النعت للمغانم " [5] . وكذلك قوله في تعقيبه على بيت عمرو بن كلثوم :

سيِّدِ معشرٍ قد توّجُوه بتاجِ المُلكِ يحمي المُحجرينا [6]

" ويحمي موضعه خفض في التأويل على النعت للسيّد ، أي حامي المُحجرينا " [7] .

---

(1) ديوانه : 4 .

(2) الأضداد : 399 ، وينظر : 166 ، 287 ، والمذكر والمؤنث : 1 / 163 ، 338 ، 346 ، 347 ، 396 ، 397 ، وشرح القصائد : 8 ، 9 ، 11 ، 33 ، 36 ، 38 ، 50 ، 51 ، 54 ، 80 ، 81 ، 107 ، 109 ، 137 ، 142 ، 148 ، 151 ، 153 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 120/1 ، 121 ، 123 ، 125 ، 126 ، 454 ، 477 ، 520 .

(3) ينظر : الكتاب : 1 / 436 .

(4) ديوانه : 7 وفيه (فأصبح يجري فيهم من تلادكم) .

(5) شرح القصائد : 264 ، وينظر : 166 ، 172 ، 178 ، 196 ، 569 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 665/2 .

(6) المصدر نفسه : 389 .

(7) المصدر نفسه : 389 ، وينظر : 352 ، 401 .

ومن مرادفات النعت عنده الصفة والوصف ، وقد ذكرهما في عدة مواضع من تآليفه ، إذ قال :" وقالوا : رجل عروس وامرأة عروس ؛ لأنَّ فعولاً يكون للرجل والمرأة في الصفات ، كما قالوا : رجل شكور ، وامرأة شكور " [1]. وقال في نص آخر : " ويقال : قال الخليفة وقالت الخليفة . ويقال : قال الخليفة الآخر ، والخليفة الأخرى ، فمن ذكّر قال : الخليفة معناه : فلان ، ومن أنّث قال : هو وصف فد دخلته علامة التأنيث فحمل الفعل على لفظ المؤنث " [2] . وقد استعمل الصفة بمعناها اللغوي فضلاً عن استعمالها على وفق اصطلاحات النحاة ، وقد جاءت بهذا المعنى في قوله : " رجل ايم إذا كان لا زوج له ، وامرأة ايم إذا كانت لا زوج لها لم يدخلوا الهاء في نعت الأنَّثى ؛ لأنَّ الغالب على هذا الوصف أنْ يكون للمؤنث ... " [3]. وإلى جانب ما ذكرناه من دلالات الصفة ، فقد وجدناه يستعملها للدلالة على الظرف ، ومن أمثلة ذلك قوله عند شرحه بيت عنترة :

خطارةٌ غِبَّ السُّرى زيّافةٌ تطِسُ الإكامَ بذاتِ حُفَّ ميثمِ [4]

" وغِبَّ السُّرى منصوب على مذهب الصفة " [5] . وأطلقها أيضاً على حروف الجر ، وقد نصّ على ذلك في قوله : " قد فتّ في عضده : معناه : كسر من قوته .... ومعنى (في) من ، والصفات يقوم بعضها مقام بعض " [6] .

ومما تقدم نستخلص أنَّ الصفة والنعت اصطلاحان مترادفان عند ابن الأنباري ، إلاَّ أنَّ النعت كان في استعماله مقتصراً على دلالة واحدة على حين كانت الصفة ذات دلالات متعددة ، كما تبين ذلك من النصوص السابقة .

---

(1) المذكر والمؤنث : 1 / 424 ، وينظر : شرح القصائد : 78 / 134 .

(2) الزاهر : 2 / 242 ، وينظر : 207 ، والأضداد : 250 ، 251 ، 263 .

(3) المذكر والمؤنث : : 1 / 181 ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 521 ، والزاهر : 2 / 317 .

(4) ديوانه : 14 .

(5) شرح القصائد : 319 ، وينظر : 29 ، والمذكر والمؤنث : 1 / 396 .

(6) الزاهر : 2 / 35 – 36 ، وينظر : 1 / 361 ، وشرح القصائد : 238 ، 304 .

النسق (العطف)

النسق في أصل اللغة : تتابع في الشيء ، والنسق من كلِّ شيء ما كان على نظام واحد ، ويقال : كلام نسق إذا جاء على نظام واحد ، وعُطِف بعضه على بعض [1] ، وهو في اصطلاح النحاة " تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة " [2] . ومن مرادفاته العطف ، ومعناه في الاستعمال اللغوي : الإمالة والثني ، يقال : عطفت الشيء إذا أملته أو ثنيته [3] ، وهما من المصطلحات التي ذكرها الخليل في العين ، إذ قال :" وثم : حرف من حروف النسق : ... " [4] . وقال أيضاً :" أو : حرف عطف يعطف به ما بعده على ما قبله " [5] ، وعنه أخذ البصريون اصطلاح (العطف) ، فأورده سيبويه في الكتاب ، ومن ذلك قوله : " ألا ترى أنَّك تقول : واللهِ لأفعلنَّ ، واللهِ لأفعلنَّ ، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء " [6]. وأطلق عليه أيضاً (الشريك) [7] ، و (الجمع) [8] ، و (الضم) [9] ، وتابعهما المبرد في استعماله مصطلح (العطف) [10]. وفضلاً عنه استعمل اصطلاح (النسق) [11] .

---

(1) ينظر : العين (نسق) : 5 / 81 ، ومقاييس اللغة (نسق) : 5 / 420 ، والقاموس المحيط (نسق) : 3 / 285 .

(2) التعريفات : 151 ، وينظر : الكافية في النحو : 1 / 318 ، وأوضح المسالك : 3 / 353 ، وشرح التصريح على التوضيح : 2 / 134 ، وشرح الحدود النحوية : 131 .

(3) ينظر : العين (عطف) : 17/2 ، والصحاح (عطف) : 4 / 1405 ، والمصباح المنير : 569/2 ، ويرى ابن يعيش (ت 643 هـ) أنّ هذا القبيل من الكلام إنّما سُمي عطفاً ؛ لأنّ الثاني مثني على الأول ومحمول عليه في إعرابه ، وقيل له نسقاً لمساواته الاول في الإعراب (ينظر : شرح المفصل : 88/8).

(4) العين : 8 / 218 .

(5) المصدر نفسه : 8 / 438 .

(6) الكتاب : 3 / 501 .

(7) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 380 .

(8) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 438 .

(9) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 150 .

(10) ينظر : المقتضب : 4 / 151 ، والكامل : 2 / 18 .

(11) ينظر : المصدر نفسه : 4 / 14 .

وسمّاه ابن السراج (العطف بالحرف) [1] ، وجعل النسق مرادفاً له [2] . واستعمل الكوفيون مصطلح (النسق) بعد أنْ اقتبسوه من الخليل ، فقد استعمله الكسائي (ت 189هـ) كما أشار إلى ذلك ابن فارس (ت 395هـ) في قوله : " قالوا : خطأ رأيت زيداً ليس عمراً ؛ لأنَّه لا يكون على تقديرهم بلا فعل بلا فاعل ، وكان الكسائي يقول : أجريت ليس في النسق مجرى لا " [3] . واستعمله الفراء أيضاً ، فقال في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ** ﴾ [4] : " وجميع ما يأتيك من ذكرالأنبياء في هذه السورة نصبتهم على النسق على المنصوب بضمير الذكر" [5] . وفضلاً عن النسق استعمل مصطلح (العطف) ، إذ قال في الآية الكريمة : ﴿ **فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ** ﴾ [6] : " فرفع ؛ لأنَّ النية فيه الاستئناف لا العطف على ما قبله" [7] .

وقد ذهب بعض المتأخرين إلى القول بأنَّ الفراء هو أول من أطلق على العطف بالحرف عطف النسق [8] ، وقد أخذ بهذا الرأي الدكتور شوقي ضيف [9] ، والباحث جعفر هادي الكريم [10]. والواقع أنَّ النسق من مصطلحات الخليل كما سبق ذكره . وكذلك استعمل المصطلحين السابقين أبو العباس ثعلب [11] ، والطبري [12] . ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنَّ اصطلاح النسق أدق من مصطلح العطف ؛ وذلك

---

(1) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 55 .
(2) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 221 .
(3) الصاحبي : 266 .
(4) الانبياء : 78 .
(5) معاني القرآن : 2 / 208 .
(6) إبراهيم : 4 .
(7) معاني القرآن : 2 / 67 .
(8) ينظر : أسرار النحو : 159 .
(9) ينظر : المدارس النحوية : 202 .
(10) ينظر : مذهب الكسائي في النحو : 113 .
(11) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 75 ، 2 / 650 .
(12) ينظر : جامع البيان : 2 / 35 ، 953 .

لاختصاره وغناه عن التخصيص والتقييد [1]. ويبدو أنَّ العطف هو أدق بدليل استقراره في كتب المتأخرين ، وإنْ كان النسق يجمع بين الجرس والإيحاء [2].

ونرى صدى هذا الاصطلاح وما اشتُق منه واضح المعالم في استعمال ابن الأنباري ، فقد تردد عنده في مواضع كثيرة جداً من تآليفه . وقد تتبعنا هذه المواضع فوجدناها ناهزت المئتين والخمسين ، ومن خلال استقراء نصوصه التي وردت في تلك المواضع رأيناها تنطوي على بعض ضوابط وأحكام وحالات النسق ، إذ كان الكثير منها يشير إلى حالته من حيث كونه عطف مفرد على مفرد ، أو جملة على جملة ، ومن أمثلة الأول قوله في أثناء عرضه لقوله تعالى : ﴿ **فِيهَا فَاكِهَةٌ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ . وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ** ﴾ [3] : " وقف غير تام ؛ لأنَّ (الحبّ) نسق على (الفاكهة) " [4] . وقوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

وتعطو برخصٍ غير شثنٍ كأنَّهُ أساريعُ ظبيٍ أو مساويك إسحلِ [5]

" والمساويك نسق على الأساريع..." [6] . ومثال الثاني ما ورد في قوله معلقاً على قوله تعالى : ﴿ **لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ** ﴾ [7] :" ... ومن قرأ بالرفع [8] لم يتم الكلام أيضاً في قراءته على (السموات) ؛ لأنَّ قوله (فأطلع) نسق على (أبلغ) " [9]. ومن ذلك أيضاً قوله في تعقيبه على بيت الشاعر السابق :

---

(1) ينظر : مدرسة الكوفة : 315 .

(2) ينظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : 453 .

(3) الرحمن : 11 ، 12 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 915 وينظر : 2 / 873 .

(5) ديوانه : 46 .

(6) شرح القصائد : 67 ، وينظر : 61 ، 62 ، 63 ، 65 ، 70 ، 89 ، 92 ، 998 ، 103 ، 162 ، والزاهر : 1 / 99 ، 104 ، 105 ، 2 / 239 .

(7) غافر : 36 ، 37 .

(8) وهي قراءة الجمهور (ينظر : الحجة في القراءات السبع : 315) .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 137 ، وينظر : 229 ، 230 ، 231 ، 517 ، 531 ، 547 ، 583/2 ، 595 ، 596 ، 623 ، 661 ، 662 ، 668 ، 672 ، 673 .

تصدُّ وتُبدي عن أسيل وتتقي بناظرةٍ من وحشِ وجرةَ مُطفلِ [1]

" وتبدي نسق على تصد .... ، وتتقي نسق على تصد .... " [2].

ووجدناه يشير في غير نص إلى جواز العطف على الضمير المخفوض ، ومما يؤكد ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ﴾ [3] : " الوقف على (به) غير تام ؛ لأنَّ (الأرحامَ) منسوقة على (الله) تعالى . وكذلك من قرأها [4] : (والأرحامِ) خفضها على النسق على الهاء كأنَّه قال (به والأرحامِ) ، كما تقول : (أسألك بالله والرحم) " [5] . وهو بهذا يتفق مع الكوفيين في مذهبهم القائل بجواز العطف على الضمير المحفوض [6]. وهناك وجه آخر في إعراب (الأرحام) وهو أنْ تكون مجرورة على القسم ، وذلك القسم محذوف ، وتقديره : أقسم بالأرحام [7] .

ولم يكتفِ باصطلاح (النسق) ، وإنَّما استعمل مصطلح (المنسوق عليه) ، وقد جاء هذا الاصطلاح في نصوص كثيرة ، ومما ورد منها قوله في الآية الكريمة : ﴿ **أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ . وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ** ﴾ [8] : " وقف حسن إذا جعلت (تطغوا) في موضع نصب ، فإنْ جعلته مجزوماً بـ(لا) على النهي لم يكن (واقيموا) مستأنفاً ، وكان منسوقاً عليه ؛ لأنَّ الأمر ينسق على النهي فيحسن الوقف عليه من هذا الوجه" [9] .

---

(1) ديوانه : 43 .

(2) شرح القصائد : 260، وينظر : 59 ، 99 ، 137، 140 ، 284، 285، 299، 345 ،354 ، 398 .

(3) النساء : 1 .

(4) قرأ حمزة (والأرحامِ) بالخفض ، ونصب الباقون (ينظر : التبصرة : 179، والبيان في غريب إعراب القرآن :240/1) .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 592 ، وينظر : 605 .

(6) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 463 وهمع الهوامع : 2 / 139 .

(7) ينظر : شرح المقدمة المحسبة : 2 / 432 .

(8) الرحمن : 8 ، 9 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 915 ، وينظر : 563 ، 645 ، 820 .

وقوله في تعقيبه على البيتين الآتيين :

قد قرّتْ العينان من مالك طُرّاً ومن عمرو ومن كاهلِ

ومن بني عم بن دودان إذ يُقذَفُ أعلاهم على السافلِ

" ومن الأولى صلة قرّت ، والثانية والثالثة منسوقتان عليها " [1] .

وإلى جانب النسق وجدناه يستعمل اصطلاح (العطف) غير أنَّ هذا المصطلح لم يتردد عنده كثيراً ، فما أحصيناه له من المواضع التي ذكر فيها اصطلاح العطف ومشتقاته لم يتجاوز خمسة عشر موضعاً ، ومن أمثلة ذلك قوله :" وإنَّ الفاء تشبه الواو في عطف المتأخر على المتقدم ....." [2] . وقوله في الحديث عن إمالة (بلى) :" فإنْ قال قائل: لِمَ أُميلت وهي أداة ؟ قيل له ؛ لأنَّ أصلها (بل) فزيدت عليها (الألف) دلالة على أنَّ السكون عليها ممكن ، وأنَّها لا تعطف ما بعدها على ما قبلها " [3] . وقوله عند شرحه بيت عنترة :

وإذا صحوتُ فما أُقصر عن ندى وكما علمتِ شمائلي وتكرمي [4]

" والواو عطفت ما بعدها على ما قبلها ... " [5] .

ولم يقف عند هذا الحد ، فنراه قد استعمل مصطلحين دقيقين ما زالا شائعين ومستقرين هما المعطوف والمعطوف عليه ، فقال في تفسيره للآية الكريمة : ﴿ **وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا** ﴾ [6] : " .... فإذا حملنا الآية على ظاهرها ونظمها كان (هم بها) معطوفاً على (همت به) " [7] . وقال في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ . لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ** ﴾ [8] : " .... ويجوز في العربية قال فالحقُّ والحقُّ أقول برفعهما جميعاً . فالأول مرتفع بـ(لأملأنَّ) ،

---

(1) شرح القصائد : 8 ، وينظر : 9 ، 10 ، 19 ، 45 ، 49 ، 96 ، 100 ، 106 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 962 .

(3) المصدر نفسه : 1 / 412 – 413 ، وينظر : 951 ، 952 .

(4) ديوانه : 15 .

(5) شرح القصائد : 340 .

(6) يوسف : 24 .

(7) الأضداد : 413 ، وينظر : 279 ، 424 ، والزاهر : 2 / 404 ، وشر ح القصائد : 174 .

(8) ص : 84 ، 85 .

والثاني معطوف عليه " [1] . وقيل : إنَّ من رفع (الحق) الأول أضمر له ما يرفعه ، يريد : فهذا الحق [2] ، ومن رفع الثاني فعلى تقدير تكرير المرفوع قبله ، أو على إضمار مبتدأ أي قولي الحق [3] .

ويتضح مما مرّ أنَّ النسق والعطف من المصطلحات المترادفة عند ابن الأنباري استعملهما للدلالة على ما يجيء من الكلام محمولاً أوله على آخره بتوسط حرف من حروف الموضوعة لذلك ، إلاَّ أنَّه آثر مصطلح النسق على اصطلاح العطف ، كما أشارت إلى ذلك نصوصه المستقرأة .

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 866 ، وينظر : 634 .

(2) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 307 .

(3) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : 2 / 213 .

التوكيد

التوكيد لغةً : التوثيق ، والتثبيت ، يقال : وكّد العقد كأكده ، أي أوثقه [1] ، واصطلاحاً هو " تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة والشمول" [2] . والتوكيد من المصطلحات التي ورد ذكرها عند الخليل ، إذ جاء ذلك في قوله : " وتقول: جمعاءُ كتعاءُ وجمعُ كُتع وأجمعون أكتعون ، كلٌّ هذا توكيد " [3] . وتابعه البصريون في استعماله هذا المصطلح ، إذ ذكره سيبويه في الكتاب قائلاً : " هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً وذلك قولك : له عليَّ ألف درهم عرفاً .... وإنّما صار توكيداً لنفسه ؛ لأنَّه حين قال : له عليَّ ، فقد أقرّ واعترف ... " [4] . وجعل من مرادفاته (التكرار) [5] ، و(التثنية) [6] . وتابع سيبويه في استعماله مصطلحي (التوكيد والتكرار) المبرد [7] ، وابن السراج [8] .

واستعمل الكوفيون هذا الاصطلاح ، أطلقوا عليه (التشديد) ، و(التكرير) ، فقد أورد الفراء في معانيه مصطلح (التشديد) وأراد به التوكيد ، إذ قال في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ** ﴾ [9] : " فإنْ شئت رفعت السابقين بالسابقين الثانية .... ، وإنْ شئت جعلت الثانية تشديداً للأولى " [10] . وفضلاً عنه استعمل

---

(1) ينظر : العين (وكد) : 355/5 ، ومقاييس اللغة (وكد) : 138/6 ، والقاموس المحيط (وكد) : 346/1 .

(2) التعريفات : 50 ، وينظر : شرح شذور الذهب : 428 ، وشرح الحدود النحوية : 122 .

(3) العين : 1 / 195 .

(4) الكتاب : 1 / 380 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 70 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 125 .

(7) ينظر : المقتضب : 3 / 211 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 17 .

(9) الواقعة : 10 .

(10) معاني القرآن : 3 / 122 .

مصطلحي (التوكيد والتكرار) [1] . وكذلك ورد المصطلحان السابقان عند أبي العباس ثعلب [2] ، والطبري [3] .

وإذا ما وقفنا عند ابن الأنباري ، فإنَّنا نجده يستعمل اصطلاح (التوكيد) وما تصرف عنه من صيغ اشتقاقية في مواضع كثيرة من تآليفه . ومن تتبعنا لهذه المواضع وجدنا في الكثير منها إشارة إلى أنواع التوكيد وصوره المختلفة ، ومن ذلك إشارته إلى التوكيد المعنوي بـ(كلا ، وكلتا ، وكل ، وأجمعون) ، وقد جاء ذلك في نصه :" تقول : إنَّ المرأتين كليهما قائمتان ، وكليتهما قائمتان . فتجعل (كليهما) ، و(كليتهما) توكيداً للمرأتين " [4] . وقوله في أثناء عرضه للآية الكريمة : ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ** ﴾ [5] : " الوقف على (الملائكة) غير تام ؛ لأنَّ قوله تعالى (كلُّهم أجمعون) توكيد لـ(الملائكة) " [6] . كما أشار إلى التوكيد اللفظي ، ومنه توكيد ضمير الرفع المتصل بضمير يماثله في معناه لا في لفظه ، وقد ورد ذلك في نصوص منها ، قوله في الآية الكريمة : ﴿ **عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي** ﴾ [7] : " .... و (أنا) توكيد لما في (أدعو على بصيرة)...." [8] . وقوله عند شرحه بيت عمرو بن كلثوم :

ونُوجَدُ نحنُ أمنعهم ذِماراً وأوفاهُم إذا عقدوا يمينا [9]

" ونحن يرتفع ؛ لأنَّه توكيد لما في نُوجد ...." [10] .

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 2 / 45 .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 161 .

(3) ينظر : جامع البيان : 1 / 77 ، 25 / 12 .

(4) المذكر والمؤنث : 2 / 293 .

(5) ص : 73 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 124 ، وينظر : الكافية في النحو : 1 / 338 – 339 .

(7) يوسف : 108 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 728 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 2 / 347 .

(9) شرح القصائد : 408 .

(10) المصدر نفسه : 105 ، وينظر : شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها : 147 .

ومن صور التوكيد التي برزت في نصوصه ، التوكيد بـ(النون) ، إذ كان يرى أنَّ هذه النون تدخل على المستقبل لتوكيده ، وقد نصّ على ذلك في تعقيبه على قول الشاعر السابق :

ألا لا يجلهَنْ أحدٌ علينا فنجهلَ فوقَ جهل الجاهلينا [1]

"..... ودخلت النون في يجهلن لتوكيد المستقبل" [2] . ومن صور التوكيد التي ترددت عنده ، التوكيد بالحروف ، ومنها حروف الجر الزائدة ، ومن أمثلة ذلك قوله في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ** ﴾ [3] : " فـ(من) تحتمل تأويلين : أحدهما التجنيس .... ، والتأويل الآخر أنْ تكون (من) مزيدة للتوكيد كقوله ﴿ **قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ** ﴾ [4] ، وهو يريد يغضوا أبصارهم " [5] . وقوله شارحاً بيت لبيد بن ربيعة :

أو لم تكن تدري نوارُ بأنَّني وصّالُ عقدِ حبائلٍ جذّاهُا [6]

" والباء توكيد للكلام ، معناه : أو لم تكن تدري نوار أنَّني " [7] . وكذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ . عَنِ النَّبَأِ الْعَظِيمِ** ﴾ [8] : ".... والوجه الآخر أنْ تجعل (عن) الثانية توكيداً للأولى كما قرأ عبد الله بن مسعود : ﴿ **وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً** ﴾ [9] فجعل اللام الثانية توكيداً للأولى " [10] .

وقد شمل التوكيد بالحروف عنده (ما ولا) ، فنراه يشير إلى ذلك في نصوص كثيرة نذكر منها ، قوله : " اعلم أنَّ (ما) إذا كانت توكيداً لم يحسن الوقف على ما

---

(1) شرح القصائد: 426 .

(2) المصدر نفسه : 427 ، وينظر : 166 ، 266 ، 284 ، 318 .

(3) الإسراء : 82 .

(4) النور : 30 .

(5) الأضداد : 253 ، وينظر : الزاهر : 1/ 109 ، 110 ، 217/2.

(6) ديوانه : 228 .

(7) شرح القصائد : 573 ، وينظر : 363 ، والزاهر : 1/ 431 .

(8) النبأ : 1 ، 2 .

(9) الإنسان : 31 .

(10) إيضاح الوقف والابتداء : 2/ 963 .

قبلها ... فمن ذلك قوله ﴿ **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا** ﴾ [1] الوقف على (من) قبيح ؛ لأنَّ (ما) توكيد معناه : من خطاياهم . وكذلك : ﴿ **أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ** ﴾ [2] الوقف على (أي) قبيح ؛ لأنَّ (ما) توكيد ، والمعنى : (أي الأجلين قضيت) . وكذلك قوله : ﴿ **أَيّاً مَا تَدْعُوا** ﴾ [3] الوقف على قوله (أيا) قبيح ؛ لأنَّ المعنى (أيا تدعو) فـ(ما) توكيد " [4] ، وثمة مواضع أخرى [5] . وقوله : " وأمَّا (لا) إذا كانت توكيداً فقوله : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ** ﴾ [6] لا يتم الوقف على (لا) ؛ لأنَّ معناه : (ما منعك أن تسجد) . وكذلك : ﴿ **وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ** ﴾ [7] معناه : (أنَّهم يرجعون) و (لا) توكيد للكلام " [8] ، وهناك نصوص أخرى [9] . ومن ذلك يبدو أنَّ هذه الصور جاءت متفقة مع ما ذكر في باب التوكيد عند النحاة .

وإلى جانب التوكيد وجدناه يستعمل اصطلاحاً آخر وهو (المؤكِّد) ، ومثال ذلك قوله في أثناء شرحه بيت عنترة :

ولقد خشيتُ بأنْ أموتَ ولم تكن للحربِ دائرةٌ على ابني ضمضمِ [10]

"..... والباء موضعها نصب بخشيت ، وهي مؤكِّدة للكلام ؛ لأنَّ سقوطها لا يخل بالمعنى " [11] . ومما تقدم يتضح أنَّ هذا الاصطلاح قد استقر في استعمال ابن الأنباري واقتصر على هذا الوضع .

---

(1) نوح : 25 .

(2) القصص : 28 .

(3) الإسراء : 110 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1/ 330- 331 ، وينظر : معاني القرآن (الفراء) : 2/ 133 ، 305 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 1/ 323 ، 333 ، 339 ، 353 ، 355 ، 507 ، 2/ 726 ، 905 ، 920 ، 946 ، والأضداد : 195 ، 196 ، 211 ، 251 ، والزاهر : 2/ 278 .

(6) الأعراف : 12 .

(7) الأنبياء : 95 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 1/ 141- 142 ، وينظر : مجاز القرآن : 1/ 211 ، وتأويل مشكل القرآن : 189- 190 .

(9) ينظر : المصدر نفسه : 1/ 118 ، 143 ، والأضداد : 213 .

(10) ديوانه : 13 .

(11) شرح القصائد : 363 ، وينظر : 573 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 1/ 116 ، 124 .

الترجمة والمترجم (البدل)

الترجمة في الاستعمال اللغوي : التفسير ، يقال : ترجم كلامة إذا فسَّر بلسان آخر ، ومنه الترجمان [1] ، وهو في الاصطلاح " التابع المقصود بالحكم بلا واسطة " [2] . والبدل لغةً مأخوذ من " بدل الشيء وبدله الخلف منه ، والجمع أبدال ، وتبدّل الشيء ، وتبدل به ، واستبدله واستبدل به كلَّه اتخذ منه بدلاً وأبدل الشيء وبدّله تخذه منه بدلاً " [3] . وقد استعمل البصريون اصطلاح البدل ، فورد ذكره عند سيبويه ، ومن ذلك قوله : " فأمّا نفسه حين قلت : رأيته إياه نفسه ، فوصف بمنزلة هو ، وإياه بدل .... " [4] واصطلح عليه أيضاً بـ(التفسير) [5] . وقد ذهب أحد الباحثين إلى القول بأنَّ سيبويه استعمل مصطلح (التكرير) بمعنى البدل [6] ، ودليله على ذلك ورود هذا الاصطلاح في قول سيبويه : " ألا ترى أنَّك لو قلت أيهما عندك عندك لم يستقم إلاَّ على التكرير والتوكيد " [7] . ويبدو من النص المذكور أنَّه يريد بالتكرير التوكيد وليس البدل ، وتابعه المبرد في استعماله مصطلح (البدل) [8] . وسمّاه ابن السراج (عطف البدل أو التوكيد) [9] ، وجعل من مرادفاته (الترجمة) [10] .

---

(1) ينظر : مختار الصحاح (رجم) : 236 ، والقاموس المحيط (ترجم) : 83/4 ، وتاج العروس (ترجم) : 311/8 .

(2) شرح الحدود النحوية : 125 ، وينظر : شرح التصريح على التوضيح : 2/ 155 ، وهمع الهوامع : 125/2 ، والموفي في النحو الكوفي : 60 ، وقد عرّفه ابن عصفور (ت 669هـ) بقوله : " إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيين الأول ، أو تأكيده وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً ...." (المقرب : 1/ 222 ، وشرح جمل الزجاجي : 1/ 279) .

(3) لسان العرب (بدل) : 11 / 48 .

(4) الكتاب : 2 / 387 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 178 .

(6) ينظر : المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن : 135 .

(7) الكتاب : 3 / 172 .

(8) ينظر : المقتضب : 4 / 397 ، والمصطلح النحوي في كتاب المقتضب : 107 .

(9) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 46 .

(10) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 198 .

أمَّا الكوفيون فقد اصطلحوا عليه بـ(الترجمة ، والمترجم ، والتفسير ، والتكرير) ، فذكر الفراء في معانيه مصطلحي (المترجم ، والتكرير) ، إذ قال في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **وَاجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلِي . هَارُونَ أَخِي** ﴾ [1] : " .... وإنْ شئت جعلت (هارون أخي) مترجماً عن الوزير . فيكون نصباً بالتكرير ....." [2] . وفضلاً عن المصطلحين السابقين استعمل اصطلاح (التفسير) [3] . وكان أبو العباس ثعلب يسميه (الترجمة) [4] ، وتابعهما الطبري في استعماله مصطلحي (الترجمة) [5] ، و(التكرير) [6] .

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل اصطلاح (الترجمة والمترجم) وأراد به البدل ، إذ تردد عنده هذا الاصطلاح بالمعنى السابق في كثير من النصوص ، ومما ورد منها ، قوله في الآية الكريمة : ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ . صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم** ﴾ [7] : "..... والوقف على (المستقيم) حسن وليس بتام ؛ لأنَّ (الصراط) الثاني مترجم عن (الصراط) الأول ، والمترجم متعلق بالاسم الذي يترجم عنه" [8] . وقوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

ويومَ دخلتُ الخدرَ خدرَ عنيزةٍ فقالتْ لك الويلات إنَّك مرجلي[9]

" والخدر منصوب بدخلت ، وخدر عنيزة مترجم عن الخدر الأول " [10] . ومن ذلك أيضاً قوله في أثناء عرضه لقوله تعالى : ﴿ **قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً وَاحِداً** ﴾ [11] : " والوقف على (آبائك) ليس بتام ؛ لأنَّ

---

(1) طه : 29 ، 30 .

(2) معاني القرآن : 2 / 178 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 69 .

(4) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 25 .

(5) ينظر : جامع البيان : 25 / 14 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 414 .

(7) الفاتحة : 6 ، 7 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 476 ، وينظر : 132 ، 133 ، 2 / 859 ، 967 .

(9) ديوانه : 34 .

(10) شرح القصائد : 36 ، وينظر : 29 ، 406 .

(11) البقرة : 133 .

(إبـراهيم وإسـماعيل وإسـحاق) ترجمـة عـن الآبـاء " [1] . وقولـه معلقـاً علـى بيـت لبيد بن ربيعة :

فغدتَ كلا الفرجين تحسبُ أنَّه مولى المخافةِ خلفُها وأمامُها [2]

" وخلفها وأمامها يرتفعان بالترجمة عن الفرجين ، معناه هما خلفها وأمامها " [3] .

ووجدناه في نصوص آخرى يستعمله بمعنى عطف البيان كلفظة (الأراقم) في قول الحارث بن حلزة :

إنَّ إخواننا الأراقم يغلون علينا في قولهم إحفاءُ [4]

وقد عدّها ابن الأنباري ترجمة وهي في إعراب النحويين عطف بيان أو بدل ، إذ قال : "والأراقـم ينتصـبون علـى الترجمـة عـن الاحفـاء " [5] ، وهنـاك نصـوص أخرى [6] . وبهذا تتبين متابعته للكوفيين الذين يجعلون البدل وعطف البيان باباً واحداً باسم باب الترجمة [7] .

وفضـلاً عن الترجمـة والمترجم نـراه يستعمل الاصـطلاح المشـهور (البدل) ، إلاَّ أنَّ هذا الاصطلاح لم يتردد عنده كثيراً ، وإنَّما جاء في مواضع قليلة ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ** ﴾ [8] : "... وقال البصريون : (المؤمنون) يرتفعون على البدل من الضمير الذي في (أفلحوا) " [9] . ومن الأمثلة المتقدمة نخلص إلى أنَّ ابـن الأنبـاري قـد فضَّـل اصـطلاح (الترجمـة و المتـرجم) علـى (البـدل) متابعـاً الكـوفيين فـي هـذا الاسـتعمال ، وهـذا مـا أكدتـه نصوصـه التـي وقفنا عندها .

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 533 ، وينظر : 132 ، 133 ، 2 / 637 ، 638 ، 741 ، 969 .

(2) دوانه : 266 .

(3) شرح القصائد : 566 ، وينظر : الأضداد : 212 ، والمذكر والمؤنث : 2 / 28 .

(4) ديوانه : 10 .

(5) شرح القصائد : 448 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 11 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 1 / 132 .

(7) ينظر : المصطلح الكوفي : 19 ، د . محيي الدين توفيق ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العدد الأول ،1979 م .

(8) المؤمنون : 1 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 790 ، وينظر : المذكر والمؤنث : 1 / 446 ، 448 .

المصدر

المصدر في أصل اللغة مأخوذ من (صدر) ، والصدر هو أعلى كلِّ شيء وأوله ، يقال صدر الكتاب ، وصدر النهار وغيره [1] ، وهو في الاصطلاح " اسم دل بالأصالة على معنى قائم بالفعل أو صادرعنه أمَّا حقيقة أو مجازاً أو واقع على مفعول " [2] . وقيل : هو " اسم الحدث الجاري على الفعل " [3] . والمصدر من المصطلحات التي ذكرها الخليل في العين ، قائلاً : " والمصدر : أصل الكلمة التي تصدر عنه الأفعال وتفسيره أنَّ المصادر كانت أول الكلام ، كقولك : الذهاب والسمع والحفظ ، وإنَّما صدرت الأفعال منها ، فيقال ذهب ذهاباً ، وسمع سمعاً وسماعاً ، وحفظ حفظاً " [4] . وعلى قول الخليل هذا أسس البصريون مذهبهم القائل بأنَّ المصدر أصل والفعل مشتق منه [5] ، ولعل هذا هو ما دعا الخليل إلى تسميته المصدر بـ(الفعل) من باب تسمية الأصل باسم الفرع ، وقد جاء ذلك في قوله :" الموطئ : الموضع وكلُّ شيء يكون الفعل منه على فَعَل يَفعَل ، فالفعل منه مفتوح العين إلاَّ ما كان من بنات الواوعلى بناء وَطِيء يَطَأ وَطأً " [6] . وقد تابع سيبويه شيخه الخليل في استعماله هذا المصطلح ، ومن ذلك قوله : " واعلم أنَّ المصدرقد يلغي الفعل ، وذلك قولك : متى زيدٌ ظنك ذاهب ، وزيدٌ ظنّي

---

(1) ينظر : مقاييس اللغة (صدر) : 337/3 ، ولسان العرب (صدر) : 445/4 ، والمعجم الوسيط :512/1 .

(2) شرح الحدود النحوية : 88 .

(3) كشاف اصطلاحات الفنون : 4 / 222 ، وينظر : أوضح المسالك : 2 / 207 ، والجامع الصغير في النحو : 150 ، وشرح شذور الذهب : 381 ، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 3 / 272 .

(4) العين : 7 / 96 .

(5) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 235 .

(6) العين : 7 / 467 .

أخـوك ، وزيـدٌ ذاهـب ظنـيّ " [1]، وسـمّاه أيضـاً بـ(الحدث) [2] ، و(الحـدثان) [3] ، و(الفعل) [4] . كما ورد ذكره عند المبرد [5] ، وابن السراج [6] .

واستعمله الكوفيون أيضاً، فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال في تعليقه على قوله تعالى ﴿ **قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ** ﴾ [7] : "....والقُرّة مصدر . تقول : قرّت عينك قُرّة " [8] . وأطلق عليه أيضاً (الفعل) [9] ، وتابعه في استعماله مصطلح (المصدر) أبو العباس ثعلب [10] ، والطبري [11] .

ومن تتبعنا لاصطلاح (المصدر) عند ابن الأنباري وجدنا أنَّ هذا الاصطلاح قد تردد كثيراً في تآليفه ، ومن أمثلة ذلك قوله : "والبين من الأضداد يكون البين الفراق ، ويكون البين الوصال ؛ فإذا كان الفراق فهو مصدر بان يبين بيناً ، إذا ذهب " [12] . وقوله في تعقيبه على قول الشاعر:

وأرى الخوى يُذكي قلو بَ ذوي التفكر في الخواءِ

" والخـواء ممـدود علـى وجهـين : أحـدهما الهـواء والفرجـة بـين الشـيئين ، والثـاني مصـدر خـوت الـدار مـن أهلهـا خـواءً ، أي خلـت " [13] ،

---

(1) الكتاب : 1 / 124 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 12 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 34 .

(4) ينظر المصدر نفسه : 1 / 340 .

(5) ينظر : المقتضب : 3 / 226 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 162 .

(7) القصص : 9 .

(8) معاني القرآن : 2 / 274 .

(9) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 97 .

(10) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 75 .

(11) ينظر : جامع البيان : 2 / 28 .

(12) الأضداد : 75 ، وينظر : 21 ، 94 ، 262 .

(13) شـرح غايـة المقصـود فـي المقصـور والممـدود : 58 ، مجلـة المـورد ، مجلـد (26) ، العـدد الرابع ، 1998م .

وثمة نصوص كثيرة [1] . ورأينا في كثير من نصوصه التي ذكر فيها اصطلاح المصدر إشارة إلى بعض أحكامه وصوره ودلالاته ، ومن ذلك ما نصّ عليه في قوله : " والمصدر يكون للواحد والاثنين والجميع والمؤنث بلفظ واحد ، كقولك : الرجال عدل والمرأة رضا " [2] . وقال في نصٍ آخر : " أنْ ينعت الاسم فيكون لفظه مع المذكر والمؤنث واحداً ، كقولك : رجل صوم ، وامرأة صوم ، ورجل فطر ، وامرأة فطر [3] . ونلحظ من بعض الأمثلة أنَّه قد استعمل المصدر للدلالة على المفعول المطلق ، وعبّر عن ذلك باصطلاح (منصوب على المصدر) ، ومن ذلك قوله في نحو (مرحباًوأهلاً وسهلاً) : " ..... مرحباً وأهلاً منصوب على المصدر وفيه معنى الدعاء كأنَّه قال : رحَّب الله بك مرحباً ، وأهّلك أهلاً " [4] . كما استعمله وأراد به ما يسمى بالمصدر الميمي ، وقد جاء بهذا المعنى في قوله شارحاً بيت طرفة بن العبد :

أخي ثقةٍ لا ينثني عن ضريبةٍ إذا قيلَ مهلاً قال حاجزُهُ قَدِ [5]

" والضريبة : المضروبة ، ومَضرِب السيف ومَضرَبه . والمَضرِب من الاسم ، والمَضرَب المصدر " [6] .

وفضلاً عن هذا فقد استعمل مصطلحات لصور أخرى من المصادر ، وأخرى لأنواعها ، فوجدناه يستعمل اصطلاح (الاسم) للدلالة على اسم المصدر ، وقد ورد المصطلح السابق في نصوص عديدة ، منها قوله في تعقيبه على قولهم (قد توضأ الرجل للصلاة وقد أخذ في الوضوء للصلاة) : ".... فالوُضوء بضم

---

(1) ينظر : الزاهر : 98/1 ،195 ،247 ،322 ،343 ،349 ،395 ،347/2 ، والمذكر والمؤنث : 2/1،318،317،171،223/170،216،206،113،93،92، وإيضاح الوقف والابتداء : 117/1 ، 333،319،318،317،184،183،134، وديوان عامر بن الطفيل : 98،138، وشرح القصائد : 215،443،538 .

(2) شرح القصائد : 387 ، وينظر : الزاهر : 2 / 274 .

(3) المذكر والمؤنث : 1 / 164 .

(4) الزاهر : 1 / 335 ، وللإطلاع على المزيد ينظر المبحث الخاص بـ (المنصوب على المصدر) .

(5) ديوانه : 28 .

(6) شرح القصائد : 214 .

الواو ، وبفتح الواو اسم الذي يتوضأ به . وكذلك السُّحور بضم السين ، والسَّحور بفتح السين اسم الذي يُتحسر به ..." [1] . وقوله في أثناء تعليقه على البيت الآتي :

ذريني أُوري هامتي في حياتِها مخافةَ شربٍ في الحياةِ مُصَّردِ

" (الشِّرب) بكسر السين ، و(الشُّرب) بضمها : اسمان للمشروب" [2] .

ويطالعنا في بعض نصوصه اصطلاح (المرة الواحدة) وأراد به مصدر المرة ، إذ قال عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

وقفتُ بها من بعد عشرين حِجةً فلأياً عرفتُ الدارَ بعد توهمِ [3]

" وأخبرنا أبو العباس عن سلمة عن الفراء ، قال : يقال حججتُ حِجة و حجتين ، قال : ولم أرَ العرب تقول حَجة ، وهو قياس إذا أردت مرة واحدة " [4] . ولم يقف عند حد المصدر الصريح بل تجاوزه إلى المصدر المؤول ، إذ كان يشير إليه بعبارة (بتأويل المصدر) ويتضح ذلك في تعليقه عن الآية الكريمة : ﴿ **إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ** ﴾ [5] : " فيها ثلاثة أوجه : أحدهن أنْ تجعل (إنَّما) حرفين وتكون (ما) بمعنى الذي ، كأنَّك قلت : (إنَّ الذي صنعوه كيد ساحر) ..... والوجه الثاني أنْ تجعل (ما) بتأويل المصدر ، كأنَّك قلت (إنَّ صنعيهم كيد ساحر) ، فعلى هذا المذهب لا يحتاج إلى ضميرها ؛ لأنَّ (ما) إذا كانت مصدراً لم تحتج إلى عائد .... والوجه الثالث : (إ نَّما صنعوا كيدَ ساحر) تنصب (الكيد) بـ(صنعوا) ...." [6] .

وهكذا يعرض ابن الأنباري لاصطلاحاته ويحيط بجوانبها المختلفة تأصيلاً وشرحاً وتمثيلاً ؛ لأنَّ قوام الاصطلاح حاضر في تفكيره النحوي المنظم عبر تناوله لموضوعاته على وفق هذا النهج .

---

(1) الزاهر : 1 / 132 – 133 .

(2) شرح القصائد : 198 .

(3) ديوانه : 3 .

(4) شرح القصائد : 241 .

(5) طه : 69 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 318 – 319 ، وينظر : معاني القرآن (الفراء) : 2 / 186 ، وإملاء ما من به الرحمن : 2 / 124 .

اسم الفاعل (الدائم)

اسم الفاعل اصطلاح يدل على" اسم مشتق لما قام به الفعل بمعنى الحدث" [1] . وقد ورد عند الخليل بلفظ (الفاعل) ، ومن ذلك ماجاء في قوله : " والحُلمُ والاحتلام ، ويُجمع على الأحلام ، والفاعل حالم ومحتلم " [2] . واستعمل البصريون هذا الاصطلاح ، فذكره سيبويه قائلاً :" هذا باب من اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ..... " [3] . وورد ذكره أيضاً عند المبرد [4] ، وابن السراج [5] .

واصطلح عليه الكوفيون بـ(الدائم) ، وهو في أصل اللغة مأخوذ من " دام الشيء يدوم إذا طال زمانه ، أو من دام الشيء إذا سكن " [6] . وقد عدّوه قسيماً للاسم والفعل [7] ، فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال : "... وقال الكسائي في إدخالهم (أن) في مالك هو بمنزلة قوله (مالكم الاّ تقاتلوا) ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أنْ تقول : مالك أنْ قمت ، ومالك إنَّك قائم ؛ لأنَّك تقول : منعتك أنْ تقوم ، ولا تقول : أنْ قمت ؛ فلذلك جاءت في (مالك) في المستقبل ، ولم تأتِ في ماضٍ ولادائم " [8] ، وأطلق عليه أيضاً (الفعل) [9] . وفضلاً عن

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون : 4 / 72 ، وينظر : الآمالي النحوية : 43 – 44 ، والتعريفات : 26 ، وشرح الحدود النحوية : 90 ، وهناك من الباحثين مَنْ أطلق على اسم الفاعل مصطلح (القرين) (ينظر : اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية : 132) .

(2) العين : 3 / 246 .

(3) الكتاب : 1 / 164 .

(4) ينظر : المقتضب : 4 / 148 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 144 .

(6) تاج العروس (دوم) : 8 / 295 .

(7) ينظر : مدرسة الكوفة : 238 ، والمدارس النحوية (خديجة الحديثي) : 170 .

(8) معاني القرآن : 1 / 165 .

(9) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 43 .

المصطلحين السابقين استعمل مصطلح (الفاعل) [1] ، وتابعه أبو العباس ثعلب في هذا [2] .

أمَّا ابن الأنباري فقد تردد عنده اصطلاح (الفاعل) في مواضع كثيرة من تآليفه . ومن خلال استقراء هذه المواضع ، وجدناه يستعمل هذا الاصطلاح بدلالتين ، أحدهما تعني الاسم الذي يُنسد إليه الفعل أو شبهه ويقوم عليه على جهة قيامه به [3] ، وقد جاء بهذا المعنى في كثير من الأمثلة التي تم التطرق إليها في المبحث الخاص بالفاعل [4] ، والأخرى بمعنى (اسم الفاعل) . وقد أحصينا له كثيراً من النصوص التي ورد فيها هذا المصطلح بهذه الدلالة ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى** ﴾ [5] : " ....عن مجاهد أنَّه قرأها [6] : (اللاتّ والعُزى) ، قال : كان رجلاً يلت لهم السويق فهو الفاعل من لتت ، فعلى قراءة مجاهد لايجوز أنْ تقف عليه بالهاء " [7] . وقيل : إنَّ (اللات) ليس بمشتق ، أو أنَّه مشتق من لات يلت [8] ، وقوله عند شرحه بيت طرفه بن العبد :

وإنّي لأُمضي الهمَّ عنده احتضارهِ بعد جاء مرقالٍ تروحُ وتغتدي [9]

" وتروح وتغتدي موضعهما نصب على الحال ، لوصرفتهما إلى فاعل لقلت : رائحة غادية " [10] ، ومثل هذا كثير [11] .

---

(1) ينظر : معاني القرآن : 2 / 153 .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 456 ، 515 .

(3) ينظر : شرح شذور الذهب : 158 .

(4) ينظر : مبحث الفاعل .

(5) النجم : 19 .

(6) وقرأ بها ابن عباس وطلحة وجماعة (ينظر : النشر : 2 / 379) .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 295 – 296 .

(8) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : 2 / 247 .

(9) ديوانه : 20 .

(10) شرح القصائد : 151 ، وينظر : 137 ، 154 ، 345 .

(11) ينظر : الزاهر : 367/1 ، 399 ، 465 ، 79/2 ، 124 ، 178 ، والأضداد : 125 ، 126 ، 128 ، 129 ، 263 ، 357 ، 358 ، 359 ، 363 ، 409 ، 410 ، والمذكر والمؤنث : 173/1 ، 31/2 ، 33 ، 41 ، 72 ، 101 ، 102 ، 103 ، وديوان عامر بن الطفيل : 94 ، 132 .

وإذا ما أمعنا النظر في هذه النصوص ، فإنَّنا نجد فيها صوراً مختلفة لاسم الفاعل ، منها دخول هاء التأنيث في اسم الفاعل إذا كان نعتاً يشترك فيه الذكور والإناث وخلوه منها إذا كان خاصاً بالإناث ، وقد نصّ على ذلك ، قائلاً : " اعلم أنَّ فاعلاً إذا اشترك فيه الرجل والنساء دخلته هاء التأنيث ، كقولك : رجل قائم وامرأة قائم ، وإذا انفرد به النساء لم تدخله هاء التأنيث ، كقيلك : امرأة خائض وطالق ..." [1] . ومجيء اسم المفعول في صورة الفاعل ، ويتضح ذلك في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ** ﴾ [2] : " ويقال : الحافرة الأرض ، والأصل فيها محفورة فصُرفت عن مفعولة إلى فاعلة ، كما قالوا : ماءٌ دافقٌ ، وسرٌّ كاتمٌ ، والأصل فيه : ماء مدفوق ، وسر مكتوم " [3]. ومن الصور الأخرى مجيئه على فعول ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : " اعلم أنَّ فعولاً إذا كان بتأويل فاعل لم تدخله هاء التأنيث إذا كان نعتاً لمؤنث ، كقولك : امرأة ظلوم وغضوب وقتول ، معناه : امرأة ظالمة فصُرفت عن فاعلة إلى فعول فلم تدخلها هاء التأنيث " [4] .

ووجدناه في بعض النصوص يتكفي بالتمثيل لهذا الاصطلاح ، فلا يصرح بذكره ، ومن أمثلة ذلك قوله في تعقيبه على بيت زهير بين أبي سلمى :

وكان طوى كشحاً على مُستكنةٍ فلا هو أبداها ولم يتقدمِ [5]

" يقال : أكننتُ الشيء ، إذا سترته وأخفيته في نفسك ، فأنا مُكِنّ والشيء مُكَنّ . قال الله عز وجل : ﴿ **أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ** ﴾ [6] ، ويقال : كننتُ الشيء إذا صُنته، والشيء مكنون والرجل كانٌّ " [7] .

ولم يقتصر استعمال ابن الأنباري على الاصطلاح السابق بل استعمل (الدائم) المنسوب للكوفيين ، فقال : " تقول في المستقبل الهندات يقمن ، والزينبات يجلسن ...

---

(1) المذكر والمؤنث : 1 / 173 .

(2) النازعات : 10 .

(3) الزاهر : 1 / 465 ، وينظر : الكافية في النحو : 2 / 199 .

(4) المذكر والمؤنث : 2 / 72 ، وينظر : الأضداد : 358 .

(5) ديوانه : 9 .

(6) البقرة : 235 .

(7) شرح القصائد : 276 .

وتقول في الدائم : الهندات قائمات ، والزينبات جالسات ..." [1] . وقال في نص آخر : " يقال : جدا فلان إذا سأله ، وجدّاه إذا أعطاه ، ويقال في المستقبل : يجدو ، وفي الدائم جادٍ " [2] . وقال في أثناء شرحه بيت الشاعرالسابق :

ومَنْ لايزلْ يسترحلُ الناسَ نفسَهُ ولا يُعفها يوماً من الذمِّ يندمِ [3]

" ويسترحل في لفظ المرفوع وموضعه نصب على الخبر ؛ لأنَّك لو وضعت الدائم في موضعه لقلت : لا يزل مسترحلاً " [4] .

ولم يقف عند حد المصطلحين السابقين ، وإنَّما أطلق عليه (الفعل) بالنظر إلى معناه ، وقد ورد هذا الاصطلاح في غير نص ، ومنها قوله : " قال الفراء واصحابه : الهاء تثبت في قائمة وقاعدة فرقاً بين المذكر والمؤنث ؛ لأنَّهم لو قالوا : امرأة قائم لالتبس بقولهم : رجل قائم ، فلمَّا كان ذلك كذلك احتاجوا إلى هاء يفصل بها بين فعل المذكر والمؤنث " [5] . وقوله : " اعلم أنَّ الفعل إذا تقدم كان موحداً مع الاثنين والجمع من ذلك قوله تعالى : ﴿ **أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا** ﴾ [6] تقف عليه (الظالم) بلا ياء ؛ لأنَّ معناه (التي ظلم أهلها) ، فالفعل متقدم ، وتقف على قوله : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِم** ﴾ [7] ، (ظالمي) بالياء ؛ لأنَّه متأخر بعد الأسماء كان الأصل فيه (ظالمين أنفسهم) فسقطت النون للإضافة " [8] .

---

(1) المذكر والمؤنث : 2 / 302 .

(2) الأضداد : 201 ، وينظر : 62 ، والزاهر : 1 / 435 ، وكتاب شرح الألفات : 450 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

(3) ديوانه : 15 .

(4) شرح القصائد : 285 ، وينظر : 134 ، 244 ، 352 ، 434 .

(5) المذكر والمؤنث : 1 / 173 .

(6) النساء : 75 .

(7) النساء : 97 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 275 ، وكتاب مرسوم الخط : 5 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 472/1 ، 484 .

ومهما يكن من أمر هذه المصطلحات . فإنَّها تبدو نابعة من نظره إلى حقيقة هذا المصطلح ومعناه ، وملاحظاته الدقيقة النابعة من فهمه العميق لموقع هذه الاصطلاحات في التركيب في إطار أنظمة اللغة التي تسيرعليها .

اسم المفعول

اسم المفعول اصطلاح يُطلق ويراد به " اسم مشتق لما وقع عليه الفعل " [1] ، وقد استعمل الخليل للدلالة عليه اصطلاح (مفعول) ، ومن ذلك قوله : " الأمانة : نقيض الخيانة ، والمفعول : مأمون وأمين " [2] . واسم المفعول من المصطلحات التي استعملها البصريون ، فقد ذكره سيبويه في الكتاب ، ولكنَّه لم يبحثه بمعزل عن اسم الفاعل لما بينهما من الاشتراك في العمل والاشقاق ، وكأنَّه جعل اسم الفاعل الركن الأساس ، وحمل ما يجري عليه للمفعول من القياس على ماجرى في الفاعل [3] . فقال : " هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غيره مجرى الفعل وذلك قولك : أزيداً أنت ضاربه ...، وأعمراً أنت مُكرِمٌ أخاه ..." [4] . وتابعه المبرد في هذا ، حيث جعل اسم المفعول والفاعل في باب واحد [5] . وذهب ابن السراج مذهبهما في استعماله مصطلح (اسم المفعول) [6] .

واصطلح الكوفيون عليه بـ(المفعول أو المفعول به) ، فقد أوردهما الفراء في معانيه ، إذ قال في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ** ﴾ [7] : " .... لوجعلت العاصم في تأويل معصوم كأنَّك قلت : لا معصوم اليوم من أمر الله لجاز رفع (مَنْ) ولاتتكرن أنْ يخرج المفعول على

---

(1) كشاف اصطلاحات الفنون : 4 / 74 ، وينظر : شرح شذور الذهب : 396 ، وأسرار النحو : 224 .

(2) العين : 8 / 389 .

(3) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب سيبويه : 77 .

(4) الكتاب : 1 / 108 .

(5) ينظر : المقتضب : 1 / 99 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 144 .

(7) هود : 43 .

فاعل ؛ ألا ترى قوله ﴿ **مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ** ﴾ [1] فمعناه والله أعلم : مدفوق ..." [2] . وقال : " ... وما كان من ميم زائدة أدخلتها على فعل رباعي قد زيد على ثلاثيه شيء من الزيادات فالميم منه في الفاعل والمفعول به والمصدر مضمومة . من ذلك قولك : رجل مُستضِربٌ ومُستضَربٌ ، ومُستطعِم ومُستطعَم ... " [3] . وتابعه ابن السكيت في استعماله مصطلحي (المفعول والمفعول به) [4] .

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل اصطلاح (المفعول) استعمالاً كثيراً ، وحين نعرض للأمثلة التي جمعناها من تآليفه المختلفة والتي نصّ فيها على هذا الاصطلاح نجد أنَّه كان يستعمله في كثير من الأحيان للدلالة على الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل [5] ، وقد ورد بهذه الدلالة في أمثلة كثيرة سبق ذكرها في المبحث الذي دُرِس فيه اصطلاح المفعول به [6] . وفي أحايين أخرى للدلالة على اسم المفعول ، وقد جاء ذلك في نصوص كثيرة ، وجدناه يشير في بعضها إلى صيغته ، ومن ذلك قوله عند شرحه بيت طرفة ابن العبد :

لخولةَ أطلالٌ ببرقةِ ثهمدِ ظللتُ بها أبكي وأبكي إلى الغدِ [7]

" وروى الأصمعي(تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد)..... يقال : وشمتْ تشِم وشماً فهي واشمة والمفعولة موشومة " [8] .

وقد تنوعت دلالالته وصوره في بعضها الآخر ، ومن ذلك مجيء المفعول بمعنى المصدر، إذ قال : " وقولهم : قد وَلِي فلان المعونة : ..... والمعونة لفظها لفظ مفعولة ، وتأويلها تأويل المصدر ، وهو بمنزلة قولهم : ما لفلان معقول أي : ما له عقل ، وما لفلان مجلود أي : ما له جلد ..... ، وقال الله عز وجل وهو

---

(1) الطارق : 6 .

(2) معاني القرآن : 2 / 15 ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : 228 .

(3) المصدر نفسه : 2 / 53 .

(4) ينظر : اصلاح المنطق : 343 .

(5) ينظر : المفصل في علم العربية : 1 / 100 .

(6) ينظر : مبحث المفعول به .

(7) ديوانه : 19 .

(8) شرح القصائد : 133 .

أصدق قيل : ﴿ **فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ . بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾ [1] فالمعنى : بأيّكم الجنون ، فمفعول هاهنا معناه المصدر " [2] .

وفضلاً عن هذا فقد أشار إلى أنَّ هناك صيغاً تنوب عن صيغة (مفعول) نحو : فَعُول ، وفعيل ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، ومما ورد منها قوله : " وقال الفراء : إذا كان فعول للفاعل لم تدخله الهاء ، كقولهم : رجل كفور ، وامرأة كفور ....، وإذا كان للمفعول دخلته الهاء في باب التأنيث ؛ ليفرق بين المفعول والفاعل ، فيقال في المفعول : أكُولة ، وحَلُوبة ..... " [3] . وقوله في تعليقته على بيت عامر بن الطفيل :

تبيعٍ لقومٍ لم يكن من صميمهم ولكنَّه من نسلِ آخرَ هالكِ [4]

" تبيع أي : متبوع . فعيل بمعنى مفعول مثل قتيل ومقتول ، وجريح ومجروح" [5] .

وإلى جانب (المفعول) استعمل اصطلاح (المفعول به) وعنى به اسم المفعول ، فقال معلقاً على بيت عامر بن الطفيل :

ألاَ طرقتك من خبتٍ كنودُ فقد فعلتْ وآلتْ لاتعودُ [6]

" يقال : طرقني فلان أي : أتاني ليلاً ، الطارق الفاعل ، والمطروق المفعول به" [7]

ووجدناه يطلق عليه أيضاً (الفعل) ، وقد جاء هذا في تعقيبه على قول الشاعر :

قريبُ الخطو يحسبُ مَنْ رآني ولستُ مقيداً أنّي بقيدِ

" معناه : أنَّي مقيد بقيد ، فحذف الفعل " [1] . وهكذا نرى أنَّ هذا الاصطلاح قد استقر واتسم بوضوح الدلالة في استعمال ابن الأنباري .

---

(1) القلم : 5 ، 6 .

(2) الزاهر : 1 / 430 – 431 .

(3) الأضداد : 358 – 359 .

(4) ديوانه : 174 .

(5) المصدر نفسه : 174 ، وينظر : الزاهر : 1 / 286 ، 415 ، والمذكر والمؤنث : 1 / 164 ، والأضداد : 359 .

(6) المصدر نفسه : 94 .

(7) المصدر نفسه : 94 .

مايجري وما لايجري (ما ينصرف وما لاينصرف)

الجري في الاستعمال اللغوي : ضد الوقوف ، يقال جرى الماء ونحوه جرياً وجريةً وجرياناً [2] والمُجرى اسم مفعول من الإجراء ، وهو في اصطلاح النحاة ما يدخله الجر مع التنوين ، وغير المجرى هو ما لا يدخله الجر مع التنوين وفيه علتان من تسع أو واحدة تقوم مقامهما [3] . أمَّا الصرف فهو " ردُّ الشيء عن وجهه صرفه يصرفه صرفاً فإنَّصرف ، وصارف نفسه عن الشيء صرفها عنه " [4]. والإجراء والصرف هما من مصطلحات الخليل ، فقد ذكرهما في العين ، قائلاً : " صرف الكلمة إجراؤها بالتنوين " [5]. واستعمل سيبويه مصطلح (ما ينصرف وما لا ينصرف) إذ عقد له باباً قال في مبتدئه : " هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف " [6] ، كما ذكر اصطلاح (الإجراء) [7]، ولكنَّه لم يُرد به مصطلحاً عاماً ، وإنَّما استعمله استعمالاً خاصاً ينحصر فيما لازم من الكلام طريقة واحدة من حركة أو سكون ، فلم يدخله التنوين إلاَّ في موضع بعينه[8] . وتابع المبرد سيبويه في استعماله مصطلح (ما ينصرف وما لا ينصرف)[9]، واستعمل إلى جانبه اصطلاح (ما يجري وما لا يجري) [10]. وكان ابن السراج متابعاً للمبرد في استعماله المصطلحين السابقين[11] .

---

(1) شرح القصائد : 159 .

(2) ينظر : مقاييس اللغة (جرى) : 448/1 ، والصحاح (جرى) : 2301/6 ، ولسان العرب (جرى) : 140/14 .

(3) ينظر : التعريفات : 231 ، 163 ، وشرح التصريح على التوضيح : 83/1 .

(4) لسان العرب (صرف) : 9 / 189 ، وقيل :" إنَّما خص باب ما لا ينصرف بهذه التسمية ؛ لأنَّ الصريف هو الصوت الرقيق الذي يسمع من البكرة ، ولمّا كان التنوين مُشبهاً له سُمي ما قام به منصرفاً ، وسُمي ما فُقِد منه غير منصرف " (الآمالي النحوية : 283 ، وينظر : مسائل خلافية في النحو: 106) .

(5) العين : 7 / 109 .

(6) الكتاب : 3 / 193 .

(7) ينظر : المصدر نفسه : 3 / 266 .

(8) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب سيبويه : 63 .

(9) ينظر : المقتضب : 3 / 309 ، والكامل : 2 / 68 .

(10) ينظر : المصدر نفسه : 3 / 309 .

(11) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 53 ، 2 / 80 .

أمَّا الكوفيون فقد شاع لديهم مصطلح (ما يجري وما لا يجري) فضلاً عن استعمالهم (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، فأوردهما الفراء جنباً إلى جنب في معاينه ، إذ جاء ذلك في قوله في أثناء تعقيبه إلى الآية الكريمة : ﴿ **فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ** ﴾ [1] : " ..... وقوله (طوى) قد تُكسر طاؤه فيجرى . ووجه الكلام الإجراء إذا كسرت الطاء ، وإنْ جعلته اسماً لما حول الوادي جاز ألاّ يصرف ، كما قيل ﴿ **وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُم** ﴾ [2] فأجروا حنيناً ؛ لأنَّه اسم للوادي ، وقال الشاعر في ترك إجرائه :

نصروا نبيُّهم وشدُّوا أزرَهُ بحُنينَ يوم تواكلِ الأبطالِ

نوى أنْ يجعل (حنين) اسماً للبلدة فلم يُجره " [3] . وتابعه أبو العباس ثعلب في استعماله مصطلح (ما يجري وما لا يجري) [4] . واستعمل الطبري المصطلح السابق [5] ، إلى جانب استعماله اصطلاح (ما ينصرف وما لا ينصرف) [6] .

وإذا وصلنا في تتبعنا لمصطلح (ما يجري وما لا يجري) إلى ابن الأنباري ، فإنَّنا نجده يستعمل هذا الاصطلاح وما اشتُق منه في مواضع كثيرة من تآليفه ، إذ بدأ بذكر حده قائلاً : " وما لا يجري لا يدخله تنوين ولا خفض" [7] . وكما عوّدنا على تحليل وتعليل ما يعرض له من مسائل وأحكام نحوية كانت أم صرفية ، فإنَّنا نراه يعلل منع التنوين في الاسم غير المجرى ، إذ يقول : " ما لا يجري لا يدخله تنوين ولا خفض ؛ لأنَّ إعرابه مشبه إعراب المستقبل فمنعوه التنوين كما منعوا المستقبل [8] .

---

(1) طه : 12 .

(2) التوبة : 25 .

(3) معاني القرآن : 2 / 175 .

(4) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 155 .

(5) ينظر : جامع البيان : 1 / 313 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 287 .

(7) شرح القصائد : 20 ، وينظر : 62 .

(8) المذكر والمؤنث : 1 / 153 .

ولم يقف عند هذا الحد بل كان يعرج على قواعد الاجراء وعدمه ، ومنها ما جاء في قوله : " وما يجري يخفض في الخفض وما لا يجري ينصب في الخفض ، تقول : (نظرت إلى مساجدَ وصوامعَ) فتنصبها ؛ لأنَّها لا تجرى ... " [1] . ومنها أيضاً ما نصّ عليه في قوله : " وكل ما لا يجري إذا دخلت عليه الألف واللام ، وأُضيف جرى ... " [2] . ورأيناه يشير في بعض نصوصه إلى أنَّ ما لا يجري قد يجري لضرورة الشعر إلاَّ أفعل إذا صحبته (من) ، وقد جاء ذلك في قوله عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

تبصَّر خليلي هل من ظعائنٍ تحمّلنَ بالعلياءِ من فوقِ جُرثُمِ [3]

" واجرى الظعائن لضرورة الشعر . قال الفراء والكسائي : الشعراء تجري في أشعارها كل ما لا يجري ، إلاَّ أفعل منك فإنَّهم لا يجرونه في وجه من الوجوه ؛ لأنَّ من تقوم مقام الإضافة ، فلا يجمع بين إضافة تنوين " [4] . ومن هذا تتضح متابعته للكوفيين فيما ذهبوا اليه من أنَّ أفعل التفضيل لا يجوز اجراؤها في ضرورة الشعر [5] .

ونلحظ مما جمعناه من الأمثلة التي ورد فيها هذا الاصطلاح أنَّه كان يشير في الكثير منها إلى العلل التي تمنع الاجراء ، ومن ذلك ما جاء في قوله : " وأمَّا ألف التأنيث الممدودة ، فإنَّها تمنع الاسم من الجري في النكرة ، تقول : قامتْ عفراءُ وعفراءُ أخرى ، وأكرمتُ عفراءَ وعفراءَ أخرى ، ومررتُ بعفراءَ وعفراءَ أخرى ..." [6] . وقوله شارحاً بيت زهير بن أبي سلمى :

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 445 – 446 ، وينظر : 2 / 637 ، وشرح القصائد : 331 .

(2) الزاهر : 2 / 157 ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 445 .

(3) ديوانه : 4 .

(4) شرح القصائد : 245 ، وينظر : 398 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 1 / 370 .

(5) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 488 ، والكافية في النحو : 1 / 38 .

(6) المذكر والمؤنث : 1 / 220 .

تداركتما عبساً وذبيانَ بعدما تفانوا وبقّوا بينهم عطرَ منشمِ [1]

" وعبساً منصوب بتداركتما وأُجري ؛ لأنَّه اسم لرجل لا علة فيه تمنعه الاجراء ، وذبيان لا يجري ؛ لأنَّ فيه إلفاً ونوناً زائدتين " [2] . وكذلك قوله في تعقيبه على الآية الكريمة :﴿ **اهْبِطُوا مِصْراً فَإِنَّ لَكُمْ مَا سَأَلْتُمْ** ﴾ [3]... ومن لم يجرها قال : هي مصر المعروفة لا تجرى لعلتين : إحداهما أنَّها معرفة ، والمعرفة تثقل الاسم ، والعلة الأخرى أنَّها اسم لمؤنث " [4] .

وفضلاً عما ذكرنا فقد تردد عنده مصطلحا (منع الاجراء) ، و (ترك الاجراء) ، إذ ورد هذان الاصطلاحان في نصوص كثيرة نختار منها ، قوله : " إسحاق يكون اعجمياً مجهول الاشتقاق فيمنع الاجراء في باب المعرفة بثقل التعريف والعجمة " [5]، وقوله : " يقال للرجلين : يا ذَوَيْ لكيعة اقبلا . بترك الاجراء في لكيعة للتعريف والتأنيث ... " [6] ، وثمة نصوص أخرى [7] . ولم يكتفِ بهذا الاصطلاح ، وإنَّما استعمل إلى جانبه مصطلح (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، إذ ورد هذا الاصطلاح في نصوص عديدة ، منها قوله عند شرحه بيت لبيد بن ربيعة :

فتقصدتْ منها كسابِ فضُرِّجتْ بدمٍ وغُودِرَ في المكرِّ سُحامها [8]

" وكساب موضعها نصب بتقصدت ... ، ويقال إنَّما كسرت ؛ لأنَّها معدولة عن كاسبة إلى كساب ، وهي مع العدل مؤنثة ، والأسماء المؤنثة لا تنصرف ، فلمّا اجتمع مع

---

(1) ديوانه : 6 .

(2) شرح القصائد : 261 ، وينظر : الدراسات اللغوية والنحوية في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 176 .

(3) البقرة : 61 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 373 – 374 ، وينظر : معاني القرآن (الفراء) : 2 / 42 – 43 .

(5) الأضداد : 415 ، وينظر : 337 .

(6) الزاهر : 1 / 244 ، وينظر : 480 .

(7) ينظر : المذكر والمؤنث : 1 / 153 ، 156 ،169 ، 514 ، 2 / 48 ، 50 ،53 ، 58 ، 65 ، 66 ، 134 ، 138 ، 139 ، وشرح القصائد : 136 ، 410 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 365/1 ، 374 ، .

(8) ديوانه : 227 .

التأنيث العدل عن جهتها حطوها منزلة فالزموها الكسر " [1] . وقوله : " والغوغاء يُذكّر ويُؤنّث ، فمن أنّث قال : هذه غوغاءُ كقولك : حمراء وصفراء وعوراء ، فلم يصرف ..." [2] . وكذلك قوله في أثناء تعليقه على بيت عامر بن الطفيل :

غادرنَ منهم تسعةً في معرك وثلاثةً قرَّنهُم في المِشعَبِ [3]

" المِشعَب : الموت الذي تشعبه ، واسم الموت : شعُوب بلا ألف ولام ولا صرف ..." [4] .

وبالدلالة نفسها نراه يستعمل مصطلح (الإنصراف) ، إذ يقول في حديثه عن أصل كلمة (آدم) : " ... ويكون آدم أفعل من الأديم ، ويكون الأصل فيه : أَأْدم ، فتصير الهمزة الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ويمنع من الإنصراف للزيادة والتعريف " [5] .

ومن كلِّ ما تقدم نخلص إلى أنَّ الاجراء والصرف من المصطلحات المترادفة لدى ابن الأنباري ، غير أنَّه رجّح الأول على الثاني ، كما تبين ذلك من الأمثلة المساقة .

---

(1) شرح القصائد : 571 .

(2) المذكر والمؤنث : 13/2 ، وينظر : 52 ، 138،210،241، 1/171،170،168،162،161 .

(3) ديوانه : 101 .

(4) المصدر نفسه : 101 .

(5) الزاهر : 1 / 489 .

الفصل الثاني

مصطلحات الفعل والحرف

أولاً : مصطلحات الفعل

ثانياً : مصطلحات الحرف

الإعراب

الإعـراب لغـةً : الإبانـة والإفصـاح ، يقـال : أعـرب عمـا فـي نفسـه ، إذا أبان وأفصح [1] ، واصطلاحاً هو " اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً " [2] . وقيل : هو " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة " [3] . والإعراب من المصطلحات التي استعملها نحويو المدرستين ، فقد استعمله البصريون فهو عندهم أصل في الأسماء وفرع في الأفعال ؛ لأنَّ الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة من الفاعلية والمفعولية والإضافة . فلولا الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل . فإنَّ الالتباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني [4] ، فقد ذكره سيبويه قائلاً : " فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين ..."[5] . وتابعه في استعماله مصطلح الإعراب المبرد [6] ، وابن السراج [7] .

واستعمله الكوفيون أيضاً ، وذهبوا إلى أنَّه أصل في الأسماء والأفعال [8] ، فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ . اللَّهِ الَّذِي** ﴾ [9] : " يخفض في

---

(1) ينظر: مقاييس اللغة (عرب) :299/4 ، القاموس المحيط(العرب) :102/1، وتاج العروس (عرب) :371/1 .

(2) التعريفات :31 ، وينظر :شرح الحدود النحوية :11، وقيل : " إنّ الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله ولزوم البناء الحادث لتغير عامل وثباته (اللمع في العربية :57) .

(3) أوضح المسالك :39/1 ، وينظر : شرح قطر الندى :45 ، والجامع الصغير في النحو : 11 ، وضياء السالك إلى أوضح المسالك : 59/1 .

(4) ينظر : همع الهوامع : 15/1 .

(5) الكتاب:1/ 13 .

(6) ينظر :المقتضب :80/4 والمصطلح النحوي في كتاب المقتضب :59 .

(7) ينظر :الأصول في النحو : 46/1 ، والموجز في النحو :28 .

(8) ينظر شرح ابن عقيل : 37/1 .

(9) إبراهيم : 1 ، 2 .

الإعراب ويرفع [1] . الخفض على أنَّ تُتبعه (الحميد) والرفع على الاستئناف لانفصاله من الآية ..." [2] . وتابعه في هذا أبو العباس ثعلب [3] ، والطبري [4] .

وقد تميز هذا الاصطلاح عند ابن الأنباري باتساع دائرة استعماله ، فقد ورد عنده بأكثر من دلالة في مواضع مختلفة من تآليفه ، إذ وجدناه في كثير من هذه المواضع يستعمله للدلالة على عدم البناء أي على الأوضاع التي تتخذها الكلمة من رفع ونصب وجر وجزم ، وقد جاء بهذه الدلالة في نصوص كثيرة ، منها قوله في أثناء شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

وأعلمُ ما في اليوم والأمس قبله ولكنَّني عن علمِ ما في غدِ عمي [5]

" والأمس نسق على اليوم . وسبيل أمس أنْ يكون مكسوراً إذا كان معرفة لا ألف ولا لام فيه ، كقولك : مضى أمسِ ورأيته أمسِ . فإذا دخلت عليه الألف واللام عُرِّب بوجوه الإعراب ، كقولك مضى الأمسُ بما فيه ، ولقيتُه الأمسَ ...." [6] ، وقوله في تعليقه على بيت طرفة بن العبد :

وجمجمةٌ مثلُ العلاةِ كأنَّما وعى المُلتقى منها إلى حرفِ مبردِ [7]

" ... وكأنَّما حرف واحد لا يغير شيئاً من الإعراب " [8] . وبالمعنى السابق استعمل مصطلح (التعريب) قائلاً : " فإنْ قال قائل : لِمَ صارت ألف (ابن) تُبتدأ بالكسر ؟ فقل : لأنَّ أصله أمر من (بنيت) كان الأصل فيه (ابنِ) على وزن (اقضِ ، ارمِ) ثم عرّبوه بتعريب الأسماء فرفعوه ونصبوه ، وخفضوه ونونوه ... " [9] .

---

(1) قرأ نافع وابن عامر (الله الذي) بالرفع وقرأ الباقون بالكسر (ينظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع : 25/2 ، والتبصرة 236) .

(2) معاني القرآن :67/2.

(3) ينظر :مجالس ثعلب :656/2 .

(4) ينظر :جامع البيان :107/1.

(5) ديوانه : 13 .

(6) شرح القصائد : 290 .

(7) ديوانه 22 .

(8) شرح القصائد : 173 ، وينظر : 164 ، 327 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 2 / 920 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 208 ، وينظر : 209 ، 214 .

وإلى جانب ما ذكرنا فقد وجدناه يصرح في عدد من المواطن التي ورد فيها هذا المصطلح ببعض ما يتعلق به من آراء ، ومن ذلك قوله متابعاً الكوفيين بجواز أنْ يعرب الاسم من مكانين ، وقد نصّ على ذلك في قوله : " ويقال : هذا فمٌ ، ورأيت فماً ، وأخرجته من فمِه ، فتضم الفاء في موضع الرفع وتفتح في موضع النصب وتكسر في موضع النصب وتكسر في موضع الخفض ، فيكون معرباً من جهتين " [1] . وهذا هو مبدأ الكسائي والفراء في قولهم بإعراب (امرئ) من مكانين ، بحركة الراء ، والهمزة معاً [2] . كما رأيناه يستعمل لفظ الإعراب ويريد به الحركة ولعل النصوص الآتية تؤكد ما ذهبنا إليه ، ومما ورد منها قوله في أثناء حديثه عن أوجه الوقف على الأسماء : " .... ومنهم من يقف بغير إعراب ، فيقول : (هذا زيدْ) ، (رأيت زيدْ) ، و(مررت بزيدْ) " [3] ، وقوله شارحاً بيت امرئ القيس :

قفا بنكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقطِ اللّوى بين الدخولِ فحوملِ [4]

" واللّوى لا يتبين فيه الإعراب ؛ لأنَّه مقصور معتل " [5] . وقوله أيضاً : " فإنْ قال قائل : لِمَ صارت الألف في (امرئ) تُبتدأ بالكسر ؟ فقل : كان ينبغي أن تُبنى على الثالث فبطل ذلك ؛ لأنَّ الثالث لا يثبت على إعراب واحد ؛ لأنَّه يكون في الرفع مضموماً ، وفي النصب مفتوحاً ، وفي الخفض مكسوراً ...." [6] .

ومن كلِّ ما تقدم نستخلص أنَّ هذا الاصطلاح قد استقر في استعمال ابن الأنباري وإنْ كان استعماله يوحي بأكثر من دلالة .

---

(1) شرح القصائد : 250 ، وينظر : 3 .

(2) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 211 ، والمدارس النحوية (خديجة الحديثي) : 305 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 390 .

(4) ديوانه : 29 .

(5) شرح القصائد : 19 ، وينظر : 3 ، 35 ، 290 ، 327 ، والمذكر والمؤنث : 1 / 216 ، والزاهر 1 / 126 ، 359 ، 385 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 211 ، وينظر : 157 ، 212 ، 297 ، 387 ، 392 ، 399 ، وكتاب شرح الألفات : 286 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 2 ، 1959 م .

البناء

البنـاء فـي اللغـة : نقـيض الهـدم ، يقـال : بنـى البنَّـاء البِنـاءَ ، يبنـي بنيـاً وبنـاءً [1] ، وهـو فـي الاصـطلاح " لـزوم آخـر الكلمـة لسـكون أو حركـة " [2] . وقـد استعمل البصريون هذا المصطلح ، فذكره سيبويه في الكتاب ، وسمّى الاسم المبني بـ (الاسم غير المتمكن) ، إذ حدّه بقوله : " ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ... " [3] ، وتابعه المبرد في استعماله المصطلحين السابقين [4] ، وفضلاً عنهما استعمل اصطلاح (المبني) [5] . وكان ابن السراج متابعاً للمبرد في استعماله المصطلحات السابقة [6] .

أمَّـا الكوفيـون فقـد اسـتعملوا مصـطلح (البنـاء) ، واصـطلحوا علـى المبنـي بـ(لا يتبـين فيـه الإعـراب) ، فـأورده الفـراء قـائلاً فـي تعليقـه علـى قولـه تعالى : ﴿ **وَالْمُقِيمِـي الصَّـلاة** ﴾ [7] : " خفضت (الصلاة) لمّا حذفت النون ... ولو نصبت (الصلاة) وقد حذفت النون كان صواباً .... والوجه في الاثنين والجمع الخفض ؛ لأنَّ نونهما قد تظهر إذا شئت ، وتحذف إذا شئت ، وهي في الواحد لا تظهر . فلـذلك نصـبوا . ولـو خُفِـض فـي الواحـد لجـاز ذلـك . ولـم أسـمعه إلاَّ فـي قولهم : هو الضارب الرجل ، فإنَّهم يخفضون الرجل وينصبونه ، فمن خفض شبَّهه بمذهب قولهم : مررت بالحسن الوجه فإذا أضافوه إلى مكني قالوا : أنت الضاربُهُ وأنتما الضارباه ، وأنتم الضاربوه . والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد والاثنين

---

(1) ينظر العين (بنى) : 8 / 382 ، ومقاييس اللغة (بنى) : 1 / 302 ، وتاج العروس (بنى) : 10 / 46 .

(2) شـرح الحـدود النحويـة : 11 ، وينظـر : المرتجـل : 35 ، وشـرح المفصـل : 3 / 280 وارتشـاف الضرب : 1 / 315 ، وقد عرّفه ابن مالك (ت 672 هـ) قائلاً : " ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين فهو بناء وأنواعه ضم وفتح وكسر ووقف " (شرح التسهيل : 1 / 57) .

(3) الكتاب : 1 / 13 .

(4) ينظر : المقتضب : 3 / 173 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 3 / 309 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 46 ، 52 ، 53 .

(7) الحج : 35 .

والجمع . ولو نويت بها النصب كان وجهاً ، وذلك أنَّ المكني لا يتبين فيه في الإعراب " [1] ، وتابعه في هذا أبو العباس ثعلب [2] .

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل هذا الاصطلاح وما اشتُق منه نحو : بنى ، وبنيت ، وتبني ، وبُني ، ومبني ، بعدة دلالات ، إذ رأيناه في كثير من النصوص يستعمله بمعناه اللغوي قاصداً من هذا الاستعمال إعطاء حكم وتقرير قاعدة إلى جانب تعليله لما يُنّظر ، كما يقول في (اهدنا) في قوله تعالى :﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاط**﴾ [3] : " فإنْ قال قائل : لِمَ كسرت الألف في (اهدنا) ؟ فقل : لأنَّها مبنية على ثالث المستقبل وهو الدال في (يهدي) . فإنْ قال : لِمَ بنيتها على الثالث ولم تبنها على الأول ولا على الثاني ولا على الرابع ؟ فقل : لأنَّ الأول زائد والزائد لا يُبنى عليه ، والثاني ساكن ، والساكن لا يُبتدأ به ، والرابع لا يثبت على إعراب واحد ...فلمّا لم يثبت الرابع على إعراب واحد لم تُبنَ الألف عليه وبُنيت على الثالث ، إذ كان إعرابه لا يتغير ... " [4] ، وفي هذا التفسير المنطقي الدقيق نرى هذا العرض المعلل للمادة الذي يشير إلى تأثره بأسلوب التعليل والاحتجاج الذي كان يمثل ظاهرة عامة في القرنين الثالث والرابع وما بعدهما [5] .

ووجدناه يستعمله بمعنى مقيس على نظير ، وقد جاء بهذه الدلالة في قوله : " يقال : رجل مُحبَّ ومحبوب ، فمن قال مُحبَّ أخرجه على القياس ، وقال : هو مبني على أحبَّ يحبُّ فهو مُحبَّ ، ومن قال محبوب بناه على لغة الذين يقولون : حببتُ الرجل أحِبُّه " [6] . وفضلاً عن ذلك فقد استعمل اصطلاح (البناء)

---

(1) معاني القرآن : 2 / 225 ، 226 .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 316 .

(3) الفاتحة : 6 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 156/1 – 157 ، وينظر : 158 ، 159 ، 160 ، 161 ، 162 ، 163 ، 168 ، 169 .

(5) ينظر : المدارس النحوية (خديجة الحديثي) : 299 .

(6) شرح القصائد : 301 ، وينظر : الدراسات اللغوية والنحوية في شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : 192 .

في بعض المواضع مرادفاً للوزن أو الصيغة ، ونستدل على ذلك من قوله : " وقولهم : مَنْ حبَّ طبَّ ....ومعنى حبَّ : أحبَّ . قال البصريون : لا يقال في الماضي إلاَّ أحبَّ فلان فلاناً وأحببتُ فلاناً بالألف ، قالوا : ويقال في المستقبل : أُحِبُّ فلاناً وأَحِبُّ فلاناً ، ويقال في المفعول : رجل مُحَبٌّ ومحبوبٌ ....فقيل لهم : كيف قالوا : رجل محبوب ، ولم يقولوا : حبَّ فلان فلاناً ، فقالوا : قد ينطق بالدائم على بناء فعل لا يُتكلم به ، من ذلك قولهم : رجل مجنون ...." [1] .

وإلى جانب ما ذكرنا من الدلالات فقد ورد عنده بمعناه المعروف عند النحاة وهو المقابل للإعراب ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ومما ورد منها قوله في الأسماء من نحو : (حذام وقطام) : " قالوا : إنَّما خصت هذه الأسماء المكسورة بالكسر دون غيرها من المعدولات ؛ لأنَّها اجتمع منها المؤنث والعدل ... فلمّا عدلوها كانت أثقل من جميع المؤنث فحطوها منزلة فبنوها على الكسر ..." [2] . وقوله في حديثه عن (بعد) : " ... وقال البصريون : إنَّما ضموا ؛ لأنَّ هذا الظرف خالف سائر الظروف بقيامه مقام المضاف إليه ، فبنوه على الحركة التي لا تدخل على الظروف لمخالفته إياها ، وهي الضمة ، ولم يبنوه على الفتحة والكسرة ، إذ كانت الظروف تفتح وتكسر ... " [3] .

ووجدنا في بعض نصوصه اصطلاح (حرف لا يتبين فيه الإعراب) والحرف عنده الكلمة . ويبدو أنَّه أطلق هذا المصطلح وأراد به المبنى ،

---

(1) الزاهر : 1 / 434 – 435 .

(2) المذكر والمؤنث : 2 / 209 – 210 ، وينظر : شرح القصائد : 571 .

(3) الزاهر : 2 / 361 .

فقال في تعليقة على الآية الكريمة : ﴿ **يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ** ﴾ [1] : " واللام لام اليمين ؛ كأنَّه قال : (يدعو من لضَرُّه) أي : من والله لضَرّه أقرب من نفعه ، فنقلت اللام من الضرّ ، فأدخلت على (مَنْ) ؛ لأنَّها حرف لا يتبين فيه الإعراب " [2] .

ومما تقدم نلاحظ وجود علاقة وثيقة ظاهرة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وقد استقر الاصطلاح وشاع .

---

(1) الحج : 13 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 781 .

ألقاب

الإعراب والبناء

وهو اصطلاح يشمل الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم ، وينطوي تحته كذلك الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف أو التسكين . وتشير الروايات إلى أنَّ أبا الأسود الدؤلي قد أشار إلى بعض هذه المصطلحات ، وإنْ لم يعبّر عنها بالاصطلاح ، ودلّ عليها بالوصف اللغوي فقط ، إذ كان يقول لكاتبه : إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه ، فإنْ ضممت فمي فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه ، وإنْ كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف [1] .

وقد ورد ذكر المصطلحات السابقة عند الخليل ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله : " ..... وإنْ قال قائل : ألا قالوا : اللذو والجميع بالواو ، فقل : إنَّ الصواب في ذلك القياس ، ولكنَّ العرب أجمعت على (الذي) بالياء في الجر والرفع والنصب " [2] . وقوله : " وما كان ثانيه من الحروف الصحاح ساكناً ، نحو : سرْج ، وبعْل ، فإنَّهم زادوا الألف أيضاً في أوله للعدد ..... فلمّا سُكِّن الحرفان حركوا الآخِر منهما ، فلم يكن له وجه إلاَّ الضمة ؛ لأنّه لو فُتِح لاشتبه بالنعت ، ولو كُسِر لاشتبه بالأمر " [3] . وتابعه البصريون ، فذكرها سيبويه في الباب الذي سمّاه (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) [4] . وقد فصل بينهما فجعل الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم كناية عن ألقاب الإعراب ، والضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف كناية عن حركات البناء . وتابع سيبويه في هذا ، المبرد [5] ، وابن السراج [6] .

---

(1) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 40 – 41 ، ومراتب النحويين : 29 .

(2) العين : 8 / 209 .

(3) المصدر نفسه : 8 / 197 – 198 .

(4) ينظر : الكتاب : 1 / 13 .

(5) ينظر : المقتضب : 1 / 4 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 46 .

واستعمل الكوفيون هذه الألقاب أيضاً إلا أنَّهم خلطوا بينهما في الاستعمال ، إذ كانوا يذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس [1] ، فالفراء كثيراً ما كان يستعمل مصطلحات (الرفع ، والنصب ، والجزم ، والخفض) ويريد بها (الضم ، والفتح ، والسكون ، والكسر) ، ومن ذلك قوله في تعليقه على الآية الكريمة :﴿ **إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرّاً** ﴾ [2] : " ضم يحيى بن وثاب وحده [3] ونصبها عاصم ، وقرأ أهل المدينة والحسن (ضراً) " [4] . وقوله في قوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا قِيلَ انْشُزُوا فَانْشُزُوا** ﴾ [5] : " قرأ الناس بكسر السين ، وأهل الحجاز يرفعونها ، وهما لغتان ، كقولك : يَعكِفون ويَعكُفون " [6] . وسار على نهجه في عدم التعريف بين علامات الإعراب ، وحركات البناء ، ابن السكيت [7] ، وأبو العباس ثعلب [8] ، والطبري [9] .

أمَّا ابن الأنباري فقد ترددت عنده ألقاب الإعراب وحركات البناء في مواضع كثيرة من تآليفه . ومن خلال استقراء هذه المواضع وجدناه يستعمل اصطلاح (الرفع) وهو في اللغة نقيض الخفض [10] ، وقد استعمل هذا المصطلح وما اشتق منه نحو(يرتفع ، ورافع ، ومرتفع ، ومرفوع) للتعبير عن الأثر الإعرابي أو الوجوه الإعرابية ، إذ ورد هذا في نصوص كثيرة ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [11] : " يجوز في (مَنْ) الرفع والنصب ، فالرفع على النسق على الله والنصب على

---

(1) ينظر : الكافية في النحو : 2 / 3 .

(2) الفتح : 11 .

(3) ينظر : النشر : 2 / 375 .

(4) معاني القرآن : 3 / 65 .

(5) المجادلة : 11 .

(6) معاني القرآن : 3 / 141 .

(7) ينظر : إصلاح المنطق : 30 .

(8) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 73 .

(9) ينظر : جامع البيان : 1 / 544 .

(10) ينظر : العين (رفع) : 2 / 125 ، ومقاييس اللغة (رفع) : 2 / 423 .

(11) الأنفال : 64 .

معنى : يكفيك الله ويكفي من اتبعك من المؤمنين " [1] . وقيل : يجوز في (مَنْ) الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره : وحسبك من اتبعك [2] ، وقوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

قعدتُ له وصحبتي بين ضارجٍ وبينَ العذيبِ بُعْدَ ما متأملِ [3]

" فما رفع ببعد . ويجوز أنْ يرتفع المتأمل ببعد .... والصحبة يرتفعون ببين " [4] . وقوله في باب ذكر ما لا يتم الوقوف عليه : " وأمَّا الرافع دون المرفوع ، فقوله تعالى : ﴿ **قَـالَ اللَّه** ﴾ [5] الوقف على (قال) قبيح ؛ لأنَّ الذي بعده مرفوع به . وكذلك ﴿ **وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ** ﴾ [6] الوقف على (ابتلى) قبيح ؛ لأنَّ (الرب) مرفوع به " [7] . وفضلاً عن ذلك فقد استعمله لبيان حركة اللام بفعل العامل وهي الحركة الإعرابية ، إذ قال في حديثه عن (هيهات) : " وتروى عن عيسى بن عمر ، و(هيهاتُ لك) برفع التاء ، و(هيهاتٌ لك) بالرفع والتنوين ...." [8] .

ووجدناه في كثير من النصوص يستعمل اصطلاح (في موضع رفع) للدلالة على الموضع الإعرابي للكلمة التي لا تظهر عليها حركة الرفع ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ** ﴾ [9] : " تقف عليه (ويمحُ) بلا واو . وهو في موضع رفع على الاستئناف .... "[10] . وقوله في أثناء تعليقه على البيت الآتي :

---

(1) الزاهر : 1 / 99 ، وينظر : 105 ، 106 ، 149 ، 150 ، 191 ، 199 ، 2 / 291 ، والأضداد : 125 ، وكتاب شرح الألفات : 452 ، 455 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج3 ، 1959 م .

(2) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : 2 / 10 .

(3) ديوانه : 60 .

(4) شرح القصائد : 102 ، وينظر : 9 ، 13 ، 24 ، 35 ، 45 ، 54 ، 77 ، 78 ، 84 ، 86 ، 103 ، 174 ، 207 .

(5) المائدة : 110 .

(6) البقرة : 124 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 121/1 ، وينظر : 122 ، 123 ، 125 ، 126 ، 128 ، 132 ، 137 ، 141 ، 147 ، 153 ، 212 ، 263 ، 268 ، 478 ، والزاهر : 291/2 ، والمذكر والمؤنث : 137/1 ، 138 .

(8) المصدر نفسه : 299/1 .

(9) الشورى : 24 .

(10) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 268 ، وينظر إملاء ما من به الرحمن : 2 / 224 .

فهُنَّ أرسالٌ كمثلِ الدُّبا أو كقطا كاظمةِ الناهلِ

" وهُنّ ترتفع بالأرسال ، والأرسال به ، والكاف في موضع رفع كأنَّه قال : مثل الدُّبا " [1] ، وثمة نصوص أخرى [2] . كما استعمل مصطلح (الضم) مرادفاً للرفع ، والضم في أصل اللغة مأخوذ من ضممتُ الشيء إلى الشيء فأنضم إليه [3] .

وتبدو العلاقة واضحة بين المدلول اللغوي لمادة (ضم) وما يراد بهذا الاصطلاح ، إذ أنَّ الحركات التي تؤديها الشفتان عند النطق بهذه الأصوات توحي بهذه الصورة فيكون إطلاق (الضمة أو المضموم) وما يتصل بهما موافقاً لهذه الأوضاع [4] .

وقد استعمل اصطلاح (الضم) ومشتقاته في مواضع كثيرة من تآليفه المختلفة، إذ ورد في كثير من هذه المواضع لبيان حركة فاء الكلمة أو عينها ، ومن ذلك ما نصّ عليه في قوله : " وألف القطع تفتح في الماضي ، والأمر ، وتكسر في المصدر ، تعرف بضم أول المستقبل ، كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ **أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ** ﴾ [5] ألف ألهاكم ، ألف قطع ؛ لأنَّ أول المستقبل مضموم ، وهي الياء في يُلهي ... ، وتبتدئ قوله عزَّ وجلَّ : ﴿ **وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ** ﴾ [6] ، أكرمي بالفتح ؛ لأنَّها ألف قطع معروفة بضم أول المستقبل وهو يُكرم ، وأكرمني ... "[7] . وقوله : " وما المثابُ والملابُ والملاثُ والمُهُل : المُهُل : بضم الهاء دُردي الزيت ، والمُهْل بتسكينها كل ما أذبته من ذهب أو فضة أو رصاص " [8] .

---

(1) شرح القصائد : 9 .

(2) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 263 ، 478 ، وشرح القصائد : 13 ، 24 ، 33 ، 35 ، 45 ، 54 ، 82 ، وكتاب مرسوم الخط : 6 ، 15 .

(3) ينظر : مجمل اللغة (ضم) : 2 / 560 ، ومختار الصحاح (ضم) : 384 .

(4) ينظر : المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف : 279 .

(5) التكاثر : 1 .

(6) يوسف : 21 .

(7) كتاب شرح الألفات : 284 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ج3 ، 1959 م .

(8) قصيدة في مشكل اللغة وشرحها : 661 ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مجلد (64) ، ج4 ، 1989 م .

ولم يقف عند حد استعمال مصطلح (الضم) وما تصرف عنه من صيغ ، بل وجدناه يذهب إلى تخريج بعض المسائل المتعلقة بهذا الاصطلاح على تأويل لم يسبقه إليه أحد ، ومن ذلك تعليله ظاهرة الضم في بعض الأسماء والظروف بأنَّها إنَّما ضُمت لكونها تدل على معنى مركب [1] ، ويتضح هذا في قوله : " وإنَّما أُبتدئت (ألف) ما لم يُسمَ فاعله بالضم ؛ لدلالة الفعل الذي هي في أوله على فاعل ومفعول ، إذ ضُرِب لا يخلو من دلالة على ضارب ومنصوب ، فكان ضم أوله دلالة على تضمنه معنيين ، كما قالوا : زيدٌ حيثُ عمرو ، فألزموا حيث الضمة لمقامها مقام محلين ، كقولك : زيدٌ في مكان فيه عمرو ، وقالوا : نحن قمنا فضموا نحن في جميع الأحوال لتضمنه معنى التثنية ، ومعنى الجمع ، إذ كان الرجلان يخبران عن أنفسهما ، فيقولان : نحن قمنا ، ويقول الرجال مثال ذلك " [2] .

ويُؤكد هذا في نص آخر قائلاً : " فكذلك فعل ما لم يُسمَ فاعله لمّا تضمن معنى الفاعل والمفعول جعل أوله مضموماً في كلِّ حال ، فإنْ قال قائل : لِمَ صار الذي يتضمن معنيين يُعطى الضم ؟ فقل ؛ لأنَّه يقوى فيُعطى أثقل الحركات " [3] . وهكذا يجعل للحركة معنى دلالياً إضافياً ، فضلاً عن دلالتها الإعرابية لم نره عند سابقيه ، فإلى جانب كونها أثقل الحركات فهي عنده تقوم مقام محلين .

ووجدنا خلطاً في استعماله بين الرفع والضم ، ونستدل على ذلك من قوله في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ** ﴾ [4] ، وقوله : ﴿ **لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّه** ﴾ [5] . وقوله : ﴿ **لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ** ﴾ [6]

---

(1) ينظر : المدارس النحوية (خديجة الحديثي) : 306 .

(2) كتاب شرح الألفات : 452 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج3 ، 1959 م ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 199 – 200 ، وشرح القصائد : 277 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 200 – 201 .

(4) البقرة : 14 .

(5) الصف : 8 .

(6) التوبة : 37 .

" ... وقال الكسائي : ومن وقف بغير همز قال : (مستهزُون) فرفع الزاي بغير مد . وكذلك (ليطفُوا) برفع الفاء . و(ليواطُوا) برفع الطاء ...." [1] .

وكذلك استعمل مصطلح (النصب) ، وهو في أصل اللغة يعني : الوضع والرفع ، يقال : تنصبَّ فلان وأنتصب إذا قام رافعاً رأسه [2] ، وقد استعمل هذا الاصطلاح وما اشتق منه في أكثر من دلالة ، إذ استعمله علامة للإعراب ، وعلى أثر العامل الناصب ، وقد جاء ذلك في نصوص منها قوله في توجيه قراءة قوله تعالى : ﴿ **وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ** ﴾ [3] : " كان أبو جعفر وشيبة ونافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي يقرؤون : (ويذَرَك) بالنصب . وكان الحسن يقرأ : (ويذرُك) بالرفع . فمَنْ قرأ: (ويذَرَك) بالنصب كان له مذهبان أحدهما أنْ يقول : نصبته على الصرف عن قوله : (أتذر موسى) ..." [4] . وقوله: " في قولهم : لا حول ولا قوة إلاَّ بالله خمسة أوجه من الإعراب أحدهن : لا حولَ ولا قوةَ إلاَّ بالله على أنْ تنصب الحول بلا على التبرئة وتجعل القوة نسقاً على الحول والباء خبر للتبرئة ...." [5] . وقوله شارحاً بيت عنترة :

فوقفتُ فيها ناقتي وكأنَّها فَدَنُ لأقضي حاجةَ المتلوِّمِ [6]

" وأمضي في قول الكوفيين منصوب بلام كي [7] ، وهو في قول البصريين منصوب بإضمار أنْ ، كأنَّه قال : لأنْ أقضي ، وقال الكوفيون : معناه لكي أقضي " [8] .

ولم يقف في استعماله مصطلح (النصب) عند هذا الحد ، وإنَّما كان يستعمله في بعض الأحيان بمعنى الفتح ، ومن أمثلة ذلك قوله : " وكان حمزة ... يسكت على

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 398 ، وينظر : 399 ، 433 .

(2) ينظر : القاموس المحيط (نصب) : 1 / 132 ، وتاج العروس (نصب) : 1 / 485 .

(3) الأعراف : 127 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 663 ، وينظر : 1 / 147 .

(5) الزاهر : 1 / 104 ، وينظر : 105 ، 106 ، 130 ، 191 ، 237 .

(6) ديوانه : 12 .

(7) سُميت بـ(لام كي) ؛ لأنَّها تفيد ما تفيده كي مع التعليل (ينظر :الجني الداني في حروف المعاني : 156)

(8) شرح القصائد : 297 ، وينظر : 266 .

﴿ **عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءاً** ﴾ [1] بنصب الزاي ؛ لأنَّه ليس في الحرف واو ، فإذا تركت [2] الهمزة نصبت الزاي . وكذلك : ﴿ **رِدْءاً يُصَدِّقُنِي** ﴾ [3] ، (ردَا) فينصب الدال إذا لم يهمزه ... [4] ، وهناك نصوص أخرى [5] .

وهكذا يبدو اصطلاح (النصب) مستقراً ولا ينقض قولنا هذا استبداله الفتح بالنصب في بعض المواضع التي ذكرت ، فقد جاء الفتح عنده مرادفاً للنصب ، والفتح في الأصل نقيض الإغلاق [6] .

وقد استعمل ألفاظ (الفتح ، والفتحة ، والانفتاح) في مواطن مختلفة من تآليفه لبيان حركة فاء المفردة أو عينها أو لامها ، إذ جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، ومنها قوله : " ويقال : أصدقتُ المرأة إصداقاً . وفي الصِداق خمس لغات : يقال هو الصِداق بكسر الصاد ، وهو الصَداق بفتح الصاد ... " [7] . وقوله في تعقيبه على قولهم : (اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ) : " ... فكان الأصل فيه الله أكبرْ الله أكبرْ بتسكين الراء فألقوا على الراء فتحة الألف من اسم الله عز وجل وانفتحت الراء وسقطت الألف ... " [8] .

ولم يقتصر استعماله على بيان حركة أصول المفردة ، بل شمل أيضا بيان حركة المزيد منها ، من ذلك قوله : " فتبتدئ قوله عزَّ وجلَّ :﴿ **وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّه** ﴾ [9] ، أعبدَ بالفتح ؛ لأنَّها ألف المخبر عن نفسه ، فيقال في امتحانها : أنا غداً ، وفتحت ؛ لأنَّ الماضي أقل من أربعة وهو (عَبْدَ) " [10] .

---

(1) البقرة : 260 .

(2) في الأصل : ترك .

(3) القصص : 34 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 403 – 404 ، وينظر : التيسير : 37 – 41 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 263 ، 350 ، 2 / 950 .

(6) ينظر : تهذيب اللغة (فتح) : 4 / 445 .

(7) الزاهر : 1 / 315 ، وينظر : 101 ، 184 .

(8) المصدر نفسه : 1 / 126 .

(9) يونس : 104 .

(10) كتاب شرح الألفات : 450 ، مجلة المجمع العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

وإلى جانب مصطلحي الرفع والنصب ، فقد استعمل مصطلح (الجزم) ، " والجزم القطع ، جزمت الشيء أجزمه جزماً : قطعته ، ومنه جزم الحرف ، وهو في الإعراب كالسكون في البناء " [1] . وقد تردد هذا المصطلح ومشتقاته من نحو : (جازم ، ومجزوم) كثيراً في تآليفه ، إذ وجدناه في بعض المواضع يعلل سبب التسمية بالجزم فيقول : " وسألت أبا العباس : لِمَ سُمي الجزم جزماً ؟ فقال : العرب تقول : قد جزم الرجل إذا أمسك يده عن فيه فلم يأكل في اليوم والليلة إلاَّ أكلة ، فسُمي المجزوم مجزوماً ؛ لأنَّه أُمسك عن إعرابه " [2] .

ورأيناه في مواضع كثيرة يستعمله لبيان أثر العامل الجازم ، ومما ورد منها قوله : " ..... وتكون إذا بمعنى (إنْ) فتجزم المستقبل ، فيقال : إذا تزرني تكرمني ... الجزم على معنى: إنْ تزرْني تكرْمني .... " [3] . وقوله في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **إِلاّ تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً** ﴾ [4] : " لا يحسن الوقف على (لا) ؛ لأنَّ (إنْ) عاملة فيما بعدها ..... ولا يحسن الوقف أيضاً على (إنْ) ؛ لأنَّها جازمة للفعل الذي بعدها والجازم و المجزوم بمنزلة شيء واحد " [5] . واستعمله أيضاً بمعنى (السكون) ، فقال في معرض حديثه عن الآية الكريمة : ﴿ **وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَت** ﴾ [6] : " قرأ الأسود ويحيى بن وثاب وأبو جعفر وشيبة وأبو عمرو وحمزة والكسائي : (بما وضعَتْ) بفتح العين و جزم التاء [7] ، فعلى هذه القراءة يحسن الوقف على (وضعتها أنثى).... " [8] .

---

(1) لسان العرب (جزم) : 12 / 97 .

(2) الزاهر : 1 / 385 .

(3) الأضداد : 120 ، وينظر : المذكر والمؤنث : 1 / 137 ، 231 ، وشرح القصائد : 18 ، 22 ، 47 ، 96 ، 98 ، 180 ، 182 ، 194 .

(4) التوبة : 39 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 144 ، وينظر : 136 ، 139 ، 140 ، 222 ، 224 ، 225 ، 230 ، 262 ، 268 .

(6) ال عمران : 36 .

(7) ينظر : التيسير : 87 ، والنشر : 2 / 239 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 575/2 ، وينظر : 672 ، 830 ، 433/1 ، وكتاب مرسوم الخط : 35 .

وهكذا يتضح أنَّ هذا المصطلح قد استقر وشاع لِما بين معناه اللغوي ومدلوله الاصطلاحي من صلة وثيقة فضلاً عن رشاقته وجزالته وحسن جرسه .

وورد عنده أيضاً اصطلاح (السكون) وهو في لغة العرب ضد الحركة ، تقول : سكنَ الشيء يسكن سكوناً إذا ذهبت حركته [1] ، وقد جاء هذا الاصطلاح في نصوص كثيرة ، تعددت فيها صور استعماله ، إذ استعمله في كثير منها علامة للجزم ، ومن النصوص التي تبين هذا قوله في أثناء شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

ومَنْ لا يَذُدْ عن حوضهِ بسلاحهِ يُهدَّمْ ومَنْ لا يَظلمِ الناسَ يُظلمِ [2]

" وموضع يذدْ جزم بمن وعلامة الجزم فيه سكون الدال .... " [3] . وقوله في أثناء تعليقه على بيت عنترة :

إذ يتقون بي الأسنةَ لم أخِمْ عنها ولكنَّي تضايقَ مُقدمي [4]

" وأخم جزم بلم ، علامة فيه سكون الميم ..... " [5] .

وإذا ما دققنا النظر في النصوص التي ورد فيها هذا المصطلح وجدناه يستعمل السكون وما اشتق منه نحو (ساكن ، وتسكين) لضبط بينة المفردة فعلاً كانت أم اسماً ، ويتضح هذا بصورة جلية في جملة نصوص ، نختار منها قوله : " ..... وإنَّما دخلت الألف في اضرب ، واصنع ، وما أشبههما من أجل أنَّ الضاد والصاد ساكنتان ، لا يمكن الابتداء بهما فدخلت الألف ليقع الابتداء بها ... " [6] . وقوله : " يقال : أسكت اللهُ نأمته بتسكين الهمزة ، وفتح الميم ، أي صوته وحركته .... " [7] . وقوله في تعقيبه على قول ذي الرُّمة :

---

(1) ينظر : تهذيب اللغة (سكن) : 10 / 65 .

(2) ديوانه : 14 .

(3) شرح القصائد : 286 .

(4) ديوانه : 17 .

(5) شرح القصائد : 358 ، وينظر : 18 ، 26 ، 46 ، 54 ، 78 ، 244 ، 284 ، 287 ، 456 .

(6) كتاب شرح الألفات : 448 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

(7) الزاهر : 1 / 299 ، وينظر : 281 .

وكائنٌ ذعرنا من مهاةٍ ورامحٍ بلادُ الورَى ليستْ له ببلادِ [1]

" ... الورى المصدر بتسكين الراء ، والورى ، بفتح الراء الاسم " [2] .

ومن تتبعنا للنصوص التي ذكر فيها اصطلاح (السكون) لحظنا أنَّ هذا المصطلح لم يقتصر في استعماله على الصور السابقة ، وإنَّما كان يعدّه عنصراً لغوياً له دلالته ، ومن أمثلة ذلك قوله في حديثه عن ألف الوصل : " .... وقال الأخفش : هي ألف ساكنة لا حركة لها كُسِرت في قوله : ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاط** ﴾ [3] وما أشبهه لسكونها وسكون الحرف الذي بعدها .... وهذا غلط عندي ؛ لأنَّها إذا كانت ساكنة لا حركة لها فمحال أنْ يدخلها الابتداء ؛ لأنَّ العرب لا تبتدئ بساكن ، فلا يجوز أنْ يدخل الابتداء حرفاً يُنوى به السكون " [4] .

وهكذا يبدو أنَّ هذا الاصطلاح قد استقر وتحددت ملامحه وحقيقته عند ابن الانباري ، إذ تبين هذا بشكل واضح فيما ذكرنا من الأمثلة المستقرأة .

أمَّا الخفض وما تصرف عنه من نحو : (خافض ، ومخفوض ، ومختفض) فقد تردد في مواطن كثيرة جداً من تآليفه ، وهو في اللغة : ضد الرفع ، وخفضت الشيء فانخفض واختفض [5] ، إذ استعمله وأراد به علامة من علامات الإعراب ، وقد ورد بهذا المعنى في عدة نصوص ، منها قوله في كلامه عن ألف (امرئ) : " فإنْ قال قائل : لِمَ صارت الألف في (امرئ) تبتدأ بالكسر ؟ فقل : كان ينبغي أنْ تُبنى على الثالث فبطل ذلك ؛ لأنَّ الثالث لا يثبت على إعراب واحد ؛ لأنَّه يكون في الرفع مضموماً ، وفي النصب مفتوحاً ، وفي الخفض مكسوراً ، كما قال الله جلَّ ثناؤه في الرفع : ﴿ **إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ** ﴾ [6] ، فضم الراء ، وقال في النصب : ﴿ **مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْء** ﴾ [7] ففتح الراء ، وقال في

---

(1) ديوانه : 141 .

(2) الأضداد : 70 ، وينظر : 356 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 1 / 433 .

(3) الفاتحة : 6 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 155 ، وينظر : 453 ، 454 ، 455 ، 456 ، 459 ، 460 .

(5) ينظر : العين (خفض) : 4 / 178 ، والصحاح (خفض) : 3 / 1072 .

(6) النساء : 176 .

(7) مريم : 28 .

الخفض : ﴿ **كُلُّ امْرِئٍ** ﴾ [1] ، فكسر الراء ... " [2] . وقوله في أثناء شرحه بيت امرئ القيس :

فمثلكِ حبلى قد طرقتُ ومرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحولِ [3]

" وحبلى خفض على الإتباع لمثل ... ، والمرضع مخفوضة على النسق على الحبلى " [4] .

ولم يقتصر على هذا الاستعمال ، وإنَّما توسّع فيه ، ففي أحايين كثيرة كان يستعمل المصطلح للدلالة على أثر عامل الجر ، ونستدل على ذلك من نصوصه ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ** ﴾ [5] : " (يومهم) حرف واحد ؛ لأنَّ (هم) في موضع خفض بإضافة (اليوم) إليه ، والخافض والمخفوض بمنزلة حرف واحد " [6] . وقال عند شرحه بيت عنترة :

ينباعُ من ذفرى غضوبٍ جَسرةٍ زيافةٍ مثلِ الفنيقِ المُكدّمِ [7]

" والغضوب مخفوضة بإضافة ذفرى إليها ، .... وكذلك الزيافة ومثل ، والفنيق مختفض بإضافة مثل إليه " [8] .

ونجده يستعمله في دلالة أخرى وهي علامة البناء ، إذ يقول في تعليقه على البيت الآتي :

سائل بني أسدٍ بمقتلِ ربّهم حجرِ بن أمِّ قطامِ عزَّ قتيلا

" .... وقطام مخفوضة بإضافة الأم إليها . وهي مخفوضة في كل حال . تقول : قامتْ قطامِ ، ورأيتُ قطامِ ، ومررتُ بقطامِ . وكذلك حذام ورقاش وما أشبه ذلك ، وإنَّما

---

(1) الطور : 21 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 211 ، وينظر : 245 ، 445 ، 454 ، 477 ، 509 ، والزاهر : 150/1 ، 191 ، 198 ، والأضداد : 188 ، والمذكر والمؤنث : 239/2 ، 240 .

(3) ديوانه : 35 .

(4) شرح القصائد : 39 ، وينظر : 19 ، 20 ، 34 ، 36 ، 40 ، 62 ، 70 .

(5) الطور : 45 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 345 ، وينظر : 245 ، 445 ، 449 ، 454 ، 477 ، 509 .

(7) ديوانه : 15 .

(8) شرح القصائد : 334 ، وينظر : 339 ، 353 .

صارت مخفوضة في كلِّ حال ؛ لأنَّها تجري مجرى الأمر في قولك : قوالِ قوالِ ، ونزالِ نزالِ ، ونظارِ نظارِ " [1] .

وكذلك ورد عنده بمعنى الكسر ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ** ﴾ [2] : " وقال الأخفش : من قرأ (صاد) بخفض الدال أراد : صادِ الحقَّ بعلمك ، أي تعمده .... " [3] . وقوله في أثناء تعقيبه على بيت عنترة :

في حومةِ الموتِ التي لا يتّقي غمراتِها الأبطالُ غيرَ تغمغمِ [4]

" والغمرات نصب بيتقي ، واختفضت التاء ؛ لأنَّها غير أصلية ..." [5] .

ويطالعنا لديه مصطلح آخر وهو (الخفضة) ويعني بها الكسرة ، وقد ذكر هذا الاصطلاح في معرض حديثه عن الآية الكريمة : ﴿ **يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْت** ﴾ [6] ، قائلاً : " فمَنْ قرأ (يا أبتِ) بالخفض [7] وقف على التاء . ولا يجوز أنْ يقف على الهاء ؛ لأنَّ الخفضة التي في التاء تدل على ياء المتكلم ، وإنَّما حذفت الياء لكثرة الاستعمال " [8] .

وفضلاً عن الخفض استعمل الجر مرادفاً له ، والجر في لغة العرب الجذب وهو مأخوذ من قولهم : " جرَّهُ يجرُهُ جرّاً ، وجررتُ الحبلَ وغيره أجرُه جرّاً ، وأنجر الشيء أنجذب " [9] .

ويأتي الجر والخفض بمعنى واحد إلاَّ أنَّ " مَنْ سمّاه من الكوفيين خفضاً ، فإنَّهم فسّروه نحو تفسير الرفع والنصب ، فقالوا : لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق

---

(1) شرح القصائد : 11 ، وينظر : 571 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 1 / 300 .

(2) ص : 1 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 482 – 483 ، وينظر : 263 ، 296 ، 453 .

(4) ديوانه : 17 .

(5) شرح القصائد : 357 ، وينظر : 154 .

(6) يوسف : 4 .

(7) قرأ ابن عامر (يا أبتَ) بفتح التاء ، وقرأ الباقون بكسرها (ينظر : التبصرة : 227) .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 296 .

(9) لسان العرب (جرر) : 4 / 125 .

بـه ، وميلـه إلـى إحدى الجهتين " [1] . غيـر أنَّنـا وجدنا ابـن الانبـاري يُؤثِر اصـطلاح الخفض على الجر ، ومما يؤكد ذلك ما أحصينا له من الأمثلة التي ورد فيها الخفض ، والتي جاوزت المئات على حين لم يرد لديه مصطلح الجر إلاَّ في نصوص قليلة ، منها قوله عند شرحه بيت عامر بن الطفيل :

سَلوا تُخبَروا عنا غداةَ أقيصرٍ وأيامَ جسمى أو ضوارسَ حاشدِ [2]

" ويروي أيام بالجر والنصب ..... " [3] .

ومـن مرادفـات الخفـض عنـده الكسـر ، وهـو فـي أصـل اللغـة مشـتق مـن مـادة (كسـر) يقـال : " كسـرتُهُ أكسِـرهُ كسـراً فانكسـر ، وكسّـرتُهُ تكسـيراً فتكسـر " [4] . وقـد استعمل هذا الاصطلاح وما اشتق منه نحو : (المكسور ، والانكسار ، والكسرة) في عدة صور منها بيان حركة أصول المفردة ، ومن ذلك قوله في تعليقه على بيت طرفة بن العبد :

يَشقُّ حبابَ الماءِ حيزومُها بها كما قسم الترب المفايل باليد [5]

" ويقال : شققتُ الشيء أشتقه شقاً . والشَّق بفتح الشين المصدر ، والشِّق بكسر الشين الاسـم ... " [6] . وقولـه : " فـإنْ قـال قائـل : علـى أي شـيء تبنـى الألـف فـي قوله : ﴿ **وَاسْتَعِينُوا** ﴾ [7] قيل له : على العين وهي الواو المكسورة في الأصل ، وذلك أنَّ الأصـل فـي (نسـتعين) نسـتعون ، فاسـتثقلوا الكسـرة فـي الـواو فنقلوهـا إلـى العـين فصارت الواو ياءً ؛ لإنكسار ما قبلها ، فالألف مبنية على الواو المكسورة التي صارت

---

(1) الإيضاح في علل النحو : 93 .

(2) ديوانه : 142 .

(3) المصدر نفسه : 142 ، وينظر : المذكر والمؤنث : 2 / 241 .

(4) المصباح المنير (كسر) : 2 / 231 ، وينظر : ترتيب القاموس المحيط (كسر) : 3 / 48 .

(5) ديوانه : 19 .

(6) شرح القصائد : 138 ، وينظر : 3 ، 11 ، 12 ، 38 ، 47 ، 57 ، 72 ، 78 ، 94 ، 109 .

(7) البقرة : 45 .

ياء . وكذلك ﴿ **اسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْض** ﴾ [1] تبتدئ الألف بالكسر بناء على العين وهي الياء في (يستكبر) " [2] .

ومن ذلك يبدو أنَّه لاحظ ما يحدث للبنية فاختار معنى يوائم ما يحصل لها يجعل من المنطق ما يفسر العمل ، ومنها أيضاً مجيء الكسر علامة على بناء الاسم ، ومن أمثلة ذلك قوله عند شرحه بيت لبيد بن ربيعة :

فتقصدتْ منها كسابِ فضُرِّجتْ بدمٍ وغُودِرَ في المكرِّ سُحامها [3]

" وكساب مخفوضة في كلِّ حال ؛ لأنَّها بمنزلة قطام وحذام ، وإنَّما أُلزمت الكسر ؛ لأنَّ معناها الأمر اكسبْ ، فكان حكمها التسكين فكُسِرت ؛ لأنَّ المجزوم إذا حُرِك حُرِك إلى الخفض ...." [4] .

وقد جاءت الكسرة في استعماله علامة للجر ، إذ نصّ على ذلك قائلاً : " إذا وصلت أول فاتحة الكتاب بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) كانت لك ثلاثة مذاهب : إحداهن إنْ تقول : (الرحيمِ الحمد لله) فتخفض الميم من (الرحيم) لسكونها وسكون اللام في (الحمد) فتسقط ألف (الحمد) للوصل ....ويجوز أنْ تقول : الكسرة في الميم علامة الخفض .... " [5] .

ووجدناه يذكر بعض خصائص الكسرة ، ومن ذلك أنَّها تُعدُّ من الحركات الخفيفة بعد الفتحة ، وقد أشار إلى ذلك قائلاً :" وتبتدئ ، قوله تعالى : ﴿ **أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ** ﴾ [6] ، اصنع بكسر الألف ؛ لأنَّها مبنية على الثالث وهو النون في يصنع ، فإنْ قال قائل : هلاّ فتحتها إذا كان الثالث مضموماً ، فقل : كرهت أنْ أفتحها فيلتبس الأمر بالخبر ، ألا ترى أنَّك لو قلت في الأمر : أذهب يا رجل ، أصنع يا رجل ،

---

(1) فاطر : 43 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 160 – 161 ، وينظر : 151 ، 162 ، 163 ، 164 ، 177 ، 202 ، 211 ، والمذكر والمؤنث : 1 / 114 ، 197 ، 213 ، 299 ، والزاهر : 1 / 198 ، 199 ، 235 ، 343 ، وكتاب مرسوم الخط : 18 ، 35 .

(3) ديوانه : 227 .

(4) شرح القصائد : 571 ، وينظر : 11 ، والأضداد : 92 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 453/1 – 454 .

(6) المؤمنون : 27 .

لالتبس بقولي في الخبر : أنا أذهب ، أنا أصنع ، فكسرناها لمّا بَطُل فيها الفتح ؛ لأنَّ الكسر أخو الفتح ، وذلك أنَّ الحركات ثلاث ، فتحة ، وكسرة ، وضمة ، فالفتحة أخف الحركات ثم تليها الكسرة ، والضمة أثقل الحركات ، فتحركت الألف بالكسر ، لمّا كانت الكسرة تقرب من الفتحة .... " [1] .

ونخلص مما تقدم أنَّ ابن الأنباري قد توسّع في استعمال ألقاب الإعراب (الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم) ، وحركات البناء (الضم ، والفتح ، والكسر ، والسكون) فلم يُلزم نفسه باستعمال مصطلح دون آخر ؛ ولهذا فقد اتسعت دائرتها عنده ، وهذا ما أفرزته النصوص التي وقفنا عندها في تآليفه المختلفة .

---

(1) كتاب شرح الألفات : 287 – 288 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج2 ، 1959 م ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 177 .

الفعل

الفعل في الاستعمال اللغوي يعني : " كناية عن كلِّ عمل متعدٍ أو غير متعدٍ " [1] ، وهو في اصطلاح النحاة " ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة " [2] . وهو مصطلح قديم أرتبط بفكرة التقسيم الثلاثي للكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، إذ تشير الروايات إلى أنَّ هذا المصطلح ورد في الرقعة التي دفعها الإمام علي – عليه السلام – إلى أبي الأسود الدؤلي ، وكان مكتوباً فيها : الكلام كلُّه اسم وفعل وحرف [3] .

والفعل من المصطلحات التي ذكرها الخليل في العين ، فقال : " الندف : طرق القطن بالمندف ، والفعل يندف " [4] . واستعمله البصريون ، فعرّفه سيبويه قائلاً : وأمَّا الفعل فأمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لِما مضى ، ولِما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع .... " [5] . ويبدو أنَّه أراد بهذا التعريف بيان الوظيفة التي يمتاز بها الفعل ألا وهي دلالته على الحدث المقترن بزمن ماضٍ أو حاضر أو مستقبل [6] ، وتابعه المبرد في تعريفه للفعل [7] . وكان ابن السراج يرى أنَّ الفعل هو ما دلَّ على معنى وزمان [8] .

---

(1) لسان العرب (فعل) : 11 / 528 ، وتاج العروس (فعل) :8 / 64 .

(2) التعريفات : 168، وينظر: شرح شذور الذهب : 14، وأسرار النحو : 229، والفصول الخمسون : 14، وقد علّل ابن فلاح (ت680 هـ) تسميته بالفعل ، وذلك لعمومه الأفعال العلاجية وغير العلاجية (ينظر : المغني في النحو : 128/1) ، وعدّه الأقدمون أقوى العوامل ؛ لأنَّه يعمل في وجوده وفي غيبته ، أمّا أصحاب النظر اللغوي من المحدثين فينكرون ذلك ، ويرون أنَّ الفعل مادة لغوية مهمة في بناء الجملة ، وهو لا يعدو أنْ يكون حدثاً يجري على أزمنة مختلفة (ينظر : الفعل زمانه وأبنيته : 15)

(3) ينظر : وفيات الأعيان : 2 / 216 ، ومعجم الأدباء : 14 / 49 – 50 .

(4) العين : 8 / 48 .

(5) الكتاب : 1 / 12 .

(6) ينظر : أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة : 67 – 68 .

(7) ينظر : المقتضب : 2 / 1 – 5 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 41 .

واستعمل الكوفيون هذا المصطلح أيضاً ، فقد رُوي عن الكسائي أنَّه قال في حدِّ الفعل هو : ما دلَّ على زمان [1] . ومن الواضح أن القصد من هذا التعريف لم يكن تحصيل ماهية الفعل ، وإنَّما ذكر ما يميزه من غيره ؛ ذلك أنَّ الدلالة على الزمان ، وإنْ لم تكن خاصة به لمشاركة بعض الأسماء له فيها كالظروف ، وبعض المشتقات ، فإنَّها من علاماته الواضحة للزومها له وعدم إنفكاكها عنه [2] ، وتابعه الفراء في استعماله هذا المصطلح ، إذ قال في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ** ﴾ [3] : " من جئت كما تقول : فجاء بها المخاض إلى جذع النخلة . فلمّا ألقيت الباء جعلت في الفعل ألفاً ، كما تقول : آتيتك زيداً تريد : أتيتك بزيد ... "[4]. وتابعهما في هذا ابن السكيت [5] ، وأبو العباس ثعلب [6] ، والطبري [7] .

وقد تردد مصطلح الفعل في مواضع كثيرة من تآليف ابن الأنباري ، ومن تتبعنا لهذه المواضع وجدناها تضم مصطلحات تتعلق بالفعل جاءت على وقف ضوابط واعتبارات مختلفة ، فمن حيث دلالته الزمنية ، فقد استعمل مصطلحات (الماضي ، والمستقبل ، والأمر) . واستعمل في الفعل من جهة عمله في الجملة مصطلحات من نحو (الفعل الواقع وغير الواقع) . وقد أفردنا كلَّ مصطلح من هذه على حدة ، مستعرضين دلالته ، وما يتعلق به من أحكام وضوابط في ضوء ما استقرأناه من الأمثلة من تآليفه المختلفة .

ووجدنا لديه اصطلاحات بالنظر إلى أصول الفعل ، فإذا كان أحد أصوله همزة سمّاه (الفعل المهموز) ، وقد جاء هذا في قوله عند شرحه بيت الحارث بن حلزة :

---

(1) ينظر : الصاحبي : 93 .

(2) ينظر : تقويم الفكر النحوي : 87 – 88 .

(3) مريم : 23 .

(4) معاني القرآن : 2 / 164 .

(5) ينظر : إصلاح المنطق : 216 .

(6) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 456 .

(7) ينظر : جامع البيان : 2 / 205 .

يخلطون البريء منا بذي الذنـ ب ولا ينفعُ الخلي الخلاءُ [1]

" والخلاء رفع بينفع ، والخلي نصب به ، ولا يجوز همزه ؛ لأنَّه ليس بمأخوذ من فعل مهموز .... " [2] .

وثمة مصطلحات أخرى استعملها بالنظر إلى حالة الفعل من حيث التصرف والجمود من نحو (فعل متصرف) ، و (فعل لا يتصرف) ، وقد جاء ذلك في عدة نصوص ، منها قوله : " فإنْ قلت : أباك ما أحسن أو ما أباك أحسن ، كان محالاً ؛ لأنَّه نصب على التعجب لا يقوم على التعجب ؛ لأنَّه لم يفعل فيه فعل متصرف فيتصرف بتصرفه " [3] . وقوله : " فالفادر من الوعول لا يتصرف فعله ، فيقال منه : فدر، والفادر من الإبل .....يصرف فعله ، فيقال : فَدرَ يَفْدر ...." [4] .

ومن المصطلحات التي استعملها في هذا السياق مصطلح (فعل مشتق) ، وقد نصّ على هذا المصطلح في تعقيبه على بيت عمرو بن كلثوم :

حُديَّا الناسِ كلِّهمُ جميعاً مقارعةً بنيِّهم عن بنينا [5]

" وبنيِّهم نصب بفعل مشتق ، معناه : نقارع بنيّهم " [6] . وللتعبير عما يكتنف الفعل من إظهار أو إضمار وجدناه يستعمل مصطلحي (الفعل الظاهر) ، و(الفعل المضمر) ، والظاهر ضد الباطن [7] ، إذ قال في عرضه للآية الكريمة : ﴿ **عَمَّ يَتَسَاءَلُون** ﴾ [8] : " فيه وجهان ، إنْ شئت جعلت (عن) الأولى صلة للفعل الظاهر ، والثانية صلة لفعل مضمر ، كأنَّك قلت : عن أي شيء يتسألون ، يتسألون عن النبأ العظيم " [9] .

---

(1) ديوانه : 10 .

(2) شرح القصائد : 449 .

(3) مسألة من التعجب : 10 ، مجلة آداب الرافدين ، العدد الخامس ، 1974 م .

(4) الأضداد : 205 – 206 ، وينظر : الزاهر : 1 / 476 .

(5) شرح القصائد : 399 .

(6) المصدر نفسه : 399 .

(7) ينظر : مختار الصحاح (ظهر) : 406 .

(8) النبأ : 1 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 962 .

وفضلاً عما ذكرنا ، فقد كان يستعمل بعض المصطلحات التي تعبّر عن وضع الفعل في الجملة ، منها اصطلاح (الأفعال المحققة) الذي استعمله كناية عن الأفعال المثبتة ، فقال عند شرحه بيت عنترة :

هل غادرَ الشعراءُ من مُتردمِ أم هل عرفتَ الدارَ بعدَ توهُّمِ [1]

" والمتردم خفض في اللفظ بمن .....، وإنَّما تدخل (من) مع الجحد وما يضارعه من الاستفهام والجزاء وما أشبهه ، فإذا جاءت الأفعال المحققة لم تدخل معها ، كقولك : أكرمتُ رجلاً ، وكبستُ مالاً ، ولا يجوز أكرمت من رجل ، وكبست من مال .... " [2] . ورأيناه في بعض المواضع من تآليفه يقف عند أصناف الأفعال ، ويطلق اصطلاح (مقاربة الفعل) ويريد به (أفعال المقاربة) [3] ، وقد جاء هذا في قوله : " والمشهور في ركدت) مقاربة الفعل ، كدت أفعل كذا وكذا : قاربت الفعل ولمّا أفعله " [4] .

وقد اتسعت دائرة الكلام عن الفعل في استعمال ابن الانباري ، فهو لم يكتفِ فيما استعمله من مصطلحات بالنظر إلى سمات الفعل وخصائصه ، ووضعه في الجملة ، وما يتعلق به من ضوابط ، بل نظر إلى جنس القائم به ، فاستعمل مصطلحي (فعل المذكر) ، و (فعل المؤنث) ، وقد أشار إلى ذلك في نصوص عديدة ، منها قوله معلقاً على البيت الآتي :

ألا إنَّ القائلين بأنَّها تجازي قلوبَ العاشقين لباطلُ

" فأنّث الهاء ؛ لأنَّ ما بعدها فعل مؤنث ، وقال الفراء : إذا كان بعد الهاء فعل لمذكر لم يجز فيها إلاَّ التذكير ، كقولك : إنَّه قام زيد ، وإنَّه قعد عمر .... [5] .

---

(1) ديوانه : 12 .

(2) شرح القصائد : 296 .

(3) كان أول ظهور لهذا المصطلح في كتاب المقتضب للمبرد (ت285 هـ) ، (ينظر : المقتضب : 68/3) ، و أفعال المقاربة تفيد مقاربة وقوع الفعل الموجود في أخبارها ؛ ولهذا حملت على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر ، إذ يجمع بينهما الدخول على المبتدأ والخبر وإفادة المعنى في الخبر (ينظر : شرح المفصل : 115/7) .

(4) الأضداد : 98 .

(5) المذكر والمؤنث : 1 / 210 ، وينظر : 2 / 224 .

ووجدنا لديه اصطلاحات أخرى مبينة على إسناد الفعل أو عدمه ، كالإسناد إلى ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة ، من نحو (فعل الواحد ، وفعل الاثنين ، وفعل الجميع أو الجمع ، وفعل جمع المؤنث) ، إذ قصد بفعل الواحد ودلالته على الإفراد ، وعنى بفعل الاثنين إسناد فعل الأمر إلى ألف الاثنين ، وقد جاء هذا المعنى في قوله : " .... نقول للرجل : ائتِ يا رجل ، اقضِ يا رجل ، ونقول للاثنين ائتيا يا رجلان ، اقضيا يا رجلان ، فتجد التاء والضاد مكسورتين في فعل الواحد والاثنين .... " [1] . وأراد بفعل الجميع أو الجمع إسناد الماضي إلى واو الجماعة ، ويتضح ذلك في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا** ﴾ [2] : " .... فإنْ رفعت (كثيراً) ، بـ(عموا) وجعلت الواو علامة لفعل الجميع كما قالت العرب : (أكلوني البراغيث) لم يحسن الوقف على (صموا) ؛ لأنَّه فعل لـ(كثير) ... " [3] . وقوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ [4] : " ... وإنْ جعلت (الذين) في موضع رفع بـ(أسرُّوا) والواو علامة لفعل الجمع كما تقول : (قاموا أخوتك) لم يحسن الوقف على (أسرُّوا) " [5] .

وعنى بفعل جمع المؤنث إسناد الفعل المضارع إلى نون النسوة ، وقد أشار إلى هذا قائلاً : " .... وعلامة الإضمار لا تسقط ؛ لأنَّها لو سقطت ، لاشتبه فعل جمع المؤنث بفعل الواحد المذكر ألا ترى أنَّهم لو اسقطوا النون فقالوا : هُنَّ لم يَقُم ، لكان ملتبساً بقولك : زيد لم يَقُم " [6] .

ومن كلِّ ما تقدم يتبين أنَّ هذا الاصطلاح كان مستقراً وناضجاً ، وقد اتسعت دائرته عند ابن الأنباري ، حيث شملت العديد من المصطلحات التي تعبر عن أقسامه وأصنافه المختلفة .

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 163 .

(2) المائدة : 71 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 624 ، وينظر : المذكر والمؤنث : 1 / 450 .

(4) الأنبياء : 3 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 772 ، وينظر : إملاء ما من به الرحمن : 2 / 130 ، والجامع لأحكام القرآن : 11 / 269

(6) المذكر والمؤنث : 1 / 232 .

الفعل الماضي

الماضي لغةً مشتق من (مضى) ، يقال : مضى الشيء يمضي مُضياً، والمضاء النفاذ في الأمر [1] ، واصطلاحاً هو " الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك " [2] . وقد ورد هذا المصطلح عند الخليل ، إذ قال : " العرب قد أماتت المصدر من (يذر) ، والفعل الماضي واستعملته في الحاضر والأمر .... " [3] . وتابعة البصريون في استعمالهم مصطلح الفعل غير أنَّ سيبويه لم يستعمله ، وإنَّما عبّر عنه بـ(بناء ما مضى) ، قائلاً : " فأمَّا بناء ما مضى، فذَهَبَ ، وسَمِعَ ، ومَكث ، وحُمِدَ ... " [4] . واستعمل المبرد اصطلاح (الفعل الماضي) [5] ، وأطلق عليه أيضاً (ما كان معناه فعل) [6] ، وتابع ابن السراج المبرد في استعماله مصطلح (الماضي) [7] . أمَّا الكوفيون فقد استعملوا هذا المصطلح ، فذكره الفراء في معانيه ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ** ﴾ [8] : " ولم يقل : جادلنا . ومثله في الكلام لا يأتي إلاَّ بفعل ماضٍ كقولك ، : فلمّا أتاني أتيته " [9] . وورد ذكره أيضاً عند ابن السكيت [10] ، وأبي العباس ثعلب [11] ، والطبري [12] .

---

(1) ينظر : العين (مضى) : 71/7 ، ومقاييس اللغة (مضى) : 331/5 ، والقاموس المحيط (مضى) : 390/4 .

(2) التعريفات : 196 ، وينظر : المفصل في علم العربية : 2 / 137 ، وقد أطلق عليه ابن المؤدب العائر ، والواجب (ينظر : دقائق التصريف : 185 ، 211) .

(3) العين : 8 / 196 .

(4) الكتاب : 1 / 12 .

(5) ينظر المقتضب : 3 / 5 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 4 / 80 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 52 .

(8) هود : 74 .

(9) معاني القرآن : 2 / 23 .

(10) ينظر : إصلاح المنطق : 216 .

(11) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 456 .

(12) ينظر : جامع البيان : 2 / 24 .

واستعمل ابن الأنباري مصطلح (الفعل الماضي) ، إذ تردد عنده في مواضع كثيرة من تآليفه المختلفة ، فقد استعمله في الكثير منها للدلالة على الزمن الذي مضى ، ما لم يُصرف بقرينة عن هذا المعنى ، وقد جاءت نصوصه تدل على ذلك ، ومنها قوله في حديثه عن إعراب (سُرَّ مَنْ رأى) : " وسُرَّ مَنْ رأى مؤنثة وفي تعريبها وجوه أحدهن : أنْ تقول : أعجبتني سُرَ مَنْ رأى ، ودخلت سُرَ مَنْ رأى ، ومررت بسُرَ مَنْ رأى ، فتجعل (سُرَ) فعلاً ماضياً ، ومَنْ منصوبة به .... " [1] . وقوله في أثناء شرحه بيت عمرو بن كلثوم :

مُشعشعةً كأنَّ الحُصَّ فيها إذا ما الماءُ خالطها سخينا [2]

" .... وسخيناً فعل ماضٍ من السخاء وجواب لإذا " [3] .

ولم يكتفِ بذكر المصطلح ، وإنَّما كان يذكر فلسفة إطلاقه بناءً على النص الذي يرد فيه نحو قوله ، لأنَّ الفعل الماضي تأويله الاستقبال ، ولأنَّ الماضي في التمني بمنزلة المستقبل ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، إذ قال في تعليقه على بيت الشاعر السابق ذكره :

أخذْنَ على بعُولتهِنَّ عهداً إذا لاقَوا كتائبَ مُعلِمينا [4]

" وإنَّما قال (إذا لاقوا) وأخذن فعل ماض ، وإذ أشبه بالماضي ، إذ كنت تقول : أحسنتُ إليك إذا أحسنتَ إليَّ ؛ لأنَّ الفعل الماضي تأويله الاستقبال ؛ فصحبته إذا لتأويله . وتقديره : يأخذن على بعُولتهِنَّ عهداً إنَّما لاقوا . قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ **وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ** ﴾ [5] ، فأتى بإذ ؛ لأنَّ معناه يقولون لإخوانهم إذا ضربوا " [6] .

---

(1) المذكر والمؤنث : 2 / 68 ، وينظر : 31 ، 69 ، 1 / 177 ، 230 ، والزاهر : 435/1 ، 39/2 ، والأضداد : 12 ، 61 ، 62 ، 118 ، 189 .

(2) شرح القصائد : 372 .

(3) المصدر نفسه : 372 ، وينظر : 18 ، 38 ، 44 ، 151 ، 180 ، 187 ، 244 ، 342 .

(4) المصدر نفسه : 422 .

(5) آل عمران : 156 .

(6) شرح القصائد : 422 ، وينظر : الزاهر : 2 / 284 .

وقال في الآية الكريمة : ﴿ **يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً** ﴾ [1] : " وقد رُوي عن بعض القراء (فأفوزُ) بالرفع [2] ، فله في هذا مذهبان : إنْ شاء قال : رفعته على معنى (يا ليتني أكون فأفوزُ) ؛ لأنَّ الماضي في التمني بمنزلة المستقبل . وذلك أنَّ الرجل لا يتمنى ما كان إنَّما يتمنى ما لم يكن .... " [3] .

ومما يدّل على فهمه العميق لزمن الفعل في سياقات النص إنَّه كان ينظر إلى معنى الفعل متجاوزاً صيغته ، إذ الصيغة وحدها لا تحدد الزمن ، ونستدل على ذلك من قوله في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً** ﴾ [4] : " معناه من يكون في المهد فكيف نكلمه ! فصلح الماضي في موضع المستقبل لبيان معناه . وأنشد الفراء :

فإنَّي لآتيكمُ تشكُرَ ما مضى من الأمرِ واستيجاب ما كان في غدِ

أراد : ما يكون في غد . وقال الله عزَّ ذكره : ﴿ **وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ** ﴾ [5] ، فمعناه (وينادي) ؛ لأنَّ المعنى مفهوم . وقال جلَّ وعزَّ : ﴿ **يَا أَبَانَا مُنِعَ مِنَّا الْكَيْلُ** ﴾ [6] ، فقال بعض الناس : معناه (يُمنع منا) " [7] .

وكان في بعض الأحيان يعبّر عنه بلفظ (المضي) ، ومن ذلك قوله في نحو قولهم : (أنجزَ حرٌّ ما وعد) : " ظاهره ظاهر الإخبار بالمضي ، ومعناه معنى الأمر بالمستقبل أي : لينجز الحرُّ ما وعده " [8] .

ولم يقف عند حد دلالته الزمنية ، بل كان يشير إلى بعض ما يتعلق به من الضوابط التي تميزه عن سواه ، ومنها أنَّ الماضي لا يجيء حالاً إلاَّ مع قد ، وقد نصّ

---

(1) النساء : 73 .

(2) هي قراءة الحسن كما في الجامع لأحكام القرآن : 5 / 277 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 599 – 600 .

(4) مريم : 29 .

(5) الأعراف : 44 .

(6) يوسف : 63 .

(7) الأضداد : 61 – 62 .

(8) الزاهر : 2 / 284 .

على ذلك في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ** ﴾ [1] : " فمعناه (حصرت صدورهم) ومع (حصرت) قد مضمرة ؛ لأنَّ الماضي لا يكون حالاً إلاَّ مع (قد) " [2] . وهو ما ذهب إليه البصريون في حين كان الكوفيون والأخفش يجيزون وقوعه حالاً بدون قد [3] .

وهكذا يبدو أنَّ ابن الأنباري قد اقتصر في استعماله اصطلاح الماضي على هذا الوضع ولم يتعداه إلى غيره .

فعل المستقبل

المستقبل في اللغة مأخوذ من (قبل) ، " والاستقبال : ضد الاستدبار ، واستقبل الشيء وقابله حاذاه بوجهه " [4] . وهو في الاصطلاح : " ما يترقب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه " [5] . وقد ذكر الخليل هذا المصطلح في العين ، إذ قال : " المأي : النميمة ... مأيتُ بينهم ، لا يكون إلاَّ بالشر .... قال العجاج :

ويعتلون من مأى في الدحسِ [6]

ومستقبله يمأى .... " [7] . واستعمله البصريون ، فقد عبّر عنه سيبويه بـ(بناء ما لم يقع) ، قائلاً : " وأمَّا بناء ما لم يقع فإنَّه قولك آمراً : اذهبْ ، واقتلْ ، واضربْ ، ومخبراً : يقتل ، ويذهبُ ، ويضربُ ... " [8] . واستعمل المبرد هذا المصطلح [9] ، وورد ذكره أيضاً عند ابن السراج [10] .

---

(1) النساء : 90 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 504 ، وينظر : شرح القصائد : 37 – 38 .

(3) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 252 ، والكافية في النحو : 1 / 213 .

(4) لسان العرب (قبل) : 11 / 537 ، وتاج العروس (قبل) :8 / 74 .

(5) التعريفات : 213 ، وينظر : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 3 / 257 .

(6) ديوانه : 482 .

(7) العين : 423/8 .

(8) الكتاب : 12/1 .

(9) ينظر : المقتضب : 5/3 .

(10) ينظر : الأصول في النحو : 41/1 .

واستعمل الكوفيون مصطلح (المستقبل) ، فأورده الفراء في معانيه ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنّ** ﴾ [1] : " ومن العرب من يقول : اقرِرن في بيوتكنّ ، فلو قال قائل : وقِرن بكسر القاف يريد واقررن بكسر الراء .... ولم نجد ذلك في الوجهين جميعاً مستعملاً في كلام العرب إلاّ في فعلت وفعلتم وفعلنَ .... " [2] . وتابعه في هذا ابن السكيت [3] ، وأبو العباس ثعلب [4] ، والطبري [5] .

وتردد هذا المصطلح عند ابن الأنباري في تآليفه المختلفة ، والناظر في الأمثلة التي نصّ فيها على اصطلاح المستقبل ، يجد أنَّه يعضد ما يذكره من ضوابط وقواعد مختلفة بالشواهد القرآنية أو بشواهد الشعر الكثيرة كعادته . فمما يتصل بدلالته الزمنية فيبدو أنَّها كانت تتحدد لديه من خلال سياق النص ، وما يرد فيه قرائن ، إذ يكون المستقبل مع (لم) بتأويل الماضي ، وقد أشار إلى هذا في تعليقه على بيت لبيد بن ربيعة :

أنكرتُ باطلَها وبُؤتُ بحقِّها يوماً ولم يفخرْ عليَّ كرامُها [6]

" ولم يفخر نسق على أنكرت ؛ لأنَّ المستقبل مع لم بتأويل الماضي " [7] .

وقد ورد هذا الاصطلاح دون قرائن في نصوص كثيرة نذكر منها ، قوله في كلامة عن ألف القطع : " واعلم أنَّ ألف القطع إذا كانت في المصادر ابتدئت بالكسر كقوله : ﴿ **وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجاً** ﴾ [8] ، الألف في (إخراج) ألف قطع ؛ لأنَّك تقول : (أخرج يُخرج) فتجد أول المستقبل مضموماً . وكذلك : ﴿ **وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ** ﴾ [9] ، الألف في (إلحاد) ألف قطع ؛ لأنَّك

---

(1) الأحزاب : 33 .

(2) معاني القرآن : 342/2 .

(3) ينظر : إصلاح المنطق : 159 .

(4) ينظر : مجالس ثعلب : 463/2 ، وأبو العباس ثعلب وجهوده في النحو : 224 .

(5) ينظر : جامع البيان : 599/2 .

(6) ديوانه : 234 .

(7) شرح القصائد : 588 .

(8) نوح : 18 .

(9) الحج : 25 .

تقول : (ألحد يُلحد) فتجد أول المستقبل مضموماً " [1] . وقوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

أفاطمُ مهلاً بعضَ هذا التدلُلِ وإنْ كنتِ قد أزمعتِ صُرمي فاجملي [2]

" ويروى : (أفاطمُ أبقي هذا التدلل) . وأبقي موضعه جزم ؛ لأنَّه أمر .... وهمزت الألف في الوصل ؛ لأنَّها ألف قطع ، والدليل على ذلك أنَّ الماضي على أربعة أحرف والمستقبل المضموم الأول ، فالماضي أبقى والمستقبل يُبقي " [3] ، وثمة أمثلة كثيرة [4] .

ولم يقف عند هذا الحد بل رأيناه في بعض النصوص يشير إلى بعض الدلائل التي تميز المستقبل عن سواه ، ومنها ألف المخبر عن نفسه ، وقد جاء ذلك في قوله : " وتبتدئ قوله تعالى : ﴿ **أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً** ﴾ [5] ، بضم الألف ؛ لأنَّها ألف المخبر عن نفسه في فعل ماضيه أربعة أحرف وهي أفرغ ، فألف المخبر عن نفسه لا تكون أبداً إلاَّ في أول المستقبل ؛ لأنَّها إحدى دلائل الاستقبال ، فمحال أنْ تحل ماضياً أو دائماً " [6] .

وإلى جانب ما ذكرنا ، فقد تعرض في مواضع عديدة من تآليفه إلى عامل الرفع لفعل المستقبل ، إذ كان يرى أنَّ هذا العامل هو الحرف الزائد في أوله ، متابعاً الكسائي في هذا ، وقد جاء ذلك في نصوص ، منها قوله في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ** ﴾ [7] : " فإنْ قال قائل : فما الضمة التي في النون في

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 183/1 ، وينظر : 151 ، 153 ، 156 ، 158 ، 161 ، 163 ، 175 ، 180 ، 182 ، 183 ، 187 ، 188 ، 189 ، 197 ، 198 ، 201 .

(2) ديوانه : 37 .

(3) شرح القصائد : 44 ، وينظر : 242 ، 297 ، 342 ، 577 .

(4) ينظر : الأضداد : 12 ، 61 ، 118 ، 119 ، 120 ، 123 ، 201 ، والمذكر والمؤنث : 153/1 ، 176 ، 177 ، 178 ، 193 ، 31/2 ، 302 ، والزاهر : 435/1 .

(5) الكهف : 96 .

(6) كتاب شرح الألفات : 450 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

(7) الفاتحة : 5 .

(نستعين) ؟ فقل : هي علامة الرفع ؛ وذلك أنَّ الفعل المستقبل مرفوع بالحرف الذي في أوله ..... " [1] . وقوله شارحاً بيت امرئ القيس :

تجاوزتُ أحراساً إليها ومعشراً عليَّ حِراصاً لو يُسرُّون مقتلي [2]

" ومعنى لو يُسرُّون : أنْ يسروا ، وأنْ تضارع لو في مثل هذا الموضع .... إلاَّ أنَّ لو يرتفع المستقبل بعدها بالزيادة التي في أوله ، وأنْ تنصب الفعل المستقبل " [3] . في حين رأيناه يذكر في بعض النصوص نقلاً عن الفراء : " إنَّ الفعل المستقبل مرفوع حتى يدخل عليه الناصب أو الجازم " [4] .

وقد وجدنا ما يشير إلى ذلك في بعض النصوص ، ومن ذلك قوله عند شرحه بيت لبيد بن ربيعة :

أقضي اللُبانةَ لا أُفرِّطُ رِيبةً أو أنْ تلومَ بحاجةٍ لُوَّامُها [5]

" ومن رواه (لا أفرِّط) أراد لأن لا أفرِّط ، فحذف أنْ واكتفى بلا منها ، ورفع المستقبل بفقد الناصب " [6] .

ومن هذا يبدو أنَّ ابن الأنباري قد واقف الكوفيين فيما ذهبوا إليه على خلاف مذهبهم في هذه المسألة [7] .

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 153 ، وينظر : المذكر والمؤنث : 1 / 229 .

(2) ديوانه : 39 .

(3) شرح القصائد : 50 ، وينظر : 193 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 822 .

(5) ديوانه : 228 .

(6) شرح القصائد : 228 .

(7) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 550 ، وهمع الهوامع : 1 / 164 .

فعل الأمر

الأمر في اللغة معروف وهو نقيض النهي [1] ، أمَّا في الاصطلاح فهو " قول القائل لمن دونه أفعل " [2] . ويطلق في اصطلاح النحاة على الصيغة التي يطلب بها إيقاع الفعل من الفاعل المخاطب [3] .

والأمر من المصطلحات التي وردت عند الخليل ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله : " تصغير الراية : رُيَية ، والفعل : رييتُ ريّاً ، ورييّتُ تريّةً ، والأمر : ارْيه وريِّه " [4] . وتابعه البصريون في هذا ، إذ جعلوا الأمر قسيماً للماضي والمضارع ، وحكموا عليه بالبناء على ما ينجزم به مضارعه [5] ، وقد استعمله سيبويه بهذا المعنى ، فقال : " وتقول : ائتني وآتيك ، إذا أردت ليكن إتيان منك .... وإنْ أردت الأمر أدخلت اللام ، كما فعلت ذلك في الفاء حيث قلت : ائتني فلأحدثك ، فتقول : ائتني ولآتك " [6] . وتابعهما في استعمال هذا الاصطلاح ، المبرد [7]، وابن السراج [8] .

واستعمله الكوفيون أيضاً ، إلاَّ أنَّهم لم يعدّوه قسماً ثالثاً من أقسام الفعل ، وإنَّما هو مقتطع لديهم من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر [9] ، فقد ذكره الفراء كثيراً في معانيه ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ** ﴾ [10] : " هو أمر فيه تأويل جزاء ... " [1] .

---

(1) ينظر : العين (أمر) : 8 / 297 ، ومقاييس اللغة (أمر) : 1 / 137 ، ولسان العرب (أمر) : 4 / 26 .

(2) التعريفات : 37 ، وقيل : إنَّ الأمر هو " استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علو الرتبة " (الآمالي الشجرية : 1 / 268) .

(3) ينظر : الكافية في النحو : 2 / 267 ، وأسرار النحو : 238 .

(4) العين : 8 / 313 .

(5) ينظر : مدرسة البصرة : 343 .

(6) الكتاب : 3 / 44 .

(7) ينظر : المقتضب : 4 / 81 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 194 .

(9) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 524 ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : 113 .

(10) العنكبوت : 12 .

وهذا يؤكد وهم الدكتور أحمد مكي الأنصاري فيما ذهب إليه من أنَّ الفراء استعمل الأمر بمعناه اللغوي ، وأمَّا معناه الاصطلاحي فإنَّه لا يكاد يعترف به ؛ لأنَّه يعدُّ فعل الأمر قطعة من المضارع [2] . كما ورد ذكره عند أبي العباس ثعلب [3] ، والطبري [4] .

وقد تردد مصطلح (الأمر) عند ابن الأنباري في تآليفه المختلفة ، فقد وجدناه يستعمله في مواضع كثيرة بوصفه أحد أقسام الفعل ، ويتضح ذلك في نصوص عديدة ، منها قوله في تعقيبه على البيت الآتي :

تبغَّ ابنَ كُرز في سِوانا فإنَّه غذا الناسُ مذ قامَ النبيُّ الجواريا

" تبغَّ أمر من تبغيت " [5] . وقوله في حديثه عن ألفات الوصل في الأسماء : " وأمَّا ألف (ابن) فكسرت ؛ لأنَّ أصله أمر من (بنيت) ، وألف (اثنين) كسرت ؛ لأنَّ أصله أمر من (ثنيت ، اثني) على مثال اقضِ من قضيت ، وارمِ من رميت ...." [6] ، وهناك نصوص أخرى [7] .

وفضلاً عن الدلالة السابقة ، فقد استعمله بالمعنى اللغوي ، إذ جاء بهذا المعنى في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **أَلَّا يَسْجُدُوا** ﴾ [8] : " وقال الفراء الاختيار التخفيف ؛ لأنَّها سجدة أُمرِنا بها ، ولو كانت القراءة بالتثقيل لم فيه أمر بسجود ؛ لأنَّ المعنى : وزينَّ لهم الشيطان ألاَّ يسجدوا . فهذا خبر عن أولئك وليس فيه دليل على الأمر بالسجود " [9] . وقيل : إنَّ مَنْ قرأ بالتخفيف " جعله تبنيهاً واستفتاحاً للكلام ، ثم نادى

---

(1) معاني القرآن : 2 / 314 .

(2) ينظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : 440 .

(3) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 607 .

(4) ينظر : جامع البيان : 1 / 169 .

(5) الأضداد : 167 .

(6) كتاب شرح الألفات : 455 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

(7) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 208 ، والمذكر والمؤنث : 1 / 231 ، 2 / 205 ، 206 ، وشرح القصائد : 15 ، 44 ، 297 ، والزاهر : 2 / 208 ، 284 .

(8) النمل : 25 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 174 .

بعده فاجتزأ بحرف النداء من المنادى لإقباله عليه وحضوره ، فأمرهم حينئذ بالسجود " [1] .

وكثيراً ما كان يعتمد على السياق وظروفه وقرائنه في تحديد دلالة هذا المصطلح ، ومما يعزز ذلك ما نصَّ عليه في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **وَلِيَتَمَتَّعُوا** ﴾ [2] : " الاختيار أنْ تكون اللام لام الأمر وهو أمر في اللفظ وتهدد في المعنى .... " [3] .

وبناءً على السياق فقد استعمل مصطلحي (أمر المواجه ، وأمر الغائب) ، إذ نراه يذكرهما مشيراً إلى أصل بناء كلٍّ منهما ، وعلامَ صار على هذه البنية الجديدة ، فيقول في أثناء عرضه للآية الكريمة : ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ** ﴾ [4] : " كان الأصل فيه (ليتقِ) فحذفت اللام والياء لكثرة استعمالهم لأمر المواجه .... والدليل على أنَّ أصل قوله (اتقِ) ، (ليتقِ) قوله : ﴿ **وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ** ﴾ [5] فأمر المخاطب بمنزلة أمر الغائب إلاَّ أنَّ اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال ، وتثبت في أمر الغائب لقلة الاستعمال " [6] . فهو يذكر الفرق بين الاصطلاحين ، والعلة في إثبات اللام وحذفها من كلا السياقين ، ومن هذا يتبين فهمه العميق للمعنى ، وتحليله الدقيق للنص .

وفضلاً عما ذكرنا ، فقد رأيناه يستعمل اصطلاح (في موضع جزم) للدلالة على الأمر ، إذ قال في الآية الكريمة : ﴿ **قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ** ﴾ [7] : " تقف عليه (ادعُ) ؛ لأنَّه في موضع جزم باللام الساقطة علامة الجزم فيه سقوط الواو " [8]. فهو يبين ما

---

(1) الحجة في القراءات السبع : 271 .

(2) العنكبوت : 66 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 829 .

(4) الأحزاب : 1 .

(5) البقرة : 283 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 222 – 223 .

(7) البقرة : 68 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 224 ، وينظر : 222 ، 225 ، وشرح القصائد : 38 ، 78 ، 336 .

قيل في هذا الجزم ، وهو حذف الواو لوجود اللام الساقطة . وتكرر هذا الفهم لما يجري لهذا الفعل في مواضع كثيرة .

وإذا ما دققنا النظر في الأمثلة التي نصّ فيها على هذا الاصطلاح ، فإنَّنا نجده يشير في كثير منها إلى أنَّ الأمر معرب مقتطع من المضارع متابعاً في هذا الكوفيين [1] ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، ومما ورد منها قوله في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ** ﴾ [2] : " ... يوقف عليه بغير ياء ؛ لأنَّه في موضع جزم باللام الساقطة ، كان الأصل فيه لتقضِ ، فحذفت اللام والياء لكثرة الاستعمال ، والدليل على أنَّ أمر المخاطب ينجزم بلام ساقطة قراءة رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وأُبي بن كعب﴿ **فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا** ﴾ [3]..." [4] . وقيل : إنَّ " الجمهور على الياء وهو أمر للغائب ، وهو رجوع من الخطاب إلى الغيبة ، ويُقرأ بالتاء على الخطاب كالذي قبله " [5] . وقوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

فقلتُ لها سيري وأرخي زِمامَهُ ولا تُبعديني من جناكِ المُعلّلِ [6]

" وموضع سيري جزم بتأويل لام ساقطة ، كأنَّه قال : لتسيري ، وعلامة الجزم فيه سقوط النون ؛ لأنَّ الأصل سيري ... " [7] .

ومما تقدم من أمثلته المستقرأة يعطينا تصوراً أنَّ هذا المصطلح قد استقر تماماً ، فقد لحظنا اقتصاره عليه في تآليفه المختلفة ، إذ لم يستعمل غيره .

---

(1) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 524 ، والكافية في النحو : 2 / 268 .

(2) طه : 72 .

(3) يونس : 58 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 224 ، وينظر : 255 .

(5) إملاء ما من به الرحمن : 2 / 30 .

(6) ديوانه : 35 .

(7) شرح القصائد : 38 ، وينظر : 18 .

فعل ما لم يُسمَ فاعله

وهو اصطلاح يطلق على الفعل الذي " استغنى عن فاعله فأُقيم المفعول مقامه وأُسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَل إلى فُعِل " [1] . وقد استعمل البصريون عدة تسميات للدلالة عليه ، فسيبويه سمّاه (فعل المفعول) ، إذ قال في نحو : ر كُسِيَ عبدُ اللهِ الثوبَ ، وأُعطِي عبدُ اللهِ المالَ) : " رفعت عبد الله ههنا كما رفعته في ضُرِبَ حين قلت : ضُرِبَ عبدُ اللهِ .... ، وانتصب الثوب والمال ؛ لأنَّهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل " [2] . وأطلق عليه المبرد (فعل ما لم يُسمَ فاعله) [3] . واصطلح عليه ابن السراج بـ(الفعل المبني للمفعول) [4] إلى جانب استعماله اصطلاح (ما لم يُسمَ فاعله) [5] .

أمَّا الكوفيون فقد استعملوا هذا المصطلح ، فأورده الفراء في معانيه ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ** ﴾ [6] : " وقد قرأ بعضهم [7] (إنَّما حُرِّم عليكم الميتةُ) ، ولا يجوز ههنا إلاَّ رفع الميتة والدم ؛ لأنَّك إنْ جعلت (إنَّما) حرفاً واحداً رفعت الميتة والدم ؛ لأنَّه فعل لم يُسمَ فاعله " [8] . وقد تابعه في استعماله المصطلح السابق ، ابن السكيت [1] ، وأبو العباس ثعلب [2] ، والطبري [3] .

---

(1) المفصل في علم العربية : 2 / 151 ، وينظر : الكافية في النحو : 1 / 83 ، وشرح جمل الزجاجي : 1 / 534 .

(2) الكتاب : 1 / 41 – 42 .

(3) ينظر : المقتضب : 3 / 314 .

(4) ينظر : الاصول في النحو : 1 / 86 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 237 .

(6) البقرة : 173 .

(7) ينظر : املاء ما من به الرحمن : 1 / 76 .

(8) معاني القرآن : 1 / 101 ، وينظر : نحو القراء الكوفيين : 346 ، وقد أشار الفراء في معاني إشارة عابرة إلى البناء للمجهول ، ولكنه لم يستعمله بالمعنى الذي يقصده المحدثون (وينظر : معاني

وفعل ما لم يُسمَ فاعله من المصطلحات التي استعملها ابن الأنباري فقد وضع حداً له ، إذ ذكر أنَّ كلَّ " فعل ما لم يُسمَ فاعله لمّا تضمن معنى الفاعل والمفعول جعل أوله مضموماً في كلِّ حال " [4] ، وقد ذكر تطبيقاً لهذا فقال : " إنَّك إذا قلت : (ضُرِبَ وشُتِمَ) كان الفعل يدل على ضارب ومضروب ، وشاتم ومشتوم ، فضموا أوله لتكون الضمة دالة على اثنين ..... " [5] .

ومن هذا يتضح أن الحد عنده اصطلاح فكري ، والتمثيل له تثبيت وتوضيح ، و قد كان التمثيل مما يقال ويستعمل ، أمَّا التعليل لهذا التمثيل فكان فيه ما هو خارج عن الحد ، ولكنَّه تعليمي إنْ صحّ القول .

وقد تردد هذا المصطلح في مواضع كثيرة من تآليفه مصحوباً بتطبيقات ، وأحكام عامة ، وتعليلات شتى ، فقد ذكر في بعض هذه المواضع أنَّ " ألف المخبر في فعل ما لم يُسمَ فاعله لا تكون إلاَّ مضمومة قلّت حروف الماضي أو كثرت ، كقولك : أُكرِم أو أُضرِب ، واُستخلِص " [6] . وجاء في موضع آخر أنَّ " ألف ما لم يُسمَ فاعله تكون في أربعة أمثلة ، في أفعل ، وافتعل ، واستفعل ، وانفعل ، وقد تكون في فعل غير لازمة له " [7] ، وثمة مواضع كثيرة [8] .

القرآن : 3 / 184) .

(1) ينظر : إصلاح المنطق : 143 .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 250 .

(3) ينظر : جامع البيان : 2 / 499 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 200 .

(5) المصدر نفسه : 1 / 199 ، وينظر : كتاب شرح الألفات : 452 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 188 ، وكتاب شرح الألفات : 450 .

(7) كتاب شرح الألفات : 450 – 451 ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 152 .

(8) ينظر : المذكر والمؤنث : 2 / 68 ، وشرح القصائد : 13 ، 48 ، 94 ، 111 ، 166 ، 168 ، 169 ، 223 ، 264 ، 271 ، 279 ، 304 ، 318 ، 344 ، 352 ، 396 ، 434 ، 477 ، 481 ، 482 ، 497 .

ومما تقدم يتضح أنَّ هذا الاصطلاح كان مستقراً وناضجاً ؛ لذا حظي بقبول النحاة ، فاستعمله المتقدمون منهم والمتأخرون [1] .

الفعل الواقع وغير الواقع

الواقع في الاستعمال اللغوي مشتق من (وقع) ، يقال : وقع الشيء يقع وقوعاً سقط ، ووقعتُ من كذا وعن كذا ، أي سقطت [2] ، وهو في الاصطلاح " ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه ، وقيل : هو ما نصب المفعول به " [3] . أمَّا غير الواقع فيطلق على الفعل الذي لا مفعول له [4] ، والواقع وغير الواقع هما من المصطلحات التي وردت عند الخليل ، وقد وردا في قوله : " اللعوق : اسم كلِّ شيء يُعلق من حلاوة أو دواء ، لعقته ألعقه لعقاً لا تُحرّك مصدره ؛ لأنَّه فعل واقع .... ، وأمَّا عَجِل عَجلاً ، ونَدِم نَدماً فيُحرَّك ؛ لأنَّك لا تقول : عجلت الشيء ولا ندمته ؛ لأنَّ هذا فعل غير واقع " [5] . وذكر من مرادفاتهما (المتعدي واللازم) قائلاً : " المعك : دلكك الشيء في التراب ، والتمعك الفعل اللازم ، والتمعيك متعدٍ " [6] .

وتابعه البصريون في استعماله المصطلحين الأخيرين ، فاستعمل سيبويه اصطلاح المعتدي ، إذ قال : " و ما جرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا الصفات التي هي من لفظ أحداث الأسماء.... وهي التي تبلغ أنْ

---

(1) ينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 2 / 415 ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : 82 ، وشرح المقدمة المحسبة : 2 / 370 ، والاقتضاب في شرح أدب الكُتاب : 2 /219 ، وأسرار العربية : 65 ، والمرتجل : 119 ، وشرح الوافية نظم الكافية : 385 ، والمقرب : 1 / 79 .

(2) ينظر : مقاييس اللغة (وقع) : 6 / 133 – 134 ، ومختار الصحاح (وقع) : 732 ، والقاموس المحيط (وقع) : 3 / 96 .

(3) التعريفات : 201 .

(4) ينظر : شرح الحدود النحوية : 84 .

(5) العين : 1 / 166 .

(6) العين : 1 / 210 ، وينظر : المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين : 61 ، د . صاحب أبو جناح ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد الأول ، 1994م .

تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تريد بها ما تريد بالفعل المعتدي إلى مفعول مجراها ..... " [1] . وأطلق عليه أيضاً (المجاوز) [2] ، و(الفعل الذي أنفذ إلى مفعول) [3] ، ولم يرد لديه مصطلح (اللازم) ، ولكنَّه عبّر عنه بـ(الفعل الذي لا يتعدى) [4] ، و (غير المتعدي) [5] . واصطلح عليهما المبرد بـ(الفعل المتعدي) [6] ، و (الفعل غير المتعدي) [7] ، وتابعه ابن السراج في هذا [8] .

واستعمل الكوفيون هذين المصطلحين ، فقد ذكرهما الفراء في معانيه ، إذ قال : " وما كان أوله واواً مثل وزنت ، وورثت ، ووجلت ، فالمفعل فيه اسماً كان أو مصدراً مكسور ، مثل قوله : ﴿ **أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِداً** ﴾ [9] ، وكذلك يَوْحَل ويَوْجَل المفعل منهما مكسور في الوجهين ....، وإنَّما كسروا ما أوله الواو ؛ لأنَّ الفعل فيه إذا فُتِح يكون على وجهين . فأمَّا الذي يقع فالواو منه ساقطة ، مثل وزن يزن . والذي لا يقع تثبت واوه في يفعل . والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع " [10] .

وهناك من ذهب إلى القول بأنَّ مصطلحي (الواقع وغير الواقع) هما من استعمالات الفراء الخاصة [11] ، ويبدو أنَّ هذا القول غير دقيق وذلك ؛ لأنَّ الخليل قد سبق الفراء في استعمالهما كما سبق ذكره . وقد تابع الفراء في استعماله المصطلحين السابقين ابن السكيت [12] ، وأبو العباس ثعلب [1] ، والطبري [2] .

---

(1) الكتاب : 1 / 33 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 37 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 148 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 41 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 42 .

(6) ينظر : المقتضب : 3 / 189 .

(7) ينظر : المصدر نفسه 3 / 187 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 202 .

(9) الكهف : 48 .

(10) معاني القرآن : 2 / 150 .

(11) ينظر : مصطلح النحو الكوفي (دلالة ونسبة) : 157 ، د . عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية(ابن رشد) ، جامعة بغداد ، العدد الرابع والعشرون ، 2001 م .

(12) ينظر : إصلاح المنطق : 215 ، وابن السكيت اللغوي : 319 .

وإذا ما وقفنا عند ابن الأنباري فإنَّنا نجده يستعمل اصطلاح (الواقع) وما اشتق منه نحو : (أوقع ، ووقوع) مقابلاً للازم ورديفاً للمعتدي ، ويبدو أنَّ الذي سوّغ له هذا الاستعمال الصلة المباشرة بين المعنى اللغوي (للواقع) وبين مدلوله الاصطلاحي . وفي ضوء هذه الصلة فقد أُختير الواقع وكأنَّ هناك إسقاط شيء على شيء لإحداث أثر في المسقط عليه ؛ ولذا جاء الواقع من وقوعه على المفعول به " . [3]

وكذلك استعمل (غير الواقع) وأراد به اللازم ، فقال عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

ومَنْ يجعل المعروفَ من دون عرضهِ يفره ومَنْ لا يتقِ الشتمَ يُشتمِ [4]

" ويفره جواب الجزاء علامة الجزم فيه سكون الراء ، وكان الأصل فيه يوفره ، فحذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء كما حذفت من يزن ويلد ، وقال الكسائي : حذفت الواو فرقاً بين الواقع وغير الواقع ، فالواقع قولك : يزن الأموال ، ويلد الأولاد وغير الواقع وجل يوجل ، ووحل يوحل " [5] .

وقال في معرض ردّه على مَنْ قال إنَّ (سلسبيلاً) في قوله تعالى :﴿ **عَيْناً فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلاً** ﴾ [6] تعني : سل ربّك سبيلاً إلى هذه العين : " وهذا عندنا خطا ؛ لأنَّه لو كان كذلك لقطعت اللام من السين ولم توصل بها ولبقي (تُسمى) غير واقع على منصوب ، وسبيله أنْ يصحبه المنصوب ، كقولك : المرأة تُسمى هنداً ، والجارية تُسمى جملاً ... " [7] .

---

(1) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 656 .

(2) ينظر : جامع البيان : 29 / 9 .

(3) المصطلح الصرفي في العين والكتاب ودقائق التصريف : 182 – 183 .

(4) ديوانه : 13 .

(5) شرح القصائد : 287 .

(6) الإنسان : 18 .

(7) الزاهر : 2 / 208 .

ووجدناه يستعمل مشتقات هذا الاصطلاح في عدة مواطن من تآليفه ، ومن ذلك قوله عند عرضة لقوله تعالى : ﴿ **وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ** ﴾ [1] : " كان عاصم والأعمش وأبو عمرو والكسائي يقولون : (كالوهم) حرف واحد ، والحجة في هذا أنَّ المعنى : (كالوا لهم أو وزنوا لهم) فحذفت اللام ، وأُوقع الفعل على (هم) فصارا حرفاً واحد " [2] . وقوله في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **قَالُوا سَلاماً** ﴾ [3] : " وقف حسن على أنْ تنصب السلام بوقوع الفعل عليه " [4] . وقيل : يجوز أنْ يكون (سلاماً) منصوب ؛ لأنَّه مُعبَّر به عن الجملة ، كما يقال: فلان يُقرؤك السلام ، أي سلام عليك [5] ، ويجوز أنْ يكون منصوباً على المصدر ، أي سلّموا سلاماً [6]. وكذلك قوله في أثناء شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

فلا تكتمن اللهَ ما في صدوركُم ليخفى ومهما يُكتمِ اللهُ يعلمِ [7]

" وما نصب بوقوع الفعل عليه ... " [8] .

وفضلاً عن مصطلح (الواقع) ورد لديه اصطلاح (التعدي) ، والذي يعني " مجاوزة الشيء إلى غيره ، يقال : عدّيته فتعدى إذا تجاوز " [9] . وقد ذكر هذا الاصطلاح في مواضع قليلة ، إذ نصَّ عليه في قوله : " واشتقاق الجن من قول العرب : قد جنَّ عليه الليل وأجنَّه ، وربما قالوا : جنَّه فاسقطوا الألف وعدّوا الفعل " [10] . وللدلالة على اللازم استعمل مصطلح (لا يتعدى) ، فقال في الآية

---

(1) المطففين : 3 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 345 ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : 177 ، وشرح المقدمة المحسبة : 2 / 269 .

(3) هود : 69 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 906 ، وينظر : 665 ، 1 / 183 .

(5) ينظر : الكافية في النحو : 2 / 289 .

(6) ينظر : المغني في النحو : 3 / 333 .

(7) ديوانه : 8 .

(8) شرح القصائد : 266 ، وينظر : 111 ، 265 ، 271 ، 473 .

(9) الكليات : 2 / 102 ، وكان الدكتور مصطفى جواد يرى أنَّ الأصل في الأفعال التعدي ؛ لأنَّ الحياة على اختلاف أنواعها وتباين طرائقها تعتمد على التعدي ، وأنَّ اللزوم عارض طارئ (ينظر : المباحث اللغوية في العراق : 9) .

(10) الزاهر : 2 / 334

الكريمة : ﴿ **وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا** ﴾ [1] : "... وقرأ أبو عمرو[2]: أمَرْنا مترفيها على معنى أكثرنا . وقرأ الحسن [3] : أمِرْنا مُتَرفيها بكسر الميم ، وكان الفراء [4] يُضعِّف هذه القراءة ؛ لأنَّ أمِر لا يتعدى إلى مفعول " [5] .

ورأيناه في بعض المواضع يستعمل مصطلحي(ينصب) و (لا ينصب) ، إذ أراد بالأول منهما المتعدي ، وقصد بالثاني اللازم ، أي أنَّه نظر إلى عمل كلِّ فعل من هذه الأفعال أو الأثر الذي يتركه العامل (الفعل) ، فالملاحظة الشكلية هي الأخرى من وسائله لتحديد الاصطلاح وإطلاق التسميات ، ويتضح ذلك في قوله : " ويقال : سَفَه عبدُ الله ، وسَفُه عبدُ الله ، وسَفِه عبدُ الله رأيه ، ولا يجوز : سَفُه عبدُ الله رأيه بضم الفاء مع النصب ؛ لأنَّ فَعُل لا ينصب ، وفَعِل ، وذلك أنَّك تقول : عَلِمَ اللهُ علماً ، ولا تقول : كَرُم عبدُ الله أخاك " [6] . وهكذا يبدو أنَّ ابن الأنباري قد فضّل استعمال مصطلح الواقع على اصطلاح المعتدي ، مستفيداً من العلاقة الوثيقة بين المعنى اللغوي وبين مدلوله الاصطلاحي ، ويتبين ذلك من كثرة المواضع التي استعمل فيها هذا الاصطلاح موازنة بغيره مما ذكرنا .

الحرف

الحرف لغةً : الطرف والجانب ، و" حرف كلِّ شيء حده وناحيته وطرفه " [7] ، ومنه الوجه ، تقول : هو من أمره على حرف واحد ، ويقال للناقة حرف ، وهي الضامر شُبهت بحرف السيف [8]. والحرف " واحد حروف التهجي

---

(1) الإسراء : 16

(2) ينظر : السبعة في القراءات : 379 ، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : 282 .

(3) ينظر : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : 162 .

(4) ينظر : معاني القرآن : 2 / 119 .

(5) الزاهر : 1 / 510 .

(6) المصدر نفسه : 1 / 499 .

(7) جمهرة اللغة (حرف) : 2 / 138 .

(8) ينظر : مقاييس اللغة (حرف) : 2 / 42 .

، والحرف : الأداة التي تُسمى الرابطة ؛ لأنهَّا تربط الاسم بالاسم والفعل بالفعل كـ(عن وعلى) ونحوهما " [1]. وبناءً على هذا المعنى سُميت حروف المعجم حروفاً ؛ لأنَّها جهات للكلم ونواحٍ كحروف الشيء وجهاته المحدقة به . ومن هذا سمّى أهل العربية أدوات المعاني حروفاً ؛ لأنهَّا تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر ، فصارت كالحروف والحدود له [2]. وقيل : إنَّما سُمي هذا النوع حرفاً " لاستغناء الاسم والفعل عنه إذا ائتلفا فكأنَّه صار بمنزلة الآخِر ، وآخِر كلِّ شيء حرفه " [3]. وهو في اصطلاح النحاة " ما دلّ على معنى في غيره " [4] .

وعرّفه بعض المحدثين بأنَّه العلامة الكتابية التي تستعمل في أية لغة للدلالة على أصوات معينة [5] ، والحروف في ضوء هذا التعريف تشكل وحدات من نظام ، وهذه الوحدات أقسام ذهنية لا أعمال تطبيقية . والحرف من المصطلحات التي ورد ذكرها في الصحيفة التي دفعها الإمام علي – عليه السلام – إلى أبي الأسود الدؤلي كما تشير إلى ذلك الروايات التي تناقلت أخبارهما [6].

وقد ورد هذا الاصطلاح عند الخليل ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في قوله : " فإذا سُئلت عن كلمة وأردت أنْ تعرف موضعها ، فانظر إلى حروف الكلمة " [7] . واستعمل البصريون مصطلح (الحرف) ، فقد ذكره سيبويه وحدد معناه

---

(1) لسان العرب (حرف) : 9 / 41 .

(2) ينظر : سر صناعة الإعراب : 1 / 16 – 17 .

(3) شرح ملحة الإعراب : 4 ، وقيل : " وسُمي حرفاً لكثرة معانيه من قولهم : رجل محترف إذا كان متفننا في الصناعة " (المغني في النحو : 1 / 178) .

(4) التفاحة في النحو : 14 ، والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : 74، والمفصل في علم العربية :136/2 ، وشرح المفصل : 2/8 ، وشرح شذور الذهب : 14 ، وهمع الهوامع : 4/1 ، وشرح الحدود النحوية : 51 .

(5) ينظر : دراسات في علم اللغة : 76 .

(6) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : 21 ، ومعجم الأدباء : 49/14 – 50 ، ووفيات الأعيان : 216/2 .

(7) العين : 1 / 47 .

قائلاً : " وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " [1] . وورد ذكره أيضاً عند المبرد [2] ، وابن السراج [3] .

أمّا الكوفيون فقد استعملوا هذا المصطلح أيضاً ، فأورده الفراء في مواضع متفرقة من معانيه ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة :﴿ **وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ** ﴾ [4] : " نقصت الألف من قوله (بم) ؛ لأنَّها في معنى بأيّ شيء يرجع المرسلون ، وإذا كانت (ما) في موضع (أي) ثم وصلت بحرف خافض نقصت الألف من (ما) ليُعرف الاستفهام من الخبر " [5]. وكذلك استعمله أبو العباس ثعلب [6] ، والطبري [7].

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل الحرف إفراداً وجمعاً للقلة والكثرة ، إذ ترددت في مواضع كثيرة من تآليفه مصطلحات (الحرف والأحرف ، والحروف) ، فقد استعملها بدلالات كثيرة ، وأفاض في استعمالها للتعبير عن هذه الدلالات . ففي كثير من هذه المواضع وجدناه يستعملها للدلالة على الرمز الكتابي في بناء وتركيب المفردة أو الصيغة ، وقد جاء ذلك في نصوص كثيرة ، منها قوله : " وكلّ جمع بعد الألف منه ثلاثة أحرف أو حرفان أو حرف مشدّد لا يجري في معرفة ولا نكرة . فالذي بعد الألف منه ثلاثة أحرف ، قولك : قناديل ودنانير ومناديل ، والذي بعد الألف منه حرفان قول الله تعالى :﴿ **لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ** ﴾ [8] لم يُجرِ (صوامع) ؛ لأنَّ بعد الألف حرفيين ... ، والذي

---

(1) الكتاب : 1 / 12 .

(2) ينظر : المقتضب : 4 / 188 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 39 .

(4) النمل : 35 .

(5) معاني القرآن : 2 / 292 .

(6) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 159 .

(7) ينظر : جامع البيان : 1 / 131 .

(8) الحج : 40 .

بعد الألف منه حرف مشدّد ، قولك : رمانّ ودوابّ " [1] . وقوله في تعليقه على بيت عنترة :

إذ لا أزالُ على رحالةِ سابحٍ نهدٍ تعاوَرهُ الكماةُ مُكلَّمِ [2]

" والأصل في تعاوره . فاستثقلوا الجمع بين حرفيين متجانسين متحركين ، فحذفوا أحدهما " [3] ، وثمة أمثلة أخرى جاءت بهذا المعنى في تآليفه المختلفة [4] .

وإلى جانب هذه الدلالة ، فقد استعمله بمعنى الصوت ، وقد جاء بهذا المعنى في حديثه عن إدغام اللام ، إذ قال : " إنَّ اللام تندغم في أربعة عشر حرفاً : في التاء والثاء والدال والذال والظاء والنون واللام . وإنَّما اندغمت في هؤلاء الأربعة عشر حرفاً ولم تدغم في سائر الحروف لقربها منها ولبعدها عن غيرها ، الدليل على هذا قوله تعالى : ﴿ **وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ** ﴾ [5] لم تدغم اللام في الحاء لبعد مخرجها منها . وذلك أنَّ اللام من حروف الفم ، والحاء من حروف الحلق . ومثله : ﴿ **وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ** ﴾ [6] لم تدغم اللام في (الكفور) لبعد مخرجها منها ...." [7] . ومن هذا النص يتبين أنَّه كان يخلط بين الصوت والرمز ، شأنه في هذا شأن كثير من النحاة المتقدمين الذين لم يفرقوا بينهما ، كما يفعل المحدثون [8] .

واستعمل (الحرف ، والأحرف ،والحروف) وأراد بها الكلمات أسماء كانت أم أفعالاً ، وقد وردت بهذه الدلالة في نصوص كثيرة جداً نختار منها ، قوله : " قال أبو عبيدة : العرب تترك همز ثلاثة أحرف أصلها الهمز ،

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 371 ، وينظر : 153 ، 163 ، 185 ، 186 ، 187 ، 188 ، 399 ، 420 .

(2) ديوانه : 15 .

(3) شرح القصائد : 343 ، وينظر : 35 ، 44 ، 151 ، 193 ، 398 .

(4) ينظر : كتاب شرح الألفات : 448 ، 450 ، 451 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م ، والمذكر والمؤنث : 1 / 207 ، 223 ، 225 ، 230 .

(5) آل عمران : 14 .

(6) سبأ : 17 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 220 – 221 .

(8) ينظر : علم اللغة العام (بشر) : 85 ، واللغة العربية عبر القرون : 2 .

وهي النبي من أنبأ عن الله عزَّ وجلَّ ، والخابية وهي مأخوذة من خبأت ، والذرية من ذرأ الله تعالى الخلق " [1] . وقوله :" وتبتدئ قوله عزّ وجلّ :﴿ **إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ** ﴾ [2] بالكسر ؛ لأنَّها ألف وصل مبنية على عين الفعل ، وهي الفاء في يصطفي ، ولا تلتفت إلى وقوع الفاء رابعة ؛ لأنَّ الطاء لا يعمل عليها من أجل أنَّ أصل الحرف يصتفي ، يفتعل من الصفوة ، فأُبدلت الطاء من الفاء ؛ لأنَّها أشبه بالصاد ، وأخف على اللسان ...." [3]. وقوله أيضاً : " وكان الكسائي يثبت الهاء في جميع القرآن في الوصل والوقف إلاَّ في حرفيين في سورة البقرة : ﴿ **لَمْ يَتَسَنَّهْ** ﴾ [4] ، وفي سورة الأنعام ﴿ **فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ** ﴾ [5] فكان يحذف الهاء منهما في الوصل ويثبتها في الوقف " [6] ، ومثل هذا كثير [7] .

وتردد لديه اصطلاح (حرف واحد) وأراد به كلمة واحدة ، فقال في أثناء تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ** ﴾ [8] : " فإنْ قال قائل : لِمَ وصلوا الياء بالكاف فجُعلا حرفاً واحداً وهما حرفين ؟ قيل له : لمّا كثر بهما الكلام جعلا حرفاً واحداً كما جعلوا ﴿ **يَبْنَؤُمَّ** ﴾ [9] في المصحف حرفاً واحداً ، وهما حرفان لكثرتهما .... " [10] .

---

(1) شرح القصائد : 458 ، وينظر : 18 ، 154 ، 164 ، 171 ، 413 .

(2) الأعراف : 144 .

(3) كتاب شرح الألفات :290 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج2 ، 1959م .

(4) البقرة : 259 .

(5) الأنعام :90 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 205/1 ، وينظر : 118 ، 144 ، 154 ، 243 ، 249 ، 256 ، 265 ، 266 ، 269 ، 284 ، 286 ، 304 ، 305 ، 313 ، 314 ، 318 ، 327 ، 330 ، 335 ، 336 ، 353 .

(7) ينظر : الأضداد :1 ، 3 ، 4 ، 8 ، 11 ، 13 ، 16 ، 21 ، 27 ، 32 ، 35 ، 45 ، 50 ، 56، 72 ، 82 ، 86 ، 91 ، 95 ، والمذكر والمؤنث : 422/1 ، وكتاب مرسوم الخط : 24 ،25 ، 38 ، 39 ، وجزء مستخرج من كتاب الهاءات : 71 ، 72 ، مجلة البلاغ ، العدد الخامس ،1976م .

(8) القصص : 82 .

(9) طه : 94 .

(10) إيضاح الوقف والابتداء : 397/1 ، وينظر : 126، 130 ، 136 ، 140 ، 141 ، 145 ، 147 ، 155 ، 219 ، 271 ، 287 ، 295 ، 328 ، 329 ، 334 ، 335 ، 336 ، 340 ، 341 ، 342 ، 345 .

وقال في نص آخر :" وقولهم : هَلُمَّ يا رجل : معنى هَلُمَّ : أقْبِل ، وأصله : أُمَّ يا رجل ، أي : أقصِدْ ، فضموا (هل) إلى (أُمَّ) وجعلوهما حرفاً واحداً " [1] . يتضح من هذا النص أنَّه يتفق مع الكوفيين في رأيهم القائل بأنَّ أصل هَلُمَّ (هل) أُدخلت على (أُمَّ) [2] ، في حين يرى سيبويه أنَّ أصله (لُمّ) أُدخلت عليه (الهاء) ، كما أُدخلت (ها) على (ذا) [3] . وقال شارحاً بيت عنترة :

وكأنَّما تنأى بجانبِ دفِّها الـ وحشيٍّ من هزجِ العشي مُؤوَّمِ [4]

" وكأنَّما حرف واحد لا موضع لها من الإعراب " [5] . وورد عنده أيضاً اصطلاح (من نفس الحرف) وعنى به من نفس الكلمة ، من ذلك قوله :" وتقف على قوله : ﴿ **وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيّ** ﴾ [6] بالنون ؛ لأنَّها من نفس الحرف " [7] .

ووجدناه يستعمل الحرف بمعنى القراءة القرآنية ، وقد جاء بهذا المعنى في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **عَلَيْهِمْ مُؤْصَدَةٌ** ﴾ [8]، إذ قال : " كان بعض القراء لا يهمز (مؤصدة) ، يقول : هي من أوصدت مثل أوقدت . فلو قرأ قارئ على معلم بحرف همزة ، فلم يهمز (مؤصدة) في السكت ...." [9]. وأطلقه أيضاً على الكلم التي يكون لها معنى في غيرها ، والتي اصطلح بـ(حروف المعاني) ، فذهب إلى القول :" ولا يتم الكلام على الحكاية دون المحكي ، ولا على (قد وسوف ولمّا وإلاَّ وثم) ؛ لأنهنَّ حروف معانٍ تقع الفائدة فيما بعدهن " [10] .

وكانت الحروف عنده واضحة ، ودلالالتها حاضرة فمن أنواع الحروف التي استعملها هي حرف الرد ، وقد نصّ على هذا في حديثه عن

---

(1) الزاهر : 2 / 265 ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : 421 .

(2) ينظر : الصاحبي : 279 ، والكافية في النحو : 2 / 72 – 73 .

(3) ينظر : الكتاب : 3 / 332 .

(4) ديوانه : 14 .

(5) شرح القصائد : 327 ، وينظر : 164 ، 173 ، 320 ، 331 ، 397 .

(6) آل عمران : 146 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 382 ، وينظر : 308 – 309 .

(8) الهمز : 8 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 402 ، وينظر : 179 .

(10) المصدر نفسه : 1 / 119 .

الآية الكريمة : ﴿ **كَلَّا بَلْ لا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ** ﴾ [1] : " قال الفراء : (كلا) بمنزلة (سوف) ؛ لأنَّها صلة ، وهي حرف رد . فكأنَّها (نعم) ، و (لا) في الاكتفاء " [2] .

وفي وظيفة هذه الحروف نراه يدرك ما يجري داخل هذا النظام ، ويُنظّر له بملاحظة العلاقات التي يتضمنها النص في السياق ، فهنا يرى أنَّ هناك حروفاً لا يليها إلاَّ الفعل نحو : حروف الاستفهام ، وحروف الجزاء ، ومنها ما لا يدخل إلاَّ على الأسماء نحو : حروف الخفض ، ومنها أيضاً حروف تدخل على الأسماء والأفعال نحو : حروف النسق ، وحروف الجحد . وقد أفردنا لكلِّ نوع منها مبحثاً ، مستعرضين فيه مفهومه ودلالته في ضوء النصوص المستقرأة من تآليفه المختلفة .

الأداة

الأداة لغة: الآلة وهي مأخوذة من (أدو) ، و" لكلِّ ذي حرفة أداة هي آلته التي تقيم حرفته ، وأداة الحرب سلاحها.... والأداوة للماء ، وجمعها أداوي" [3] . وتطلق في اصطلاح النحاة على الحرف [4] ، وقيل : " هي روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها " [5] .

والأداة من المصطلحات التي ذكرها الخليل في العين ، فقال مبيناً وظيفة إحدى الأدوات من حيث الإعراب : " للعرب في حيث لغتان واللغة العالية : حيثُ الثاء مضمومة وهو أداة للرفع يرفع الاسم بعده ...." [6] . وقد ورد هذا الاصطلاح عند

---

(1) الفجر : 17 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 421 .

(3) تهذيب اللغة (أدو) : 231/14 ، وينظر : مقاييس اللغة (أدو) : 73/1 ،ومختار الصحاح (أدو) :11 .

(4) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون : 142/1.

(5) دراسات في الأدوات النحوية : 24 ، وقد أطلق على الأداة تسميات أخرى ، فبعضهم يسمي الأداة عاقداً (ينظر : معاني الحروف (الرماني) : 168) ، واصطلح عليها بعض المحدثين : (ألفاظ الارتباط) ، (ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية : 168) .

(6) العين : 285/3 ، وينظر : المصطلحات اللغوية والنحوية في كتاب العين : 50 ، د. صاحب أبو جناح ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد الأول ، 1994م .

البصريين . فاستعمله سيبويه بمعناه اللغوي ولم يُرد به مصطلحاً مرادفاً لحروف المعاني ، فقد ذكره في باب القسم قائلاً : " للقسم والمُقسم به أدوات في حروف الجر وأكثرها الواو، ثم الباء يدخلان على كلِّ محلوف به " [1]. وبهذا المعنى ورد عند المبرد [2]، واستعمله أيضاً للدلالة على حروف المعاني[3]. وكان ابن السراج متابعاً للمبرد في استعماله هذا المصطلح بالدلالة السابقة [4] .

وكذلك استعمله الكوفيون ، فقد رُوي عن الكسائي أنَّه استعمل اصطلاح (الأداة) ، وقد ذكر ذلك ابن خالويه (ت 370هـ) في حديثه عن (بسم الله الرحمن الرحيم) ، إذ قال : " بسم جُر بباء الصفة وهي زائدة . فإنْ قيل : ما موضع الباء من (بسم الله) ؟ .... قال الكسائي : لا موضع للباء ؛ لأنَّها أداة " [5]. ويبدو أنَّ الكسائي أراد بـ(الأداة) في هذا النص حرف الجر الزائد .

وتوسع الفراء في استعماله هذا الاصطلاح ، إذ أطلقه على الأحرف المقطعة في بدايات السور ، فقال في تعليقه على قوله تعالى :﴿ **ص وَالْقُرْآنِ** ﴾ [6] :" جزمها القُراء ، إلاَّ الحسن فإنَّه خفضها بلا نون لاجتماع الساكنين .كانت بمنزلة من قرأ (نونَ والقلم) و (ياسين والقرآن الحكيم) جعلت بمنزلة الأداة...." [7] . واستعمله أيضاً بمعنى حروف المعاني ، إذ قال في الآية الكريمة :﴿ **يس . وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ** ﴾ [8]: ".... القراءة بوقف النون من (يس) . وقد سمعت من العرب من ينصبها فيقول : (ياسينَ والقرآنِ الحكيم) كأنَّه يجعلها متحركة كتحريك الأدوات إذا سُكِن ما قبلها ، مثل ليت ولعل ينصب منها ما سُكِن الذي يلي آخِر حروفه " [9].

---

(1) الكتاب : 496/3 .

(2) ينظر : المقتضب : 80/4 ، والخلاف النحوي في معاني الأدوات وإعرابها : 27 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 46/2 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 45/1 .

(5) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : 9 .

(6) ص : 1 .

(7) معاني القرآن : 396/2 .

(8) يس : 1 ، 2 .

(9) معاني القرآن : 371/2 .

وفضلاً عن ذلك فقد أطلقها على (اسم الفعل) ، ويتضح هذا في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** ﴾ [1]، إذ قال : " لو لم تكن في (ما) اللام كان صواباً : ودخول اللام عربي .... ومن أدخل اللام قال هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب " [2].

وهناك من ذهب إلى القول بأنَّ لفظة الأداة وردت أول مرة عند الفراء [3] . ويبدو أنَّ صاحب هذا القول قد جانبه الصواب وذلك ؛ لأنَّ الأداة من المصطلحات التي تردد ذكرها عند الخليل كما سبق بيان ذلك . وكذلك استعملها للدلالة على حروف المعاني ابن السكيت [4] ، و أبو العباس ثعلب [5] ، والطبري [6].

وإذا ما انتقلنا إلى ابن الأنباري فإنَّا نجده يستعمل مصطلح (الأداة) [7] بأكثر من دلالة ، إذ استعمله وأراد به القسم الثالث من أقسام الكلمة بعد الاسم والفعل ، وقد جاء هذا المعنى في عدة نصوص ، منها قوله : " واعلم أنَّ (حتى) لا يجوز أن تُمال إلى الكسرة ؛ لأنَّها أداة بمنزلة (إلاَّ) و (أمَّا) والإمالة ممتنعة من الأدوات متلئبة في الأسماء والأفعال ...." [8]. وقوله في أثناء شرحه بيت عمرو بن كلثوم :

ومِنّا قبلَهُ الساعي كليبٌ فأيُّ المجدِ إلاَّ قد ولينا[9]

---

(1) المؤمنون : 36 .

(2) معاني القرآن : 235/2 ، وينظر : الأدوات النحوية عند الكوفيين : 8 .

(3) ينظر : المسائل الخلافية في الأدوات والحروف : 4 .

(4) ينظر : إصلاح المنطق : 90 .

(5) ينظر : مجالس ثعلب : 189/1 .

(6) ينظر : جامع البيان : 118/23 .

(7) أطلق بعض المتأخرين هذا الاصطلاح على بعض الأبواب النحوية كما فعل السيوطي (ت 911 هـ) ، إذ أطلقه على النواسخ (ينظر : همع الهوامع : 111/1) ، وعدَّ بعض المحدثين الأداة قسما رابعاً من أقسام الكلام بعد الاسم والفعل والحرف (ينظر : من أسرار اللغة : 207) .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 412/1 ، وينظر : 300 ، 413 ، 609/2 .

(9) شرح القصائد : 407 .

" وقال هشام بن معاوية : أنشد الكسائي هذا البيت برفع (أي) بما عاد من الهاء المضمرة ، أراد فأي المجد إلاَّ قد وليناه... والصواب عندي رواية الكسائي ؛ لأنَّ إلاَّ أداة مانعة تمنع ما بعدها من نصب ما قبلها " [1] ، وثمة نصوص أخرى [2] .

ولم يكتفِ باستعمال المصطلح ، وإنمَّا كان يحدد العلامات التي يُعرَف بها من غيره ، وقد نصّ على ذلك قائلاً : " وتعرف الأدوات بافتتاح الكلام بها ، وبأنَّها لا يصحبها خبر لها يرفعها ، ولا يقع بها خبر تخبر عنه . فينصبها ولا يدخل عليها حرف خفض فيكسرها " [3].

ووجدناه يستعمله ويريد به اسم الفعل متابعاً في هذا الفراء ، ونستدل على ذلك من قوله : " ويقال للرجلين وللرجال وللمؤنثة والمؤنثات : هَلُمَّ يا رجلان ، وهَلُمَّ يا رجال ، وهَلُمِّ يا امرأة ، وهَلُمَّ يا نسوة . فيُوحد هلّم ؛ لأنَّه مزال عن تصرف الفعل فشُبه بالأدوات ، كقولهم : صَهْ ومَهْ وإيه وإيهاً ... " [4] . وقوله في حديثه عن (شتان) : " معناه مختلف ما بينهما ، وفيه ثلاثة أوجه ... فمَنْ قال : شتان أخوك وأبوك رفع الأخ بشتان ، ونسق الأب على الأخ ، وفتح النون من شتان لاجتماع الساكنين وشبهها بالأدوات " [5].

ويتضح مما تقدم من النصوص أنَّ الأداة في استعمال ابن الأنباري كانت تدور حول معنيين أحدهما حروف المعاني ، والآخر أسماء الأفعال . فقد نظر إلى عمل الأداة وبناءً على هذا العمل أو عدمه كانت دلالة هذا الاصطلاح تتحدد لديه .

---

(1) المصدر نفسه : 407 .

(2) ينظر : الزاهر : 282/1 ، والمذكر والمؤنث : 206/1 ، 207 .

(3) كتاب شرح الألفات : 457 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959م .

(4) الزاهر : 2 / 265 .

(5) المصدر نفسه : 1 / 602 ، وينظر : 282 .

حروف الجحد

حروف الجحد من المصطلحات التي ذكرها الخليل في العين قائلاً : " لمْ خفيفة من حروف الجحد بُنيت كذلك " [1] . وجعل من مرادفاتها حروف النفي ، إذ قال : " لا : حرف يُنفى به ويجحد وقد تجيء زائدة " [2] . واقتبس منه البصريون اصطلاح (حروف النفي) ، فأفرد له سيبويه باباً في كتابه قال في مبتدئه : " هذا باب حروف أُجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي ، وهي حروف النفي .... " [3] . وتابعه في هذا المبرد [4] ، وابن السراج [5] .

واستعمل الكوفيون مصطلح (حروف الجحد) ، فذكره الفراء في معانيه ، إذ قال بعد أنْ أورد البيت الآتي :

وما بالربعِ من أحدٍ إلاَّ أواري ما إنْ لا أُبينّها

"جمع في هذا البيت بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد لا وإنْ وما " [6] . وتابعه في استعمال هذا الاصطلاح ابن السكيت [7] ، وأبو العباس ثعلب [8] ، واستعمله الطبري [9] أيضاً ، فضلاً عن استعماله (حروف النفي) [10] .

وإذا ما وصلنا إلى ابن الأنباري فإنَّنا نجده يستعمل مصطلح (حروف الجحد) مستفيداً من المعنى اللغوي للجحد وهو الإنكار [11] ، غير أنَّنا لم نره يستعمل

---

(1) العين : 8 / 321 .

(2) المصدر نفسه : 8 / 349 .

(3) الكتاب : 1 / 145 .

(4) ينظر : المقتضب : 4 / 357 .

(5) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 76 ، والمصطلح النحوي في كتاب الأصول : 141 .

(6) معاني القرآن : 1 / 480 .

(7) ينظر : إصلاح المنطق : 379 .

(8) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 159 .

(9) ينظر : جامع البيان : 25 / 12 .

(10) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 81 .

(11) ينظر : الصحاح (جحد) : 2 / 451 ، وتاج العروس (جحد) : 2 / 312 .

المصطلح السابق إلاَّ في موضعين ، أحدهما قوله في معرض ردّه على مَنْ قال : إنَّ معنى قوله تعالى : ﴿ **فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ** ﴾ [1] : فمن كان يخاف لقاء ربّه : " وهذا عندنا غلط ؛ لأنَّ العرب لا تذهب بالرجاء مذهب الخوف إلاَّ مع حروف الجحد" [2] ، والآخر قوله : " وكلّ ألف تدخل على حرف عطف أو حرف جحد في كتاب الله عزَّ وجلَّ فهي ألف تقرير .... " [3] .

ووجدناه في بعض النصوص يحدد هذه الحروف إذ يقول : " والعرب تجحد بـ(ما ، وليس ، ولن ، ولم ، وإنْ الخفيفة) " [4] . وكان في كثير من الأحيان يستعمل للدلالة على هذه الحروف اصطلاح (الجحد) ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، ومما ورد منها قوله في الآية الكريمة :﴿ **مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ** ﴾ [5] : " الوقف على (ما) قبيح ؛ لأنَّها جحد ، وما بعدها مجحود "[6] . وقوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

فقالتْ : يمينَ اللهِ ما لك حيلةٌ وما إنْ أرى عنك الغواية تنجلي [7]

" وما جحد لا موضع لها ، وإنْ جحد أيضاً جمع بينها وبين ما ؛ لأنَّها تخالفها في اللفظ " [8] .

ولم يكتفِ بذلك ، وإنَّما كان يشير إلى بعض ما يتعلق بهذه الحروف من مسائل ، ومن ذلك إشارته إلى قيام بعضها مقام بعض ، ويتضح هذا في قوله معقباً على بيت زهير بن أبي سلمى :

وكانَ طوى كشحاً على مُستكنةٍ فلا هو أبداها ولم يتقدَّمِ [9]

---

(1) الكهف : 110 .

(2) الأضداد : 17 .

(3) كتاب شرح الألفات : 449 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959م .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 139 .

(5) المائدة : 117 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 139 ، وينظر : 496 ، 2 / 725 ، 726 ، 823 ، 906 .

(7) ديوانه : 40 .

(8) شرح القصائد : 53 ، وينظر : 267 ، 340 ، 385 .

(9) ديوانه : 9 .

" ولا معناهـــا لـــم ، كأنَّـــه قـــال : لـــم يُبـــدها لهـــم ، كمـــا قـــال الله عـزَّ وجـلَّ : ﴿ **فَـلا صَـدَّقَ وَلا صَـلَّى** ﴾ [1] ، معنـاه فلـم يصـدق ولـم يصـلِ .

قال الشاعر :

إنْ تغفر اللهَّم تغفر جما وأيُّ عبدٍ لكَ لا ألم

معناه : لم يلمم " [2] . ويطالعنا في مواضع عديدة من تآليفه اصطلاح (التبرئة) الذي عنـى بـه لا النافيـة للجنس ، يقـال : " أبرأتـه مما يلـي عليـه وبرّأتـه تبرئـة ، وبـرئ مـن الأمر يَبرأُ ويَبرءُ " [3] .

وقد ورد هذا الاصطلاح في جملة نصوص نذكر منها قوله في تعليقه على قولـه تعـالى : ﴿ **ذَلِـكَ الْكِتَـابُ لا رَيْـبَ فِيـهِ** ﴾ [4]: " الريب منصوب بلا على التبرئة ، وفيه خبر التبرئة " [5] . وقوله شارحاً بيت زهير بن سلمى :

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يعشْ ثمانينَ حولاً لا أبا لك يسأمِ [6]

" منصوب بلا على التبرئة ، ولك خبر التبرئة " [7]. ويبدو من النصين السابقين أنَّه يتفق مع الكوفيين في أنَّ اسم (لا) النافية للجنس معرب منصوب [8] .

---

(1) القيامة : 31 .

(2) شرح القصائد : 276 ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : 417 .

(3) لسان العرب (برأ) : 1 / 32 .

(4) البقرة : 2 .

(5) الزاهر : 105/1، وينظر :104 ، 149 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 141/1، 118، 487، 489 .

(6) ديوانه : 12 .

(7) شرح القصائد : 228 .

(8) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 1 / 366 ، والكافية في النحو : 1 / 255 .

حروف الجزاء (الشرط)

وهو اصطلاح يطلق على الحروف التي تفيد تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى [1] ، وحروف الجزاء من المصطلحات التي اشترك في استعمالها نحويو البصرة والكوفة . فقد ورد هذا المصطلح عند الخليل ، إذ جاء في قوله : " وأمَّا (بهما) فإنَّ أصلها(ماما) ، ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاء ليختلف اللفظ ، فـ(ما) هي ما الجزاء ، وما الثانية هي التي تزاد لحروف الجزاء ، مثل أينما ، ومتى ما ، وكيفما " [2] . وجعل من مرادفاته (حرف مجازاة) ، إذ قال : " وإنْ خفيفة حرف مجازاة في الشرط..." [3].

وتابعه البصريون في استعماله مصطلحي (حروف الجزاء) ، و(حروف المجازاة) . فذكرهما سيبويه في الكتاب ، فمثال الأول قوله : " فإنْ لم تجزم الآخِر نصبت ، وذلك قولك : أزيد إنْ رأيت تضرب ، وأحسنه أنْ تدخل في رأيت الهاء ؛ لأنَّه غير مستعمل ، فصارت حروف الجزاء في هذا بمنزلة قولك : زيد كم مرة رأيته ...." [4]. ومن أمثلة الثاني قوله : " فإنْ قلت : أيّهم جاءك فاضرب رفعته ؛ لأنَّه جعل جاءك في موضع الخبر ، وذلك ؛ لأنَّ قوله : فاضرب في موضع الجواب ، وأي من حروف المجازاة ... " [5]. وتابع سيبويه في استعماله المصطلحين السابقين المبرد [6] ، وابن السراج [7] .

---

(1) ينظر : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 2 / 23 ، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : 41 ، وقد اصطلح عليها أبو بكر الزبيدي (ت 379 هـ) بعوامل المجازاة (ينظر : الواضح في علم العربية : 94) .

(2) العين : 3 / 358 .

(3) المصدر نفسه : 8 / 396 .

(4) الكتاب : 1 / 133 .

(5) المصدر نفسه : 1 / 136 .

(6) ينظر : المقتضب : 3 / 29 ، 4 / 85 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 139 ، 195 .

واستعمل الكوفيون هذا الاصطلاح أيضاً ، فأورده الفراء في معانيه قائلاً في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ [1]: " في موضع جزم ، وإنْ فُرِّق بين الجازم والمجزوم بـ(أحد) ، وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء ؛ لأنَّها شرط وليس باسم ، ولها عودة إلى الفتح فتلقي الاسم والفعل ... : " [2] . وسمّاها أبو العباس ثعلب (الشروط) [3]. والطبري تابع الفراء في استعماله مصطلح (حروف الجزاء) [4].

أمَّا ابن الأنباري فقد أحصينا له نصوصاً عديدة استعمل فيها هذا المصطلح يمكن تصنيفها على نحو واسع يشمل الحرف والاسم ، ومما ورد منها قوله في حديثه عن ما لا يتم الوقف عليه : " وأمَّا حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها فقوله : ﴿ **وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ** ﴾ [5] ، والوقف على (إنْ) قبيح . والوقف على (يأتِ) قبيح ؛ لأنَّ (يودّوا) جواب الجزاء " [6] . وقوله عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

ومهما تكن عند امرئ من خليقةٍ ولو خالها تخفى على الناسِ تُعلمِ[7]

" قوله (مهما) معناه وما تكن عند امرئ . فأرادوا أنْ يصلوا ما بما التي يوصل بها حروف الجزاء ، كقولك : إمَّا ، ومتى ما ، فثقل عليهم أنْ يقولوا ماما ؛ لاستواء اللفظين ، فأبدلوا من الألف هاء ، ووصلوها بالثانية فقالوا مهما" [8]. وهذا ما ذهب إليه الخليل [9] ، وقيل : هي مركبة من (مَهْ) بمعنى كف و (ما) الشرطية[10] . وقوله أيضاً في تعليقه على بيت الحارث بن حلزة :

---

(1) التوبة : 6 .

(2) معاني القرآن : 1 / 422 .

(3) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 279 ، 2 / 487 .

(4) ينظر : جامع البيان : 2 / 52 .

(5) الأحزاب : 20 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 135 – 136 ، وينظر : 1 / 117 .

(7) ديوانه : 15 .

(8) شرح القصائد : 289 ، وينظر : همع الهوامع : 2/ 58 .

(9) ينظر : الكتاب : 3/ 59–60 ، وتأويل مشكل القرآن : 405 .

(10) ينظر : الكافية في النحو : 2/ 253 .

فاتركوا البغيَ والتعديَ وإمَّا تتعاشوا ففي التعاشي الداءُ [1]

" وإمَّا حرف جزاء ، وما صلة ، والفاء جواب الجزاء " [2] .

ووجدناه في بعض النصوص يشير إلى هذه الحروف بلفظ (الجزاء) ، ومثال ذلك قوله معقباً على بيت زهير بن أبي سلمى :

ومَنْ يغتربْ يحسبْ عدوّاً صديقَهُ ومَنْ لا يُكرِّم نفسَهُ لا يُكرَّمِ [3]

" ومَنْ حرف جزاء ، ويحسب جواب الجزاء .... " [4] . ولم يقتصر في استعماله على هذا الاصطلاح ، وإنَّما استعمل اصطلاحاً آخر ، وهو (حرف الشرط) ، وقد ورد هذا المصطلح في نصوص قليلة ، ومنها قوله في حديثه عن (مهما يكن): " الأصل في : مهما يكن ، ما يكن ، فأرادوا أنْ يزيدوا على (ما) التي هي حرف الشرط (ما) للتوكيد كما زادوا على (إنْ) ما ، فقالوا : إمَّا تزرني أزرك " [5] . وقوله في الآية الكريمة :﴿ **أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعاً** ﴾ [6] : " (أينما) حرف ؛ لأنَّها شرط . وكل ما في كتاب الله من ذكر (أينما) على معنى الشرط لم يصلح الوقف على (أين) دون (ما) .... " [7] .

واستعمل أيضاً اصطلاح (الشرط) وأراد به حرف الشرط ، فقال عند شرحه بيت امرئ القيس :

أفاطمُ مهلاً بعضَ هذا التدلُلِ وإنْ كنتِ قد أزمعتِ صرمي فاجملي[8]

---

(1) ديوانه : 13.

(2) شرح القصائد : 478 .

(3) ديوانه : 15 .

(4) شرح القصائد : 285 .

(5) الزاهر : 2/ 278 .

(6) البقرة :148.

(7) إيضاح الوقف والابتداء :1/ 334 .

(8) ديوانه : 37 .

"وقوله : (وإنْ كنتِ قد أزمعتِ صرمي فاجملي) إنْ شرط .... " [1].

ومما تقدم نخلص إلى أنَّ حرف الجزاء ، وحرف الشرط من المصطلحات المترادفة لدى ابن الأنباري ، إذ أطلقهما على الأدوات التي تعمل على تعليق حدوث فعل على حدوث آخر ، سواء أكانت هذه الأدوات حروفاً أم أسماء .

حروف الخفض

حروف الخفض اصطلاح يطلق على الحروف التي تفيد إيصال معنى الفعل ، أو ما أشبهه إلى اسم بدخولها على ذلك الاسم سواء أكان اسماً صريحاً أم في تأويل الاسم [2]. وقد ورد هذا الاصطلاح عند الخليل ، إذ قال في حديثه عن (بعد) : " فإذا أُلقي عليه من صار في حد الأسماء ، فصار (من) صفة وخفض (بعد) ؛ لأنَّ (من) حرف من حروف الخفض " [3]. واصطلح عليها أيضاً بـ(حروف الصفات) ، ومثال ذلك قوله : " إلى : حرف من حروف الصفات " [4] .

وأطلق البصريون على هذه الحروف مصطلحي (حروف الجر) ، و(حروف الإضافة) ، وقيل : إنَّها سمّيت بحروف الجر ؛ لأنَّها تجر معنى الفعل إلى الاسم ، أو لأنَّها تعمل إعراب الجر .كما سمّيت بعض الحروف حروف النصب

---

(1) شرح القصائد : 44 .

(2) ينظر : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 2/ 32 ، وقد عدّ بعضهم هذه الحروف بمثابة القنطرة وذلك ؛ لأنَّها توصل المعنى من العامل إلى الاسم المجرور (ينظر : النحو الوافي : 2/ 437) .

(3) العين : 2/ 52 .

(4) المصدر نفسه : 8/ 356 ، واستعمل هذا المصطلح أيضاً خلف الأحمر (ت 180هـ) (ينظر : مقدمة في النحو : 43) .

، وبعضها حروف الجزم [1] ، وسمّيت بحروف الإضافة ؛ لأنَّها تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء بعدها [2] .

وقد استعمل سيبويه المصطلحين السابقين قائلاً : " هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها ، وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر ، وأكثرها الواو ، ثم الباء ، يدخلان على كلِّ محلوف به " [3] . وتابعه المبرد في استعماله هذين المصطلحين [4] ، وفضلاً عنهما استعمل اصطلاح (حروف الخفض) [5] . وكان ابن السراج متابعاً للمبرد في استعماله المصطلحات السابقة [6] .

وقد نسب قسم من النحاة المتأخرين مصطلح حروف الإضافة إلى الكوفيين [7] ، وتابعهم في ذلك الدكتور مهدي المخزومي [8] ، ويبدو أنَّ هذا الاصطلاح اصطلاح بصري ؛ لأنَّه من المصطلحات التي وردت لديهم كما سبق ذكره .

أمَّا الكوفيون فقد اصطلحوا عليها بـ(الصفة) أو (حروف الصفات) [9] ، وقد ذهب بعضهم إلى القول بأنَّ اصطلاح (حروف الصفات) صحيح النسبة إلى الكوفيين [10] ، غير أنَّ الصواب قد جانبه في هذا القول ؛ لأنَّ هذا المصطلح هو من

---

(1) ينظر : الكافية في النحو : 319/2 ، وهمع الهوامع : 19/2) .

(2) ينظر : المفصل في علم العربية : 176/2 .

(3) الكتاب : 496/3 .

(4) ينظر : المقتضب : 136/4 .

(5) ينظر : المقتضب : 30/3 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 40/1 ، 225 ، 244 .

(7) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 2/2 ، وحاشية الخضري : 226/1 ، والموفي في النحو الكوفي : 136 .

(8) ينظر : مدرسة الكوفة : 314 .

(9) وقد قيل : إنَّها سُميت بحروف الصفات ؛ لأنَّها تقع صفات لما قبلها من النكرة ، أو لأنَّها تكسب الاسم صفة من الصفات ، فإذا قلت : جلست في الدار ، دلت – في – على أنَّ الدار وعاء للجلوس (ينظر : همع الهوامع : 19/2) .

(10) ينظر : مصطلح النحو الكوفي (دلالة ونسبة) ، د . عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، العدد الرابع والعشرون ، 2001 م .

مصطلحات الخليل كما سبقت الإشارة إلى ذلك ، فقد روى ابن قتيبة (ت 276هـ) عن شيخ الكوفيين – الكسائي– أنَّه استعمل مصطلح (حروف الصفات) ، وأراد به حروف الجر قائلاً : " قال الكسائي : من تدخل على جميع حروف الصفات إلاَّ الباء ، واللام ، وفي " [1] . وذكر الفراء في معانيه مصطلح (الصفات) وقصد به حروف الجر ، إذ قال في قوله تعالى : ﴿ **لا فِيهَا غَوْلٌ** ﴾ [2] : " لو قلت : لا غول فيها كان رفعاً ونصباً ، فإذا حُلتَ بين (لا) وبين الغول بلام ، أو بغيرها من الصفات لم يكن إلاَّ الرفع " [3] . وسمّاها أيضاً بـ(الخوافض) ، فقال في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ** ﴾ [4] : " دخلت الباء في (إلحاد) ؛ لأنَّ تأويله : ومن يُرد بأنْ يلحد فيه بظلم . ودخول الباء في (أنْ) أسهل منه في الإلحاد وما أشبهه ؛ لأنَّ (أنْ) تضمر الخوافض معها كثيراً .... " [5]. وتابع الفراء في استعماله اصطلاح (الصفة) للدلالة على حروف الجر ابن السكيت [6] ، وأبو العباس ثعلب [7] ، والطبري [8] .

وإذا ما اتجهنا إلى ابن الأنباري فإننا نجده يستعمل اصطلاح (حروف الخفض) في عدة مواضع من تآليفه ، إذ قال في أثناء تعليقه على البيت الآتي :

تمشي القطوفَ إذا غنَّى الحداةُ بها مشيَ الجوادِ فبلهَ الجلةَ النجبا

" فنصب ببله على معنى : فدع الجلة النجبا . وقال الفراء : من خفض بها جعلها بمنزلة على ، وما أشبهها من حروف الخفض " [9]. وقال في حديثه عن

---

(1) أدب الكاتب : 392 ، وينظر : مذهب الكسائي في النحو : 110 .

(2) الصافات : 47 .

(3) معاني القرآن : 385/2 .

(4) الحج : 25 .

(5) معاني القرآن : 222/2 .

(6) ينظر : إصلاح المنطق : 299 ، وابن السكيت اللغوي : 319 .

(7) ينظر : مجالس ثعلب : 539/2 ، وابو العباس ثعلب وجهوده في النحو : 222 .

(8) ينظر : جامع البيان : 131/1 ، والطبري النحوي الكوفي من خلال تفسيره : 258 ، د . أحمد خطاب عمر ، مجلة آداب الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد التاسع ، 1978 م .

(9) الزاهر : 192/1 .

الأدوات : " وتُعرف الأدوات بافتتاح الكلام بها ، وبأنَّها لا يصحبها خبر لها يرفعها ، ولا يقع بها خبر تُخبر عنه فينصبها ، ولا يدخل عليها حرف خفض فيكسرها " [1].

ووجدناه في مواضع أخرى يطلق عليها (الصفة أو الصفات) ، ومن ذلك قوله عند شرحه بيت عنترة :

إنْ كنتِ أزمعتِ الفراقَ فإنَّما زُمتْ ركابكُم بليلٍ مُظلمِ [2]

" والفراق منصوب بأزمعتِ والمعنى على الفراق ، فلمّا أسقط الصفة نصب الفراق بالفعل . أنشد الفراء :

نغالي اللحمَ للأضيافِ نياً ونبذلُهُ إذا نضجَ القدورُ

أراد نغالي باللحم فأسقط الصفة ونصب ... " [3] .

ولم يقف عند حد استعمال المصطلح ، بل كان يتعرض لبعض ما يتعلق به من مسائل ، فنراه يشير في بعض المواضع إلى أنَّ هذه الحروف تتناوب [4] فيما بينها فيقوم بعضها مقام بعض ، وقد نصّ على ذلك في قوله : " قولهم : قد فُتّ في عضده ، معناه : كسر من قوته ... ومعنى (في) : من ، والصفات يقوم بعضها مقام بعض " [5]. وهو بهذا يتفق مع الكوفيين في جواز إنابة الحروف بعضها مكان بعض ، وقد رفض البصريون إنابة الحروف مناب بعضها ، فالأصل عندهم في كلِّ حرف أنْ لا يدل إلاَّ على ما وضع له ، ولا يدل على معنى آخر [6].

وفي مواضع أخرى رأيناه يعرض لمعاني بعض هذه الحروف معززاً ما يذهب إليه بالشواهد القرآنية والشواهد الشعرية ، ونستدل على ذلك من نصوصه ، ومما ورد منها قوله : " وقال الله عز وجل:﴿ **وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ**

---

(1) كتاب شرح الألفات : 457 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج3 ، 1959م .

(2) ديوانه : 13 .

(3) شرح القصائد : 303 – 304 ، وينظر : 238 ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج : 117/1 .

(4) وهناك من الباحثين المحدثين من بحث هذه الظاهرة في كتاب سمّاه (تناوب حروف الجر في لغة القرآن) .

(5) الزاهر : 35/2 – 36 .

(6) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 481/2 .

شِفَاءٌ ﴾ [1] ، فـ(من) تحتمل تأويلين : أحدهما التجنيس ، أي نُنزل الشفاء من جهة القرآن ، والتأويل الآخر أنْ تكون (من) مزيدة للتوكيد ، كقوله : ﴿ **قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ** ﴾ [2] وهو يريد يغضوا أبصارهم ، وكقول ذي الرُّمة :

تبسَّمن عن نَور الأقاحي في الثرى وفتّرنَ من أبصار مضروجةٍ نُجلِ [3]

أراد : وفتّرن أبصار مضروجة ... أمَّا قوله : ﴿ **مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ** ﴾ [4] ، فإنَّ (من) تبعيض ؛ لأنَّ العموم في جميع الثمرات لا يجتمع لهم في وقت واحد ، إذ كان قد تقدم منها ما أُكِل ، وزال وبقي منها ما يستقبل ولا ينفذ أبداً ، فوقع التبعيض لهذا المعنى " [5].

وكان في بعض الأحيان يضيف لفظة (الخافض) إلى الصفات ليبين بداهة عمل هذه الحروف ، إذ قال نقلاً عن الفراء في حديثه عن (بله) : " قال الفراء : بله ينصب بها ويخفض ، فمن نصب جعلها بمنزلة دع ، ومن خفض جعلها بمنزلة الصفات الخافضة " [6].

وهكذا يبدو لنا تنوع الاستعمال عنده ، إلاَّ أنَّ هذا التنوع لم يشكل لبساً في الاستعمال فهو مفهوم عند إطلاقه ، ويزيده وضوحاً ودلالة قرائن النص فيه .

حروف الاستفهام

حروف الاستفهام من المصطلحات التي استعملها نحويو المدرستين ، فقد ورد ذكرها عند الخليل ، إذ جاء في قوله : " أم : حرف استفهام على أوله فيصير في

---

(1) الإسراء : 82 .

(2) النور : 30 .

(3) ديوانه : 487 .

(4) محمد : 15 .

(5) الأضداد : 253 – 254 .

(6) الزاهر : 361/1 .

المعنى كأنَّه استفهام بعد استفهام " [1]. وتابعه البصريون في استعماله هذا الاصطلاح ، فذكره سيبويه قائلاً : " واعلم أنَّه إذا اجتمع بعد حروف الاستفهام نحو : هل وكيف ومن اسم فعل ، كان الفعل بأنْ يلي حرف الاستفهام أولى ؛ لأنَّها عندهم في الأصل من الحروف التي يذكر بعدها الفعل " [2]. وتابعهما في هذا المبرد [3] ، وابن السراج [4] .

واستعمل الكوفيون مصطلح (حروف الاستفهام) أيضاً ، فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال : " وإذا استفهمت بشيء من حروف الاستفهام فلك أنْ تدعه استفهاماً ، ولك أنْ تنوي به الحجد ، ومن ذلك قولك : هل أنت إلاَّ كواحد منا ؟! ومعناه ما أنت إلاَّ واحد منا ... " [5] . وتابعه الطبري في استعماله المصطلح السابق [6] ؛ ولاستقرار هذا المصطلح وشيوعه فقد استعمله ابن الأنباري ، مستنداً في هذا الاستعمال إلى المعنى اللغوي للاستفهام وهو طلب الفهم [7] . فقال في الآية الكريمة : ﴿ **كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً** ﴾ [8] : " الوقف على (كيف) قبيح . وكذلك ﴿ **هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ** ﴾ [9] الوقف على (هل) قبيح لما ذكرنا . وكذلك في جميع حروف الاستفهام " [10] . ويتضح من النص السابق أنَّه أراد بحروف الاستفهام كل ما يُستفهم به من أسماء وحروف ، إذ كان يستعمل اصطلاح (الحرف) ويريد به الكلمة ، فضلاً عن استعماله بمعناه المعروف ، ومما يؤكد ذلك

---

(1) العين : 435/8 ، وهناك قسم من النحاة المتأخرين قد اصطلح على حروف الاستفهام بـ (أدوات الاستفهام) ، (ينظر : مغني اللبيب : 14/1 ، والأشباه والنظائر : 3 / 4) .

(2) الكتاب : 115/3 .

(3) ينظر : المقتضب : 291/3 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 218/1 .

(5) معاني القرآن : 423/1 .

(6) ينظر جامع البيان : 340/2 .

(7) ينظر : العين (فهم) : 61/4 ، وتهذيب اللغة (فهم) : 6 / 335 .

(8) مريم : 29 .

(9) مريم : 98 .

(10) إيضاح الوقف والابتداء : 135/1 ، وينظر : 117 .

قولـــه فـــي تعليقـــه علـــى قولـــه تعـــالى : ﴿ **كَيْـــفَ تَكْفُـــرُونَ بِـــاللَّهِ** ﴾[1]: " الوقف على (كيف) قبيح ؛ لأنَّها حرف الاستفهام " [2] . وقوله في الآية الكريمة : ﴿ **فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ . بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ** ﴾ [3] : " معنى الرفع عندي أنَّه أضمر النظر ، ورفع أيا بما بعدها ، كأن المعنى : فستبصر ويبصرون بأنْ تنظروا أيكم المفتون ... إنَّما لم يعمل النظر والأفعال التي بمنزلته في أي ؛ لأنَّ أيا حرف استفهام ... " [4]. وقوله عند شرحه بيت عنترة :

هل غادرَ الشعراءُ من مُتردَّمِ أم هل عرفتَ الدارَ بعدَ توهُّمِ [5]

" وهل حرف استفهام لا موضع لها " [6] .

وقد تخرج هذه الحروف عن معناها الذي وضعت له وهو الاستفهام إلى معانٍ أخرى تبعاً للسياق الذي تكون فيه ، وقد أشار إلى ذلك في حديثه عن (هل) ، إذ قال : " وقال بعض أهل اللغة : إذا دخلت (هل) للشيء المعلوم فمعناها الإيجاب ، والتأويل : ألم يكن كذا وكذا ! على جهة التقرير ، ومن ذلك قوله جلَّ وعزَّ : ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً** ﴾ [7].... وقول الله عزَّ وجلَّ : ﴿ **يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ** ﴾ [8] ، معنى(هل) ،(قد) عند بعض الناس ، والتأويل : قد أمتلأت ، فقالت جهنم مؤكدة لقول الله عزَّ وجلَّ : (هل من مزيد) ، أي ما من مزيد يا رب ، فـ (هل) الثانية معناها الحجد ... " [9] .

---

(1) البقرة : 28 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 509 .

(3) القلم : 5 ، 6 .

(4) الزاهر : 1 / 431 .

(5) ديوانه : 12 0

(6) شرح القصائد : 296 .

(7) البقرة : 28 .

(8) ق : 30 .

(9) الأضداد : 192 – 193 .

ويطالعنا اصطلاح (ألف الاستفهام) الذي عنى به همزة الاستفهام ، وقد تردد هذا المصطلح في مواضع كثيرة من تآليفه ، إذ ورد في بعض المواضع مصحوباً ببعض الضوابط التي تميز هذه الهمزة عن سواها من ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَمْ بِهِ جِنَّةٌ** ﴾ [1]: " هذه ألف استفهام الدليل على ذلك مجيء أم بعدها " [2] ، وثمة مواضع أخرى [3].

ومما تقدم يتبين أنَّ هذا الاصطلاح قد استقر عنده للدلالة على الأدوات التي تُستعمل لطلب الفهم من الحروف والأسماء ؛ إلاَّ أنَّه لم يحدد نوعها ، واصطلح عليها جميعاً بالحروف ؛ لأنَّ الحرف لديه يحمل أكثر من معنى كما سبق ذكره .

حروف النسق

حروف النسق اصطلاح يطلق على الحروف التي تشترك جميعها في إدخال الثاني في إعراب الأول ، وتكون معانيها مختلفة [4] ، وهو من المصطلحات التي ورد ذكرها عند الخليل ، إذ جاء في قوله : " وثم حرف من حروف النسق لا تشرك ما قبلها بما بعدها إلاَّ أنهَّا تبين الآخر من الأول " [5]. وجعل من مرادفاته (حروف العطف) ، إذ قال : " أو: حرف عطف يعطف ما بعده على ما قبله ... " [6] . وبهذا يكون نحويو البصرة والكوفة قد اقتبسوا المصطلحين السابقين من الخليل . فسيبويه سّماها (حروف الاشتراك) ، ومن ذلك قوله في نحو : (قد علمت لعبد الله تضربه) : " فدخول اللام يدلك أنَّه إنَّما أراد به

---

(1) سبأ : 8 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 191/1 ، وينظر : 195 ، 196 ، 202 ، 424 ، 447 ، 2 / 661 .

(3) ينظر : الزاهر : 431/1 ، 262/2 ، وكتاب شرح الألفات : 456 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959م .

(4) ينظر : اللمع في العربية : 174 ، ومن الجدير بالذكر أنَّ النحاة اختلفوا في عدد هذه الحروف ، فهي عند النحاس والزجاجي وابن جني عشرة أحرف (ينظر : التفاحة في النحو : 22 ، والجمل في النحو : 30 ، واللمع : 174) ، وعند أبي علي الفارسي تسعة (ينظر: الإيضاح العضدي : 285/1)

(5) العين : 218/8 ، وينظر : المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين : 67 ، د . صاحب أبو جناح ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد الأول ، 1994م .

(6) المصدر نفسه : 438/8 .

مـــا أراد إذا لـــم يكـــن قبلـــه شـــيء ؛ لأنَّهـــا ليســـت ممـــا يُضـــم بـــه الشـــيء إلى الشيء كحروف الاشتراك ... " [1] . واستعمل المبرد اصطلاح (حروف العطف) [2]، وتابعه ابن السراج في استعماله المصطلح السابق [3] ، وفضلاً عنه استعمل اصطلاح (حروف النسق) [4].

أمَّا الكوفيون فقد استعملوا هذا الاصطلاح وشاع لديهم مع استعمالهم مصطلح (حـــروف العطـــف) ، فـــأورده الفـــراء فـــي معانيـــه قـــائلاً فـــي حديثـــه عـــن الآيـــة الكريمـــة :﴿ **وَقَـــالَ الَّـــذِينَ كَفَـــرُوا لِرُسُـــلِهِمْ لَنُخْـــرِ جَـــنَّكُمْ مِـــنْ أَرْضِـــنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا** ﴾ [5] : " قال (أو لتعودُنّ) فجعل فيها لاماً كجواب اليمين وهي في معنـى شرط ، مثلـه مـن الكـلام أنْ تقول : والله لأضـربنّك أو تُقِرَّ لـي : فيكـون معنـاه معنى حتى أو إلاَّ ،إلاَّ أنَّها جاءت بحرف نسق " [6]. وكان الطبري يستعمل مصطلح (حروف العطف) [7].

أمَّا ابن الأنباري فقد وجدناه يستعمل اصطلاح (حروف النسق) ، مستفيداً من الدلالة اللغوية ، إذ النسق في أصل اللغة يدل على تتابع في الشيء ، وكلام نسق هو ما جاء على نظام واحد ، وعُطِف بعضه على بعض [8]. وقد ورد هذا الاصطلاح في مواضع قليلة من تآليفه ، إذ قال في أحد هذه المواضع معقباً على قوله تعالى : ﴿ **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ** ﴾ [9]: " والوقف على (ولا) قبيح ؛ لأنَّها حرف نسق " [10] ، وذهب بعضهم إلى أنَّ (لا) زائدة [11].

---

(1) الكتاب : 149/1 – 150 .

(2) ينظر : المقتضب : 307/3 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 104/1 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 60/2 .

(5) إبراهيم : 13 .

(6) معاني القرآن : 70/2 .

(7) ينظر : جامع البيان : 129/22 .

(8) ينظر : مقاييس اللغة (نسق) : 420/5 .

(9) الفاتحة : 7 .

(10) إيضاح الوقف والابتداء : 478/1 .

(11) ينظر : مجاز القرآن : 25/1 ، وإعراب القرآن (النحاس) : 176/1 .

وقال في موضع آخر " وتقول عندي ألف ألف فتضيف الأول إلى الثاني ، والثاني إلى الثالث ، والمعنى عندي : ألف ألف مرة . ولا يجوز أنْ تضيف العشرين إلى النيف ؛ لأنَّ بينهما حرف نسق " [1]. ومن تتبعنا للمواضع التي نصّ فيها على مصطلح (حروف النسق) رأيناه يصرح في بعضها بذكر بعض هذه الحروف ، إذ يقول : " ولا يتم الوقف على (أو ولا وبل ولكن) ؛ لأنَّهن حروف نسق يعطفن ما بعدهن على ما قبلهن " [2].

وكان في بعض الأحيان يكتفي بالإشارة إلى هذا المصطلح من دون التصريح باستعماله ، ومن أمثلة ذلك قوله عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

ومَنْ يُوفِ لا يُذمم ومَنْ يُفضِ قلبُهُ إلى مُطمئنِّ البرِّ لا يتجمجمِ [3]

" والواو نسقت ما بعدها على ما قبلها ... " [4]. وقوله معلقاً على بيت عنترة :

هل غادرَ الشعراءُ من مُتردَّمِ أم هل عرفتَ الدارَ بعدَ توهُّمِ [5]

" وأم نسقت ما بعدها على ما قبلها .. " [6].

ووجدناه يستعمل اصطلاح (حرف العطف) ، وقد رود هذا الاصطلاح عنده في موضع واحد ، إذ جاء في قوله : " وكل ألف تدخل على حرف عطف ، أو حرف جحد في كتاب الله عزَّ وجلَّ فهي ألف تقرير ... " [7]. ومما تقدم نخلص إلى أنَّ حرف النسق ، وحرف العطف مصطلحان مترادفان لدى ابن الأنباري إلاَّ أنَّه فضّل المصطلح الأول على الثاني كما تبين ذلك من نصوصه المساقة .

---

(1) المذكر والمؤنث : 260/2 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 119/1 .

(3) ديوانه : 14 .

(4) شرح القصائد : 282 .

(5) ديوانه : 12 .

(6) شرح القصائد : 296 ، وينظر : 377 .

(7) كتاب شرح الألفات : 449 ، مجلة المجمع العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج3 ، 1959 م .

الفصل الثالث

مصطلحات الأساليب

الأمر

الدعاء

الإغراء

الاستفهام

التمني

النداء

النهي

الاستثناء

المجد

الجزاء (الشرط)

الحذف

التعجب

القسم

الأمر

معنى الأمر في اللغة معروف ، وهو نقيض النهي [1] ؛ لأنَّ الأمر طلب لإيقاع الفعل ، والنهي طلب لترك الفعل [2] . أمَّا الحد الاصطلاحي له فهو : " قول القائل لمن دونه افعل [3] ، وهو من المصطلحات التي استعملها البصريون والكوفيون ، فقد أفرد له سيبويه باباً بعنوان (باب الأمر والنهي) ، ومما جاء فيه قوله : " والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل ، كما اختير ذلك في الاستفهام ؛ لأنَّ الأمر والنهي إنَّما هما للفعل ، كما أنَّ حروف الاستفهام بالفعل أولى .... فهكذا الأمر والنهي ؛ لأنَّهما لا يقعان إلاَّ بالفعل ، مظهراً أو مضمراً ... " [4] . وتابعه في هذا المبرد [5] ، وابن السراج [6] .

واستعمل الكوفيون هذا المصطلح أيضاً ، فأورده الفراء في معانيه قائلاً في حديثه عنه قوله تعالى : ﴿ **وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآن** ﴾ [7] : " وفي إحدى القراءتين (وأنِ اتلُ) بغير واو مجزومة على جهة الأمر. قد أُسقطت منها الواو للجزم على جهة الأمر ... " [8] . وكذلك ورد عند أبي العباس ثعلب [9] ، الطبري [10] .

---

(1) ينظر : مقاييس اللغة (أمر) :137/1، ولسان العرب (أمر) 26/4 ، والقاموس المحيط (أمر) :365/1 .

(2) ينظر : المرتجل : 215 .

(3) التعريفات : 37 .

(4) الكتاب : 37/1 .

(5) ينظر : المقتضب : 131/2 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 179/2 .

(7) النمل : 92 .

(8) معاني القرآن : 301/2 – 302 .

(9) ينظر : مجالس ثعلب : 607/2 .

(10) ينظر : جامع البيان : 27/2 .

وقد تردد اصطلاح (الأمر) في مواضع كثيرة ومتفرقة من تآليف ابن الأنباري ، وإذا رجعنا إلى هذه المواضع نجد أنَّ الأمر قد ورد عنده بأكثر من صيغة ، ففي كثير منها كان يستعمل الأمر بصيغة (افْعَلْ) ، ومن أمثلة ذلك قوله في تعليقه على الآية الكريمة :﴿ **اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ** ﴾ [1] : " تبتدئ (اقرأ) بالكسر ؛ لأنَّ الثالث مفتوح وهو(الراء) في (يقرأ) . فإنْ قال قائل : هلاّ فتحت إذا كان الثالث مفتوحاً كما تكسرها إذا كان الثالث مكسوراً وتضمها إذا كان الثالث مضموماً ؟ فقل : كرهتُ أنْ أفتحها فيلتبس الأمر بالخبر، وذلك أني لو قلت في الأمر: أذهب يا رجل ، أصنع يا رجل ، لالتبس بقولي في الخبر : أنا أذهب ، أنا أصنع ، فكسرناها لمّا بطل فيها الفتح...." [2] .

وقوله عند شرحه بيت عنترة :

أثني عليّ بما علمتِ فإنَّني سمحٌ مخالطتي إذا لم أُظلمِ [3]

" وموضع أثني جزم على الأمر ... " [4] ، وهناك مواضع أخرى [5] .

ومن صيغ الأمر التي وردت عنده ، صيغة (ليَفْعَل) التي تكون بدخول أداة الأمر (اللام) على الفعل المضارع ، وقد أجمع النحاة على أنَّ دخول هذه اللام يكثر في فعل الغائب ، وهو قليل في فعل المتكلم ، والأقل منه دخولها على فعل المخاطب [6] ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ** ﴾ [7] : " تقف عليه (وليتقِ)

---

(1) العلق : 1 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1/ 177 ، وينظر : 187 ، 2/ 838 ،915 .

(3) ديوانه : 15 .

(4) شرح القصائد : 336 ، وينظر 187 ، 244 ، 360 .

(5) ينظر : المذكر والمؤنث :231/1 ، وكتاب شرح الألفات : 287 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج2 ، 1959م .

(6) ينظر المرتجل : 215 ، والكافية في النحو : 252/2 ، وهمع الهوامع : 55/2 ، والإتقان في علوم القرآن : 171/1 .

(7) البقرة : 283 .

بلا ياء ؛ لأنَّه في موضع زم بلام الأمر " [1] . ونراه يعلل كثرة دخول هذه اللام على أمر الغائب ، وقلته في أمر المخاطب بقوله " ... أمر المخاطب بمنزلة أمر الغائب إلاَّ أنَّ اللام تحذف من أمر المخاطب لكثرة الاستعمال ، وتثبت في أمر الغائب لقلة الاستعمال " [2] .

ووجدناه في بعض المواضع يستعمل صيغة أخرى للأمر، وهي ما يسميه النحاة بـ(أسماء الأفعال) ، إذ يقول في تعقيبه على البيت الآتي :

سائل بني أسدٍ بمقتلِ ربّهم حجرِ بن أمِّ قطامِ عزَّ قتيلا

وقطام مخفوضة بإضافة الأمّ إليها . وهي مخفوضة في كلِّ حال . تقول : قامت قطامِ ، ورأيتُ قطامِ ، ومررتُ بقطامِ . وكذلك حذام ورقاش وما أشبه ذلك . وإنَّما صارت محفوظة في كل حال ؛ لأنَّها تجري مجرى الأمر في قولك : قوالِ قوالِ ، ونزالِ نزالِ ، ونظارِ نظارِ " [3] .

ومن أساليب الأمر في العربية ، الأمر بصيغة الخبر ، وقد أشار إلى ذلك في تعليقه على قولهم : (أنجزَ حُرٌّ ما وعد) قائلاً : "ظاهره ظاهر الإخبار بالمضي ، ومعناه معنى الأمر بالاستقبال ، أي : لينجز الحرُّ ما وعده " [4] ، ويبدو أنَّ الغرض الذي يدفع المتكلم إلى استعمال الأمر بصيغة الخبر، والعدول عن الأمر الصريحِ ، هو المبالغة في تأكيد الأمر . وهو ما ذهب إليه الزمخشري (ت 538هـ) حين قال : " وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر، وإشعار بأنَّه مما يجب أنْ يُتلقى بالمسارعة إلى امتثاله " [5] .

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 222/1 .

(2) المصدر نفسه : 223/1 .

(3) شرح القصائد : 11 ، وينظر : 571 ، والأضداد : 92 .

(4) الزاهر : 284/2 .

(5) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : 365/1 .

وقد يخرج الأمر من المعنى الأصلي الذي وضع له ، وهو طلب الفعل إلى معانٍ أخرى تُستفاد من سياق الكلام ، ومما ورد من هذه المعاني عند ابن الأنباري ، التعجب ونستدل على ذلك من قوله : " ... إنَّ العرب تقول في التعجب : (أظرف بزيد) فيجزمونه لشبهه لفظ الأمر .... " [1] . ومنها أيضاً التهديد ، ويتضح هذا في قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَلِيَتَمَتَّعُوا** ﴾ [2] : " الاختيار أنْ تكون اللام لام الأمر، وهو أمر في اللفظ وتهدد في المعنى.... " [3] .

ويطالعنا اصطلاح (جواب الأمر) ، إذ جاء في عدة نصوص ، منها قوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ بسقطِ اللّوى بين الدخُولِ فحوملِ [4]

" قفا أمر، ونبكِ جوابه " [5] ، وثمة نصوص أخرى [6] .

ومما تقدم يتبين أنَّ ماهية الأمر وتراكيبه كانت واضحة لديه ، ومما يؤكد ذلك أنَّه قد ورد في استعماله بأكثر من صيغة من الصيغ المعروفة عند النحاة .

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 700/2 .

(2) العنكبوت : 66 0

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 829/2 .

(4) ديوانه : 29 0

(5) شرح القصائد : 15 ، وينظر : التبيان في علم البيان المُطلع على إعجاز القرآن : 159 .

(6) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 117/1 ، 222 ، 226 ، 227 .

الدعاء

الدعاء لغةً مأخوذ من " دعا يدعو دعوةً ودعاءً . وأدعى يدعي ودعوى ، والادعاء في الحرب والإعتزاء " [1] . واصطلاحاً يعني طلب حصول الفعل أو النهي عنه موجهاً من الأدنى رتبة إلى الأعلى رتبة [2] .

استعمل البصريون هذا الاصطلاح ، فقد جعله سيبويه بمنزلة الأمر والنهي قائلاً : " واعلم أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي ، وإنَّما قيل : دعاء ؛ لأنَّه استعظم أنْ يقال فيه: أمر ونهي ، وذلك قولك : اللهّم زيداً فاغفر ذنبه ، وزيداً فاصلح شأنه ... " [3] . وكذلك استعمله المبرد [4] ، وسمّاه أيضاً الطلب [5] . وتابعها ابن السراج في استعماله مصطلح (الدعاء) [6] .

وورد هذا المصطلح عند الكوفيين أيضاً فذكره الفراء ، إذ قال : " وقوله : ﴿ **اشْدُدْ بِهِ** ﴾ [7] دعاء : (اشدد به) يا ربّ (أزري وأشركه) يا ربّ (في أمري) . دعاء من موسى ..." [8] . كما ورد ذكره عند أبي العباس ثعلب [9] ، والطبري [10] . وقد تردد اصطلاح (الدعاء) عند ابن الأنباري في مواضع كثيرة من تآليفه المختلفة ، وإذا ما تتبعنا هذه المواضع ، فإنَّنا نجد الدعاء عنده قد ورد بأكثر من صور ، فنراه في بعضها يستعمل بعض الألفاظ التي تدل عليه

---

(1) تهذيب اللغة (دعا) : 120/3 ، وينظر : الصحاح (دعا) : 2337/6 ، ولسان العرب (دعا) : 258/14

(2) ينظر : معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية : 127 .

(3) الكتاب : 1 / 142 .

(4) ينظر : المقتضب : 3 / 267 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 3 / 13 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 2/ 178 .

(7) طه : 31 .

(8) معاني القرآن : 2 / 178 .

(9) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 593 .

(10) ينظر : جامع البيان : 22 / 85 .

، ومن ذلك ما جاء في حديثه عن (أُف) ، إذ قال : " ومَنْ قال : أُفاً لك ، نصبه عل مذهب الدعاء ، كما تقول : ويلاً للكافرين " [1] .

وقد يجيء الدعاء بلفظ الأمر، وأنْ استعظم أنْ يقال أمر ؛ لأنَّ الأمر لمن دونك ، والدعاء لمن فوقك [2] . وقد أشار إلى ذلك في أثناء شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

فلمّا عرفتُ الدارَ قلتُ لربعِها ألا انعم صباحاً أيها الربعُ واسلمِ [3]

إذ قال : " (ألا انعم صباحاً) معناه : لقيت يا ربعَ نعيماً في صباحك . والدعاء في الظاهر للربع ، وفي المعنى لمن كان يسكن الربع ، ممن يألفه ويحبه" [4] .

وقد يجيء على لفظ الخبر، ويتضح هذا في قوله : " فإذا قال الرجل للرجل : حسيبك الله ، فمعناه : كافي إياك الله ، وقالوا لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الدعاء ، كأنَّه قال : أسأل الله أنْ يكفينيك " [5] . ومن نظره إلى النص وفهمه الدقيق له نراه يستعمل مصطلحي (دعاء له) ، و(دعاء عليه) ، وقد ورد هذان الاصطلاحان في عدة نصوص ، منها قوله في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [6] : " والوقف على (يؤمنون) حسن وليس بتام ؛ لأنَّ قوله : ﴿ **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ** ﴾ [7] متعلق بالأول من جهة المعنى . هذا إذا أضمرت مع (ختم) ، (قد) وجعلته حالاً للضمير الذي في

---

(1) الزاهر : 1 / 282 .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 177 .

(3) ديوانه : 4 .

(4) شرح القصائد : 243 ، وينظر : 299 .

(5) الزاهر : 1 / 98 .

(6) البقرة : 6 .

(7) البقرة : 7

(يؤمنون) ... وإنْ جعلته استئناف دعاء عليهم لم تنوِ به الحال كان الوقف على (يؤمنون) تاماً [1] . وقوله عند شرحه بيت الحارث بن حلزة :

ما أصابوا من تغلبيٍّ فمطلو لٌ عليه إذا تولَّى العفاءُ [2]

" وقوله (عليه إذا تولى العفاء) هذا دعاء عليه ، يريد : فعلى دمه العفاء " [3].

وقوله معلقاً على بيت عنترة :

حُييتَ من طللٍ تقادمَ عهدُهُ أقوى وأقفرَ بعدَ أمِّ الهيثمِ [4]

" قوله (حييت) دعاء له بالتحية " [5] .

ويطالعنا اصطلاح (دعاء معترض) وأراد به الدعاء الملغي ، وقد نصّ على هذا المصطلح في قوله :" ويقال : أمّا بعدُ فأطال الله بقاءك إنَّه كذا وكذا ، وأمَّا بعدُ أطال الله بقاءك . فإنَّه كذا وكذا ... ومَنْ تخطى بالفاء أطال فأدخلها على (إنَّ) ، قال : (إنَّ) ابتداء الخبر ، وأطال الله بقاءك دعاء معترض بمنزلة الملغى المؤخر " [6] .

ومن ذلك نخلص إلى أنَّ ابن الأنباري قد استساغ هذا الاصطلاح ، فلم يتجاوزه إلى غيره ؛ لِما كان له من الذيوع والانتشار .

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 494 .

(2) ديوانه : 14 0

(3) شرح القصائد : 487 ، وينظر : 8 ، 36 ، 37 .

(4) ديوانه : 12 .

(5) شرح القصائد : 298 ، وينظر : 37 ، 521 .

(6) الزاهر : 2 / 365 .

الإغراء

أصل الإغراء في اللغة : الخديعة ، يقال : غرَّه يغُرّه غروراً : خدعه [1] ، وهو في الاصطلاح " تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله " [2]. والإغراء من المصطلحات التي ورد ذكرها عند الخليل ، ومثال ذلك قوله : " ويقال في الإغراء : لديك فلاناً ، كقولك عليك فلاناً ، كقول القطامي :

إذا التياز ذو العضلاتِ قلنا لديك لديك ضاقَ بها ذرعاً [3]

ويُروى إليك إليك على الإغراء " [4]. واستعمله البصريون من بعده إلاَّ أنَّ سيبويه لم يذكره في الكتاب ، وإنَّما ذكره اصطلاح (التحذير) الذي أراد به " تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه " [5] ، إذ قال : " وأمَّا النهي فإنَّه التحذير ، كقولك : الأسد الأسد ، والجدار الجدار ... " [6] . واستعمل المبرد مصطلحي (الإغراء والتحذير) [7] ، وتابعها ابن السراج في استعماله مصطلح (التحذير) [8].

---

(1) ينظر : الصحاح (غرر) : 2 / 769 ، ولسان العرب (غرر) : 5 / 11 ، والقاموس المحيط (غره) : 2 / 100 – 101 .

(2) أوضح المسالك : 4 / 79 ، وشرح التصريح على التوضيح : 5 / 195 ، ومعجم النحو : 46 ، وقيل : إنَّ الإغراء هو التحضيض على الفعل الذي يُخشى فواته (ينظر : شرح ملحة الإعراب : 140) .

(3) ديوانه : 40 .

(4) العين : 8 / 70 .

(5) شرح الحدود النحوية : 101 .

(6) الكتاب : 1 / 253 .

(7) ينظر : المقتضب : 3 / 25 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 259 .

واستعمل الكوفيون الاصطلاحين السابقين ، فأورد الفراء في معانيه اصطلاح (التحذير) قائلاً في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّه** ﴾ [1] : " نصبت الناقة على التحذير حذّرهم إياها . وكلّ تحذير فهو نصب ، ولو رفع على ضمير : هذه ناقة الله . فإنَّ العرب قد ترفعه ، وفيه معنى التحذير ، ألا ترى أنَّ العرب تقول : هذا العدوُّ هذا العدوُّ فاهربوا ، وفيه تحذير ، وهذا الليل فارتحلوا ، فلو قرأ قارئ بالرفع كان مصيباً ، أنشدني بعضهم :

إنَّ قوماً منهم عُمير وأشباهُ عُمير ومنهم السفاحُ

لجديرون بالوفاءِ إذا قا ل أخو النجدةِ : السلاحُ السلاحُ

فرفع ، وفيه الأمر بلباس السلاح " [2] . واصطلح عليه أيضاً بـ (الحث) [3]. وورد مصطلح (الإغراء) عند أبي العباس ثعلب [4] ، والطبري [5] .

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل الاصطلاح السابق إلاَّ أنَّه لم يتردد كثيراً عنده ، فمما أحصينا له من النصوص التي ذكر فيها اصطلاح (الإغراء) لا تتجاوز الأربعة ، ونذكر منها قوله في الآية الكريمة : ﴿ **إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ** ﴾ [6] : " وقف حسن إذا نصبت (كتاب الله) على الإغراء ، كأنَّه قال : (الزموا كتاب الله) فحذف الفعل واكتفى منه بـ (عليكم) " [7] . وقوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

---

(1) الشمس : 13 .

(2) معاني القرآن :3 / 268 – 269 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 156 .

(4) ينظر : مجالس ثعلب : 275/1 .

(5) ينظر : جامع البيان : 187/23 .

(6) النساء : 24 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 596/2 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 445/1 ، ومشكل إعراب القرآن : 629/2 .

وإنَّ شفائي عبرةٌ مهراقةٌ فهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعوَّلِ [1]

" ومعنى قوله مهراقة : مصبوبة ، يقال : أرقت الماء فأنا أريقة إراقة . وهرقت الماء أهريقه .... ومن قال : هرقت الماء قال : قدرت العرب أنَّ الهمزة فاء من الفعل فأبدلوا منها هاء .... كما قالوا في الإغراء : إياك إياك ، وهياك هياك " [2] .

ونراه في بعض النصوص يشير إلى بعض الضوابط التي تتعلق بهذا الاصطلاح ، ومنها أنَّ الإغراء لا يصلح وقوعه في النكرة إلاَّ إذا وصلت بما يدينها من المعرفة . وقد نصّ على ذلك في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَات** ﴾ [3] : " وقال البصريون : الرسول منصوب على الإغراء بإضمار (عليكم رسولاً ، ابتغوا رسولاً) ، وإنَّما صلح وقوع الإغراء بنكرة ؛ لأنَّها وصلت بـ (يتلو) فأدنتها الصلة من المعرفة " [4] .

وهكذا يبدو أنَّ هذا الاصطلاح ثابتاً ومستقراً في استعمال ابن الأنباري ، إذ لم يغادره إلى غيره كما تبين ذلك من نصوصه .

---

(1) ديوانه : 31 .

(2) شرح القصائد : 26 ، وينظر : الزاهر : 425/1 .

(3) الطلاق : 11 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 939/2 – 940 .

الاستفهام

الاستفهام في اللغة : طلب الفهم ، يقال : " فهمت الشيء فهماً : عرفته وعقلته ، وفهّمتُ فلاناً وأفهمته عرّفته وعقّلته " [1] . وفي الاصطلاح هو " طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً للسائل من قبل " [2] ، ويُسمى الاستخبار عند بعض النحاة [3] ، ومنهم مَنْ يفرق بين الاستفهام والاستخبار فيرى : " أنَّ الاستخبار أول ؛ لأنَّك تستخر فتجاب بشيء فربما فهمته ، وربما لم تفهمه ، فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم" [4] .

وقد ورد هذا الاصطلاح عند الخليل في مواضع متفرقة من العين ، فقال في واحد منها : وأمَّا (ألم) فالأصل فيها (لم) أُدخل فيها ألف استفهام ، وأمَّا (لم) فإنَّها (ما) التي تكون استفهاماً وصلت باللام " [5] . وتابعه البصريون في هذا ، فذكره سيبويه قائلاً : " فإنْ قلت : هل زيد رأيت ، وهل زيد ذهب ، قبح ولم يجز إلاَّ في الشعر ؛ لأنَّه لمّا اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل ... وإنَّما فعلوا ذلك بالاستفهام ؛ لأنَّه كالأمر في أنَّه غير واجب ، وأنَّه يريد به من المخاطب أمراً لم يستقر عند السائل " [6] ، واستعمله أيضاً المبرد [7] ، وابن السراج [8] .

---

(1) العين (فهم) : 61/4 ، وينظر : تهذيب اللغة (فهم) : 335/6 ، والصحاح (فهم) : 2005/5 .

(2) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع : 89 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 150/8 ، والإتقان في علوم القرآن : 79/2 .

(4) الصاحبي : 292 ، وينظر : التراكيب اللغوية في العربية : 11 ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : 307 .

(5) العين : 8 / 321 .

(6) الكتاب : 1 / 98 – 99 .

(7) ينظر : المقتضب : 4 / 33 ، والمصطلح النحوي في كتاب المقتضب : 120 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 139 .

وكـذلك اسـتعمل الكوفيـون مصـطلح (الاسـتفهام) ، فـأورده الفـراء فـي معانيـه ، إذ قـال فـي تفسـيره للآيـة الكريمـة : ﴿ **أَفَلَـمْ يَهْـدِ لَهُـم** ﴾ [1] : " يبين لهم إذا نظروا (كم أهلكنا) ... ومثله في الكلام : أو لم يبين لك مَنْ يعمل خيراً يُجـزَ بـه . فجملـة الكـلام فيهـا معنـى رفـع . ومثلـه أنْ تقـول : قـد تبـين لـي أقـام عبـدُ الله أم زيـد ، فـي الاسـتفهام معنـى رفـع . وكـذلك قولـه : ﴿ **سَـوَاءٌ عَلَـيْكُمْ أَدَعَوْتُمُـوهُمْ أَمْ أَنْـتُمْ صَـامِتُونَ** ﴾ [2] فيـه شـيء يرفـع (سـواء علـيكم) ، لا يظهـر مـع الاسـتفهام " [3]. وورد ذكـره عنـد أبي العباس ثعلب [4] ، والطبري [5] .

أمَّـا ابـن الأنبـاري فقـد اسـتعمل مصـطلح (الاسـتفهام) فـي مواضـع كثيـرة مـن تآليفـه المختلفـة ، إذ ورد فـي كثيـر منهـا بمعناهـا الحقيقي وهو طلب الفهم ، ومن ذلك قوله : " وأمَّا الاستفهام دون ما استفهم عنه فقوله : ﴿ **كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً** ﴾ [6] الوقف على (كيف) قبيح . وكذلك : ﴿ **هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَد** ﴾ [7] الوقف على (هل) قبيح..." [8] . وقوله معلقاً على بيت عنترة :

هل تُبلغنيّ دارها شدنيةٌ لُعِنتْ بمحرومِ الشرابِ مُصرَّمِ [9]

" والنـون دخلـت فـي تبلغنـي مـن أجـل الاسـتفهام ، كمـا تقـول : هـل

---

(1) طه : 128 .

(2) الأعراف : 193 .

(3) معاني القرآن : 2 / 195 .

(4) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 594 .

(5) ينظر : جامع البيان : 2 / 91 .

(6) مريم : 29 .

(7) مريم : 98 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 135 .

(9) ديوانه : 14 .

يقومنَّ عبدُ الله ؟ " [1] ، وثمة نصوص كثيرة [2] .

وقد يخرج الاستفهام عنه معناه الحقيقي إلى معانٍ أخرى ، فنراه يشير إلى بعض هذه المعاني ، ومنها (التوبيخ) ، إذ يقول في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ . أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ** ﴾ [3] : " وقف حسن ثم تبتدئ : (اصطفى البنات) على معنى التوبيخ ، كأنَّه قال : ويحكم أصطفى البنات " [4] ، وهناك أمثلة أخرى [5] . ومنها أيضاً(التقرير) ، ويتضح هذا في قوله عند شرحه امرئ القيس :

أغركِ منيّ أنَّ حُبَّكِ قاتلي وأنَّكِ مهما تأمُري القلبَ يفعلِ [6]

" وقوله (أغرك مني) لفظه لفظ الاستفهام ، ومعناه معنى التقرير " [7]. ومما ورد عنده من هذه المعاني (النفي) ، وقد أشار إلى هذا المعنى في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ** ﴾ [8] ، إذ قال : " أي ما من مزيد ، فـ(هل) الثانية معناها الجحد ... قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ **هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ** ﴾ [9] ،

---

(1) شرح القصائد : 318.

(2) ينظر : الزاهر : 1 / 209 ، 431 ، 2 / 262 ، 264 ، 291 ، 381 ، وشرح القصائد : 8 ، 203 ، 296 ، 402 ، 437 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 151/1 ، 152 ، 177 ، 191 ، 193 ، 194 ، 196 ، 202 ، 206 ، 424 ، 447 ، 578/2 ، 661 ، 778 ، 884 ، 943 ، 944 .

(3) الصافات : 151 ، 152 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 859 ، وينظر : معاني القرآن (الفراء) : 2 / 394 ، والجامع لأحكام القرآن : 15 / 133 .

(5) ينظر : كتاب شرح الألفات : 449 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م ، وإيضاح الوقف والابتداء : 2 / 706 ، 819 ، والأضداد : 192 .

(6) ديوانه : 37 .

(7) شرح القصائد : 45 ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 424 .

(8) ق : 30 .

(9) الزخرف : 66 .

معناه ما ينظرون " [1]. ولم يقف عند حد الاستفهام الظاهر في الكلام ، وإنَّما كان يعبّر عن المحذوف بـ(الاستفهام المضمر) ، ويتضح ذلك في قوله متحدثاً عن الوقف على قوله تعالى : ﴿ **فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا . أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَل** ﴾ [2] : " (فيشفعوا لنا) غير تام ؛ لأنَّ قوله : (أو نُردُّ) منسوق على الأول ومعه استفهام مضمر، كأنَّه قال : (أو هل نُردُّ) " [3] .

ولم يكتفِ بذلك ، وإنَّما كان يستعمل مصطلحات (الاستفهام المبتدأ ، والاستفهام المتوسط ، والاستفهام المتقدم) ، ويبدو أنَّه أسّس هذه الاصطلاحات على موقع الاستفهام من الكلام ، ونستدل على ذلك من قوله : " .... العرب فرقت بين الاستفهام الذي سبقه كلام وبين الاستفهام الذي لم يسبقه كلام ، فجعلوا للاستفهام المبتدأ : هل والألف وما أشبه ذلك ، وجعلوا للاستفهام المتوسط (أم) ليفرقوا بين الاستفهام المتقدم والمتوسط .... " [4].

وهكذا يبدو أنَّ تصوره للاستفهام وما ينطوي عليه من دلالات موافقاً لِما عند النحويين ، مما يؤكد ثبوت هذا الاصطلاح واستقراره .

---

(1) الأضداد : 193 ، وينظر : تأويل مشكل القرآن : 410 .

(2) الأعراف : 52 ، 53 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 658 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 2 / 130 .

(4) المصدر نفسه : 1 / 195 .

التمني

التمني في اللغة : تشهي حصول الأمر المرغوب فيه [1] . أمَّا في الاصطلاح فيُراد به " محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصوله أولا " [2] . وقد اختلف أهل العربية في حقيقة هذا الأسلوب أ(إنشاء) هو أم (خبر) يفيد معنى النفي ؟ ويقول ابن فارس (ت 395هـ) : " (التمني) : قولك : وددتك عندنا ... قال قوم : هو من الإخبار ؛ لأنَّ معناه (ليس) ، إذا قال القائل : (ليت لي مالا) فمعناه : ليس لي مال . وآخرون يقولون : لو كان خبراً لجاز تصديق قائله أو تكذيبه . وأهل العربية مختلفون فيه على هذين الوجهين " [3] . والصحيح أنَّ التمني ليس خبراً يفيد معنى النفي . وإنَّما هو من أقسام الإنشاء الطلبي [4] ، والدليل على أنَّ التمني من أقسام الطلب إنَّ الفعل المضارع قد يقع في جوابه مجزوماً أو منصوباً مقترناً بالفاء كما هو الحال في بقية أقسام الطلب [5]. ومهما يكن من أمر هذا الاصطلاح ، فقد استعمله نحويو المدرستين ، إذ ذكره الخليل في العين ، ومثال ذلك قوله : " ليتي لغة في ليتني ، وليت أداة نصب في التمني ..." [6]. وأورده سيبويه في الكتاب قائلاً : " هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عرض .... وأمَّا ما ينجزم بالتمني فقولك : ألا ماء أشربه ، وليته

---

(1) ينظر لسان العرب (منى) : 15 / 294 ، والقاموس المحيط (منى) : 4 / 391 ، وتاج العروس (منى) : 10 / 347 .

(2) الكافية في النحو : 2 / 346 ، وينظر : الاتقان في علو م القرآن : 2 / 82 .

(3) الصاحبي : 303 – 304 ، وينظر : البرهان في علوم القرآن : 2 / 322 – 323 .

(4) ينظر : مغني اللبيب : 1 / 289 .

(5) ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني : 374 ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : 519 .

(6) العين : 8 / 135 .

عنـــدنا يحـــدثنا " [1]. وتابعـــه فـــي اســـتعماله مصـــطلح (التمنـــي) المبرد [2] ، وابن السراج [3] .

وورد هذا المصطلح عند الكوفيين أيضاً فاستعمله الفراء ، إذ قال في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً** ﴾ [4] : " العرب تنصب ما أجابت بالفاء ؛ لأنَّها تمنٍ ، وفي التمني معنى يسرني أنْ تفعل فافعل . فهذا نصب كأنَّه منسوق ، كقولك في الكلام : وددت أنْ أقوم فيتبعني الناس ، وجواب يكون لجحـــد يُنـــوى فـــي التمنـــي ؛ لأنَّ مـــا تمنـــى ممـــا قـــد معنـــى فكأنَّـــه مجحود " [5] . واستعمله أيضاً أبو العباس ثعلب [6] ، والطبري [7] .

أمَّـا ابـن الأنبـاري فقـد اسـتعمل اصـطلاح (التمنـي) ، وعبّـر عنـه أيضـاً بصـيغة فعليـة نحـو: تمنـى ، ومـن أمثلـة ذلـك قولـه فـي حديثـه عـن الآيـة السـابقة الـذكر : " وقـد رُوي عنـه بعـض القُـراء (فـأفوزُ) بـالرفع [8] ، فلـه فـي هـذا مـذهبان : إنْ شـاء قـال: رفعتـه علـى معنـى : (يـا ليتنـي أكـون فـأفوز) ؛ لأنَّ الماضي في التمني بمنزلة المستقبل . وذلك أنَّ الرجل لا يتمنى ما كان إنَّما يتمنى ما لم يكن ... " [9].

---

(1) الكتاب : 3 / 93 .

(2) ينظر : المقتضب : 4 / 108 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 483 .

(4) النساء : 73 .

(5) معاني القرآن : 1 / 276 .

(6) ينظر : مجالس ثعلب : 2 / 650 .

(7) ينظر : جامع البيان : 2 / 73 .

(8) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : 1 / 187 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 599 – 600 .

وورد لديه أيضاً مصطلح (جواب التمني) ، وقد نصّ على هذا الاصطلاح في حديثه عن الآية الكريمة : ﴿ **لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ [1] ، إذ قال : " لا يتم الوقف على (كرة) ؛ لأنَّ قوله (فأكون) جواب التمني " [2].

ومن ذلك نخلص إلى أنَّ ابن الأنباري استعمل مصطلح التمني في إرادة ما يجري في الكلام مرغوباً في حصوله سواء أكان ممكن التحقيق أم غير ممكن .

النداء

النداء لغةً : الصوت ، وقد ناداه ونادى به ، وناداه مناداة ونداء ، أي صاح به [3] ، واصطلاحاً هو " طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظاً أو تقديراً " [4]. والنداء من المصطلحات التي ذكرها الخليل في العين ، إذ قال : " وتقول في النداء : أي فلان ، وقد يمدُّ : آي فلان " [5]. واستعمله البصريون من بعده فقد أفرد له سيبويه باباً في كتابه سمّاه (باب النداء) ، قال في مبتدئه : " اعلم أنَّ النداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب " [6] . وتابعه في استعماله هذا الاصطلاح المبرد [7] ، وابن السراج [8] .

---

(1) الزمر : 58 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 137 ، وينظر : 2 / 599 .

(3) ينظر : الصحاح (ندا) : 6 / 2505 ، ولسان العرب (ندى) : 15 / 315 ، والقاموس المحيط (ندا) : 4 / 594 .

(4) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 397/3 ، وينظر : الآمالي النحوية : 102 ، والتعريفات : 231 ، حاشية الخضري : 71/2 .

(5) العين : 8 / 440 .

(6) الكتاب : 2/ 182 .

(7) ينظر : المقتضب : 4 / 202 .

(8) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 401 ، والموجز في النحو : 45 .

واستعمل الكوفيون مصطلح (النداء) أيضاً ، فذكره الفراء في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **يَا مُوسَى . إِنِّي أَنَا رَبُّكَ** ﴾ [1] قائلاً : " إنْ جعلت النداء واقعاً على (موسى) كسرت (إنّي أنا ربّك) ، وإنْ شئت أوقعت النداء على (إنّي) وعلى (موسى) وقد قرىء [2] بذلك " [3]. وكذلك استعمله الطبري [4] .

وإذا ما وقفنا عند ابن الأنباري فإنَّنا نجده يستعمل هذا الاصطلاح في مواضع عديدة من تآليفه المختلفة ، إذ استعمله في إرادة شيئين ، أحدهما : الكلام الذي ينعقد على حرف النداء ، والآخر: الاسم المنادى ، فمن أمثلة الأول قوله في الآية الكريمة : ﴿ **أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** ﴾ [5] : " والوقف على (من حولها)حسن إنْ كان (سبحان الله) خارجاً من النداء " [6] . وقوله في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **لِأَبِيهِ آزَرَ** ﴾ [7] : " ومن قرأ (آزرُ) بالرفع [8] كان له مذهبان أجودهما أنْ يكون مرفوعاً على النداء ، كأنَّه قال (يا آزرُ أتتخذ أصناماً) ... والوجه الآخر أنْ يكون مرفوعاً على الترجمة ، كأنَّه قال : (هو آزر) ..." [9] .

ومن خصائص المنادى (الترخيم) ، وقد جاء في لغة العرب بمعنى التليين والترقيق [10] . وقد تردد هذا الاصطلاح ، وما اشتق منه عند ابن الأنباري في مواضع عديدة من تآليفه ، ومن تتبعنا لهذه المواضع وجدناه يشير في العديد

---

(1) طه : 11 ، 12 .

(2) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمر (ينظر : التبصرة : 258 ، والنشر : 2 / 319) .

(3) معاني القرآن : 2 / 175 .

(4) ينظر : جامع البيان : 1 / 67 .

(5) النمل : 8 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 2/ 815 ، وينظر : 1 / 247 ، 250 .

(7) الأنعام : 74 .

(8) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : 1 / 248 ، والنشر : 2 / 259 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 637 – 638 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 7 / 23 .

(10) ينظر : الصحاح (رخم) : 5 / 193 .

منهـا إلـى شـروط وأحكـام التـرخيم ، وقـد جـاءت نصوصـه تؤكـد ذلـك ، إذ أشـار في بعضها إلى أنَّ الترخيم لا يستعمل إلاَّ في النداء ، وإنْ حدث في غيره فهو شاذ لا يقاس عليه . فذهب إلى القول بعد أنْ أورد البيت الآتي :

لنا يوماً وللكروانِ يوماً تطيرُ البائساتُ وما تطيرُ

" الكرا : ترخيم الكروان ، ولا يستعمل الترخيم إلاَّ في النداء ، كقولهم : يا بثينُ اقبلي ، وعزُ اعرضي ، فمتى جاء في غير النداء فهو شاذ لا يقاس عليه " [1] .

ورأيناه في بعضها الآخر يصرح بأنَّ الترخيم قد يحدث في غير المنادى للضرورة الشعرية ، إذ يقول معلقاً على قول الشاعر :

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنَّما يضمُّ إلى كشحيه كفاً مخضباً

" أنْ يكون أراد (كفاً مخضبةً) فحذف الهاء لضرورة الشعر على جهة الرخيم ، كما ترخم العرب في الشعر الاسم في غير النداء إذا احتاجت إلى ذلك . أنشد الفراء :

وما أدري وظنيّ كلَّ ظنِّ أمسلمني إلى قومي شراحي

أراد : شراحيل فحذف اللام على جهة الترخيم " [2] ، وثمة مواضع أخرى [3] .

وقد يستعمل النداء في غير معناه الأصلي ويفيد (الاستغاثة) ، وتعني في الاستعمال اللغوي طلب الغوث [4] ، وهي في الاصطلاح " منادى دخله معنى الاستغاثة " [5]. وقد ورد هذا المصطلح عنده في موضعين من تآليفه ، قال في أحدهما معلقاً على البيت الآتي :

---

(1) الزاهر : 2 / 375 .

(2) المذكر والمؤنث : 1 / 345 .

(3) ينظر : شرح القصائد : 43 ، 99 ، 360 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 297/1 ، والزاهر : 123/2 .

(4) ينظر : العين (غوث) : 4 / 440 ، والصحاح (غوث) : 1 / 289 ، وتاج العروس (غوث) : 636/1 .

(5) الكافية في النحو : 1 / 131 .

رمتني بهوراتِ الذنوبِ وباعدتْ فراشي فيا لَلناسِ ماذا يُليقها ؟

" واللام في قولها (يا لَلناس) ، لام خفض وتفتح بمعنى الاستغاثة ، كقولهم : يا لَلمسلمين ! يا لَبكر ! يا لَتميم ! " [1] . وقال في الآخر : " قالوا في الاستغاثة : يا لَضبة ، ففتحوا اللام وهي في الأصل لام خفض ؛ لأنَّ الاستعمال كثر فيها مع (يا) فجعلا حرفاً واحداً " [2] .

ومن شعب النداء التي ورد ذكرها عند ابن الأنباري ، (الندبة) وهي في اللغة مصدر (ندب) وهو أنْ تندب النادبة بحسن الثناء عليه وذكر محاسنه [3] ، ولعل هذا المعنى هو الذي دفع إلى القول بأنَّ أكثر من يتكلم بها النساء ؛ وذلك لضعفهن عن تحمل المصائب [4] . أمَّا في الاصطلاح فيراد بها " نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكماً ، أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سبباً له " [5]. وقد ذكر هذا الاصطلاح في مواضع قليلة ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **يَا أَبَتِ** ﴾ [6] : " مَنْ قرأ (يا أبتَ) بالنصب [7] ، كان له مذهبان : أحدهما أنْ تقول : أردت (يا أبَ) بالترخيم ثم أدخلت الهاء ؛ لأنَّها أشيع للكلام ثم عرّبتها بإعراب الباء .... والوجه الآخر أنْ تقول: أردت الندبة (يا أبتاه) فمن هذا الوجه لا يجوز

---

(1) الأضداد : 264 .

(2) الزاهر : 1 / 236 .

(3) ينظر : مقاييس اللغة (ندب) : 5 / 413 ، ولسان العرب (ندب) : 1 / 753 – 754 .

(4) ينظر : اللمع في العربية : 212 ، وأسرار العربية : 135 ، وحاشية الخضري : 2 / 81 .

(5) شرح الحدود النحوية : 104 ، وينظر : أوضح المسالك : 4 / 52 ، وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية : 2 / 109 ، وحاشية فتح الجليل : 296 ، والأساليب الإنشائية في النحو العربي : 146

(6) يوسف : 4 .

(7) قرأ ابن عامر بفتح التاء وقرأ الباقون بكسرها (ينظر : التبصرة : 227 ، والتيسير : 127) .

الوقف على الهاء . أنشدنا أبو العباس :

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكبِ [1]

" وقال لنا : يجوز أنْ يكون أراد الترخيم (يا أميمَ ناصب) فأدخل الهاء . ويجوز أنْ يكون أراد الندبة (يا أميمتاه) " [2] . وقوله : " إذا ناديت أضفت إلى نفسك قلت : يا هنِ أقبلْ ، وإنْ شئت يا هنَ أقبلْ ، وإنْ شئت : يا هنُ أقبلْ . فمن كسر النون قال : الكسرة تدل على الياء وتخلفها ، ومن فتحها قال : أردت الندبة يا هناه " [3] .

وهكذا تتسع دائرة النداء في استعمال ابن الأنباري ، إذ ورد عنده بأكثر من دلالة ، ففضلاً عن معناه الأصلي فقد استعمله في معانٍ أخرى كـ(الاستغاثة والندبة) ، إلاَّ أنَّ ذلك لم يؤثر في استقراره وثباته ، وقد تبين ذلك بشكل جلي فيما أوردناه من النصوص .

---

(1) البيت للنابغة الذبياني ، ديوانه : 48 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 297 ، وينظر : معاني القرآن (الفراء) : 2 / 32 ، واللامات (الزجاجي) : 102 .

(3) المذكر والمؤنث : 2 / 221 .

النهي

النهي في اللغة : خلاف الأمر، يقال : نهيته عن كذا فانتهى عنه [1] ، وهو في الاصطلاح طلب ترك الفعل ، وقول القائل لمن دونه لا تفعل [2]. والنهي من المصطلحات التي ترددت عند الخليل ، من أمثلة ذلك قوله: " يقولون في الغابر : لم يدع ، وفي الأمر : دعه ، وفي النهي : لا تدعه " [3] . وتابعه البصريون في استعمال هذا الاصطلاح فذكره سيبويه قائلاً : " وإنَّما كان الوجه في الأمر والنهي النصب ؛ لأنَّ حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب ، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام ؛ لأنَّهما لا يكونان إلاَّ بالفعل " [4] . وتابعهما في استعمال المصطلح السابق المبرد [5] ، وابن السراج [6] .

واستعمل الكوفيون مصطلح (النهي) أيضاً ، فقد أورده الفراء في معانيه ، إذ قال في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لا يَحْطِمَنَّكُمْ** ﴾ [7]: " نهي فيه تأويل الجزاء " [8] . وكذلك ورد ذكره عند أبي العباس ثعلب [9] ، والطبري [10] .

---

(1) ينظر : العين (نهى) : 93/4 ، وجمهرة اللغة (نهى) : 183/3 ، والصحاح (نهى) : 2517/6 .

(2) ينظر : التعريفات : 248 ، وجامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 3 / 426 ، وقد حدّه ابن الشجري (ت 541 هـ) بقوله : " هو المنع من الفعل بقول مخصوص مع علو الرتبة وصيغته لا تفعل ولا يفعل فلان " (الآمالي الشجرية : 1 / 271) .

(3) العين : 2 / 224 .

(4) الكتاب : 1 / 144 .

(5) ينظر : المقتضب : 3 / 267 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 2 / 183 .

(7) النمل : 18 .

(8) معاني القرآن : 2 / 314 .

(9) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 47 .

(10) ينظر : جامع البيان : 2 / 27 .

وإذا ما انتقلنا إلى ابن الأنباري فإنَّنا نجده يستعمل اصطلاح (النهي) في عدة مواضع تآليفه المختلفة ، ومن تتبعنا لهذه المواضع وجدنا أنَّ النهي عنده قد ورد بصورة واحدة ، وهي الفعل المضارع المسبوق بـ(لا) الناهية ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، ومما ورد منها قوله : " ومما حذفت منه الياء في النهي قوله : ﴿ **وَلا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْض** ﴾ [1] تقف عليه (ولا تبغِ) ، بلا ياء ؛ لأنَّه في موضع جزم بـ(لا) " [2] . وقوله عند شرحه بيت عمرو بن كلثوم :

ألا هُبيَّ بصحنكِ فاصبحِينا ولا تُبقي خمورَ الأندرينا [3]

" وتبقي جزم بلا على النهي .... " [4] . ومن عناصر النهي التي ورد ذكرها لديه (جواب النهي) ، ومثال ذلك قوله في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ** ﴾ [5] : " الوقف عليه (فيسبوا) ، وموضع (يسبوا) نصب بالفاء ؛ لأنَّها جواب النهي ، علامة النصب فيه سقوط النون " [6] . وقوله في حديثه عنه قوله تعالى : ﴿ **فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ** ﴾ [7] : " والوقف على (فتطردهم) غير تام لقوله (فتكون من الظالمين) جواب للنهي " [8] .

وهكذا يبدو أنَّ هذا الاصطلاح مستقر في استعماله ، إذ أقتصر عليه ولم يستعمل غيره .

---

(1) القصص : 77 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 225 ، وينظر : 117 ، 139 ، 222 ، 271 ، 2 / 595 ، 915 .

(3) شرح القصائد : 371 .

(4) المصدر نفسه : 372 ، وينظر : 38 ، 78 ، 266 ، 302 ، 456 .

(5) الأنعام : 108 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 271 .

(7) الأنعام : 52 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 632 – 633 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 2 / 68 .

الاستثناء

الاستثناء في أصل اللغة : الكفّ والردّ ، يقال : " ثنى الشيء ثنياً ، ردَّ بعضه على بعض ، وقد تثنى وأنثنى واثناؤه ومثانيه .... والثنوى : الاستثناء ، وكذلك الثَنوى بالفتح ، والثُنيا ، والثنوى ما استثنيته " [1] . أمَّا في الاصطلاح فيعني " إخراج الشيء عن حكم دخل فيه غيره بـ(إلاَّ) وأخواتها سواء كان ذلك الشيء المخرج داخلاً في صدر الكلام مندرجاً تحته أولا " [2] . والاستثناء من المصطلحات التي تردد ذكرها عند الخليل ، ومن ذلك قوله : " إلاَّ : استثناء ، كقولك : ما رأيت أحداً إلاَّ زيداً " [3] . واستعمله البصريون من بعده ، فقد أفرد له سيبويه باباً سمّاه (باب الاستثناء) قال في مبتدئه : " فحرف الاستثناء إلاَّ ، وما جاء من الأسماء فيه معنى إلاَّ فغير ، وسوى ، وما جاء من الأفعال فيه معنى إلاَّ فلا يكون ، وليس ، وعدا ، وخلا ، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشا ، وخلا في بعض اللغات " [4] . وتابعه في هذا المبرد [5] ، وابن السراج [6] .

أمَّا الكوفيون فمن خلال النصوص التي وقفنا عندها عند جمهرة علمائهم ، فقد وجدناهم يستعملون هذا المصطلح ، فالفراء ذكره في معانيه ، إذ قال في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا** ﴾ [7] : " في موضع نصب بالاستثناء

---

(1) لسان العرب (ثنى) : 14 / 115 – 125 .

(2) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 1 / 89 ، وينظر : اللمع في العربية : 139 ، وأسرار العربية : 115 ، وأسرار النحو : 144 ، وحاشية الخضري : 1 / 202 .

(3) العين : 8 / 352 .

(4) الكتاب : 2 / 309 .

(5) ينظر : المقتضب : 4 / 389 .

(6) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 343 .

(7) هود : 11 .

من قوله (ولئن أذقناه) يعني الإنسان ثم استثنى من الإنسان ؛ لأنَّه من الناس " [1] . واستعمله أيضاً أبو العباس ثعلب [2] ، والطبري [3] .

وقد تردد هذا المصطلح وما اشتق منه عند ابن الأنباري في مواضع متفرقة من تآليفه المختلفة ، ومن خلال استقراء الأمثلة التي نصّ فيها على الاستثناء رأيناه يعرض هذا المصطلح بشكل يُرى من خلاله حقيقة الاستثناء وأركانه ، وما ينطوي تحته من أنواع معززاً ذلك بالشواهد القرآنية ، والشواهد الشعرية المختلفة ، ومما ورد منها ، قوله في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ . إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا** ﴾ [4] : " والوقف على قوله (ويلعنهم اللاعنون) غير تام ؛ لأنَّ (إلاَّ) استثناء ، ولا يتم الكلام قبل الاستثناء " [5] . وقوله عند شرحه بيت طرفة بن العبد :

سقَتهُ إياةُ الشمسِ إلاَّ لِثاتهِ أُسِفَّ ولم تكدمْ عليه بإثمدِ [6]

" والإياة ترتفع بفعلها ، واللثات تنصب على الاستثناء " [7] . ومن خلال استقراء الأمثلة التي ورد فيها هذا الاصطلاح وجدنا لديه تصوراً دقيقاً لأركان الاستثناء ، فقد كان في كثير من الأحيان يصرح بالمستثنى منه لتعلق المستثنى به ، إذ قال في تعليقه على قوله تعالى :﴿ **صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ** ﴾ [8] : وقال الأخفش : (غيرَ المغضوب عليهم) منصوب على الاستثناء ، كأنَّه قال : (إلاَّ المغضوب عليهم) فعلى هذا المذهب أيضاً لا يتم الوقف

---

(1) معاني القرآن : 2 / 4 – 5 .

(2) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 15 .

(3) ينظر : جامع البيان : 2 / 33 .

(4) البقرة : 159 ، 160 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 537 ، وينظر : 116 ، 130 ، 131 ، 447 ، 515 ، 2 / 604 ، 607 ، 608 ، 618 ، 690 ، 711 ، 712 ، 718 ، 933 ، 956 ، 972 ، 975 ، 976 .

(6) ديوانه : 20 .

(7) شرح القصائد : 146 ، وينظر : 440 ، والمذكر والمؤنث : 1 / 316 ، والأضداد : 337 .

(8) الفاتحة : 7 .

علـــى (علـــيهم) ؛ لأنَّ المســـتثنى متعلـــق بالمســـتثنى منـــه " [1] ، وثمـــة مواضع أخرى [2] .

وكـان فـي أحـايين أخـرى يعبّـر عـن المسـتثنى بالاسـتثناء ، وقـد جـاء ذلـك في نصوص منها ، قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِـــيس** ﴾ [3] : " والوقـف علـى قولـه : (فسـجدوا) غيـر تـام ؛ لأنَّ (إلاَّ إبلـيس) مسـتثنى مـن السـجود ، ولا يـتم الوقـف علـى المسـتثنى منـه دون الاستثناء " [4] .

ووجدناه يستعمل عدداً من أدوات الاستثناء ، منها ما هو حرف نحو (إلاَّ) التي تردد ذكرها لديه في مواضع كثيرة ففضلاً عن معناها المعروف ، فقد استعملها بمعنـى (سـوى) فـي بعـض المواضـع ، وقـد أشـار إلـى هـذا فـي تعقيبـه علـى الآيـة الكريمـة : ﴿ **مَـا دَامَـتِ السَّـمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَـا شَـاءَ رَبُّـكَ** ﴾ [5] ، إذ قال : " ومعنى الاستثناء هنا الزيادة لا النقصان ، كأنَّه قال : سوى ما شاء ربك من الزيـادة لهم علـى مقدار ديمومـة السماوات والأرض " [6] . ونجده في نصوص أخرى يسـتعملها بمعنـى (لكـن) ، ومـن ذلـك قولـه فـي معـرض حديثـه عـن قولـه تعـالى : ﴿ **إِلَّا الَّـذِينَ آمَنُـوا وَعَمِلُـوا الصَّـالِحَاتِ** ﴾ [7] : " استثناء منقطـع ، كأنَّـه قال : لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ، كما قال في سورة البقرة :﴿ **لِـئَلَّا يَكُـونَ**

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 477 ، وينظر : التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن : 83 .

(2) ينظر المصدر نفسه :131/1 ، 515 ، 618 0

(3) البقرة : 34 0

(4) إيضاح الوقت والابتداء :515/1 ، وينظر:130 ، 618/2 ، وإعراب القرآن (النحاس) :212/1 .

(5) هود : 107 0

(6) إيضاح الوقف والابتداء :2/ 718 .

(7) الانشقاق : 25 0

لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [1] ، فمعناه (لكن الذين ظلموا فإنَّهم لا حُجة لهم) " [2] .

وإذا ما دققنا النظر في الأمثلة المستقرأة فإنَّنا نراه يستعمل مصطلح (إلاَّ المحققة) ، وقد ذكر هذا المصطلح في أثناء تعليقة على قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ** ﴾ [3] ، فقال : " الوقف على قوله : (وما يخدعون) قبيح ؛ لأنَّ (ما) جحد و (إلاَّ) محققة ، فلا يحسن الوقف قبلها " [4] . ويبدو أنَّه أراد بها (إلاَّ الملغاة) في الاستثناء المفرغ .

وإلى جانب (إلاَّ) فقد استعمل (غير) وهي اسم صريح تفيد المغايرة ، أي الدلالة على أنَّ ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلها في المعنى الذي ثبت له ، إيجاباً أو نفياً " [5] ، وقد جاء ذلك في عده نصوص ، منها قوله في الآية الكريمة : ﴿ **لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ** ﴾ [6] : " وفي (غير) أربعة أوجه : النصب على الاستثناء ، وعلى قطع من (القاعدين) ... " [7] . وقوله عند شرحه بيت الحارث بن حلزة :

غيرَ أنَّي قد أستعينُ على الهـ مِّ إذا خفَّ بالثوى النجاءُ [8]

" غيرَ أنَّي ، معناه (إلاَّ أنَّي) ، فلمّا وضعت غير في موضع إلاَّ نصب على الاستثناء ... " [9] .

---

(1) البقرة : 150 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء :9720/2 ، وينظر : 608 ، 976 ، والزاهر : 405/2 0

(3) البقرة : 9 0

(4) إيضاح الوقف والابتداء :496/1 0

(5) ينظر: النحو الوفي :343/2 .

(6) النساء : 95 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 604/2 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 483/1 0

(8) ديوانه : 9 0

(9) شرد القصائد : 440 ، وينظر : شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها : 172 0

ومن أنواع الاستثناء التي ورد ذكرها عنده (الاستثناء المنقطع) ، وقد سُمي منقطعاً ؛ لأنَّ المستثنى من نوع المستثنى منه ، ومخالف له [1] . والفراء هو أول من اصطلح على هذا النوع من الاستثناء بـ(الاستثناء المنقطع) [2] ، وقد ذكر ابن الأنباري هذا المصطلح في نصوص عديدة ، نختار منها قوله في تفسيره للآية الكريمة : ﴿ **لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ** ﴾ [3] : " فمعناه لا معصوم اليوم من أمر الله إلاَّ المرحوم ... ، وتكون (مَنْ) في موضع نصب أو رفع على الاستثناء المنقطع " [4] . وقوله معلقاً على بيت عمرو بن معد يكرب :

وكلُّ أخٍ مفارقُهُ أخوه لعَمرُ أبيك إلاَّ الفرقدان [5]

" ويجوز أنْ يكون (إلاَّ) في البيت بمعنى الاستثناء المنقطع ، أي : لكن الفرقدان يفترقان أو يزولان ، فإذا أُزيل بإلاَّ عن مذهب الاتصال كان هذا ممكناً فيها " [6] .

ومما تقدم نستخلص أنَّ ابن الأنباري قد أحاط في استعماله للاستثناء في أغلب جوانبه إحاطة تامة ، وذلك ينبئ عن استقرار هذا المصطلح لديه .

---

(1) ينظر : شرح الفصل : 2/79 0

(2) ينظر : معاني القرآن : 2/48 ، 313 ، وسماه الأخفش الأوسط (ت 215 هـ) بـ (استثناء خارج من أول الكلام على معنى لكن) ، (ينظر : معاني القرآن : 1/18 ، 177 ، 2/328) ، وعبّر عنه المبرد (ت 285 هـ) بعبارة (الثاني ليس من نوع الأول) ، (وينظر : المقتضب : 4/ 412) .

(3) هود : 43 .

(4) الأضداد : 128 – 129 ، وينظر : إعراب القرآن (النحاس) : 2/ 285 .

(5) ديوانه : 181 .

(6) الزاهر : : 2/ 405 ، وينظر : 404 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 2/607 ، 608 ، 976 .

الجحد

الجحد لغةً : نقيض الإقرار ، كالإنكار والمعرفة [1] ، واصطلاحاً يعني " الإخبار عن ترك الفعل في الماضي " [2] ، وقد ورد هذا الاصطلاح عند الخليل ، ومن ذلك قوله : " أما : استفهام جحد ، تقول : أما تستحي من الله ؟ أما عندك زيد ؟ " [3] ، وإلى جانبه ذكر اصطلاح (النفي) ، إذ قال : " تقول : لن يكرمك زيد ، معناه : كأنَّه يطمع في إكرامه ، فنفيت عنه ، ووكدت النفي بلن فكانت أوكد من (لا) " [4] . وتابعه البصريون في استعماله المصطلح السابق ، فاستعمله سيبويه ، إذ عقد له باباً في كتابه ، قال في مبتدئه : " هذا باب نفي الفعل .... " [5] . وورد ذكره أيضاً عند المبرد [6] ، وتابعهم ابن السراج في استعماله مصطلح (النفي) [7] ، وفضلاً عنه استعمل اصطلاح (الجحد) [8] . وقد ذهب غير باحث إلى نسبة اصطلاح (الجحد) إلى الكوفيين [9] ، ولكن يبدو مما تقدم أنَّ هذا الاصطلاح هو من مصطلحات الخليل ، إلاَّ أنَّه شاع عند الكوفيين ، فقد أورده الفراء في معانيه إلى جانب استعماله مصطلح (النفي) ، فقال : " ألا ترى أنَّك تقول : زيد

---

(1) ينظر : تهذيب اللغة (جحد) : 4 / 124 – 125 ، والصحاح (جحد) : 2 / 451 ، وتاج العروس (جحد) : 312/2 .

(2) التعريفات : 74 ، وينظر : جامع العلوم في اصطلاحات الفنون : 1/ 383 ، وقد فرّق بعضهم بين الجحد والنفي اعتماداً على كلام النافي ، فإنْ كان كلامه صادقا سُمي نفياً ، ولا يُسمى جحداً ، وإنْ كان كاذباً سُمي جحداً أو نفياً (ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 2/ 77) .

(3) العين : 8 / 435 .

(4) المصدر نفسه : 8 / 350 .

(5) الكتاب : 3 / 117 .

(6) ينظر : المقتضب : 4 / 357 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 1/ 461 ، والموجز في النحو : 52 .

(8) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 370 .

(9) ينظر : مدرسة الكوفة : 309 ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : 443 .

قائم أظن ، فدخول (أظن) للشك ، فكأنَّه مستغنى عنه ، وليس بنفي ، ولا يكون عن النفي مستغنياً ؛ لأنَّك إنَّما تخبر بالخير على أنَّه كائن أو غير كائن ، فلا يقال للجحد : إنَّه فضل من الكلام كما يقال للظنّ " [1] . وتابع الفراء في استعمال مصطلح (الجحد) ابن السكيت [2] ، وأبو العباس ثعلب [3] . وذكره الطبري [4] أيضاً مع استعماله لمصطلح (النفي) [5] . ويبدو أنَّ هذا المصطلح قد حظي باستحسان ابن الأنباري ؛ لذا وجدناه يستعمله في مواضع كثيرة من تآليفه المختلفة ، إذ استعمله وأراد به الكلام الذي يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده ، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكم يخالفه إلى نقيضه [6] .

وإذا أمعنا النظر في نصوصه التي ورد فيها هذا الاصطلاح ، فإنَّنا نجد في الكثير منها ما يشير إلى نوعي الجحد – الصريح والضمني – وما يتضمن كلٌّ نوع من أقسام ، فقد كان يعبّر عن الصريح منه باستعمال الأدوات التي وضعت لهذا الغرض وتبعاً للزمن الذي تستعمله فيه ، فنراه يشير إلى الجحد في الحال باستعمال (لا ، وإنْ) ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، ومما ورد منها قوله عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

فتُغلِلْ لكل مالا تُغِلُّ لأهلِها قُرىً بالعراقِ من قفيزٍ ودرهمِ [7]

---

(1) معاني القرآن : 2 / 84 .

(2) ينظر : إصلاح المنطق : 385 ، وابن السكيت اللغوي : 320 .

(3) ينظر : مجالس الثعلب 2/ 543 .

(4) ينظر : الجامع البيان : 79/1 ، الطبري النحوي الكوفي من خلال تفسيره :261 ، د . أحمد خطاب عمر ، مجلة آداب الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد التاسع ، 1978م .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 33 .

(6) ينظر : في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي : 154 .

(7) ديوانه : 9 .

" وموضع ما نصب بتغلل ، ومن دخلت مع الجحد وهو (لا) ،

كقولك : لا أضرب من أحد " [1] . وقوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ** ﴾ [2] : " ... واختلفوا في معنى (إنْ) . فقال المفسرون والنحويون : معنى (إنْ) الجحد ، كأنَّه قال : (في الذي لم نكمنكم فيه) " [3] .

ووجدناه يستعمل (لم) للدلالة على الجحد في الماضي ، إذ يقول في أثناء تعليقة على قوله تعالى : ﴿ **لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ** ﴾ [4] : " فيه وجهان : إنْ شئت قلت : الوقف على قوله : (لم يدخلوها) ثم تبتدئ : (وهم يطمعون) أي (وهم يطمعون في دخولها) ، وإنْ شئت قلت : المعنى دخلوها وهم لا يطمعون في دخولها فيكون الجحد منقولاً من (الدخول) إلى (الطمع) ... " [5] . وللتعبير عن الجحد في المستقبل كان يستعمل (لن) ، ونستدل على ذلك من قوله في حديثه عن (بلى) في الآية الكريمة : ﴿ **وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّاماً مَعْدُودَةً . بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً** ﴾ [6] : " فأتى بها بعد الجحد ، والمعنى بل من كسب سيئة " [7] .

ولم يقف عند حد الجحد الصريح ، وإنَّما رأيناه يشير إلى الجحد الضمني ، وهو ما يُعرف من السياق وتدل عليه القرائن في الكلام ، وله صور وأنماط عديدة ، ومما ورد من هذه الصور عنده (الجحد بالاستثناء) ، وقد جاء ذلك في تفسيره لقوله تعالى

---

(1) شرح القصائد : 272 ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 142/1 ، 143 ، والأضداد : 211 ، 215 ، 216 .

(2) الأحقاف : 26 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء 1 / 324 ، وينظر : شرح القصائد : 53 ، 496

(4) الأعراف : 46 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 655 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 7 / 213 .

(6) البقرة : 80 ، 81 .

(7) الزاهر : 2 / 56 .

: ﴿ **اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا** ﴾ [1] ، إذ قال : " يقال : معناه خلقها مرفوعة بلا عمد ، فالجحد واقع في موضعه الذي يحب كونه فيه... " [2] ، ومنها أيضاً (الجحد بالاستفهام) ، ويتضح هذا في قوله : " قال الفراء : بلى تكون جواباً للكلام الذي فيه الجحد ، فإذا قال الرجل للرجل : ألستَ تقومُ ؟ قال : بلى " [3] . وقوله معقباً على بيت الحارث بن حلزة :

حذرَ الخونِ والتعدِّي وحل وهل يَذ قُضُ ما في المهارقِ الأهداءُ [4]

" معنى هل الجحد " [5] .

ويطالعنا في بعض المواضع اصطلاح (الجحد المحض) ، ومن أمثلة ذلك قوله في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ** ﴾ [6] : " المنع يرجع إلى معنى القول ، والتأويل مَنْ قال لك : لا تسجد ؟ فـ(لا) حجد محض ، وإنْ دخلت إيذاناً بالقول إذ لم يتصرح لفظه " [7] . ووجدناه يستعمل اصطلاح (معنى الجحد) للدلالة على الكلام الذي يجري وفيه هذا المعنى ، وإنْ لم يكن له في أصل الوضع ، وإنَّما هو عارض فيه ، ومما يؤكد ذلك قوله : " فمتى قال القائل : نشدتك الله أنْ تقوم ، وأقسمتُ عليك أنْ تقوم ! فتأويلهما : أُحرِّج عليك ألاَّ تفعل فلهذه العلة من تأويل الجواب والتحريج ما فُهِم معنى الجحد وهو غير ظاهر ولا منطوق به " [8].

ورأيناه يستعمل مصطلحاً آخر وهو (جواب الجحد) ، إذ نصَّ على هذا المصطلح في حديثه عن الوقف على قوله تعالى : ﴿ **وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ**

---

(1) الرعد : 2 .

(2) الأضداد : 268 ، وينظر : إيضاح والوقف والابتداء : 2 / 730 – 731 .

(3) الزاهر : 2 / 55 .

(4) ديوانه : 13 .

(5) شرح القصائد : 479 .

(6) الأعراف : 12 .

(7) الأضداد : 216 .

(8) المصدر نفسه : 310 .

شَـــيْءٍ فَتَطْـــرُدَهُمْ ﴾ [1] ، إذ قـال : " غيـر تـام ؛ لأنَّ قولـه : (فتطـردهم) جـواب الجحد " [2] . وقال في تعقيبه على بيت عمرو بن كلثوم :

ألا لا يجهلنْ أحدٌ علينا فنجهلَ فوقَ جهلِ الجاهلينا [3]

" ونجهـــل منصـــوب بالفـــاء ؛ لأنَّهـــا جـــواب الجحـــد " [4] . وفضـــلاً عـــن اصـطلاح (الجحـد) فقـد اسـتعمل مصـطلح (النفـي) ، وقـد جـاء فـي لغـة العـرب بمعنـى الطرد ، يقال : نفيتُ الرجل وغيره ، إذا طردته فهو منفي ، ونفى الشيء يُنفى نفياً ، أي تنحى [5] ، إلاَّ أنَّ هذا الاصطلاح لم يرد لديه إلاَّ في موضع واحد ، وهو قوله : " في قولهم : لا حول ولا قوة إلاَّ بالله خمسه أوجه من الإعراب ، أحدهن : لا حـــولَ ولا قـــوةَ إلاَّ بـــالله علـــى أنْ تنصـــب الحـــول بـــلا علـــى التبرئـــة ، وتجعـــل القـــوة نســـقاً علـــى الحـــول ، والبـــاء خبـــر للتبرئـــة والخليـــل وســـيبويه يسميان التبرئة النفي " [6] .

ومن الأمثلة المتقدمة نخلص إلى أنَّ اصطلاح الجحد أوسع وأكثر شمولاً عند ابن الأنباري من مصطلح النفي ، ومما يدل ذلك أنَّ استعماله للاصطلاح الأخير كان محدداً بـ(لا) التي سمّاها التبرئة ، في حين كان استعماله للجحد مطلقاً .

---

(1) الأنعام : 52 .

(2) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 632 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 6 / 434 .

(3) شرح القصائد : 426 .

(4) المصدر نفسه : 427 .

(5) ينظر : العين (نفي) : 8 / 375 – 376 .

(6) الزاهر : 1 / 104 – 105 .

الجزاء (الشرط)

أصل الجزاء في اللغة : المكافأة [1] ، أمَّا في الاصطلاح فيعني " تعليق بشيء بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني " [2] ، ومن مرادفاته الشرط ، وقد جاء في لغة العرب بمعنى " إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه ، والجمع شروط " [3] . وهما من المصطلحات التي ذكرها الخليل في العين ، إذ قال : " وأمَّا (مهما) فإنَّ أصلها (ماما) ولكن أبدلوا من الألف الأولى هاء ليختلف اللفظ ، فـ(ما) الأولى هي ما جزاء ، وما الثانية هي التي تزاد تأكيداً لحروف الجزاء مثل أينما ، ومتى ما ، وكيفما " [4]. وهذا ينقض قول بعضهم بأنَّ سيبويه هو أول من أطلق تسمية الجزاء ، وسمّى الأدوات التي تقتضي جزم فعلين حروف الجزاء [5] . وقال : " وإنْ خفيفة حرف مجازاة في الشرط ..... " [6] . وبذلك يتبين وهم من ذهب إلى القول بأنَّ المبرد أول من استعمل مصطلح الشرط [7] . واقتبس البصريون من الخليل ، هذين المصطلحين ، فقد استعمل سيبويه اصطلاح (الجزاء) ، إذ عقد له باباً في كتابه سمّاه (باب الجزاء) ، ومما جاء فيه

---

(1) ينظر : مقاييس اللغة (جزى) : 455/1 ، والقاموس المحيط (جزى) : 312/4 .

(2) التعريفات : 125 ، وينظر : شرح الحدود النحوية : 132 .

(3) لسان العرب (شرط) : 7 / 329 ، وتاج العروس (شرط) : 5 / 166 .

(4) العين : 3 / 358 .

(5) ينظر : ظاهرة الجزم في اللغة العربية : 144 .

(6) العين : 8 / 396 .

(7) ينظر : المصطلح النحوي في كتاب سيبويه : 247

قولــه : " ولا يكــون الجــزاء فــي حيــث ولا فــي إذ حتــى يضــم إلــى كــلِّ واحــد منهمــا (مــا) فتصــير إذ مــع مــا بمنزلــة إنَّمــا وكأنَّمــا ... " [1] . وورد ذكــره عند المبرد [2] ، وفضلاً عنه استعمل اصطلاح (الشرط) [3] . وكذلك استعمل ابن السراج المصطلحين السابقين [4] .

وورد مصطلحا (الجزاء والشرط) عند الكوفيون أيضاً ، فقد ذكرهما الفراء في معانيه قائلاً في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ** ﴾ [5] : " (مـا) فـي معنـى جـزاء ولهـا فعـل مضـمر ، كأنَّـك قلـت : مـا يكـن بكـم مـن نعمـة فمن الله ؛ لأنَّ الجزاء لابدّ له من فعل مجزوم ، إنْ ظهر فهو جزم ، وإنْ لم يظهر فهو مضــمر " [6] . وقــال فــي الحــديث عــن قولــه تعــالى : ﴿ **رِدْءاً يُصَــدِّقُنِي** ﴾ [7] : " تقــرأ جزمــاً ورفعــاً . مَــنْ رفعهــا جعلهــا صــلة للــردء ، ومَــنْ جــزم [8] ، فعلــى الشــرط " [9] . وســار علــى نهجــه فــي اســتعمال المصــطلحين الســابقين أبو العباس ثعلب [10] ، والطبري [11] .

أمَّا ابن الأنباري فقد استعمل اصطلاح (الجزاء) في مواضع كثيرة من تآليفه ، ومن خلال استقراء هذه المواضع وجدناه يستعمله في إرادة أكثر من معنى . فالجزاء

---

(1) الكتاب : 3 / 56 – 57 .
(2) ينظر : المقتضب 3 / 172 .
(3) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 46 .
(4) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 522 ، 2 / 166 .
(5) النحل : 53 .
(6) معاني القرآن : 2 / 104 .
(7) القصص : 34
(8) قرأ عاصم وحمزة (يُصدقُني) بالرفع ، وقرأ الباقون بالجزم (ينظر : التبصرة : 287) .
(9) معاني القرآن : 2 / 306 .
(10) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 128 ، 2 / 487 .
(11) ينظر : جامع البيان : 2 / 23 ، 36 .

لديه يتأرجح بين الأداة والفعل والاسلوب ، فمن دلالته على الأداة قوله عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

ومَنْ يغتربْ يحسب عدواً صديقَهُ ومَنْ لا يُكرِّم نفسَهُ لا يُكرَّمِ [1]

" ومَنْ الجزاء ، ويحسب جواب الجزاء " [2]. ومن دلالته على الفعل قوله : " وحذفت الياء من الجزاء في قوله : ﴿ **وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ** ﴾ [3] تقف عليه (يأتِ) بلا ياء ؛ لأنَّه في مواضع جزم بـ(إنْ) " [4]. وقال دالاً به على الاسلوب : " اعلم أنَّ الياءات والواوات والألفات تحذفن في الأمر والنهي وجواب الأمر والجزاء ، وجواب الجزاء " [5]. ونراه في بعض النصوص يعبّر عنه هذا المصطلح باستعمال بعض مشتقاته نحو (مُجازي) ، إذ يقول في تعقيبه على قولهم : مهما يكن من الأمر فإنّي فاعل كذا وكذا : " معنى (مَهْ) : كف ، ثم ابتدأ مُجازياً ومُشارطاً ، فقال : ما يكن من الأمر فإنَّي فاعل " [6] .

ووجدنا عنده مصطلحا آخر وهو (جواب الجزاء) الذي ذكره في نصوص كثيرة ، مشيراً في العديد منها إلى بعض الضوابط والمسائل المتعلقة به ، ومن ذلك ما ذهب إليه من أنَّ جواب الجزاء مجزوم لمجاورته الفعل الأول (أي فعل الشرط) ، متابعاً الكوفيين في هذا [7] ، وقد نصَّ على ذلك في قوله : " وحذفت الياء من جواب الجزاء في قوله : ﴿ **وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلّاً مِنْ سَعَتِهِ** ﴾ [8] تقف عليه

---

(1) ديوانه : 15 .

(2) شرح القصائد : 285 ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 340/1 ، 352 ، وكتاب مرسوم الخط : 29

(3) الأحزاب : 20 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 227

(5) المصدر نفسه : 1 / 222 .

(6) الزاهر : 2 / 277 – 278 .

(7) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 602 .

(8) النساء : 130 .

بغير ياء ؛ لأنَّه في موضع جزم على الجواب للجزاء . فإنْ قال قائل : لِمَ صار جواب الجـــزاء مجزومـــاً ؟ فقـــل : لمجاورتـــه الفعـــل الأول وذلـــك أنَّـــه قـال : (وإنْ يتفرقـا) فموضـع (يتفرقـا) جـزم بـ(إنْ) علامـة فيـه سـقوط النـون ، وموضـع (يغنِ) جزم على المجاورة لـ(يتفرقا) " [1] . وأشار في بعض النصوص إلى أنَّ هذا الجواب قد يحذف لوضوح معناه ، وقد جاء هذا في قوله عند شرحه بيت الحارث بن حلزة :

إنْ نبشتُمْ ما بينَ ملحة فالصَّا قبِ فيه الأمواتُ والأحياءُ [2]

" ومـا ينتصـب بنبشـتم ، وتأويلـه : إنْ أثـرتم الأمـر الـذي بـين ملحـة . وجـواب الجـزاء محـذوف لوضـع معنـاه ، كأنَّـه قـال : إنْ نبشـتم هـذا هلكـتم " [3]، وثمـة نصـوص كثيرة [4] .

وإلى جانب الجزاء ، فقد استعمل مصطلح (الشرط) ، إذ تردد عنده في عدة نصوص ، منها قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** ﴾ [5] : " والوقف على (إذا) قبيح ؛ لأنَّها مع الفعل الذي بعدها شرط " [6]. وقوله في معرض حديثه عن قوله تعالى : ﴿ **أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعاً** ﴾ [7] : " (أينما) حرف ؛ لأنَّها شرط ، وكلّ ما في كتاب الله من ذلك

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 229 .

(2) ديوانه : 11 .

(3) شرح القصائد : 467 .

(4) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 136 ، 227 ، 230 ، 322 ، وشرح القصائد : 18 ، 46 ، 82 ، 98 ، 180 ، 182 ، 186 ، 187 ، 188 ، 194 ، 201 ، 205 ، 206 ، 224 ، 229 ، 262 ، 263 ، والزاهر : 2 / 174 .

(5) البقرة : 11 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 497 .

(7) البقرة : 148 .

(أينما) على معنى الشرط لم يصلح الوقف على (أين) دون (ما) " [1] . وورد لديه أيضاً اصطلاح (جواب الشرط) ، ومن ذلك قوله معلقاً على بيت امرئ القيس :

أفاطمُ مهلاً بعضَ هذا التدلُلِ وإنْ كنتِ قد أزمعتِ صرمي فاجملي [2]

" إنْ شرط .... والفاء في قوله فاجملي جواب الشرط " [3] .

وهكذا تبدو دلالة الجزاء والشرط واحدة في استعمال ابن الأنباري ، إذ استعملها للدلالة على ما جرى من الكلام الذي يكون حصول أوله موقوف على حصول آخره ، غير أنَّه آثر اصطلاح (الجزاء) على اصطلاح (الشرط) ، كما تبين ذلك من الأمثلة السابقة .

الحذف

الحذف لغةً : القطع ، جاء في العين : " الحذف قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة " [4]. واصطلاحاً يعني إسقاط حركة أو حرف أو كلمة أو أكثر أو أقل ، إذ يصير به الكلام موجزاً [5] ، والحذف من المصطلحات التي استعملها البصريون ، فقد أشار إليه سيبويه في (باب ما يكون في اللفظ من الاعراض) قائلاً : " اعلم أنَّهم مما يحذفون الكلم وإنْ كان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوضون

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 334 ، وينظر : 2 / 631 ، والزاهر : 1 / 124 ، 2 / 278 ، والأضداد : 190 .

(2) ديوانه : 37 .

(3) شرح القصائد : 44 .

(4) العين (حذف) : 201/3 ، وينظر : مختار الصحاح (حذف) : 127 ، والقاموس المحيط (حذف) : 126/3

(5) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون : 2 / 57 ، وقد عدّ ابن جني الحذف من شجاعة العربية (ينظر : الخصائص : 2 / 360) .

ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم المستعمل حتى يصبر ساقطاً " [1] . وورد ذكره أيضاً عند المبرد [2] ، وابن السراج [3] .

واستعمل الكوفيون هذا المصطلح أيضاً ، فأورده الفراء في معانيه ، إذ قال في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **مَا كُنَّا نَبْغِ** ﴾ [4] : " كُتبت بحذف الياء فالوجه فيها أنْ تثبت الياء إذا وصلت وتحذفها إذا وقفت ، والوجه الآخر أنْ تحذفها في القطع والوصل " [5] . وتابعه الطبري في استعماله هذا المصطلح [6] .

وقد تردد اصطلاح (الحذف) ، وما اشتق منه نحو : (حذف ، وحُذِف ، وتحذف ، وحذفوا ، ويحذفون ، ومحذوف) عند ابن الأنباري في مواضع كثيرة جداً من تآليفه المختلفة ، إذ كانت هذه المواضع تشير إلى صور مختلفة من الحذف ، ومن هذه الصور حذف كلمة من الجملة ، وقد جاءت نصوصه تؤكد ذلك ، ومنها قوله في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا** ﴾ [7] : ... يجوز أنْ يكون معنى الآية : إنَّ الساعةَ آتيةٌ أكاد آتي بها ؛ فحذف (آتي) لبيان معناه ... " [8] . وقوله في تعليقه على قولهم : (سبحانك اللهم وبحمدك) : " ومعنى قولهم : وبحمدك ، أي : بحمدك نبتدئ ، وبحمدك نفتتح ، فحذف الفعل لدلالة المعنى

---

(1) الكتاب : 1 / 24 – 25 .

(2) ينظر : المقتضب : 3 / 76 .

(3) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 75 .

(4) الكهف : 64 .

(5) معاني القرآن : 2 / 27 .

(6) ينظر : جامع البيان : 24 / 73 .

(7) طه : 15 .

(8) الأضداد : 96 ، وينظر : 194 ، 329 ، 413 .

عليه ، كما قال عزَّ وجلَّ : ﴿ **فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ** ﴾ [1] معناه : وادعوا شركاءكم " [2]، وثمة نصوص أخرى [3] .

ومن صور الحذف التي وردت عنده حذف حرف من الكلمة ، وقد أشار إلى ذلك في نصوص كثيرة ، ومما ورد منها قوله في الآية الكريمة : ﴿ **فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوه** ﴾ [4] : " .....إنَّ الأصل في المستقبل (يستطوع) فاستثقلوا الكسرة في الواو فنقلوها إلى الطاء ، فصارت الواو ياء لإنكسار ما قبلها وحذفوا التاء من (يستطيع) كما حذفوها من (استطاع) . قال الحطيئة [5] :

والشعرُ لا يسطيعُهُ مَنْ يظلمُهُ يُريدُ أنْ يُعرِبَهُ فيُعجِمهُ " [6]

وقوله عند شرحه بيت امرئ القيس :

أغركِ مني أنَّ حبكِ قاتلي وأنَّكِ مهما تأمري القلبَ يفعلِ [7]

" ومهما موضعه نصب بتأمري . قال الفراء : كان الأصل في مهما ما ، فحذفت العرب الألف منها وجعلت الهاء خلفاً منها ... " [8] ، وهناك أمثلة كثيرة [9] .

---

(1) يونس : 71 .

(2) الزاهر : 1 / 146 ، وينظر : 119 ، 123 ، 387 ، 2 / 361 .

(3) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 128 ، 169 ، 171 ، 172 ، 257 ، 2 / 626 ، 669 ، 736 ، وشرح القصائد : 39 ، 56 ، 44 ، 145 ، 159 ، 406 ، 420 ، 466 ، 573 ، والمذكر والمؤنث : 2 / 27 ، 286 ، 287 .

(4) الكهف : 97 .

(5) ديوانه : 356 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 161 ، وينظر : 154 ، 173 ، 183 ، 190 ، 191 ، 192 ، 197 ، 207 ، 217 ، 222 ، 223 ، 225 ، 226 ، 227 ، 229 ، 231 ، 235 ، 244 ، 245 ، 247 ، 257 ، 258 ، 259 ، 260 ، 261 ، 262 ، 263 ، 264 ، 265 ، 268 ، 269 ، 271 ، 272 ، 273 ، 279 ، 280 .

(7) ديوانه : 37 .

(8) شرح القصائد : 45 ، وينظر : 46 ، 143 ، 164 ، 203 ، 284 ، 287 ، 297 ، 343 .

(9) ينظر : الزاهر : 247/2 ، 268 ، والمذكر والمؤنث : 339/2 ، 345 ، 354 ، وكتاب مرسوم الخط : 5 ، 10 ، 18 ، وجزء مستخرج من كتاب الهاءات : 71 ، مجلة البلاغ ، العدد الخامس ، 1976 م .

ووجدناه يشير في نصوص أخرى إلى حذف الحركة الإعرابية ، إذ قال في تعليقه على قول امرئ القيس :

فظلَّ العذارى يرتمينَ بلحمِها وشحمٍ كهُدّابِ الدمقسِ المُفتلِ [1]

" والعذارى موضعهن رفع بظلَّ ، كان الأصل فيهن العذاريُ ، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفتها ؛ لأنَّ الضمة إعراب والياء قد تكون إعراباً ، فكرهوا أنْ يدخلوا الضمة عليها لهذه العلة " [2] . وقال في تعقيبه على قوله تعالى : ﴿ **فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ** ﴾ [3] : " تقف عليه (هاد) بلا ياء والأصل فيه ... (من هادي) ، فاستثقلوا الكسرة في الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكن فأسقطوها لسكونها وسكون التنوين " [4] .

ومن تتبعنا للنصوص التي ورد منها هذا الاصطلاح وجدنا أنَّ أسباب الحذف وبواعثه قد تعددت في استعمال ابن الأنباري ، ومما ورد منها عنده الاكتفاء ، وكثرة الاستعمال ، والتخفيف والاختصار ، ودلالة المعنى ، والاتكال على علم المخاطبين . ويبدو أنَّ الاكتفاء هو أقوى الأسباب لديه في تفسير الحذف ، إذ رأيناه يعلل به هذه الظاهرة في مواضع كثيرة ، ومن ذلك ما جاء في قوله في أثناء تعقيبه على بيت الأعشى :

ومن كاشحٍ ظاهرٍ غمرُهُ إذا ما انتسبتُ له أنكرنْ [5]

" أراد : أنكرني ، فحذف الياء اكتفاءً بالكسرة منها ..... " [1] . ونراه في مواضع أخرى يشير إلى أنَّ الحذف قد يحصل لكثرة الاستعمال ، إذ يقول في حديثه عن قوله تعالى

---

(1) ديوانه : 33 .

(2) شرح القصائد : 35 .

(3) الرعد : 33 .

(4) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 236 ، وينظر : 233 ، 234 ، 242 ، 243 .

(5) ديوانه : 19 .

: ﴿ **يقـــوم اعبـــدوا** ﴾ [2] : " ..... وإنَّمـا جـاز حـذف الألـف مـن (يـا) ؛ لأنَّ (يـا) يُـدعى بهـا الأسـماء ولا تُـدعى بهـا الأفعـال ، فحـذفوا الألـف لكثرة الاستعمال " [3] .

وفـي كثيـر مـن الأحيـان كـان يعـزي سـبب الحـذف إلـى علـم المخـاطبين بالمحذوف ، وقد أشار إلى ذلك في تعليقه على البيت الآتي :

خلا أنَّ حياً من قريش تكرموا على الناسِ أو أنَّ الأكارمَ نهشلا

" أراد : فعلـوا كـذا ، فحـذف خبـر أنَّ ، اتكـالاً علـى علـم المخـاطبين بـه " [4] . وفـي أحـايين أخـرى كـان يـرى أنَّ الحـذف قـد يحـدث لدلالـة المعنـى ، أو للتخفيـف والاختصـار ، ونستدل علـى ذلـك مـن نصوصـه ، إذ قـال : " وقـال آخـرون اللهـم إنَّـا نعوذ بك من الحور بعد الكون ، معناه : اللهم إنَّا نعوذ بك من الرجوع والخروج عن الجماعة بعد الكون على الاستقامة ، قالوا : فحذفت (على) لدلالة المعنى عليها ، كما قال جلَّ ثناؤه : ﴿ **فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُر** ﴾ [5] ، معناه : فمن شاء أنْ يؤمن فليؤمن ، ومن شاء أنْ يكفر فليكفر ، على معنى التوعيد والتخويف . وزعموا أنَّ العرب تضمر الشيء إذا كان في الكلام دليل عليه ، من قول الشاعر :

تراهُ كأنَّ اللهَ يجدعُ أنفَهُ وعينيِه إنْ مولاه ثابَ له وَفْرُ

" أراد : كـأنَّ الله يجـدع أنفـه ويفقـأ عينيـه فحـذف الفعـل لدلالـة المعنـى عليـه " [6] . وقال فـي تعقيبـه علـى قـولهم : (لأنَّ تسمع بالمُعيدي خيرٌ من أنْ تراه) : " المُعيدي

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 259 ، وينظر : 127 ، 128 ، 129 ، 130 ، 167 ، 243 ، 244 ، 245 ، 248 ، 250 ، 263 ، 264 ، 265 ، 270 ، 271 ، 272 ، 274 ، 277 ، 279 ، 539/2 ، 569 ، 669 ، وشرح القصائد : 203 ، 420 ، 466 ، 471 ، 546 ، 573 .

(2) الأعراف : 59 .

(3) إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 173 ، وينظر : 223 ، 224 ، 248 ، والزاهر : 1 / 261 ، وشرح القصائد : 46 ، 284 .

(4) شرح القصائد : 56 ، وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 1 / 541 .

(5) الكهف : 29 .

(6) الزاهر : 1 / 119 ، وينظر : 146 ، 261 ، وشرح القصائد : 145 ، 406 ، 423 ، 467 .

تصغير المعدي.....، والدال مخففة مكسورة ، وقوم يثقلون الدال فيقولون المُعيدِّي . فمن خفف الدال حذف الدال الأولى من معدّ تخفيفاً واختصاراً ، ومن شددها أخرج الحرف على أصله " [1] .

ولم يكتفِ بهذا الاصطلاح ، بل كان يستعمل عدداً من المصطلحات المرادفة له ، ومنها(الطرح ، والفقد ، والإسقاط) ، وقد ترددت هذه الاصطلاحات في مواضع عديدة من تآليفه ، ومن أمثلة ذلك قوله عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

وما الحربُ إلاَّ ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديثِ المُرجمِ [2]

" والمرجم نعت الحديث ..... والألف واللام منوي بهما الطرح في مواضع الإخبار " [3] . وقوله في الآية الكريمة : ﴿ **إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلامُ** ﴾ [4] : " ... يجوز أنْ تكون (أنَّ) الثانية منصوبة بالشهادة ، والأولى منصوبة بفقد الخافض ، والتقدير : (وشهد الله أنَّ الدين عند الله الإسلام ؛ لأنَّه لا إله إلاَّ هو ، وبأنَّه لا إله إلاَّ هو وعلى أنَّ الدين) " [5] . وقال معلقاً على بيت عمرو بن كلثوم :

وأيامٍ لنا غرٍّ طوالٍ عصينا الملكَ فيها أنْ ندينا [6]

" وأنْ ندينا نصب بإسقاط الخافض " [7] . وهكذا يبدو الحذف في استعماله مصطلحاً ناضجاً ومستقراً .

---

(1) المصدر نفسه : 2 / 247 .

(2) ديوانه : 8 .

(3) شرح القصائد : 267 ، وينظر : 12 ، وكتاب مرسوم الخط : 45 .

(4) ال عمران : 19 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 572 – 573 ، وينظر : شرح القصائد : 193 ، 479 ، 573 .

(6) شرح القصائد : 388 .

(7) المصدر نفسه : 389 ، وينظر : 20 ، 39 ، 159 ، 420 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 1 / 153 ، 154 ، 163 ، 189 ، 190 ، 198 ، 235 ، 236 ، 238 ، 242 ، 270 ، والزاهر : 1 / 126 ، 146 ، 2 / 267 ، 268 ، وكتاب شرح الألفات : 449 ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، مجلد (34) ، ج 3 ، 1959 م .

التعجب

التعجب لغةً مشتق من (عجب) ، يقال : " عَجِبَ يَعْجَبُ عجباً وأمر عجيب ، وذلك إذا استُكبِر واستُعظِم " [1] . واصطلاحاً هو " انفعال النفس عما خُفي سببه " [2] ، وقيل : هو استعظام صفة خُفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره [3] . والتعجب في اصطلاح النحاة يعني بناء صفة أفعل التعجب على صيغتين مركبتين قياسيتين هما : ما أفعله ، وأفعل به وفق شروط معين [4] ، وهو اصطلاح قديم ارتبط ذكره بذكر أخبار أبي الأسود الدؤلي الذي جعله أول أبواب النحو [5] .

وقد ورد هذا المصطلح عند الخليل ، إذ أشار إليه بقوله : " وما أطمعَ فلاناً ، وإنَّه لطمُع الرجلُ بضم الميم على معنى التعجب ، وكذلك التعجب في كلِّ شيء كقولك : لخرجت المرأة ، أي كثيرة الخروج ، ولقضُو القاضي مضموم أجمع إلاَّ ما

---

(1) مقاييس اللغة (عجب) : 4 / 243 ، وينظر : الصحاح (عجب) : 1 / 177 ، والقاموس المحيط (عجب) : 1 / 101 .

(2) التعريفات : 62 ، وينظر : أسرار النحو : 254 ، وحاشية الخضري : 2 / 38 .

(3) ينظر : المقرب : 71/1 ، وشرح التصريح على التوضيح : 86/2 ، والإتقان في علوم القرآن : 76/2

(4) ينظر : الواضح في علم العربية : 64 ، والإيضاح العضدي : 1 / 89 ، وشرح ملحة الإعراب : 136 .

(5) ينظر : إنباه الرواة : 1 / 16 ، ووفيات الأعيان : 2 / 216 ، والأغاني : 12 / 299 .

قالوا في نَعِمَ ، وبَئِسَ ، ..... غير لازم لقياس التعجب ؛ لأنَّهم لا يقولون : نَعُمَ ولا بَؤُسَ والباقية كذلك " [1] . وتابعه البصريون في هذا ، فقد ذكره سيبويه قائلاً : " وتقول في التعجب : ما أحسنَ زيداً " [2] . واستعمله أيضاً المبرد [3] ، وابن السراج [4] .

أمَّا الكوفيون فقد استعملوا هذا المصطلح ، فأورده الفراء في معانيه بنوعيه ؛ السماعي والقياسي ، فمن السماعي قوله في الآية الكريمة : ﴿ **كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً** ﴾ [5] : " على وجه التعجب والتوبيخ لا على الاستفهام المحض ، أي ويحكم كيف تكفرون ! " [6] . ومن التعجب القياسي ما جاء في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **مَا أَكْفَرَهُ** ﴾ [7] : " يكون تعجباً ، ويكون : ما الذي أكفره ؟ وبهذا الوجه الآخر جاء التفسير ، ثم عجبَّه ..... " [8] . وكذلك ورد ذكره عند ابن السكيت [9] ، وأبي العباس ثعلب [10] ، والطبري [11] .

وقد تردد هذا المصطلح عند ابن الأنباري في مواضع عديدة من تآليفه المختلفة ، ومن خلال تتبعنا لهذه المواضع وجدناه يستعمل التعجب القياسي بصيغتيه (ما أفعل ، وأفعل به) ، ويتضح ذلك في قوله : " وإذا قلت : ما أحسنَ عبد الله فأردت أنْ

---

(1) العين : 2 / 27 .
(2) الكتاب : 3 / 12 .
(3) ينظر : المقتضب : 4 / 173 .
(4) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 85 .
(5) البقرة : 28 .
(6) معاني القرآن : 1 / 23 .
(7) عبس : 17 .
(8) معاني القرآن : 3 / 237 .
(9) ينظر : إصلاح المنطق : 35 .
(10) ينظر : مجالس ثعلب : 1 / 270 .
(11) ينظر : جامع البيان : 2 / 91 .

تسقط ما وتتعجب ، قلت : أحسن بعبد الله ..... " [1] . وقال في نص آخر نقلاً عن الفراء : " بناء (أفعلَ) في التعجب أنْ يكون للفاعل ، كقولك : ما أحسنَ عبد الله ! والحسن له ، وما أجمله ! وهو الموصوف بالجمال ، ... وقد يكون للمفعول في الشيء الذي يُراد به ديمومته إذا انكشف المعنى ولم يدخله اللبس ، كقولهم : ما أعرف فلاناً بالخبر ! وما أشهره في الناس ! وما أكساه ! إذا كان هو المكسو ، وما أعراه ! إذا كان هو المنعوت بالعُرْى " [2] . فهو بهذا يعتمد على السياق في تحديد دلالة هذه الصيغة أو تلك من صيغ التعجب .

ورأيناه في بعض النصوص يشير إلى جواز اشتقاق أفعل التعجب من الفعل الناقص متابعاً في هذا الكوفيين ، وقد جاء ذلك في قوله : " وتقول : كان عبدُ الله قائماً ، فإذا تعجبت منه ، قلت ما أكون عبد الله قائماً ! فما مرفوعة بما في أكون ، واسم كان يضمر فيها ، وعبد الله منصوب على التعجب ، وقائماً خبر كان ، فإنْ طرحت ما وتعجبت قلت : أكون بعبد الله قائماً ، وأكون بعبديّ الله قائمين ، وأكون بعبيد الله قياماً ..... " [3] .

ولم يكتفِ بالبناء القياسي للتعجب ، وإنَّما ذكر المسموع منه عن العرب مما لا ضابط له والذي يتحدد بالقرائن التي يدل عليها السياق ، ومن صور هذا التعجب التي استعملها ابن الأنباري ، التعجب باسم الاستفهام ، وقد نصَّ على ذلك في تعليقه على الآية الكريمة : ﴿ **فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ** ﴾ [4] ، قائلاً : " و(ما) تعجب كأنَّه قال : فأصحاب الميمنة ما هم " [5] . ومنها أيضاً (التعجب بالنداء) ، إذ أشار إليه في قوله شارحاً بيت امرئ القيس :

---

(1) مسألة من التعجب : 11 ، مجلة آداب الرافدين ، العدد الخامس ، 1974 م ، وينظر : الأشباه والنظائر : 4 / 123 .

(2) الأضداد : 220 .

(3) مسألة من التعجب : 12 ، مجلة آداب الرافدين ، العدد الخامس ، 1974 م .

(4) الواقعة : 8 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 919 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 17 / 199 .

فيالك من ليلٍ كأنَّ نجومَهُ بكلِّ مغارِ الفتلِ شُدِتْ بيذبلِ [1]

" ومن ليل معناه التفسير للتعجب " [2] .

وإلى جانب ما ذكرنا فقد استعمل بعض التراكيب السماعية من نحو : (للهِ دَرُّك) ، وقد جاءت أمثلته تؤكد ذلك ، ومما ورد منها قوله في تعقيبه على قولهم : (للهِ دَرُّك) : " للهِ درُهُ أي عطاؤه أي عطاؤه وما يؤخذ منه ، فشبهّوا عطاءه بدر الناقه والشاة ثم كثر استعمالهم لهذا حتى صاروا يقولونه لكلِّ مُتعجب منه " [3] . ونراه يستعمل اصطلاح (معنى التعجب) ، ويريد به ما يجري من الكلام وفيه معنى التعجب ، وإنْ لم يكن منعقداً لهذا المعنى ، وإنَّما هو عارض فيه ، ويتضح ذلك في قوله معلقاً على قوله تعالى : ﴿ **وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَق** ﴾ [4] : " ... والواو مقحمة لمعنى التعجب ، كما يقول في الكلام (وأي رجل زيد) " [5] .

ومن ذلك يبدو أنَّ اصطلاح التعجب أتخذ وضعاً مستقراً عند ابن الأنباري .

القسم

القسم لغةً هو " مصدر قسمت الشيء قسماً ، والنصيب قِسمٌ بكسر القاف ، فأمَّا اليمين فالقسَم " [6] . واصطلاحاً " يمين يُقسم بها الحالف ليؤكد شيئاً يُخبر عنه

---

(1) ديوانه : 49 .

(2) شرح القصائد : 79 .

(3) الزاهر : 1 / 496 .

(4) الأنبياء : 97 .

(5) إيضاح الوقف والابتداء : 2 / 779 ، وينظر : شرح القصائد : 55 .

(6) مقاييس اللغة (قسم) : 86/5 ، وينظر : الصحاح (قسم) :2010/5 – 2011 .

من إيجاب أو جحد ، وهو جملة يؤكد بها جملة أخرى " [1] . والقسم من المصطلحات التي اشترك في استعمالها نحويو البصرة والكوفة ، فقد ورد ذكره عند الخليل ، ومثال ذلك قوله : " والقسم : اليمين وبجمع على أقسام ، والفعل أقسمَ " [2]. وجعل من مرادفاته (اليمين) ، إذ قال : " اليمين من القسم والأيمان جماعته أيضاً " [3] . وذكر سيبويه المصطلحين السابقين قائلاً : " هذا باب الجزاء : إذا كان

القسم في أوله وذلك قولك : واللهِ إنْ أتيتني لا أفعل ، لا يكون إلاَّ معتمدة عليه اليمين " [4] . وفضلاً عن القسم واليمين استعمل اصطلاح (الحلف) [5] . وتابع سيبويه في استعماله مصطلح (القسم) المبرد [6] ، وابن السراج [7] .

واستعمل الكوفيون مصطلحات (القسم ، واليمين ، والحلف) ، فأورد الفراء في معانيه مصطلحي (القسم واليمين) ، ومن أمثلة ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **وَالصَّافَّات** ﴾ [8] : " تخفض التاء من (الصافات) ، ومن (التاليات) ؛ لأنَّه قسم " [9] . وقوله في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ** ﴾ [10] : " فهذه اللام في اليمين وفي كلِّ ما ضارع القول " [11]

---

(1) المخصص : مجلد (14) ، سفر (13) /110 ، وينظر : الإيضاح العضدي : 263/1 ، وشرح جمل الزجاجي : 520/1 ، وارتشاف الضرب : 475/2 .

(2) العين : 86/2 .

(3) المصدر نفسه : 387/8 .

(4) الكتاب : 84/3 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 106/3 .

(6) ينظر : المقتضب : 318/2 ، والمصطلح النحوي في كتاب المقتضب : 2 / 140 .

(7) ينظر : الأصول في النحو : 523/1 .

(8) الصافات : 1 .

(9) معاني القرآن : 382/2 .

(10) يوسف : 35 .

(11) معاني القرآن : 44/2 .

. وإلى جانب هذين المصطلحين ذكر اصطلاح (محلوف به) [1] ، وتابعه ابن السكيت [2] ، وأبو العباس ثعلب [3] ، والطبري [4] في استعماله اصطلاح القسم .

أمَّا ابن الأنباري فقد تردد عنده هذا الاصطلاح كثيراً ، إذ توسّع في استعماله لمصطلح (القسم) ، فمما أحصينا له من النصوص التي ذكر فيها هذا الاصطلاح وجدنا الكثير منها يشير إلى أنواعه ، وبعض الضوابط المتعلقة به ، ومن أنواع القسم التي أشار إليها في عدة مواضع من تآليفه ، القسم الصريح أو الظاهر وهو ما يستدل عليه بحرف القسم ، ومثال ذلك ما جاء في قوله عند شرحه بيت طرفة بن العبد :

فلولا ثلاثٌ هُنَّ من عيشةِ الفتى وجدِّك لم أحفلْ متى قامَ عُوَّدي [5]

" وجدِّك مخفوض على القسم " [6] . أو يستدل عليه بفعل القسم ، ويتضح هذا في قوله معلقاً على قول الشاعر السابق :

كقنطرةِ الروميّ أقسمَ ربُّها لتكتنفاً حتى تُشادَ بقرمدِ [7]

" وأقسم ربُّها : حلف ربُّها ..... واللام في لتكتنفاً جواب القسم " [8] . ويستدل عليه أيضاً بلفظ من ألفاظ القسم اسماً كان أم مصدراً ، ومن الأسماء التي وردت عنده (يمين ، و لعمرك) ، فمثال الأول قوله في تعليقه على بيت امرئ القيس :

فقالتْ : يمينَ اللهِ مالك حيلةٌ وما إنْ أرى عنك الغواية تنجلي [9]

---

(1) ينظر : المصدر نفسه : 330/1 .

(2) ينظر : إصلاح المنطق : 588 .

(3) ينظر : مجالس ثعلب : 390/1 – 391 .

(4) ينظر : جامع البيان : 47/25 .

(5) ديوانه : 25 .

(6) شرح القصائد : 194 .

(7) ديوانه : 22 .

(8) شرح القصائد : 164 – 166 .

(9) ديوانه : 40 .

" و (يمين الله) منصوب على مذهب القسم " [1] . وقيل : إنَّه منصوب بإسقاط الخافض فتعدّى الفعل أي أحلف [2] . ومن أمثلة الثاني قوله في الآية الكريمة : ﴿ **لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ** ﴾ [3] : " ..... معناه : وحياتك ، وإنَّما قالوا في القسم : لعمرك ، ولم يستعملوا اللغتين الأخريين [4] لكثرة ما يستعملون الأقسام في لكلام فاختاروا المفتوح للقسم ؛ لأنَّه أخف على اللسان من المضموم " [5] .

وإلى جانب ما ذكرنا رأيناه يستعمل بعض المصادر للدلالة على القسم الصريح من نحو (يميناً) ، إذ قال عند شرحه بيت زهير بن أبي سلمى :

يميناً لنعمَ السيدانِ وجُدْتُما على كلِّ حالٍ من سحيلٍ ومُبرَمِ [6]

" يميناً منصوب بأقسمت ... " [7] . ولم يقتصر على هذا النوع ، بل كان يشير في بعض المواضع إلى القسم المضمر ، إذ كان في بعض الأحيان يدل عليه باللام ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِه** ﴾ [8] : " واللام لام اليمين ، كأنَّه قال : (يدعو مَنْ لضرّه ، أي : من والله لضرّه أقرب من نفعه) . فنقلت اللام من الضرّ . فأدخلت على (مَنْ) ؛ لأنَّها حرف لا يتبين فيه الإعراب ... " [9] .

وفي أحايين أخرى كان يدل عليه باللام المقترنة بـ(قد) ، ويتبين هذا في عدة نصوص ، منها قوله شارحاً بيت عنترة :

---

(1) شرح القصائد : 53 ، وينظر : 279 .

(2) ينظر : شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها : 82 .

(3) الحجر : 72 .

(4) وهاتان اللغتان هما (عُمُر) بضم العين والميم ، و (عُمْر) بضم العين وسكون الميم .

(5) الزاهر : 495/1 – 496 ، وينظر : شرح القصائد : 279 .

(6) ديوانه : 6 .

(7) شرح القصائد : 260 .

(8) الحج : 13 .

(9) إيضاح الوقف والابتداء : 781/2 .

ولقد نزلتِ فلا تظنّي غيرَهُ مني بمنزلةِ المحبِّ المُكرمِ [1]

" واللام في لقد لام اليمين " [2] . ونراه في مواضع أخرى يستعمل مصطلحاً مرادفاً للقسم وهو (اليمين) إذ يقول في أثناء تعليقه على قول الشاعر :

أخذنَ على بعولتهنّ عهداً إذا لاقوا وأسرى في الحديدِ مُقرنيناً

لَيستلبُنّ أبداناً وبيضاً كتائبَ مُعلمينا

واللام في قوله (لَيستلبُنّ) جواب لأخذ العهد ؛ لأنَّه يمين " [3] ، وثمة أمثلة أخرى [4] .

ولم يقف استعمال الاصطلاح عنده إلى ما ذكرنا ، وإنَّما وجدناه يستعمل من عناصر القسم (جواب القسم) ، وقد تردد هذا الاصطلاح في نصوص كثيرة ، ومن ذلك قوله في الآية الكريمة : ﴿ **إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى** ﴾ [5] : " وقف التمام وهو جواب القسم " [6] . وجوابات الأقسام لديه أربعة ، وقد نصَّ على هذه الجوابات في تعليقه على قوله تعالى : ﴿ **الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلاقُو رَبِّهِمْ** ﴾ [7] ، إذ قال : " الوقف على (يظنون) قبيح ؛ لأنَّ (أنَّ) كافية من الاسم والخبر ، وذلك أنَّ (ظننت) وأخواتها إذا جاءت بعدها جوابات الأقسام كفت من الاسم والخبر ، وجوابات الأقسام أربعة : اللام

---

(1) ديوانه : 12 .

(2) شرح القصائد : 302 ، وينظر : 337 ، 357 ، 363 .

(3) شرح القصائد : 423 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 302 ، 337 ، 356 ، 363 ، والزاهر : 496/1 ، وإيضاح الوقف والابتداء : 130/1 ، 700/2 ، 701 ، 781 ، 799 .

(5) الليل : 4 .

(6) إيضاح الوقف والابتداء : 979/2 ، وينظر : 857 ، 860 ، 861 ، 866 ، 883 ، 888 ، 905 ، 908 ، 910 ، 960 ، 973 ، 976 ، 978 ، 138/1 ، وشرح القصائد : 53 ، 228 ، 279 .

(7) البقرة : 249 .

، وأنَّ ، ومـــا ، ولا " [1] . وقـــد ســـبقه إلـــى اســـتعمال تلـــك الجوابـــات الفراء [2] ، والمبرد [3] ، وابن السراج [4] . ويرى بعضهم أنَّ هذه الحروف وجب لها أنْ تقع جواباً للقسم ؛ لأنَّها يُستأنف بها الكلام [5] .

وكان ابن الأنباري يصرح في بعض النصوص بأنَّ جواب القسم قد يُحذف لبيان معناه ، إذ نصَّ على ذلك في قوله معلقاً على الآية الكريمة : ﴿ **قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا** ﴾ [6] : " جواب القسم والمعنى (والشمس وضحاها لقد أفلح) ، فلمّا تأخر جواب القسم جرى على ﴿ **ألهمها** ﴾ [7] فحذفت اللام منه لذلك ، وهذا يقوله بعض الناس والاختيار عنـــدنا أنْ يكـــون جـــواب القســـم محـــذوفاً لبيـــان معنـــاه ، يُـــراد بـه : والشمس وضحاها لقد سعد أهل الطاعة وشقي أهل المعصية ... " [8] ، وثمة نصوص أخرى [9] . وفضلاً عن (جواب القسم) وجدناه يستعمل اصطلاح (جواب اليمين) ، إذ يقول في أثناء شرحه بيت عنترة :

ولقد شربتُ من المدامةِ بعد ما ركدَ الهواجرَ بالمشوفِ المُعلمِ [10]

" واللام في لقد جواب اليمين " [11] . ويطالعنا اصطلاح (لام اليمين) وأراد به لام القسم التي تعمل على ربط جملة القسم بجملة الجواب ، وقد ورد هذا الاصطلاح في

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 129/1 .

(2) ينظر : معاني القرآن : 253/3 .

(3) ينظر : المقتضب : 318/2 .

(4) ينظر : الأصول في النحو : 530/1 .

(5) ينظر : شرح المفصل : 96/9 .

(6) الشمس : 9 .

(7) الشمس : 8 .

(8) إيضاح الوقف والابتداء : 978/2 ، وينظر : اللامات (الزجاجي) : 79 .

(9) ينظر : المصدر نفسه : 957/2 ، 964 ، 972 .

(10) ديوانه : 15 .

(11) شرح القصائد : 337 ، وينظر : الزاهر : 496/1 .

عدة نصوص نختار منها قوله : " وتقول : ظننتُ ليقومنَّ زيد ، فتكتفي بلام اليمين من الاسم والخبر " [1] . وقوله في تعليقه على بيت لبيد بن ربيعة :

فاقطعْ لبانةَ مَنْ تعرَّضَ وَصلُهُ ولَشرٌّ واصلِ خُلَّةٍ صَرّامُها [2]

" واللام لام اليمين ، معناه : ووالله لشرٌّ واصل خُلّة " [3] ، وثمة نصوص أخرى [4] . وقيل : إنَّ هذه اللام هي إحدى الموجبات التي يتلقى بها القسم وإنَّ أصلها لام الابتداء ، وهي تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية [5] .

ولم يكتفِ ابن الأنباري بذلك ، وإنَّما كان يشير إلى بعض ما يتعلق بالقسم من مسائل ، ومن ذلك إشارته إلى جواز الجر بحرف القسم المحذوف ، ونستدل على هذا من قوله في الآية الكريمة : ﴿ **فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ** ﴾ [6] : " ..... ومَنْ خفض (الحقّ) بإضمار واو القسم فقرأ : (قال فالحقِّ والحقِّ أقول) ولم يقف على (الحقِّ) الأول ؛ لأنَّه حرف القسم ، والقسم لا غنى به عن جوابه " [7] . وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون وبعض البصريين [8] .

ومن كلِّ ما تقدم يتأكد لنا أنَّ هذا الاصطلاح لم يستقر على وضع واحد في استعماله ، فتارة يستعمل مصطلح (القسم) ، وأخرى يعبّر عنه باصطلاح (اليمين) كما تبين ذلك من نصوصه .

---

(1) إيضاح الوقف والابتداء : 129/1 – 130 .

(2) ديوانه : 214 .

(3) شرح القصائد : 537 .

(4) ينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 700/2 ، 701 ، 781 ، 799 ، وشرح القصائد : 302 ، 356 ، 363 .

(5) ينظر : شرح المفصل : 21/9 ، وأساليب القسم في اللغة العربية : 113 – 114 .

(6) ص : 84 .

(7) إيضاح الوقف والابتداء : 865/2 – 866 ، وينظر : الجامع لأحكام القرآن : 230/15 .

(8) ينظر : همع الهوامع : 38/2 .

الخاتمة

بعد حمد الله وشكره لما نوّر لي طريقي الهدى ، فساعدني على إتمام هذا البحث وتذليل صعابه ، لابدّ أنْ أوجز أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وهي :

1 . بيّن البحث أنَّ ابن الأنباري كان يستعمل الاصطلاح الواحد في أكثر من معنى ، فعلى سبيل المثال كان يطلق اصطلاح (الصفة) ويريد به النعت ، والظرف ، وحروف الجر .

2 . إنَّه كان يطلق على المفهوم الواحد أكثر من اصطلاح ، فمثلاً كان يستعمل للدلالة على (الضمير) مصطلحي الكناية والمكني فضلاً عن الضمير .

3 . كشف البحث أنَّ المعنى الاصطلاحي عند ابن الأنباري كان ذا صلة وثيقة بالمعنى اللغوي .

4 . بيّن البحث أنَّه لم يقتصر على استعمال المصطلح بلفظة واحدة ، وإنَّما تعددت عنده صور الاشتقاق ، ومن أمثلة ذلك اصطلاح (الخفض) الذي استعمل من مشتقاته نحو : خفض ، خُفِض ، اختفض ، وانخفض ، ينخفض ، خافض ، مخفوض ، مختفض ، وعلى مثل هذا النهج سارت بقية الاصطلاحات .

5 . أظهر البحث أنَّه كان يجمع بين مصطلحات الكوفيين والبصريين في استعماله ، إلاَّ أنَّه لم يلتزم باستعمال اصطلاح أي من المدرسين ، وإنمَّا كان يرجح المصطلح الذي يراه مناسباً في ضوء نصه الذي يسوقه .

6 . أثبت البحث أنَّه تفرد باستعمال بعض المصطلحات التي لم يسبق استعمالها من قبل ، كما هو الحال في اصطلاح (المنصوب على الجزاء) .

7 . كشف البحث أنَّه كان يحيط باصطلاحاته من جوانبها المختلفة تأصيلاً وشرحاً وتمثيلاً ، إذ كان في كثير من الأحيان يعرض المصطلح مصحوباً بتطبيقات وأحكام عامة ، وتعليلات شتى ، وكان يعضد ما يذكره من هذه الأحكام والتعليلات بالشواهد القرآنية ، والشواهد الشعرية .

8 . أثبت البحث أنَّه طوّر بعض المصطلحات ووسّعها ، كما هو الحال في اصطلاح (المحل) الذي جعله يدل على ظرفي الزمان والمكان ، والجار والمجرور الواقعين خبراً .

9 . كشف البحث أنَّه كان دقيقاً في استعمال المصطلحات ، إذ كان يُعرب عن دلالاتها من خلال توظيفها في السياق الذي يوحي بها ، مما يؤكد فهمه الدقيق لطبيعة كلِّ مصطلح وما ينطوي تحته من دلالة .

10 . نبّه البحث إلى جملة من الأوهام التي وقع فيها بعض الباحثين ، فقد أثبت عدم صحة ما ذهب إليه بعضهم من أنَّ مصطلحات النسق ، والنعت ، والجحد ، والأداة ، وحروف الصفات هي من مصطلحات الكوفيين ، وأكد أنهَّا من المصطلحات التي ورد ذكرها عند الخليل في العين . وكذلك أثبت أنَّ مصطلحي الواقع وغير الواقع ليس من استعمالات الفراء الخاصة كما ذهب بعضهم إلى ذلك ، وإنمَّا هما من مصطلحات الخليل ، فضلاً عن النتائج الأخرى التي انبثت في أثناء البحث . وندعوه تعالى أنْ تكون خاتمة خير ، وأنْ يسدد على طريق الخير خطانا ، وآخِر دعوانا أن الحمدُ لله رب العالمين .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الرسائل الجامعية

- أبو العباس ثعلب وجهوده في النحو ، جمهور كريم خماس ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 1405 هـ – 1985 م .
- الأدوات النحوية عند الكوفيين ، سوسن صادق خضر الراوي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1420 هـ – 1999 م .
- الخلاف النحوي بين الكوفيين ، مهدي صالح الشمري ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1416 هـ – 1995 م .
- الخلاف النحوي في معاني الأدوات وإعرابها في ضوء كتاب الإنصاف ، هاشم محمد مصطفى ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 1416 هـ –1998 م .
- الدراسات اللغوية والنحوية في شرح القصائد السمع الطوال الجاهليات ، وعد محمد كُبع العاني ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الأنبار ، 1416 هـ – 1996 م .
- الدراسات النحوية والصرفية واللغوية في صحاح الجوهري ، عبد الرسول سلمان إبراهيم ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1407 هـ – 1986 م .
- ظاهرة الجزم في اللغة العربية ، عبد الكاظم داخل عبد الكاظم ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1403 هـ – 1983 م .
- مذهب الكسائي في النحو ، جعفر هادي الكريم ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1389 هـ – 1969 م .
- المسائل الخلافية في الأدوات والحروف ، سلام موجد خلخال الزبيدي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1419 هـ – 1998 م .

- المصطلح الصرف في العين والكتاب ودقائق التصريف دراسة موازنة ، علي جميل عباس السامرائي ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1411 هـ – 1990 م .
- المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن ، حسن أسعد محمد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 1412 هـ – 1991 م .
- المصطلح النحوي في كتاب الأصول دراسة تحليلية ، خولة مالك حبيب ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1422 هـ – 2001 م .
- المصطلح النحوي في كتاب سيبويه دراسة تحليلية ، صباح عبد الهادي كاظم موسى العبيدي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1421هـ –2000 م .
- المصطلح النحوي في كتاب المقتضب دراسة تحليلية ، محمد منير إسماعيل علوان ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1421 هـ –2001 م .

ثانياً : <u>الكتب المطبوعة</u>

- ابن السكيت اللغوي ، محيي الدين توفيق إبراهيم ، جامعة بغداد ، الطبعة الأولى ، 1969 م .
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ، د. أحمد مكي الأنصاري ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، 1960 م .
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبنّاء (ت 1117 هـ) صححه وعلق عليه علي محمد الضباع ، مصر ، 1359 هـ .

- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثالثة ، 1370 هـ – 1951 م .
- أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي (ت 276 هـ) ، حققه وضبط غريبه وشرح أبياته والمهم من مفرداته محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الثالثة ، 1377 هـ – 1958 م .
- إرتشاف الضَرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي (ت 745 هـ) ، تحقيق وتعليق : د. مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ، 1404 هـ – 1984 م .
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1399 هـ – 1979 م .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، د. قيس إسماعيل الأوسي ، بيت الحكمة ، بغداد (د.ت) .
- أساليب القسم في اللغة العربية ، كاظم فتحي الراوي ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1397 هـ – 1977 م .
- أسرار العربية ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، دراسة وتحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ – 1997 م .
- أسرار النحو ، شمس الدين بن أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت 940 هـ) تحقيق : أحمد حسن حامد ، دار الفكر ، عمان (د.ت) .
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية ، د. فاضل مصطفى الساقي ، المطبعة العلمية ، القاهرة ، 1390 هـ – 1970 م .
- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الآصفية حيدر آباد الدكن ، الطبعة الثانية ، 1359 هـ .

- إصلاح المنطق ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت (ت 244هـ) ، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الثانية ، 377 1هـ – 1956 م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت 316 هـ) تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، الجزء الأول ، مطبعة النعمان ، النجف الأشراف ، 1393 هـ – 1973 م ، الجزء الثاني ، مطبعة سلمان الأعظمي ، بغداد ، 1393 هـ – 1973 م .
- الأضداد ، محمد بن القاسم الأنباري (ت328 هـ) تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الكويت ، 1960 م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت 370 هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1360 هـ – 1941 م .
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت 311 هـ) ، تحقيق ودراسة : إبراهيم الإيباري ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، 1963 م .
- إعراب القرآن ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ) تحقيق : د . زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، 1405 هـ 1985 م .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي (ت 1976 م) ، مطبعة كوستاتسوماس وشركاه ، الطبعة الثانية ، 1375 هـ – 1956 م .
- الأغاني ، أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (ت 976 هـ) مصور عن طبعة دار الكتب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، مطابع كوستاتسوماس وشركاه (د.ت) .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911 هـ) ، الناشر دار المعارف لصاحبها أبو الحسنات ، حلب – سوريا (د.ت) .

- الاقتضاب في شرح أدب الكُتاب ، أبو محمد بن عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت 521 هـ) تحقيق : مصطفى السقا ، والدكتور حامد عبد المجيد ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1982 م .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، د.فاضل مصطفى الساقي ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، 1397 هـ – 1977 م .
- الآمالي الشجرية ، أبو السعادات هبة الله بن علي حمزة العلوي المعروف بابن الشجري (ت 541 هـ) دار المعرفة ، بيروت – لبنان (د.ت) .
- الآمالي النحوية ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646 هـ) ، تحقيق : د. عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة ، الدوحة – قطر ، الطبعة الأولى ، 1406 هـ – 1986 م .
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، أبو عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616 هـ) ، تصحيح وتعليق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1380 هـ – 1961 م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت 646 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، من 1369 هـ – 1950 م إلى 1374 هـ – 1955 م .
- الأنساب ، الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت 562 هـ) اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه الشيخ عبد الرحمن يحيى المعلمي اليماني ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند ، الطبعة الأولى ، 1382 هـ – 1962 م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الرابعة ، 1380هـ – 1961 م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، ومعه كتاب عدة السالك إلى أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، الطبعة السادسة ، 1394 هـ – 1974 م .
- الإيضاح العضدي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) حققه وقدّم له الدكتور حسين شاذلي فرهود ، مطبعة دار التأليف ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1389 هـ – 1969 م .
- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ) ، تحقيق : مازن المبارك ، مطبعة المدني ، القاهرة ، 1378 هـ – 1959 م .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجلَّ ، محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ) ، تحقيق : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دمشق ، 1390 هـ – 1971 م .
- البداية والنهاية ، أبو الفداء الحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774 هـ) ، طُبع على نفقة مكتبة المعارف – بيروت ، ومكتبة النصر – الرياض ، الطبعة الأولى ، 1966 م .
- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1957 م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الأولى (د.ت) .
- البيان في غريب إعراب القرآن كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577 هـ) ، تحقيق : د . طه عبد الحميد طه ، الهيأة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة 1969 – 1970 م .

- تأويل مشكل القرآن ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276 هـ) ، شرح وتحقيق : أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت) .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205 هـ) ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان (د.ت) .
- تاريخ بغداد ، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463هـ) ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1349 هـ – 1931 م .
- التبصرة في القراءات ، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت437 هـ) ، حقق نصه وعلق على حواشيه : د. محيي الدين رمضان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ – 1985 م .
- التبيان في علم البيان المُطلِع على إعجاز القرآن ، كمال الدين عبد الواحد ابن عبد الكريم الزملكاني (ت 651 هـ) تحقيق : د . أحمد مطلوب ، د. خديجة الحديثي ،مطبعة العاني،بغداد،الطبعة الأولى،1383هـ – 1964م.
- تذكرة الحفاظ ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي (ت 748 هـ) ، دار إحياء التراث العربي (د . ت) .
- التراكيب اللغوية في العربية ، دراسة وصيفة تطبيقية ، د . هادي نهر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1408هـ – 1987م .
- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة ، الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي ، دار الفكر ، الطبعة الثالثة (د . ت) .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، جمال الدين بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ) ، حققه وقدم له محمد كامل بركات ، القاهرة ، 1387 هـ – 1967م .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب ، مطبعة المجد ، 1402هـ . 1982 م .
- التعريفات ، الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت 816 هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، 1403 هـ – 1983 م .

- التفاحة في النحو ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ) ، تحقيق : كوركيس عواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1385 هـ – 1965 م .
- تقويم الفكر النحوي ، د . علي أبو المكارم ، دار الثقافة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، 1975م .
- تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت 370 هـ) ، مطابع سجل العرب ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة (د . ت) ، الجزء الثالث تحقيق : د. عبد الحليم النجار ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الجزء الرابع تحقيق : الأستاذ عبد الكريم الغرباوي ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الجزء الخامس تحقيق : د. عبد الله درويش ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الجزء السادس تحقيق : الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي ، والأستاذ محمد فرج العقدة ، مراجعة الأستاذ علي محمد البجاوي ، الجزء العاشر تحقيق : الأستاذ علي حسن الهلالي ، مراجعة الأستاذ محمد على النجار ، الجزء الثاني عشر تحقيق : الأستاذ أحمد عبد العليم البردوني ، مراجعة الأستاذ علي محمد البجاوي ، الجزء الرابع عشر تحقيق : يعقوب عبد النبي ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار .
- توضيح مقاصد الألفية ، الحسن بن أم قاسم بن عبد الله المرادي (ت 749 هـ) ، شرح وتحقيق : د . عبد الرحمن علي سليمان ، الطبعة الأولى ، 1976 م .
- التيسير في القراءات السبع ، أبو عمر عثمان بن سعيد الداني (ت 444 هـ) ، عنى بتصحيحه اوتوبرتزل ، مطبعة الدولة ، استانبول ، 1930 م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310 هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1373هـ – 1954م .

- الجامع الصغير في النحو ، أبو محمد جمال الدين بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، تحقيق وتعليق : د . أحمد محمود الرميل ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1400 هـ –1980م .
- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بـ(دستور العلماء) ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، منشورات الأعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، 1395 هـ – 1975 م .
- الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ) ، مطبعة دار الكتب المصرية ، 1946 .
- الجمل في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (337 هـ) ، تحقيق : د . علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1984 م .
- جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الازدي المصري (ت 321هـ) ، الجزء الثاني دار صادر ، الجزء الثالث مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن (د. ت) .
- الجني الداني في حروف المعاني ، الحسن بن أم قاسم بن عبد الله المرادي (ت 749 هـ) ، تحقيق : طه محسن ، جامعة بغداد ، 1975 م .
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، أحمد الهاشمي ، مطبعة الاعتماد ، مصر ، الطبعة العاشرة ، 1358 هـ – 1939م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الشيخ محمد الخضري (ت 1287هـ) ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية (د. ت) .
- حاشية الصبان على شرح الاشموني ، محمد بن علي الصبان (ت 1206 هـ) ، ومعه شرح الشواهد للعيني دار إحياء الكتب العربية (د . ت) .
- حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل ، الشيخ أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي (ت 1197 هـ) ، مطبعة مصر (د. ت) .

- الحجة في القراءات السبع ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت 370 هـ) ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1397 هـ – 1977 م .
- الحدود في النحو ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) ، المنشور ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة ، حققه وشرحه وعلق عليه : د . مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ، دار الجمهورية ، بغداد ، 1388 هـ – 1969 م .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، أبو محمد عبد الله بن محمد السيد البطليوسي (ت 521 هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعودي ، دار الرشيد ، العراق ، 1980 م .
- الحيوان ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت255 هـ) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1356 هـ – 1938 م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، 1372 هـ – 1925 م .
- دراسات في الأدوات النحوية ، د . مصطفى النحاس ، شركة الربيعين للنشر والتوزيع ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1399 هـ – 1979 م .
- دراسات في علم اللغة ، د . كمال محمد بشر ، دار المعارف ، مصر ، 1937 م .
- دراسات في اللغة العربية ، د . خليل يحيى نامي ، دار المعارف ، مصر(د . ت) .
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث ، محمد حسين آل ياسين ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، 1400 هـ – 1980م .

- الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري ، جاسم السعدي ، وزارة التربية ، 1393 هـ – 1973 م .
- دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب من علماء القرن الرابع الهجري ، تحقيق : د . أحمد ناجي القيسي ، د . حاتم الصالح الضامن ، د . حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1407 هـ –1987م .
- ديوان الأعشى ، شرح : د . محمد محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، مصر ، 1950 م .
- ديوان امرئ القيس ، دار بيروت ، ودار صادر ، بيروت ، 1377 هـ – 1958 م .
- ديوان الحارث بن حلزة ، تحقيق : هاشم الطعان ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1969م .
- ديوان الحطيئة ، تحقيق : نعمان أمين طه ، مطبعة البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1958م .
- ديوان ذي الرُّمة ، تحقيق : كارليل هنري هيس مكارنتي ، كلية كمبردج ، برطانيا ، 1337 هـ – 1919 م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرح أبي الحجاج يوسف بن سلمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري ، مطبعة التوفيق الأدبية (د . ت) .
- ديوان طرفة بن العبد ، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، 1407 هـ – 1987 م .
- ديوان عامر بن الطفيل بشرح أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : د . محمود عبدالله الجادر ، د . عبد الرزاق خليفة محمود الدليمي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 2001 م .
- ديوان العجاج ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق : عزة حسن ، مكتبة دار الشروق ، بيروت ، 1971 م .
- ديوان عمرو بن معد يكرب ، تحقيق : هاشم الطعان ، بغداد ، 1970 م .

- ديوان عنترة بن شداد ، حققه وقدم له فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ، 1388 هـ – 1968م .
- ديوان القطامي ، تحقيق : د . إبراهيم السامرائي ، د . أحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1960 م .
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري ، قدم له وشرحه إبراهيم جزيني ، منشورات دار القاموس الحديث ، بيروت (د.ت) .
- ديوان النابغة الذبياني ، حققه وقدم له فوزي عطوي ، دار صعب ، بيروت ،1980م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، أحمد بن عبد النور المالقي (ت 702 هـ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دمشق ، 1975 م .
- الزاهر في معاني كلمات الناس ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ) ، تحقيق : د .حاتم صالح الضامن ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، الطبعة الثانية ، الجزء الأول 1987 م ، والجزء الثاني 1989 م .
- السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت 324 هـ) ، تحقيق : د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، 1972 م .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق : مصطفى السقاء ، ومحمد الزفزاف ، وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1374 هـ . 1954م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، أبو الفلاح عبد الحي ابن العماد الحنبلي (ت 1089 هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (د . ت) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت 769 هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الرابعة عشرة ، 1384 هـ – 1964 م .

- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد (ت 929هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ، بيروت –لبنان ، الطبعة الأولى ، 1375هـ – 1955م .
- شرح التسهيل ، جمال الدين بن عبد الله بن مالك (ت 672 هـ) ، تحقيق : د . عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى (د.ت) .
- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري (ت 905 هـ) ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابلي الحلبي وشركاه (د0 ت) .
- شرح جمل الزجاجي ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت 669 هـ) ، تحقيق : د . صاحب أبي جناح ، 1400هـ –1980 م .
- شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت 972 هـ) ، دراسة وتحقيق : د . زكي فهمي الآلوسي ، بيت الحكمة ، بغداد (د. ت) .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة السادسة ، 1373 هـ – 1953 م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين بن عبد الله بن مالك (ت 671هـ) ، حققه وقدم له عبد المنعم أحمد هريدي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى (د . ت) .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت 328هـ) ، تحقيق وتعليق : عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، 1963م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى

محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة السادسة ، 1371 هـ – 1952 م .

- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) حققه وقدم وعلق عليه : د . رمضان عبد التواب ، د . محمود فهمي حجازي ، د . محمد هاشم عبد الدايم ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، 1986 م .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) ، تحقيق : د. هادي نهر ، مطابع الجامعة ، بغداد ، 1977 م .
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها ، أحمد بن الأمين الشنقيطي ، دار القلم ، بيروت – لبنان (د . ت) 0
- شرح المفصل ، موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي (ت 643 هـ) ، دار صادر (د . ت) .
- شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت 469 هـ) ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1991 م .
- شرح الوافية نظم الكافية ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (ت646 هـ) ، دراسة وتحقيق : د . موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، 1400 هـ – 1980 م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت 770 هـ) ، تحقيق : عبد الله علي الحسيني البركاتي ، دار الندوة ، بيروت ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، 1406 هـ – 1986 م .
- الصاحبي ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395 هـ) ، تحقيق : أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة (د . ت) .
- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 400 هـ) ، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1407 هـ . 1987 م .

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، محمد عبد العزيز النجار ، الطبعة الثانية ، 1393 هـ . 1973 م .
- طبقات الحفاظ ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911 هـ) ، تحقيق : علي محمد عمر ، القاهرة ، 1973 م .
- طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي (232 هـ) ، شرح : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، القاهرة (د . ت) .
- طبقات المفسرين ، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي (ت 945 هـ) ، تحقيق : علي محمد عمر ، مطبعة الاستقلال الكبرى ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1392 هـ . 1972 م .
- طبقات النحاة واللغويين (المحمدون) ، تقي الدين ابن قاضي شهبة الأسدي الشافعي (ت 851هـ) ، تحقيق : د . محسن غياض ، مطبعة النعمان ، النجف الأشراف ، 1974 م .
- طبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي (ت 379 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، 1392 هـ – 1973 م .
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، د . فتحي عبد الفتاح الدجني ، الناشر وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الأولى ، 1974 م .
- العبر في خبر من غبر ، أبو عبد الله بن شمس الدين محمد الذهبي (ت 748 هـ) ، تحقيق : فؤاد سيد ، الكويت ، 1961 م .
- علم اللغة العام – الأصوات – د . كمال محمد بشر ، دار المعارف ، مصر ، الطبعة الخامسة ، 1979 م .
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ) ، تحقيق : د . مهدي المخزومي ، د . إبراهيم السامرائي ، الجزء الأول دار الرشيد 1980 م ، الجزء الثاني دار الرشيد 1981 ، الجزء الثالث دار الرشيد 1981 ، الجزء الرابع دار الرشيد 1982 ، الجزء الخامس دار الحرية 1986 م ، الجزء السابع دار الحرية 1984 م ، الجزء الثامن دار الحرية 1985 م .

- غاية النهاية في طبقات القراء ، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت 8322 هـ) ، عني بنشره ج برجستراسر ، مكتبة الخانجي ، مصر ، 1352 هـ – 1933م .
- الفصول الخمسون ، يحيى بن معطي (ت 628هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، مصر (د.ت) .
- الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1386 هـ – 1966م .
- فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، الطبعة الثانية ، 1964م .
- الفهرست ، أبو الفرح محمد بن أبي يعقوب (ت 385 هـ) ، تحقيق : رضا تجدد ، طهران (د . ت) .
- في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام ، د . خليل أحمد عمايرة ، مكتبة المنار ، الأردن ، الطبعة الأولى، 1987 م .
- القاموس المحيط ، مجد الدين الفيروز آبادي (ت 817هـ) ، مطبعة دار المأمون ، الطبعة الرابعة ، 1357هـ . 1938م .
- الكافية في النحو ، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ) ، شرحه رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، 1399هـ – 1979م .
- الكامل ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت 285 هـ) عارضه بأصوله وعلق عليه ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، والسيد شحاته ، دار نهضة مصر ، القاهرة (د.ت) .
- الكامل في التاريخ ، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكرم بن عبد الواحد الشيباني المعروف بابن الأثير الجزري الملقب بعز الدين (ت630 هـ) ، إدارة الطباعة المنيرية (د . ت) .
- الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت180هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، 1977 م .

- كتاب مرسوم الخط ، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري (ت328 هـ) ، حققه وعلق عليه امتياز علي عرشي ، المعهد الهندي للدراسات الاسلامية ، دلهي الجديدة ، 1983 م .
- كشاف اصطلاحات الفنون ، محمد علي الفاروقي التهانوي (ت 1158 هـ) ، تحقيق : د . لطفي عبد البديع ، مراجعة الأستاذ أمين الخولي ، الجزء الأول ، مطبعة السعادة ، الجزء الثاني المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، دار الكتاب العربي ، الجزء الرابع مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب (د . ت) .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538 هـ) ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان (د.ت) .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ، تحقيق ، د . محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، 1974 م .
- كشف المشكل في النحو ، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599 هـ) ، تحقيق : د . هادي عطية مطر ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1404 هـ – 1984 م .
- الكليات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت 1094 هـ) أعده للطبع ووضع فهارسه د . عدنان درويش ، ومحمد المصري ، دار الكتب الثقافية ، دمشق ، 1975 م .
- اللباب في تهذيب الأنساب ، عز الدين ابن الأثير الجزري (ت630 هـ) ، مكتبة المثنى ، بغداد (د . ت) .
- لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت 117 هـ) ، دار صادر ، بيروت (د.ت) .

- اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت377 هـ) ، تحقيق : د . مـــــازن المبـــــارك ، المطبعـــــة الهاشـــــمية ، دمشـــــق ، 1389 هـ – 1969 م .
- اللغـــة بـــين المعياريـــة والوصـــفية ، د. تمـــام حســـان ، مكتبـــة الأنجلـــو المصرية ، 1958 م .
- اللغـــة العربيـــة عبـــر القـــرون ، د . محمـــود فهمـــي حجـــازي ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1978 م .
- اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392 هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1402 هـ – 1982 م .
- المباحث اللغوية في العراق ، د . مصطفى جواد ، مطبعة العاني ، بغداد ، الطبعة الثانية ، 1965 م .
- متن اللغة ، أحمد رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ،1377هـ –1958م.
- مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن مثنى التيمي (ت210 هـ) عارضة بأصوله وعلق عليه د . محمد فؤاد سزكين ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1374 هـ – 1954 م .
- مجالس ثعلب ، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291 هـ) ، شرح وتحقيق : عبـــد الســـلام محمـــد هـــارون ، دار المعـــارف ، مصـــر ، 1948 م – 1949 م .
- مجمل اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت395 هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحســـن ســـلطان ، مؤسســـة الرســـالة ، بيـــروت ، الطبعـــة الأولـــى ، 1404 هـ – 1984 م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) ، تحقيق : علي الجندي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح إسماعيل شبلي ، القاهرة ، 1386 هـ .
- مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت 660هـ) ، مكتبة النهضة ، بغداد (د . ت) .

- مختصر المذكر والمؤنث ، المفضل بن سلمة (ت291 هـ) ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مكتبة دار التراث ، 1975 م .
- المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت 458 هـ) ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت (د . ت) .
- المدارس النحوية ، د . خديجة الحديثي ، مطبعة جامعة بغداد ، الطبعة الثانية ، 1410 هـ – 1990 م .
- المدارس النحوية ، د . شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثالثة ، 1976م .
- المدارس النحوية اسطورة وواقع ، د . إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1987 م .
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها ، د . عبد الرحمن السيد ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1388 هـ – 1968 م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د . مهدي المخزومي ، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الثانية ، 1357 هـ – 1958م .
- المذكر والمؤنث ، محمد بن القاسم الأنباري (ت 328 هـ) ، تحقيق : د . طارق عبد عون الجنابي ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، الطبعة الثانية ، 1406 هـ – 1986 م .
- المذكر والمؤنث ، يحيى بن زكريا الفراء (ت 207 هـ) ، تحقيق : رمضان عبد التواب القاهرة ، 1395 هـ – 1975 م .
- المراتب النحوية ، أبو الطيب عبد الواحد بن علي (ت 351 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1394 هـ – 1974 م .
- المرادي وكتابه توضيح مقاصد الألفية ، د . علي عبود الساهي ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1404 هـ – 1984 م .

- المرتجل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت 567 هـ) ، حققه وقدم له علي حيدر ، دمشق ، 1392 هـ – 1972 م .
- مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) ، حققه وقدم له محمد خير الحلواني (د.ت) .
- المسائل العسكريات في النحو العربي ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) ، تحقيق : د. علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1982 م .
- مشكل إعراب القرآن ، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ) ، تحقيق : د . حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام ، بغداد ، 1975 م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت 770 هـ) ، قام بتصحيحه الشيخ حمزة فتح الله ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1921 م .
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ، مصطفى الشهابي ، معهد الدراسات العربية العالية ، 1955 م .
- المصطلح الصرفي مميزات التذكير والتأنيث ، د . عصام نور الدين ، دار الكتاب العالمي،الطبعة الأولى ، 1409هـ – 1988 م .
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، عوض أحمد القوزي ، شركة الطباعة العربية السعودية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، 1401 هـ – 1981 م .
- المصطلح النقدي في نقد الشعر ، إدريس ناقوري ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس – ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1984 م .
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : د . نبهان ياسين حسين ، دار الرسالة ، بغداد ، 1977م .

- معاني الحروف ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384 هـ) ، حققه وخرّج شواهد وعلق عليه عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة ، الطبعة الثالثة ، 1984 م .
- معاني القرآن ، الأخفش الأوسط ، سعيد بن مسعدة المجاشعي (ت 215 هـ) ، تحقيق : فائز فارس ، دار البشير – دار الأمل ، الكويت ، الطبعة الثالثة ، 1401 هـ – 1981 م .
- معاني القرآن ، يحيى بن زكريا الفراء (ت 207 هـ) ، الجزء الأول تحقيق : د . محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية 1980 ، الجزء الثاني الدار المصرية للتأليف والترجمة ، 1966 م ، الجزء الثالث تحقيق : د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، الهيأة المصرية العامة للكتاب 1973 م .
- معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311 هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شبلي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1408 هـ – 1988 م .
- معجم الأدباء ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626 هـ) ، مطبعة دار المأمون ، مصر (د . ت) 0
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، د . محمد إبراهيم عيادة ، دار المعارف ، القاهرة (د . ت) .
- معجم النحو ، عبد الغني الدقر ، مطبعة محمد هاشم الكتبي ، الطبعة الأولى ، 1395 هـ – 1975 م .
- المعجم الوسيط ، قام بإخراجه ، إبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار، وأشرف على طبعه عبد السلام هارون ، مجمع اللغة العربية (د . ت) .
- المغني في النحو ، تقي الدين أبو الخير منصور ابن فلاح اليمني النحوي (ت680هـ) ، تقديم وتحقيق وتعليق : د. عبد الرزاق أسعد السعدي ، دار

الشـؤون الثقافيـة العامـة بغـداد ، الطبعـة الأولـى ، الجـزء الأول 1999م ، الجزء الثالث2000 م 0

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بـن هشـام الأنصـاري (ت 761 هـ) ، تحقيـق : محمـد محيـي الـدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ، القاهرة (د 0ت) .
- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (ت 626هـ) ، تحقيق : أكرم عثمان يوسف ، دار الرسالة ، بغداد ، الطبعة الأولى ، 1400هـ – 1981 م .
- المفصـل فـي علـم العربيـة ، جـار الله محمـود بـن عمـر الزمخشـري (ت 538هـ) ، وبذيلـه كتـاب المفضـل فـي شـرح أبيـات المفصـل تـأليف بـدر الـدين النعسـاني ، عنـي بنشـره محمـود توفيـق ،مطبعـة حجـازي ، القاهرة (د0ت) .
- مقـاييس اللغـة ، أبـو الحسـين أحمـد بـن فـارس (ت 395 هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبـي وشـركاه ، الطبعـة الأولـى ،القـاهرة ، الجـزآن الأول والثـاني 1366 هـ ، الجـزآن الثالـث والرابـع 1368 هـ ، الجـزء الخـامس 1369 هـ ، الجزء السادس 1371 هـ .
- المقتضـب ، أبـو العبـاس محمـد بـن يزيـد المبـرد (ت 285 هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، الجزآن الأول والثاني ، عالم الكتب ، الجزآن الثالث والرابع ، مؤسسة دار التحرير (د. ت) .
- مقدمـة فـي علم المصـطلح ، د0علـي القاسـمي ، الموسـوعة الصـغيرة ، دائـرة الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1985م 0
- مقدمـة فـي النحـو ، خلـف بـن حيـان الأحمـر البصـري (ت 180 هـ) ، تحقيـق : عـز الـدين التنـوخي ، مطبوعـات مديريـة إحيـاء التـراث القـديم ، دمشق ، 1381 هـ – 1961 م .

- المقـرب ، علـي بـن مـؤمن المعـروف بـابن عصـفور (ت 669هـ) ، تحقيـق : أحمـد عبـد السـتار الجـواري ، وعبـد الله الجبـوري ، مطبعـة العـاني ، بغـداد ، الطبعـة الأولـى ، الجـزء الأول 1391هـ – 1971م ، الجـزء الثـاني 1392هـ – 1972م .
- مكانـة الخليـل بـن أحمـد الفراهيـدي فـي النحـو العربـي ، د0 جعفـر نـايف عباينة ، دار الفكر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1404هـ – 1984 م .
- مـن أسـرار العربيـة ، د0 إبـراهيم أنـيس ، مكتبـة الأنجلـو ، الطبعـة الثالثـة ، 1966 م .
- الموجز في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل السراج (ت 316 هـ) ، حققه وقـدم اـه مصـطفى الشـويمي ، وبـن سـالم دامرجـي ، مؤسسـة أ0بـدران ، بيروت – لبنان ، 1965 م .
- المـوفي فـي النحـو الكـوفي ، صـدرالدين الكنغـراوي الاسـتانبولي (ت 1349 هـ) ، شرحه محمد بهجـة البيطـار ، مطبوعـات المجمـع العلمـي العربي ، دمشق (د0ت) .
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردى الاتابكي (ت 874 هـ) ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، مطابع كوستاتسوماس وشركاه ، القاهرة (د0ت)0
- النحـو العربـي نقـد وبنـاء ، د0 إبـراهيم السـامرائي ، دار الصادق ، بيروت (د0ت)0
- نحـو القـراء الكـوفيين ، خديجـة أحمـد المفتـي ،المكتبـة الفيصـلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، 1406 هـ – 1985 م .
- النحـو الـوافي ، عبـاس حسـن ، دار المعـارف ، مصـر ، الجـزء الثـاني ، الطبعة الرابعة ، 1973 م 0
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات كما ل الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، الفجالة – القاهرة (د.ت) .

- النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت 832هـ) ، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى محمد ، مصر (د . ت) .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت 606هـ) ، تحقيق : طاهر محمد أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه (د . ت) .
- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل باشا البغدادي (ت 1339هـ) ، وكالة المعارف ، استنبول ، الطبعة الثالثة ، 1955م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ) ، عنى بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان (د . ت) .
- الواضح في علم العربية ، أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي (ت 379هـ) ، تحقيق : د . أمين علي السعيد ، دار المعارف ، مصر ، 1975م .
- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين ايبك الصفدي (ت 761 هـ) ، دار النشر فرانز شتاينر ، بفيسبادن ، المانيا ، 1381هـ – 1962م .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان (ت 681هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 1367هـ – 1948م .

ثالثاً : <u>الدوريات</u>

- إشكالية المصطلح في الخطاب اللغوي والنقدي ، د . إبراهيم أحمد ملحم ، مجلة آفاق الثقافة والتراث ، العدد الثالث والثلاثون ، دائرة البحث العلمي والدراسات بمركز جمعية الماجد للثقافة .

- جزء مستخرج من كتاب الهاءات ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : نوار محمد حسن آل ياسين ، مجلة البلاغ ، العددان الرابع والخامس ، 1976م .
- شرح غاية المقصود في المقصور والممدود ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري تحقيق : الأستاذ هلال ناجي ، مجلة المورد ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الرابع ، 1998م .
- الطبري النحوي الكوفي من خلال تفسيره ، د . أحمد خطاب عمر ، مجلة آداب الرافدين ، جامعة الموصل ، العدد التاسع ، 1978م .
- قصيدة في مشكل اللغة وشرحها ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : عز الدين البدوي النجار ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد الرابع والستون ، الجزء الرابع ، 1989م .
- كتاب شرح الألفات ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، نشره أبو محفوظ الكريم معصومي ، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ، المجلد الرابع والثلاثون ، الجزآن الثاني ، والثالث ، 1959م.
- مسألة من التعجب ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق ، د . محيي الدين توفيق ، مجلة آداب الرافدين ، العدد الخامس ، 1974م .
- المصطلحات النحوية واللغوية في كتاب العين ، د . صاحب أبو جناح ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، العدد الأول ، 1994م .
- المصطلح الكوفي ، د . محيي الدين توفيق ، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، العدد الأول ، 1979م .
- مصطلح النحو الكوفي (دلالة ونسبة) ، د . عبد القادر عبد الرحمن السعدي ، مجلة الأستاذ ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، العدد الرابع والعشرون ، 2001 م .

The Crammatical Terms of Abi Baker Ibn AI-Anbari (died in 328 A.H.)

The Thesis Submitted By
Sabeiha Hassan Ataes AI-Zobai

TO THE COUNCIL OF COLLEGE OF EDUCATION FOR WOMEN IN THE UNIVERSITY OF BAGHDAD IN PARTIAL FULFIMENT OF THE REQUIRMENTS FOR MASTER ARTS DEGREE IN THE ARABIC LANGUGE AND LITERATURE/ LINGUISTICS

Supervied by
Assistant professor
Dr. Ali – Jamil Al – Samarri

1424 A.H 2003 A. D

Abstract

This is a grammatical research about the grammatical term for Abi baker Ibn Al-Anbari (died in 328 A.H.) for studying the grammatical mind to this science because of the knowledge of grammar came from the knowledge of it's terms . I have each term which I use from the stem , the relationship between the linguistic meaning and derivation the term, the opinion of the grammatical schools with these terms . The research depended on this method , it started with Basrieen then Al-qofieen and later in the philosophy of Ibn Al-Anbari in choosing the term.

The study was divided into preface , three chapters preccded by introduction and followed by conclusion .

The preface concluded two parts . The first : looking in the grammatical term . The second was about defining his efforts .

The first chapter was about the terms of the neme , the terms of the theme , knowledge .

The second chapter was about the terms of verb and sound . It was divided in to two parts . The first the terms of the verbs then to the parts of the verb (past , present , request).

The third chapter was about the terms of the styles . It was divided in to two parts . The first was about request styles , the second was about the terms of paragraph styles .

The references of research were big and multi – Form these books was the book of seebawaih , Al – muqtatheb and so on . I also use the linguistic lexicons .

I reached to these results Ibn Al- Anbari used the same term in more than one meaning the traditional meaning related with linguistic meaning . He collecting among the terms of Kofieen and Al- Basrieen but he don’t prefer any of these terms except what he saw suitable later he concluded the different terms from all their fields .